جامعة الجزائر -3- ابراهيم سلطان شيبوط
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم التنظيم السياسي والإداري

تحليل وتقييم السياسة العمرانية بالجزائر: قراءة نقدية في سياسة المدن الجديدة 1999م/2019م

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

من إعداد الطالبة:
❖ علام زيدالمال نجوى

إشراف :
الأستاذ الدكتور بولالوة ياسين

أعضاء لجنة المناقشة

رقم	الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
01				رئيسا
02	بولالوة ياسين	أستاذ التعليم العالي		مشرفا و مقررا
03				عضوا مناقشا
04				عضوا مناقشا
05				عضوا مناقشا
06				عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024م/2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله رب العالمين الذي جعل لكل شيء قدراً، وجعل لكل قدرٍ أجلاً، ولكل أجلٍ كتاباً.

أتقدم بخالص شكري إلى الأستاذ بولالوة ياسين ، لتفضله بقبول الإشراف على هذا العمل

وعلى الجهد الكبير الذي بذله إذ أحاطني بتوجيهاته القيمة، لك مني أستاذ كل عبارات الشكر والتقدير.

والشكر موصول أيضا إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى عمال المكتبة الوطنية "الحامة"، وعمال مكتبة جامعة الجزائر02، بالإضافة إلى عمال مكتبة المجلس الشعبي الوطني، وكذا عمال مكتبة جامعة الجزائر03.

الشكر موصول إلى السيد عبد المالك شيرارد، مدير الدراسات بالمديرية العامة للتعمير بوزارة السكن والعمران والمدينة، وأيضا السيد المدير العام للوكالة الوطنية للتعمير ANAT

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة التهيئة العمرانية بجامعة هواري بومدين للتكنولوجيا وعلى رأسهم الأستاذ عمار درياس، مدير مخبر "الجغرافيا والتهيئة القطرية"، والأستاذة عباس منصور ليلى مديرة مخبر "التهيئة العمرانية".

والشكر موصول أيضا إلى جميع أساتذة علم الاجتماع الحضري بجامعة الجزائر02.

كما لا يفوتني شكر صديقاتي "بوزار قوادري أميرة" ، "بوحدة شهرزاد" على مساعدتهم لي.

والشكر موصول لكل من مد لي يد العون وقدم لي النصح.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين.

إلى جميع أفراد عائلتي كل باسمه.

إلى أطفال غزة – فلسطين.

مقدمة

مقدمة:

يعد العمران أحد أبرز مظاهر التحضر وأهم الشواهد على قدرة الإنسان على التكيف مع بيئته وإدارة حياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، و مع انتقال الإنسان من الحياة في الكهوف إلى السكن المستقر، بدأ العمران يأخذ شكله كوسيلة للتعبير عن احتياجاته المادية والروحية، وتطور تفكيره وإبداعه في تنظيم البيئة التي يعيش فيها، ولا يقتصر العمران على كونه مجموعات من الأبنية والمساكن، بل هو منظومة شاملة تعكس التفاعل العميق بين الإنسان والزمان والمكان، وتجسد مدى التقدم الحضاري الذي تصل إليه المجتمعات عبر العصور المختلفة.

شهد التطور العمراني البشري مراحل متعددة ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مرت بها الإنسانية عبر العصور، ففي الأزمنة القديمة، ظهرت المدن الكبرى الأولى كأوروك وبابل وطيبة وأثينا وروما، حيث تميزت هذه المدن بتصاميمها العمرانية المرتكزة على مراكز للسلطة الدينية أو السياسية. استعانت تلك المدن بمواد وتقنيات محلية تعكس ثقافات الحضارات التي قامت ببنائها، وكانت بمثابة محاور للعلم والإدارة والتجارة، إضافةً إلى ذلك، أُحيطت هذه التجمعات بأسوار لحمايتها من الأخطار الخارجية، مما أكسبها طابعًا مغلقًا وهوية واضحة، كما عزز من دورها المحوري والبارز في محيطها.

عرف العمران الكثير من التغير على مر العصور، ولا سيما خلال العصور الوسطى، شهد العمران تغيرات جذرية بفعل تأثير الدين ونظام الإقطاع، في تلك الفترة، أصبحت المدن الأوروبية والعربية الإسلامية مراكز بارزة تتميز بطابعها الديني والتجاري، فقد اشتهرت بأسواقها الضيقة والمعالم المركزية مثل المساجد والكنائس، إضافة إلى شبكاتها العمرانية العفوية التي ظهرت بشكل طبيعي من دون تخطيط مسبق، في المقابل، قدمت الحضارة الإسلامية تصورًا معماريًا فريدًا يحقق توازنًا دقيقًا بين الجوانب الشخصية والعامة، وبين الروحانية والمادية، وقد انعكس ذلك من خلال عناصر مميزة كالساحات المفتوحة، الأزقة المتعرجة، والحدائق الداخلية، التي تعكس فلسفة معمارية تركز على تعزيز الحياة المشتركة والتناغم مع البيئة المحيطة.

أما في العصور الحديثة، و مع اندلاع الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، شهد التطور العمراني تحولًا نوعيًا تميز بالتوسع السريع والتخطيط المنظم، فقد أسهمت الهجرة نحو المدن، وظهور المصانع، وتقدم وسائل النقل، في نشأة المدن الكبرى أو ما يُعرف بـ"الميتروبولات"، إلى جانب ظهور مفاهيم جديدة في التخطيط العمراني تشمل تنظيم المناطق السكنية والصناعية، وشبكات النقل والمياه، والاهتمام بتحسين

الصحة العامة. لكن هذا التطور المتسارع أوجد أيضًا تحديات معقدة ذات أبعاد عمرانية واجتماعية وبيئية، مثل الاكتظاظ السكاني، التلوث، والتفاوت المكاني بين الشرائح الاجتماعية.

في القرن العشرين، اكتسب علم العمران مكانة بارزة باعتباره مجالًا يجمع بين العلم والتقنية، ويهدف إلى توجيه التنمية الحضرية بطريقة عقلانية ومستدامة، إذ برزت خلال هذه الفترة مجموعة متنوعة من المدارس والمناهج التخطيطية، من بينها المدرسة الوظيفية التي ركزت على تنظيم المدينة بناءً على وظائف محددة مثل السكن والعمل والترفيه والتنقل، إلى المدرسة الإنسانية والبيئية التي شددت على أهمية إدماج الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية في التصميم العمراني، في الوقت نفسه، نما الوعي بأهمية تطوير مدن أكثر شمولاً وعدالة واستدامة، وذلك عبر تبني مفاهيم مثل المدينة الذكية، التخطيط المستدام، والمدن الجديدة التي تسعى لتخفيف الضغط عن المراكز الحضرية الكبرى وتحقيق توازن إقليمي أكثر توازنًا وفعالية.

أما في ظل عصر العولمة، أصبح العمران يعكس بشكل واضح التفاعلات الاقتصادية والتكنولوجية على المستوى العالمي، حيث تتسابق المدن لتعزيز جاذبيتها وجذب الاستثمارات وتشجيع الابتكار، مما أكسبها دوراً محورياً في تحقيق التنمية على الصعيدين الوطني والدولي. ومع ذلك، تواجه المجتمعات تحديات معاصرة متنوعة، مثل التغير المناخي، وتزايد معدلات السكان بسرعة، وتصاعد اللامساواة الاجتماعية، مما يستدعي ضرورة إعادة التفكير في أساليب العمران الحالية واعتماد نماذج أكثر عدالة واستدامة، قادرة على التكيف مع التحولات المستقبلية.

يعد العمران في الجزائر انعكاسًا حقيقيًا لتاريخها العريق وتنوع مراحلها الحضارية، حيث شهدت تعاقب حضارات وثقافات متعددة تركت أثرًا واضحًا في طابعها العمراني والمعماري، سواء في المدن أو القرى. منذ العصور القديمة، احتضنت الجزائر حضارات بارزة مثل القرطاجيين والرومان والوندال والبيزنطيين، الذين استعملوا العمران كوسيلة لتجسيد السلطة وتنظيم الحياة المجتمعية، فضلاً عن إبراز التطور في التقنيات والبنية التحتية. على سبيل المثال، أنشأ الرومان مدنًا مزدهرة مثل تيمقاد وجميلة وتيبازة، والتي تميزت بتخطيط عمراني دقيق وشامل يعكس تنظيمًا محكمًا. اجتمعت فيها المحاور المتقاطعة والساحات العامة والمباني الإدارية إلى جانب الحمّامات والمسرح، مما يكشف عن مفهوم عمراني يجمع بين الوظيفة، الجمال، والانسجام الاجتماعي.

مع دخول العصر الإسلامي في القرن السابع الميلادي، شهد العمران الجزائري تحولًا كبيرًا، مع التركيز على الجانب الروحي والإنساني. تأسست مدن عريقة مثل قلعة بني حماد، بجاية، وتلمسان، لتصبح مراكز تجمع للعلم والفكر والتجارة، هذه المدن تميزت بتخطيطها العضوي المستمد من التقاليد الإسلامية العربية والأمازيغية، حيث كان الجامع في قلبها بمثابة مركز روحي واجتماعي، محاط بالأسواق والممرات السكنية المتشابكة التي تعزز الخصوصية وروابط التكافل الاجتماعي. كما ترك العمران الإسلامي بصمة مميزة على العمارة الجزائرية، حيث برزت العناصر ذات الدلالات الروحية مثل الأقواس والزخارف الهندسية إضافة إلى الحدائق الداخلية التي جسدت فلسفة التوازن بين المادة والروح.

خلال الحقبة العثمانية، شهدت المراكز الحضرية الكبرى مثل الجزائر العاصمة، قسنطينة، ووهران تطوراً عمرانياً ملحوظاً، حيث انعكس ذلك في بنية عمرانية تجمع بين الطراز المحلي والتأثيرات العثمانية، حيث تميزت المدن بوجود القصور، الزوايا، الحمامات، والأحياء التقليدية ذات الأزقة الضيقة والمتعرجة، كما شكلت القصبة في العاصمة مثالاً بارزاً للمدينة الجزائرية ، حيث دمجت بين الأدوار الدفاعية والاجتماعية والدينية، مما جعلها اليوم واحدة من أبرز المعالم التاريخية والمعمارية في منطقة البحر المتوسط.

أما خلال فترة الاستعمار الفرنسي بين عامي 1830 و1962، عرف المشهد العمراني الجزائري تغييراً جذرياً، فقد فرضت السلطات الاستعمارية نموذجاً عمرانياً غربياً جديداً يتميز بالهندسة المنظمة والتقسيم الطبقي داخل المجال الحضري و نتيجة لذلك، تم إنشاء مدن أوروبية موازية للمدن التقليدية، إلى جانب بناء أحياء حديثة مخصصة للإداريين والمعمّرين، في المقابل جرى تهميش السكان الأصليين ودفعهم للعيش في المناطق الطرفية أو القصبات القديمة. هذا الوضع أحدث ازدواجية عمرانية واجتماعية بين "المدينة الأوروبية" التي تم تصميمها وفق النمط الحديث و"المدينة الأصلية" التي حافظت على طابعها التقليدي، وهي ظاهرة لا تزال واضحة في العديد من المدن الجزائرية الحديثة.

بعد الاستقلال في عام 1962، وجدت الجزائر نفسها أمام واقع عمراني غير متوازن، ما استوجب عليها العمل على إعادة بناء منظومتها العمرانية لتتماشى مع تطلعات الدولة الوطنية الحديثة، استجابت البلاد للتحديات السكانية والاقتصادية من خلال موجات من التمدين والتوسع الحضري، إذ تم تنفيذ مشاريع كبرى شملت الإسكان، والمدن الصناعية، والمناطق العمرانية الجديدة ومع ذلك، واجهت هذه المرحلة تحديات كبيرة أبرزها غياب التخطيط المتكامل وضعف التنسيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

والبيئية، مما ترتب عليه ظهور مدن ذات نمو سريع لكنها في أحيان كثيرة افتقرت إلى التجانس العمراني والهوية المحلية.

كما أن تطور الاقليم الشمالي زاد من جاذبيته للسكان وبالتالي هجرة عدد كبير من سكان الهضاب والجنوب نحوه، مما أدى إلى نموه نموا متسارعا، وفي غالب الأحيان يخرج عن الإطار المخطط له، ويفوق قدرة استيعاب المجال، فتضخمت المدن وازدادت حدة المشاكل المرتبطة بنموها السريع، وأصبح من الضروري إيجاد حلول مناسبة لاحتواء هذه المشاكل والسيطرة عليها، وكذا للحد من النتائج السلبية للديناميكية الحضرية التي تشهدها المدن الكبرى في الجزائر.

هنا ظهرت السياسة الجديدة للتهيئة العمرانية في الجزائر أواخر التسعينات، لإيجاد حلول لمختلف الاختلالات التي يعرفها التراب الوطني ، من خلال النظر للتهيئة العمرانية كحل يوفق بين النمو الاقتصادي والتنمية وبين توزيع الأنشطة والسكان، كما يجب أن تراعي العامل البيئي والحفاظ على المحيط، من خلال حزمة من التدابير والسياسات، فسنت التشريعات القانونية والعقارية لتنظيم المجال الحضري، وتم استحداث أدوات تخطيط للتهيئة لضبط هذا النمو العمراني، كما استحدثت هيئات ومؤسسات تعني بتدبير المجال العمراني والمديني، فشكلت هذه التدابير الاجرائية والتقنية السياسة العمرانية الجديدة للجزائر.

بالإضافة إلى أن التصور الجديد حول مشاكل المدن الجزائرية، هدف لخلق مدن جديدة بإمكانيات متطورة تحقق مستوى معيشي ملائم للمواطن، وجاء ذلك من خلال مشاريع عمرانية شملت مختلف مناطق وأقاليم التراب الوطني، لتحقيق التوازن الجهوي وفك العزلة عن المناطق المهمشة .

- **مبررات اختيار الموضوع:**

✓ **مبررات ذاتية:**

الميل الشخصي للبحث في موضوع العمران ومن خلاله المدينة التي يشهد العالم تطورا كبيرا في مختلف الجوانب المتعلقة بها (المدينة الذكية، المدينة الخضراء، المدينة المستدامة...).
الموضوع يثير الفضول بسبب تداخل العديد من الفروع العلمية في موضوع العمران، وكذا قلة وجود دراسات أكاديمية لهذا الموضوع في مجال العلوم السياسية.

✓ **مبررات موضوعية:**

تكمن الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع في:

- الوضع السيء الذي تعرفه المدينة الجزائرية في أغلب المجالات، وانعكاس ذلك على الحياة اليومية للمواطن الجزائري.
- البحث في الموضوع في محاولة الكشف عن أسباب هذه الوضعية السيئة ، من منطلق وضع اليد على مكمن الداء، إذ لنا الحق في التطلع إلى مدينة جزائرية نظيفة، منظمة، متطورة.
- إن الموضوع ورغم تعدد ابعاده وشموله ببعض الدراسات في الفروع العلمية الأخرى ومنه علم الاجتماع، علوم الأرض، الهندسة العمرانية، غير أنه فقير إلى دراسات العلوم السياسية، فأردنا بذلك أن تكون لنا مساهمة متواضعة في الموضوع.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تناول موضوع العمران والذي يهتم بدراسة علاقة الانسان ببيئته ومحيطه ، لذلك تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على دور سياسة التعمير من خلال أساليب التخطيط الحضري في بناء التجمعات العمرانية وتحقيق الازدهار الاجتماعي والاقتصادي، وابراز المكانة القانونية والتنظيمية للمدن الجديدة في تحقيق التنمية العمرانية.

- **أهمية الدراسة:**

✓ **الأهمية العلمية:**

تظهر أهمية هذه الدراسة في إثراء البحث العلمي، وخدمة المجتمع والأمة، فإن كان البحث يساهم من الناحية النظرية في إثراء المعرفة العلمية، فهو من الناحية العلمية التطبيقية سيلقي الضوء على ظاهرة لها أبعاد سياسية، و اجتماعية وثقافية، وسوف يساهم في إعطاء نظرة شاملة على نوعية السياسة العامة العمرانية في الجزائر ومختلف آثارها على المجتمع والمواطن.

✓ **الأهمية العملية:**

تظهر الأهمية العملية لهذه الدراسة في الكشف عن خلفيات عملية التمدن والتحضر في الجزائر في ظل ما طرأ على المدينة الجزائرية من تغيرات وتطورات عبر مختلف مراحلها منذ الاستقلال الوطني، وتوضح الدراسة أهمية التخطيط العمراني في تحديث المدن وتحقيق التوازن بما يخدم البلاد والعباد.

- **حدود الدراسة:**

✓ **المجال الزماني:** 1999م إلى غاية 2019م، وهي تتزامن مع فترة رئاسة الرئيس السابق، والتي طبعها عدة إصلاحات تبناها في خطاباته السياسية الرسمية، والتي عكست مظاهر برنامجه التنموي الذي حاولت الحكومات المتعاقبة منذ 1999م، تطبيقه على أرض الواقع في شكل سياسات عامة مختلفة، ما يهمنا منه السياسات العامة العمرانية، لاسيما برنامج مليون سكن.

✓ **المجال المكاني:** يتمثل المجال المكاني لهذه الدراسة في دولة الجزائر.

- **صعوبات الدراسة:**

- نقص البيانات، وعدم توفر الاحصائيات بشكل دقيق وواضح، بالإضافة إلى عدم وضوح اهداف السياسة العمرانية وضبابية المشاريع، مما يصعب عملية تقييم السياسات العمرانية.
- رفض الهيئات الوطنية من مؤسسات ووزارات التعاون مع الباحث، واتاحة المعلومات المتعلقة بالمشاريع والسياسات، هذه الدرجة الكبيرة من التحفظ التي تعرفها الإدارة الجزائرية، تجعل من الصعب الوصول إلى البيانات الرسمية والدراسات القطاعية، مما يحد من تحليل السياسات وتقييمها بشكل موضوعي.
- يعتبر الموضوع مجال تلاقي عدة فروع علمية الأمر الذي يتطلب التعامل بحذر، مع ما توفر من مراجع من مختلف التخصصات العلمية، حتى يتم إنجاز الدراسة من منظور سياسي وليس اجتماعي أو هندسي أو قانوني.

- **الدراسات السابقة:**

لزاما في أي بحث علمي الاعتماد على الدراسات العلمية السابقة، والتي تناولت موضوع البحث بمختلف وجهات النظر الواردة فيها، ومختلف التخصصات التي درست الموضوع، وهذا لإثراء

موضوع الدراسة ومعرفة التطورات في الدراسات ذات الصلة من جهة، ومعرفة أوجه التشابه والاختلاف بين الدراستين وتلافي التكرار من جهة أخرى.

الدراسة الأولى: كتاب "**The oxford Handbook of PUBLIC POLICY**" ، وهو كتاب جماعي يتكون من تسعة فصول ، يتناول الكتاب عرضا لحقل السياسات العامة وتطور المفهوم من الجانب النظري، وكذا أهم مقاربات صنع السياسات العامة وأدواتها، بالإضافة إلى صنع السياسات العامة وتقييمها، الكتاب من إخراج MICHAEL MORAN و MARTIN REIN و ROBERT.E GOODIN .

يلخص الكتاب كل ما يتعلق بالسياسات العامة، لذا سنقوم بتوظيفه في الجانب النظري في بحثنا هذا، وبخاصة أن دراستنا هي دراسة تحليلية تقييمية لسياسة عامة ممثلة في السياسة العمرانية بالجزائر.

الدراسة الثانية: كتاب "**مدخل إلى السياسات العمرانية في الجزائر: مقاربات معرفية وتجارب ميدانية**" عبارة عن كتاب جماعي لعدد من الباحثين، تحت إشراف الدكتور **يوسف بن يزة**، يتناول الكتاب مجموعة من المقالات حول السياسة العمرانية بالجزائر ومختلف تشريعاتها، حيث يشرح الكتاب حالة العمران في الجزائر من جوانبه القانونية والاجتماعية والاقتصادية، باستخدام مقاربات معرفية ونماذج عالمية، كما يتناول الواقع الحضري لبعض المدن الجزائرية، على غرار مدينتي باتنة والعلمة ويوصي ببعض الحلول لكثير من المشكلات العمرانية التي تعرفها المدينة الجزائرية.

الدراسة الثالثة: هي أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، للباحث **عقاقبة عبد العزيز** بعنوان : "**دور السياسة العمرانية في التنمية المحلية –حالة الجزائر 2009/1990**–"، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2017، وتناولت الدراسة الإشكالية التالية: إلى أي مدى تؤثر السياسة العمرانية في التنمية المحلية في الجزائر؟ وهل تلعب السياسة العمرانية دورا في نجاح أو فشل التنمية المحلية؟ وقد خلصت الدراسة إلى ان هناك ارتباط وثيق بين السياسة العمرانية والتنمية المحلية، غير أن ضعف التخطيط العمراني بالإضافة إلى ضرورة تفعيل المشاركة الشعبية التي تعتبر ركيزة أساسية للدفع بالتنمية المحلية ودمقرطة عمليات التخطيط والتهيئة العمرانية، فالتنمية العمرانية المحلية يجب أن تكون ذات أبعاد أكثر تشاركية وتأخذ بمبدأ الاستدامة، أما فيما يخص دراسة الحالة "ولاية بسكرة"، فقد توصل الباحث إلى أن السياسة العمرانية لم تساهم بالشكل المأمول في ترقية التنمية المحلية لعدة اعتبارات منها هيمنة الطابع المركزي في التمويل، وعدم ايجاد مصادر تمويل محلية ، ضعف المشاركة وغياب التنسيق واشراك الفواعل المحلية.

دراستنا تختلف عن هذه الدراسة، من حيث أن هذه الأخيرة تركز على دور السياسة العمرانية في التنمية المحلية في الجزائر، في حين أننا نتناول السياسة العمرانية كمتغير أحادي حيث نقوم بتحليل وتقييم السياسة العمرانية كسياسة عامة، دون ربطها بأي موضوع آخر، بالإضافة إلى اختلاف الإطار الزمني للدراسة، أما من ناحية التشابه فكلا الدراستين تتناول موضوع السياسة العمرانية، وفي نفس الإطار المكاني ألا وهو الجزائر.

الدراسة الرابعة: عبارة عن أطروحة دكتوراه للباحث **مزاري محمد** بعنوان: "**سياسات التهيئة العمرانية في الجزائر ودور البلدية في التسيير الحضري**"، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2021م، عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية: إلى أي مدى تساهم سياسات التهيئة العمرانية في الجزائر في تنظيم المجال العمراني وتحسين جودة الخدمة العمومية، وما هو دور البلدية في ضبط وتسيير المنظومة الحضرية المحلية؟، وخلصت هذه الدراسة إلى وجود العديد من المشاكل التي كانت سببا في عدم فعالية الأدوات المعتمدة لتنظيم المجال العمراني الوطني، على غرار التركز السكاني في الشمال، والهجرة الريفية نحو المراكز الحضرية بالإضافة إلى آثار الأزمة الأمنية، زد على ذلك انعكاسات التخطيط المركزي للبرامج التنموية .

دراستنا تختلف عن هذه الدراسة من خلال تركيز هذه الأخيرة على الجماعات المحلية ودورها في السياسة العمرانية من خلال تناول دور البلدية في عملية التسيير الحضري، أما دراستنا فتركز على مدى مساهمة مختلف برامج السياسة العمرانية في معالجة الاختلالات العمرانية الوطنية، على غرار سياسة المدن الجديدة وكذا سياسة المدينة والتجديد الحضري في الجزائر، وإبراز مدى مساهمة هذه الأخيرة في تجسيد تنمية عمرانية محكمة ورشيدة، أما من ناحية أوجه التشابه فكلا الدراستين حاولتا تحليل السياسة العمرانية المنتهجة في الجزائر وتقييم آثارها على المجتمع والمواطن، وأيضا محاولة تسليط الضوء على أهم الأسباب التي جعلت السياسة العمرانية في الجزائر لا تصل إلى الأهداف المرجوة.

الدراسة الخامسة: تتمثل في أطروحة دكتوراه للباحث **ميدني شايب ذراع** تحت عنوان: "**واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة: –مدينة بسكرة نموذجا–**"، أطروحة مقدمة في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2014م، تتمحور الدراسة حول إشكالية مفادها: ما هو واقع سياسة التهيئة العمرانية في مدينة بسكرة، وما مدى مسايرتها لمبادئ التنمية المستدامة؟ وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر ممن بينها: ضعف الآليات القانونية والتنظيمية في تسوية وضبط العقار على

مستوى مدينة بسكرة، ضعف التنسيق ما بين الهيئات العاملة في المجال العمراني، نقص الوعي البيئي والثقافة الحضرية لدى المواطن، تهميش المواطن وعدم تشجيع التشاركية في المشاريع العمرانية، ضعف التحكم في التوسع العمراني وضبطه مما أدى إلى طغيان التعمير العشوائي، غياب التنسيق بين فعاليات المجتمع المدني والإدارة المحلية، وضعف قنوات الاتصال بينهما، هناك عدة جهود تبذلها السلطة العمومية في المجال العمراني والبيئي على المستوى الوطني والمحلي لكنها تبقى غير كافية.

دراستنا تختلف عن هذه الدراسة من حيث أن هذه الأخيرة تتناول السياسة العمرانية في الجزائر إلى غاية 2008م، في حين أن دراستنا تستكمل تحليل الظاهرة إلى غاية 2019م، كم أن الدراسة تتناول مدى تأثير السياسة العمرانية في عملية التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تناولها مدينة بسكرة كنموذج يمكن تعميم نتائج الدراسة في ضوئه على بقية مدن الجزائر، في حين أننا نركز على تحليل الظاهرة العمرانية والسياسة العمرانية المتبعة في الجزائر كظاهرة وحيدة للدراسة، كما أننا نتناول موضوع المدن الجديدة في ضوء هذه السياسة العمرانية، أما من ناحية التشابه فكلا الدراستين يعالجان موضوع السياسة العمرانية في الجزائر ومختلف المحطات التاريخية التي مرت بها هذه السياسة.

الدراسة السادسة: أطروحة دكتوراه في الهندسة المعمارية، للباحثة **سويدي منال** تحت عنوان:

«Villes nouvelles en Algérie : Contribution des centres historiques pour un modèle de référence durable et multifonctionnel»

جامعة فرحات عباس، سطيف01، كلية الهندسة المعمارية وعلوم الأرض، 2019، حيث تناولت الدراسة الإشكالية التالية: هل يمكن تكييف التخطيط الحضري الغربي مع نمط التخطيط العمراني التقليدي التاريخي في الجزائر ؟ وما مدى مراعاة نموذج المدن الجديدة لخصوصية الثقافة المحلية وطبيعة الأسرة في الجزائر؟ وكيف تتوافق هذه الخصوصيات مع بيئة معيشية معاصرة تتجسد في المدينة الجديدة؟

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نلخص أهمها فيما يلي:

- تبعا لدراسة المدن الجديدة في الجزائر وعلى الخصوص حالة الدراسة، المدينة الجديدة "سيدي عبد الله"، توصلت الدراسة إلى أن القائمين على هذه المدن يركزون على تحقيق نسبة الكم بدلا من النوع، مما يؤثر على جودة حياة المواطن وجاذبية هذه المدن.

- تخصيص كل مدينة جديدة لغرض معين كنوع من التخصص، يفقدها فرصة جذب تنوع سكاني من مختلف الشرائح، بالإضافة إلى جعل قدرات المدينة محدودة من حيث الوظائف التي يمكن أن تؤديها، على عكس المدينة القديمة في الجزائر التي تعتبر متعددة الوظائف وتلبي متطلبات مختلف شرائح المجتمع.
- تركيز نموذج المدن الجديدة على النمط العمراني الغربي، وعدم تكييف مع الخصوصيات الثقافية والحضارية وابتعاده عن النمط العمراني الجزائري الاسلامي، مما يجعل ظاهرة الاغتراب المعيشي والثقافي تسيطر على ساكنة هذه المدن، وعلى الرغم من أن مشاريع المدن الجديدة ، مشاريع طموحة وتجد حلول لعدة أزمات على غرار أزمة السكن، غير أن بطئ وتيرة تنمية هذه المدن جعلها تتحول إلى مراقد وليس مدن وظائفية.

دراستنا تختلف عن هذه الدراسة من حيث أننا نتناول موضوع المدن الجديدة كأحد السياسات العمرانية المعتمدة في الجزائر، في حين أن الدراسة تركز على موضوع المدن الجديدة كوحدة تحليل رئيسية بالإضافة إلى مقارنة المدن الجديدة مع المدن القديمة من حيث الآليات الوظيفية والعمرانية ، أما من حيث التشابه فهذه الدراسة تتناول موضوع المدن الجديدة الذي هو ضمن دراستنا كآلية من آليات السياسة العمرانية في الجزائر كما أسلفنا .

- **إشكالية الدراسة:**

يعاني المشهد العمراني في الجزائر من جملة من التحديات التي تعرقل تحقيق تنمية حضرية متكاملة ومتوازنة، مما يستوجب إعادة هيكلة المدن وتحسين تسيير المجال العمراني، ومن هذا المنطلق شرعت الدولة منذ تسعينيات القرن الماضي في مراجعة سياستها العمرانية لمواجهة مجموعة من التحديات، أبرزها النمو الديمغرافي المتسارع، والتوسع الحضري غير المنضبط، وتدهور النسيج العمراني في كبريات المدن، إضافة إلى الفوارق الجهوية في مستويات التنمية، إذ سعت السلطات العمومية من خلال إصلاح السياسات العمرانية إلى إرساء توازن تنموي وجهوي يضمن تلبية احتياجات المواطنين المتزايدة من السكن وفرص العمل والخدمات العمومية، وذلك عبر إصدار تشريعات تنظم المجال الحضري وتسيّره بفعالية، فضلاً عن تعبئة الإمكانيات المادية والبشرية الكفيلة بتنفيذ سياسة عمرانية شاملة تراعي خصوصيات مختلف المناطق عبر التراب الوطني.

من خلال ما سبق تطرح هذه الدراسة إشكالية أساسية تتمثل في:

إلى أي مدى أسهمت السياسة العمرانية المعتمدة في الجزائر في معالجة مظاهر الاختلال العمراني وتحقيق التوازن المجالي ، في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية التي تشهدها البلاد؟

- **الأسئلة الفرعية:**

1- ما هي السياسة العمرانية؟ و ما مدى تكامل السياسة العمرانية مع سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

2- ما مدى كفاءة آليات تنفيذ ومتابعة السياسة العمرانية في الجزائر، وأثر ذلك على تحقيق الأهداف المسطرة؟

3- إلى أي حد تعكس الأدوات والمؤسسات العمرانية القائمة (مخططات التهيئة، أدوات التعمير، المدن الجديدة ..)، رؤية وطنية متكاملة للتنمية المكانية؟

4- ما هي العوامل التي تحدّ من فعالية السياسات العمرانية رغم تعدد القوانين والبرامج والمخططات المعتمدة؟

5- إلى أي حد ساهمت المدن الجديدة في امتصاص الضغط العمراني على المدن الكبرى؟ وهل نجحت هذه المدن فعلا في تحقيق تنمية عمرانية متوازنة وخلق أقطاب حضرية جديدة؟

- **فرضيات الدراسة:**

✓ **الفرضية الأولى:**

إن نجاح السياسة العمرانية في الجزائر مرهون بمستوى تدخل الدولة، والتخطيط المركزي لمختلف سياسات التهيئة والتعمير.

✓ **الفرضية الثانية:**

تتجاوب مختلف النصوص القانونية والأدوات المنظمة لمجال التهيئة العمرانية في الجزائر، لمتطلبات الواقع المعاش.

✓ **الفرضية الثالثة:**

ترجع محدودية فعالية سياسات التهيئة العمرانية في الجزائر أساساً إلى ضعف التنسيق بين القطاعات، وتعدد الفاعلين، وضبابية الإطار التشريعي المنظم لها.

✓ **الفرضية الرابعة:**

تعبر سياسة المدن الجديدة في الجزائر، عن سياسة عقلانية ورشيدة ورؤية عمرانية وطنية متكاملة تربط بين المدن الجديدة والمدن القائمة.

✓ **الفرضية الخامسة:**

إن التركيز المفرط على البعد السكني جعل من المدن الجديدة مشاريع إسكانية أكثر منها مشاريع حضرية متكاملة.

- **مناهج الدراسة:**

✓ **المنهج الوصفي التحليلي:** يعتمد المنهج الوصفي التحليلي، على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو كميا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى.

من هنا تبرز أهمية هذا المنهج بالنسبة لهذه الدراسة، بجمع البيانات و الحقائق المتعلقة بها، أو من خلال توصيف عملية إعداد وتنفيذ السياسات العامة العمرانية، إضافة إلى تحليل مجرياتها وسماتها، والعوامل المؤثرة فيها.

- **منهج دراسة الحالة:** "المنهج الذي يتجه لجمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا، على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة".[1]

[1] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات ، الأدوات، الجزائر، 1997، ص 87.

وقد تم توظيف هذا المنهج بهدف التعمق في دراسة سياسة عامة معينة، وهي السياسة العمرانية لا سيما حالة المدن الجديدة في الجزائر.

- **مقتربات ونظريات الدراسة:**

✓ **الاقتراب القانوني المؤسسي:** اعتمدنا هذا الاقتراب لتحليل الأطر الدستورية والقانونية المهيكلة لعملية إعداد السياسة العامة العمرانية، حيث يساعدنا على تسليط الضوء على المؤسسات من حيث التشكيل والاختصاص والتغييرات التي تطرأ عليها، وفيما يخص الشق التحليلي، تعتمد هذه الدراسة على الإطار الدستوري والقانوني، باعتباره المرجعية القانونية التي تعطي لعملية إعداد السياسات العامة العمرانية القوة والمشروعية القانونية الكافية لتنفيذها، وتطبيقها.

✓ **اقتراب صنع القرار:** بما أن هذه الدراسة تنضوي ضمن مجال السياسات العامة، فإن هذا المقترب يهتم بسلسلة القرارات التي تكتنف عملية صنع السياسة العامة، والتي تستدعي التطرق إلى مختلف المداخل التنظيمية والبيروقراطية والعقلانية، وإلى عمليات التفاعل التي تكتنف عملية صنع القرار، فهذا الاقتراب يقودنا إلى تسليط الضوء على طبيعة صانع القرار والقيادة السياسية في الدولة ومؤسساتها، وما تمثله من قيم وتفضيلات وإدراكات وردود أفعال تجاه البيئة المحيطة وما تفرزه من ضغوط وتأثيرات.

✓ **اقتراب الدولة والمجتمع:**

يشير اقتراب الدولة والمجتمع إلى النهج الذي يسعى إلى تعزيز التفاعل والتكامل بين السياسات العمومية واحتياجات المجتمع المدني، بحيث تُصاغ القرارات العمرانية بشكل يراعي مصالح الفاعلين المحليين والمستفيدين النهائيين. ويُعتبر هذا الاقتراب ضرورياً لضمان فعالية السياسات العمرانية، إذ يتيح تبادل المعلومات والخبرات، ويعزز المشاركة المجتمعية في التخطيط والتنفيذ، ويحد من الفجوة بين الطموحات الرسمية والواقع الميداني.

- **أدوات الدراسة:**

✓ **المقابلة:**

اعتمدنا في بحثنا هذا على المقابلة كأداة مساعدة لجمع المعطيات النوعية، إذ مكنت الباحث من الوصول إلى آراء وتجارب الفاعلين في مجال التهيئة العمرانية، صممت المقابلات بشكل شبه مهيكل لتوفير توازن بين توجيه النقاش نحو محاور محددة وإتاحة الفرصة للمبحوثين للتعبير بحرية عن تصوراتهم، مما ساعد في إثراء الدراسة بالمعطيات الدقيقة والموثوقة اللازمة لفهم الإشكالية المطروحة.

- **هيكلية الدراسة:**

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، وفق الترتيب التالي:

تناول **الفصل الأول:** مفهوم السياسة العامة العمرانية

أما **الفصل الثاني:** فتناول تحليل السياسة العمرانية في الجزائر .

فيما تطرق **الفصل الثالث:** إلى واقع المدينة الجزائرية وسياسة المدن الجديدة.

في حين تم تخصيص **الفصل الرابع:** للدراسة الميدانية وتقييم السياسة العمرانية.

مفهوم السياسة العامة العمرانية والمدن الجديدة

تمهيد:

تعد السياسات العامة أداة أساسية تعتمدها الدولة لتنظيم شؤون المجتمع وتحقيق أهداف تنموية تخدم الصالح العام. تضم هذه السياسات مجموعة من القرارات والخطط التي تهدف إلى معالجة قضايا ذات أبعاد اقتصادية، اجتماعية، وبيئية. تبرز أهميتها في كونها توجّه مسار التنمية من خلال اتخاذ قرارات جوهرية تؤثر بشكل مباشر على حياة الأفراد والمجتمع. ضمن هذا السياق، تحتل السياسات العمرانية (أو سياسات التهيئة الحضرية) مكانة هامة، كونها متخصصة في إدارة استخدام الأراضي، توزيع السكان، تخطيط المدن والقرى، وتوجيه التنمية العمرانية لتحقيق توازن مستدام بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.

تُمثل المدن الجديدة واحدة من الحلول الاستراتيجية التي اعتمدتها العديد من الدول ضمن إطار السياسات العمرانية لمواجهة التحديات المرتبطة بالتوسع العمراني السريع، النمو السكاني المتزايد، والضغط المتصاعد على البنية التحتية في المدن الكبرى. وتُعتبر هذه المدن وسيلة لتنفيذ سياسات عمرانية مبتكِرة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية بشكل متكامل في إطار التهيئة الحضرية ضمن السياسات العامة للدولة.

وعليه سنتناول في هذا الفصل أهم مفاهيم ونظريات السياسة العامة العمرانية، وكذا مفهوم المدن الجديدة وأهم مقارباتها النظرية والفكرية.

المبحث الأول: مفهوم السياسات العامة

خصصنا هذا المبحث لتناول ماهية السياسات العامة من خلال تسليط الضوء على مفهوم السياسات العامة (المطلب الأول) ومعرفة خصائصها وأنواعها (المطلب الثاني)، بالإضافة إلى تبيان مستوياتها ، ثم معرفة نماذج صنعها ومقارباتها (المطلب الثالث).

المطلب الأول: تعريف السياسات العامة

تعود جذور دراسات السياسة العامة تاريخيا إلى أبعد من العقود القليلة الماضية بكثير، فقد قام "أرسطو" بجمع دساتير أكثر من مائة دولة، ثم عمل على مقارنتها لاستخلاص المبادئ السياسية العامة، وفي القرن السادس عشر قام "ميكيافيللي" بفرز حالات من التاريخ القديم والمعاصر لكي يكشف عن المبادئ العامة لسياسة القوة ويقدم للأمراء نوعا من التوصيات السياسية العلمية، كما خصصت الجامعات الألمانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كراسي متخصصة في علم السياسات بغرض تطوير منهجية في المعرفة الإدارية والسياسية واستخدامها في تطوير السياسات التي تحقق مصالح الملكيات المطلقة ورفاهية المواطنين، حيث تعتبر كتابات "ماكس فيبر Max Weber" في مجال شرعية السلطة ونظريته في البيروقراطية مساهمات مؤثرة في حقل السياسات المعاصر، ويمكن أن نجد بعض الجذور التاريخية لحقل السياسات العامة في الفكر الإسلامي خاصة في كتابات ابن رشد وابن سينا.[1]

بالرغم من أن جذور حقل السياسة العامة تاريخيا قديمة قدم المجتمع البشري نفسه، وذلك أن الانسان منذ ظهر كان صانع سياسات، غير أن الاهتمام بموضوع السياسة العامة ازداد بعد الحرب العالمية الثانية، وتم التركيز على مفهوم السياسة العامة وأهدافها وكيفية بلورتها وحتى ميكانيزمات تنفيذها ضمن إطار تحليلي، يرجع ذلك لتعاظم دور الدولة وتدخلها بشكل كبير في النشاط الاقتصادي لإعادة بناء الاقتصاد القومي –ما بعد الحرب العالمية الثانية– لتتحول الدولة إلى السلطة المهيمنة على كافة

[1] أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 2002. ص 58

الوظائف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وحتى الثقافية حتى أصبح يسمى الأمر بعصر تدخل الدولة.[1]

غير أن الأسس العلمية التي قام عليها حقل السياسات العامة في صورته الحديثة ترجع لدعوة عالم السياسة "هارولد لازويل Harold Lasswell" التي قدمها في 1951 في مقاله بعنوان " من؟ يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟" ومنذ عام 1970 حدث تطور كبير في العلوم الاجتماعية والسياسية يتمثل في استخدام منظور دراسات السياسات العامة من خلال الدراسة المنظمة لطبيعة وأسباب وآثار بدائل السياسات العامة المختلفة مع التركيز على السياسات التي تحقق أهداف محددة.[2]

إن مفهوم السياسات العامة، ومثل غيره من المفاهيم في حقل العلوم الاجتماعية لا يوجد له تعريف واحد، حيث رصد أحد الباحثين نحو أربعين تعريف للمفهوم، غير أننا سنحاول تلخيص أبرز وأهم التعريفات التي اطلعنا عليها لمفهوم السياسات العامة.

السياسات العامة من منظور القوة (السلطة):

يعود الأصل اللغوي لكلمة "power" إلى اللاتينية الشعبية "potére" التي تعني (القدرة على)، وهي بهذا الأصل تدل على الاستطاعة أو الإمكانية للتصرف والفعل، كما أنها أيضا مشتقة من لاتينية العصور الوسطى "posse" والتي تعني امتلاك القوة، وهذا الاشتقاق الثاني يكمل الجانب الأول، حيث يصبح المعنى، القدرة على ممارسة القوة أو ممارسة النفوذ.[3]

يقوم هذا الاتجاه على أن مفهوم القوة يكتسب أهمية أساسية في تحليل وفهم أي نشاط سياسي تقوم به الجماعات والدول على السواء، ذلك أن السياسة في نظرهم هي ظاهرة القوة وعليه لابد من الإشارة إلى معنى القوة، والتي تعبر بصفة عامة عن كل قدرة يمكنها أن تحدث أثرا ، وكما يقول وتكون ممارسة القوة (Power, Pouvoir) من خلال الأوامر أو التخويف والتهديد أو الإقناع أو تكون من خلال هيبة الحكام أو سطوة جهاز أو هيئة، أو خليط من هذه الوسائل مجتمعة ، وهنا يرى الدكتور أحمد زكي أن

[1] حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية: دولة مؤسسات، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000، د.ط ، ص 18

[2] مثنى فائق مرعى العبيدي، مقاربات نظرية في السياسات العامة، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2019، ص 20.

[3] Wiktionary, https://en.wiktionary.org/wiki/power .

القوة تتمثل في :"القدرة التي تمكن من السيطرة على الناس، ومن الضغط عليهم ورقابتهم للحصول على طاعتهم والتدخل في حريتهم، وتوجيه جهودهم إلى ناحية معينة" ، أما كارل فريدريك Carl Friedrich فيرى أن القوة تكمن في القدرة على الاستمالة والنفوذ لدى الآخرين، حيث بالاستخدام الصحيح والمناسب للقوة يمكن للطرف (أ) ان يجعل الطرف (ب) يفعل ما يريد.[1]

أما عالم الاجتماع والتر Walter Buckleyفيرى أن القوة هي :"الرقابة أو التأثير الذي يمارسه شخص ما أو جماعة ما على أفعال الآخرين، لتحقيق هدف معين دون موافقتهم وقد يكون هذا الهدف ضد إرادتهم أو بدون معرفتهم أو فهمهم، وتستخدم في ذلك ميكانيزمات عديدة ، منها العنف أو إصدار الأوامر أو الإشارة إلى الجزاءات "[2] كما يرى عالم السياسة روبرت.أ دال Robert Alan Dahl أن القوة هي :"المقدرة على جعل شخص يقوم بعمل، لم يكن ليقوم به بغير ذلك".[3]

انطلاقا من مفهوم القوة، يرى هارولد لازويل H. Lasswel بأن السياسة العامة هي: " من يحوز؟ على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية، وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة أو النفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة".[4]

وفي نفس السياق يؤكد كل من مارك ليندنبيرج M. Linden Berg وبنيامين كريسبي B. Crisbey أن السياسة العامة وبالإضافة إلى كونها من يحوز؟ على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ هي تعبير كذلك عن ماذا أريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن أن أحصل عليه؟[5]

كما يرى عالم السياسة البريطاني دافيد هيلد David Held أن : "السياسة العامة تعبير عن القوة السياسية التي يمتلكها صانعي القرار السياسي"[6]

---

[1] عدي فالح حسين، علم الاجتماع السياسي: دراسة معاصرة، العراق: كلية الإمام الكاظم، 2015، ص 42.

[2] مولود زايد الطبيب، علم الاجتماع السياسي، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2007، ص 72.

[3] Robert A. Dahl, the concept of power, behavioral science , volume 02, issue 03 ,1957. P 203.

[4] فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001، ص .32

[5] مها يحي احمد حسين، تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية، مجلة التجارة للبحوث العلمية، المجلد55، العدد الأول، يناير2018، ص 09.

[6] N. Yalmanov, public Policy and Policy making, kne social sciences, volume02, 2021, p 561.

فمفهوم السياسات العامة حسبهم برغماتي عملي يخضع للمساومة وميكانيزمات الأخذ والجذب، غير أن هذا المنظور وجهت له الكثير من الانتقادات من قبل الكثير من المفكرين والعلماء، كون القوة وحدها غير كافية لتفسير الظاهرة السياسية بمختلف التفاعلات والنشاطات التي تدور في فلك السياسات العامة.

السياسات العامة من منظور الحكومة:

تتمثل الحكومة في كل المؤسسات التي تعتمد عليها الدولة في وضع سياساتها وتنفيذها، ولا تقتصر على المؤسسات التنفيذية وحدها، إنما تشمل بذات القدر مؤسسات السلطة التشريعية والقضائية، حيث تمثل الحكومة الركن التنظيمي للدولة الذي يقوم على إدارة وتنظيم وتنسيق شؤون المجتمع وفي هذا السياق يرى الدكتور علي شريف أن الحكومة هي: "مجموع الهيئات الحاكمة أو المسيرة للدولة، أي السلطات العامة في الدولة وبذلك تشمل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية"[1]

يرى عالم السياسة الأمريكي توماس داي Thomas R.Dye بأن السياسات العامة هي: "كل ما تختار الحكومة فعله أو عدم فعله"[2]

كما يعرف روبير إيستون Robert Eyestone السياسات العامة بأنها: "العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها"[3] وفي نفس السياق ترى كل من إيف ميني y.Meny و جون كلود تونين J.C Thoenig أن السياسات العامة عبارة عن: "برنامج عمل حكومي في قطاع من قطاعات المجتمع أو في فضاء جغرافي"[4]

[1] حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية: دولة مؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 17

[2] Thomas R Dye, understanding public Policy, USA: Pearson Education, 14th ed,2013,p 03.

[3] رياض بوريش، السياسات العامة من منظور حكومي، الحوار المتوسطي، المجلد 04، العدد01، 2013، ص 134

[4] Corinne Larrue and others, public Policy Analysis, great Britain: mpg books,2007. P23.

أما جيمس أندرسون فيرى بأن السياسات العامة هي: "برنامج عمل للحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الغرض المستهدف والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى الأهداف أو هي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع ما"[1]

يركز تعريف جيمس هنا على ثلاث عناصر وهي: المؤسسة الحكومية والهدف الذي ينبغي تحديده منذ البداية لحل المشكلة المستهدفة، والبرنامج أي أن السياسة العامة عبارة عن خطة عمل.

في حين يرى الدكتور ماجد راغب الحلو بأن السياسات العامة هي: "الأهداف التي تقرر الحكومة تنفيذها في مختلف مجالات النشاط التي تتدخل فيها الدولة وتتنوع الأهداف التي تعمل الإدارة على تحقيقها"[2]

السياسات العامة من منظور تحليل النظام:

وصف العديد من علماء السياسة النظام السياسي بشكل عام، باعتباره مجموعة من الأجزاء تشكل فيما بينها نسق من العلاقات المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية وظيفته إدارة موارد المجتمع استنادا إلى سلطة مخولة له لتحقيق الصالح العام من خلال مؤسسات السلطة وجهاز الدولة ووسائل عملها عن طريق سن وتفعيل السياسات.

في حين يرى **جابرييل ألموند Gabriel Almond** أن النظام السياسي هو: "نظام التفاعلات الذي يقوم بوظائف التوحيد والتكيف في جميع المجتمعات المستقلة، يمارس النظام السياسي تلك الوظائف باستخدام القسر المادي أو بالتهديد باستخدامه سواء كان استخدامه شرعيا أو استبداديا، فالنظام السياسي هو القيم الشرعي على أمن المجتمع والصانع الشرعي لما يحدث فيه من تغير".[3]

[1] جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2002، ص 14 15.

[2] Mohammed Ali Hamoud, public policies, a vision in the factors of development and theoretical schools and concept, tikrit journal for political science, N°22, December 2020, p310.

[3] برهان زريق، معنى اصطلاح النظام السياسي والتعريف به، سوريا، الطبعة الأولى، 2017. ص09.

كما ذهب الدكتور **محمد فاروق النهيان** في كتابه نظام الحكم في الاسلام –نقلا عن برهان زريق– إلى التعريف بالنظام السياسي على أنه: "مجموعة القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة التي تنظم الحكم وطرق ممارسة السلطة الحاكمة فيه"[1]

أما **دافيد إيستون David Easton** فيرى أن النظام السياسي هو: "مجموعة الأجزاء المرتبطة فيما بينها بشكل عضوي، حيث يؤدي التغير في أحدها إلى تغير باقي أجزاء المجموعة كما أنه جزء من نظام أشمل ألا وهو النظام الاجتماعي، وأن هناك علاقة تأثير متبادلة ما بين النظامين، وأن تطور النظام السياسي يعد أكثر الأجزاء تأثيرا في حياة أي دولة".[2]

وعليه فالسياسات العامة حسب **إيستون** هي مجموعة التفاعلات والصراعات والمساومات التي تحدث داخل النظام السياسي والتي يتم من خلالها التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع؛ أي التفاعلات التي عبرها يتم ترجمة قيم المجتمع في شكل قوانين، قرارات، سياسات، هذا النظام لا يعمل بشكل ذاتي ومنفرد بل يوجد داخل بيئة كلية تؤثر فيه عن طريق المدخلات ويؤثر فيها بدوره عن طريق المخرجات، هاته العلاقة هي مجمل عناصر النظام السياسي التي تنتظم في دائرة سيبرنيتيكية هي: المدخلات، والعملية السياسية، والمخرجات، والتغذية العكسية.[3]

وفي نفس السياق يرى **جابرييل آلموند** أن السياسات العامة: "محصلة عملية تفاعل منتظمة بين المدخلات (مطالب + دعم) مع المخرجات (قرارات وسياسات..) للتعبير عن أداء النظام في قدراته الاستخراجية، والتنظيمية، والتوزيعية، والرمزية، الاستجابية... من خلال القرارات السياسية المتخذة"[4]

أما الدكتور **عامر الكبيسي** فيرى أن السياسات العامة: "هي الوجه المرئي للنظام السياسي وهي اللغة المستخدمة للحكومة وهي حلقة الوصل للتوفيق بين المصالح المتضاربة في مختلف شرائح وفئات المجتمع، إنها أداة الوصل والربط والتفاعل والتوازن بين الأطراف والقوى الحاكمة والمحكومة ومع ذلك فإن السياسة العامة تمثل الذراع الطويلة التي تمتد إلى المجتمع للوصول إلى كل الزوايا، فتغير وتعدل في المواقع وتأخذ وتعطي القيم والمكاسب، وتزيد أو تنقص في الحقوق أو الواجبات وتأمر أو تنهي ما ينبغي

---

[1] المرجع نفسه، ص 12.

[2] كريم فرمان، في كيفية عمل النظام السياسي، بيروت: الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، 2009، ص18.

[3] David Easton, categories for the systems Analysis of politics, in Bernard Susser: Approaches to the study of politics,1992 In http://www.stetson.edu/~gmaris/Easton.htm, p02.

[4] مها يحي احمد حسين، تحليل السياسات العامة، مرجع سبق ذكره، ص 08.

القيام به أو منع التصرفات السلبية، فهي أداتها في البناء والتطوير والتغير والتجديد ومن خلاله يربط الماضي بالحاضر والحاضر بالمستقبل".[1]

كما تتفق بربارة مكلينان B.Mclennan مع تلك التوجهات حيث تعرف السياسات العامة بأنها: "النشاطات والتوجيهات الناجمة عن العمليات الحكومية، استجابة للمطالب الموجهة من قبل النظام الاجتماعي إلى النظام السياسي".[2]

[1] Mohammed Ali Hamoud, Op Cit.; p311 .

[2] فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، مرجع سابق، ص 33.

المطلب الثاني: خصائص وأنواع السياسات العامة

أولا: خصائص السياسات العامة:

تتسم السياسات العامة بالعديد من الخصائص وهي على النحو الآتي:

يرى أندرسون أن السياسات العامة تتصف ببعض الخصائص منها:[1]

- أنها تشمل البرامج والأعمال المنسقة التي تصدر عن القادة الحكوميين.
- أنها تشمل الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة، ولا تشمل التصرفات العشوائية التي تصدر عن بعض المسؤولين الحكوميين.
- السياسة العامة قد تكون إيجابية في صياغتها أو قد تكون سلبية.

أما الفهداوي فيرى أن من خصائص السياسات العامة:[2]

- أنها ذات سلطة شرعية.
- أنها فعل للمؤسسة الحكومية.
- أنها شاملة وتمتد لعموم المجتمع المقصود بها.
- انها توازن بين الفئات والجماعات ذات المصالح.

[1] جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، مرجع سابق، ص 16.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، مرجع سابق، ص45.

ويضيف كل من القريوتي[1] والخزرجي[2] ومصطفى الحسين[3] عدد من الخصائص تتمثل في:

- السياسات العامة تتخذ بالتشاور بين المسؤولين في المؤسسات الحكومية الرسمية وغير الرسمية وهنا يمكن القول أن السياسة العامة تعبير توازن المصالح بين الجماعات والأحزاب والمؤسسات الحكومية.
- السياسات العامة عملية ديناميكية في حركية دائمة، مستمرة التطور والتغيير.
- السياسات العامة تعبر عن ما تفعله الحكومة وليس ما تنوي فعله.
- السياسات العامة تستهدف معالجة مطالب ومشاكل عامة، وتكون منسجمة مع البيئة المحيطة وطبيعة المجتمع الذي تعمل فيه الحكومة.
- السياسات العامة تتمتع بالشرعية legetimacy ، وعلى الرغم من أنها نتاج للتفاعل السابق ذكره غير أنها يجب أن تصدر عن السلطة الرسمية دون غيرها.
- السياسات العامة تفضيل نخبوي، تعبر عن تفضيلات وقيم الصفوة الحاكمة وليس لمطالب الجماهير.

ومن خلال ما سبق قمنا بحصر القواسم المشتركة بين هذه الخصائص والتي اتفق أغلب المؤلفين عليها وهي كالآتي:

- السياسات العامة تتصف بالشرعية حيث تتصف بطابعها الرسمي الإلزامي المستمد من الشرعية الدستورية.
- السياسات العامة فعل تباشره المؤسسة الحكومية حيث أن التوجهات العامة بشأن المشكلات والقضايا المجتمعية، لا تصبح سياسات عامة إلا عند تبنيها من طرف الحكومة، وإصدار قوانين

[1] محمد قاسم القريوتي، السياسة العامة: رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل، الأردن: دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2015، ص 46.

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي، السياسة العامة وأداء النظام السياسي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 33، 2006، ص 136.

[3] أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، مرجع سابق، ص 22.

أو قرارات بشأنها تحدد أهدافها وتنظم نشاطات المؤسسات الحكومية المعنية بشان سياسة ما، وبذلك فهي تعبر عن توجهات الحكومة الفكرية والعملية.

- السياسات العامة نشاط هادف مقصود يتصف بالاستمرارية والتجدد حيث أن السياسات العامة تحتاج الاستمرارية بالقدر الذي يمكن من تحقيق وتأصيل التغير المطلوب، وكذا التجديد بمعنى التكيف واستيعاب المتغيرات الظرفية والقدرة على الاستفادة من التغذية الراجعة لإحداث التغييرات اللازمة، التي تزيد من كفاءة وفعالية التنفيذ.

- السياسات العامة ذات طابع عام مجتمعي شمولي، فعند إقرار السياسات العامة يتم تطبيقها بشكل شامل ومتماثل على كل شرائح المجتمع وفئاته سواء كانت سياسات عامة مادية أو رمزية.

- السياسات العامة استجابة منطقية وعقلانية، أي أن السياسات العامة هي بمثابة البديل أو أحد البدائل التي يمكن تحقيقها وفق الإمكانيات المتوافرة وليست مجرد حلم أو طموح عام .

- السياسات العامة كتوازن بين الجماعات، فهي تعبير عن التوازن بين الجماعات المصلحية، وهذا التوازن يحدد بالنفوذ النسبي للجماعات، وأي تغير في هذا النفوذ يؤدي إلى تغيير في السياسات العامة، حيث تصبح السياسات تعبيرا عن أكثر الجماعات نفوذ.

- السياسات العامة مخرجا للنظام السياسي، تعد السياسات العامة بمثابة استجابة النظام السياسي للمدخلات الواردة إليه من البيئة المحيطة به.

ثانيا: أنواع السياسات العامة:

سيتم التركيز على أنواع السياسات العامة في ضوء الأفعال التي تقوم بها الحكومة، ضمن المجتمع المعني بها، والوقوف عند نتائجها وآثارها، لكون هذه السياسات تترجم العلاقة العملية والتطبيقية بين المعنيين بالسياسة العامة المعمول بها، سواء عند صانعيها أو المتلقين لها من افراد المجتمع، وتتمثل في:

1- **السياسات العامة الاستخراجية "Esctractive":**

وتعكس توجهات الحكومة ونظامها السياسي القائم، نحو تعبئة الموارد المادية والبشرية واستخراجها، مثل النقود، السلع، الأشخاص، الخدمات من خلال حسن توظيفها واستغلالها لبيئتها الداخلية أو الدولية الخارجية، حيث جميع الحكومات، وحتى أبسطها تقوم بإصدار سياسات عامة محققة لهذا الغرض الاستخراجي للموارد، مثل تلك المتعلقة باستخلاص الخدمة العسكرية وقوات الاحتياط من الفئات العمرية لأبناء المجتمع، أو العمل الإلزامي المفروض على المسجونين المحكومين بجرائم، كما وتعتبر الضرائب من أهم الأشكال الاستخراجية للموارد، التي يدفعها أبناء المجتمع إلى الحكومة، دون أن يتلقوا مقابلها منفعة فورية أو خدمة مباشرة.

ويمكن تقدير الأداء الاستخراجي للسياسات العامة، من خلال تقدير الحجم الكلي للموارد المستخرجة وحساب متوسط حصة كل فرد بالقياس إلى معدل الناتج القومي الإجمالي. [1]

وهناك نوعان من الضرائب التي تستحصل عليها الحكومة من أبناء المجتمع، وهما:

الضرائب المباشرة: التي تتمثل بالضرائب على دخل الفرد والأصول الرأسمالية والتركات، والعقارات سنويا.

الضرائب غير المباشرة: التي تتمثل بالضرائب على السلع والخدمات، كالرسوم الجمركية، ورسوم المنتجات الصناعية، والضرائب على المبيعات والمشتريات.

[1] مها يحي احمد حسين، تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

وتعتبر الضرائب أداة مهمة في إعادة توزيع الدخل، وأنها وسيلة مالية مانعة للتضخم، والمفضية إلى ما فيه خدمة للمصلحة والمنفعة العامة، فضلا عن المعونات والقروض، والمنح التي تتلقاها الدولة من الدول الأخرى.[1]

2- السياسات العامة التوزيعية وإعادة التوزيع:

يقصد بها تخصيص الوكالات الحكومية بمختلف أنواعها للأموال، والسلع والخدمات، وتوزيعها على الأفراد والجماعات في المجتمع، من أجل الاستفادة منها، ويعتمد مستوى كفاءة وفعالية الأداء التوزيعي لنظام الحكم على اعتبارين: أولهما كمية القيم الموزعة، وثانيهما: نطاق المستفيدين من التوزيع، وتعنى سياسات التوزيع بالدرجة الأولى بالخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، الإسكان والدفاع بالإضافة إلى توزيع القروض لإقامة مشاريع صغيرة والمنح والامتيازات التي تقدم لطلبة الجامعة وغيرها. ويرتبط بسياسة التوزيع ما يعرف بسياسة إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الهشة في المجتمع أو ذوي الدخل المحدود، هذه السياسة تبنتها البلدان الاشتراكية بوضوح وعلانية وبشكل كبير، كما ان الدول الغربية الليبرالية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، تعتمد هذه السياسات في بعض الأحيان خاصة عندما يتعلق الأمر بالأزمات المالية او الاقتصادية.[2]

3- السياسات العامة التنظيمية:

هي سياسات عامة هادفة لضبط وتنظيم وتعديل سلوك الأفراد والجماعات، وإيجاد الحلول لأوجه الصراع والنزاع، وفق نظم وقواعد نابعة من القيم والمعتقدات والثوابت الحضارية للمجتمع، وتعنى هذه السياسات بالعديد من العناصر الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والثقافية، ومنها على سبيل المثال: حماية الأفراد والممتلكات من إعتداءات الغير، وتحديد الأجور والأسعار و المواصفات والمقاييس والمكاييل، وضبط انتقال الأفراد وما يتصل بذلك من جوازات السفر وضوابط الإقامة، وشروط تولي الوظائف العامة، والنظم التي تحكم نشاطات النقابات والجمعيات الثقافية والخيرية.....إلخ.[3]

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، مرجع سابق، ص ص 73 74.
[2] النعمى السائح العالم، مفهوم صنع السياسة العامة ومراحلها، مجلة الأستاذ، العدد11، خريف 2016، ص 161.
[3] حسين أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 46.

4- **السياسات العامة الرمزية:** وهي السياسات التي تهدف لإذكاء الوجدان الوطني، وتأصيل الوعي بالهوية الحضارية، وتنمية شعور الأفراد والجماعات بالانتماء والمواطنة المسؤولة، كما تساهم في دفع المواطنين إلى تقبل التضحيات والمصاعب وبذل كل ما هو نفيس في سبيل رفعة الوطن، ومن هذه السياسات نجد: الاحتفاء بالرموز الوطنية، العناية بالتراث وإنشاء المتاحف، والإشادة بكل ما يعزز الفخر بالانتماء للأمة والوطن[1]

[1] هشام عبد الله، مترجما، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر، عمان: الدار الأهلية،1997 ، ص ص 199 201.

المطلب الثالث: مستويات السياسات العامة ونماذج صنعها:

أولا: مستويات السياسات العامة:

قدم "جيمس أندرسون، **G.Anderson** " ثلاثة مستويات للسياسات العامة، تبعا لمستوى المشاركة في اتخاذها، وتبعا لنطاقها وطبيعة موضوعها وهي كالآتي:

1- السياسات العامة الكلية "Macro Politics" :

هي تلك السياسات التي يصبح الخلاف حولها واسعا وتحظى باهتمام أكبر من المواطنين، ذلك لأن بعض القضايا تبدأ على المستوى الجزئي ثم تتسع وتتعقد لتصبح من موضوعات المستوى الكلي، فتصبح بذلك قضايا كلية تستقطب الأحزاب السياسية، أعضاء البرلمان، الإدارات الحكومية، وسائل الإعلام، وجماعات المصالح... يعبر كل واحد منهم عن رأيه إزاء القضايا التي تمثل السياسات العامة.[1]

2- السياسات العامة الجزئية "Micro politics" :

تتسم السياسات الجزئية بالخصوصية والمحدودية، أي قضايا ليست عامة، فهي تشمل إما فرد معين أو شركة أو منطقة صغيرة، المطلوب هو قرار ينتفع به قلة من الأفراد أو المتأثرين مثل حصول مجموعة من الأفراد على قرض لإقامة بعض المشاريع تعود عليهم بالفائدة.

لكن يمكن لهذه السياسات العامة الجزئية أن تتسع وتتحول إلى سياسات عامة كلية، إذ كلما تنوعت برامج الحكومة وازدادت نشاطاتها في المجتمع، أدت إلى تزايد المنافع التي تحدثها أو الواجبات التي تفرضها على الأفراد والجماعات والمناطق، وهذا ما يوسع من دائرة السياسات العامة الجزئية.[2]

3- السياسات العامة الفرعية "Subsystem Politics":

تسمى أيضا الوحدات الحكومية الفرعية أو السياسات التحالفية، وهي سياسات ذات طابع تنظيمي وظيفي، تركز على القطاعات التخصصية، كالموانئ، الطيران...، وتتضمن هذه السياسات علاقات فرعية وجانبية بين لجان البرلمان أو بين دائرتين تنفيذيتين أو أكثر، وتقيم هذه الدوائر علاقات

[1] مثنى فائق مرعى العبيدي، مقاربات نظرية في السياسات العامة، مرجع سبق ذكره، ص 33

[2] أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، مرجع سبق ذكره، ص 242.

قوية ونشطة مع الجماعات المصلحية التي تهتم بنشاطاتها ، كما أن هذه الوحدات الفرعية تتمتع بقدرة كبيرة على جمع المعلومات والمطالب، وصياغة السياسات المرتبطة بنشاطها، بل إن لها القدرة على توجيه السلوك الإداري الحكومي، وتحدد نشاطه في ميدانها رغم أنها ليست مستقلة كليا.[1]

ثانيا: نماذج صنع السياسات العامة:

حظيت الحلول السياسية المقترحة باهتمام واسع من قبل العديد من علماء السياسة وغيرهم. و قد سعوا إلى تقديم نماذج تهدف إلى تفسير المشكلات وتوضيحها، مستندين في ذلك إلى رؤى كل منهم تجاه هذه العملية. وفي هذا السياق، يمكن التركيز على أبرز النماذج التي تسهم في تسهيل عملية صنع السياسة العامة ، وهي كما يلي:

أ- النموذج العقلاني الرشيد:

يستند هذا النموذج الذي طورته الاقتصاديات الكلاسيكية إلى حقيقة مفادها أن الانسان يتخذ قرارات عقلانية يسعى من خلالها إلى تعظيم الفوائد اعتمادا على الوسائل الماحة له، وعليه يتم تحديد الأهداف والتفضيلات، ودراسة البدائل المحتملة لكل مشكلة، ويتم فرز البدائل وجردها حسب فائدتها ودرجة فاعليتها، ليتم بعد ذلك اختيار أحد البدائل بأكبر قدر ممكن من الموضوعية وأكبر قدر من التوزان بين مزايا وعيوب كل بديل ممكن، مما يؤدي إلى الحل الذي يعتبر الأكثر ملائمة للمشكلة.

تتكون عملية صنع السياسات العامة حسب هذا النموذج، من عدة مراحل متسلسلة تبدأ ب: تحديد القيم والأهداف المحققة، تحليل جميع البدائل الممكنة لتحقيق الأهداف، البحث واختيار المعلومات بناء على كفاءة أو فعالية البدائل المختلفة، إجراء مقارنة بين البدائل ونتائجها، اختيار البديل الذي يعظم القيم والأهداف، التنفيذ، التغذية الراجعة.[2]

[1] جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[2] Andy Constantin Leoveanu, Rationalist model in public decision making, journal of public administration , Finance and Law, Issue 4/2013, P46.

إن التطبيق العملي للنموذج العقلاني الرشيد، وما يقتضيه من التوصل الكفئ للأهداف، يلاقي صعوبات متعددة يستحيل في معظم الحالات تجنبها، وهذا ما أوضحه كل من هربرت سايمون ونرومان توماس ، ومن هذه الصعوبات نجد: [1]

- استحالة مقارنة وزن القيم والعوائد والنفقات المتعارضة، فيستحيل مثلا مقارنة وزن وقيمة "الكرامة الشخصية " بزيادة الضريبة على الفرد.
- إن القائمين على وضع السياسات العامة لا يبحثون عادة عن "أمثل البدائل"، ولكن بسبب تقيدهم بالأدوات والوسائل الفعالة مما يجعلهم يختارون البديل العملي الذي يتناسب مع الأدوات المتوفرة لتنفيذه.
- لا يختار القائمين على السياسات العامة البدائل فقط من أجل تحقيق المكاسب الاجتماعية والمصلحة العامة، بل يتأثر سلوكهم وقراراتهم بعوامل أخرى مثل السلطة، المكانة، المكافآت المالية، إعادة انتخابهم، وما إلى ذلك.
- لا يمكن لأي بديل أن يحقق الفوائد لكل المجتمع، ولكن فقط لبعض الفئات الاجتماعية أو بعض الأفراد ، وهذا يؤدي إلى صراعات وتناقضات.
- تواجه عملية جمع المعلومات اللازمة لاختيار البديل الأفضل العديد من الصعوبات على غرار: تكلفة المعلومات والبيانات، الوقت المطلوب لجمع البيانات الأكثر ضرورة.
- الطبيعة المجزأة لعملية صنع السياسات العامة خاصة في الأنظمة البيروقراطية المركزية، تجعل من الصعب المحاسبة وتنسيق جميع المدخلات المقدمة من فئات ومستويات مختلفة من المتخصصين ودمجها في القرار المثالي.
- الكفاءة والفعالية والاقتصاد ليست قيما سائدة في القطاع العام، فالقطاع العام يفكر أولا من حيث النفقات والوسائل والميزانية، وليس من حيث الدخل والنتائج والحساب التشغيلي، كما أنه يفكر من حيث "الحد الأقصى" وليس "الأمثل".
- إن حالة عدم التأكد أو اليقين، لما يترتب على بعض البدائل، تفرض على واضعي السياسات العامة التمسك بالبديل الأقرب للسياسات الحالية، تجنبا للمخاطر التي قد تنتج من اختيار بدائل يمكن أن تؤدي إلى الارباك او مخاطر يصعب التحسب لها.

[1] Ibid.

ب-النموذج التراكمي (نموذج ليندبوم): [1]

يقوم النموذج على افتراض أن السياسات العامة، هي سياسات تراكمية محورها الاضافة لما تم في الماضي من سياسات سابقة، ومحاولة تحسين الوضع بصورة آنية وجزئية.

يعد المفكر **تشارلز ليندبلوم Charles E lindblom** أحد أبرز دعاة هذا النموذج، حيث يعتبر أن السياسة العامة تتم بالتدرج، فصنع السياسة العامة بناء على قرارات وبدائل عقلانية بحتة، يعد أمر مستحيل بسبب تعقيد القضايا، المعلومات والبيانات المحدودة، بالإضافة إلى الخلافات حول الأهداف، وعليه فالسياسات العامة حسب ليندبلوم عملية متسلسلة تقوم على قرارات وتعديلات تدريجية ومحدودة للمشكلات القائمة، وليس عملية شاملة مصممة من البداية إلى النهاية.

يقوم النموذج التراكمي على عدة اعتبارات نلخص أهمها في ما يلي:

- عدم توافر المال والوقت لدراسة كل البدائل المتاحة بشكل سنوي، زد على ذلك فإن البحث العقلاني يحتاج إلى كم هائل من المعلومات والبيانات لكل بديل، وهي ليست متوافرة دائما
- القائمين على صنع السياسات العامة يتقبلون شرعية السياسات الماضية، ويخشون الآثار التي قد تترتب على السياسات الجديدة.
- في أغلب الأحيان تكون هناك استثمارات كبيرة قد سخرت لتنفيذ السياسات العامة، وبالتالي فإن التغيير الجذري والكلي للسياسات يكون أمر صعب جدا تطبيقه.
- يكون الاتفاق سهلا بين المؤسسات المعنية بوضع السياسات العامة في حال كانت البدائل مجرد تعديلات جزئية أو إضافية للسياسات العامة الحالية أو السابقة.

يعطي نموذج **ليندبلوم** تفسيرا منطقيا للتحول التدريجي في السياسات العامة للدول التي تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار السياسي القائم على أداء المؤسسات، فالسياسات العامة للدول المستقرة التي ترتكز قراراتها على المؤسسات، لا تتغير سياساتها مرة واحدة من النقيض إلى النقيض.

[1] John Forester and , Bounded Rationality and the Politics of Muddling Through, public administration review, February 1984, p26

ج- نموذج العمليات الوظائفية:

وفقاً لنموذج العمليات في صنع السياسة العامة، يتم إعداد السياسة من خلال سلسلة مترابطة من الخطوات، حيث تشارك عدة جهات أو أصحاب المصالح في أداء أدوار مختلفة خلال مراحل هذه العملية. يرتكز هذا النموذج على تحليل النشاطات الوظيفية المتنوعة التي تساهم في إنتاج السياسة العامة. وقد قام لاسويل بتوضيح هذه النشاطات في المراحل التالية:[1]

الاستخبار: تتعلق بكيفية تجميع ومعالجة المعلومات المتعلقة بمسائل السياسة والتي تنال اهتمام صناع السياسة.

- **التوصيات**: وتتمثل في كيفية صياغة وتبني التوصيات المتعلقة بمسائل معينة.
- **الوصف**: ويتمثل في كيفية تبني وتطبيق القواعد، وعن طريق من؟
- **الإنفاذ**: وذلك لتحديد ما إذا كان السلوك متعارضا مع القواعد والقوانين أم لا؟
- **التطبيق**: كيف يتم تطبيق القوانين والقواعد فعليا؟
- **التقويم**: كيفية تقويم عمليات السياسة من حيث فشلها أو نجاحها؟
- **الإنهاء**: كيف ينتهي العمل بالقوانين والقواعد الأصلية، أو يقرر الاستمرار بها؟

أسمى لاسويل هذه الخطوات بعمليات القرار، وهي تتعدى عملية الصنع إلى التنفيذ والتقويم التي ترافق السياسات العامة باعتبارها، برنامج عمل مستمر .

في نفس السياق قدم **آي كويد** خمسة أنشطة تمثل قواعد مركبة من حيث معطياتها، وتشكل منطلقات لعمليات مترابطة، في عملية صنع السياسة العامة وتحليلها، وهي كالآتي: [2]

- **الصياغة**: تتمثل في التركيز على وضوح الأهداف، ومعرفة القضايا ذات الاهتمام، ثم تحديد المشكلة في إطار ما يرتبط بالسياسة العامة.
- **البحث**: وتمثل قاعدة بحث، حيث تركز الاهتمام نحو البحث عن المعلومات والعلاقات، حول نمذجة البديل الأفضل، الذي يمكن أن يوفر فرصة في حل المشكلة بصورة جيدة.
- **التقويم**: ويمثل قاعدة تحليلية، حيث يركز على دراسة النماذج المختلفة في سبيل استخدامها للتنبؤ بالنتائج، وبالتالي لغرض الوصول إلى الاختيار من بين البدائل بعد مقارنتها مع النتائج المحتملة.

[1] جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، المرجع السابق، ص 37.
[2] فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، المرجع السابق، ص 185 -186.

- **التفسير**: ويمثل قاعدة توضيحية أو تمييزية، حيث يركز على كيفية توظيف معطيات التنبؤ، وعلى كيفية تمييز المعلومات المناسبة، التي يمكن أن تخدم النتائج المتوقعة، وبالتالي اختيار الأسلوب البديهي الأفضل، الذي يجسد الفعل والتصرف المعتمد أو الذي يمكن اعتماده في السياسة العامة.
- **التثبت**: ويمثل قاعدة علمية، حيث يركز على أهمية القيام باختبار النتائج المحتملة في إطار تجريبي، لضمان ما يترتب عنها أثناء التطبيق في الواقع العملي للسياسة العامة.

ويؤكد كويد بأن التحليل الجيد يقتضي تطبيق الأنشطة الخمسة أعلاه، بقدر متناسب، وأن صانع السياسة عليه أن يسعى إلى عمل هذه الأنشطة في دراسته وتحليلاته للسياسة العامة.

د- **نماذج أليسون** : يطرح أليسون ثلاثة نماذج يمكن استخدامها، لتفسير عملية صنع السياسة العامة وهي:[1]

- **نموذج الفاعل العقلاني الكلاسيكي:** يفترض أن قرارات الدولة تتشكل في إطار أهدافها، وأن تصرفات صانعي القرار تفسر من خلال اعتبارهم أناس عقلانيين ومنطقيين، لديهم عقلية الانجاز ويبحثون عن المشاريع المضمونة، يخططون لسياساتهم التي يستهدفون تحقيقها.
- **نموذج العمليات التنظيمية:** قائم على فكرة أن الإدارة في المنظمات تستمر في التعامل مع حالات نموذجية من خلال الطرق المحددة من دون ربطها بالأهداف التنظيمية الشاملة، وعند مخالفة القواعد تستخدم التغيرات التدريجية ولتفادي الآثار السيئة لعدم اليقين، تركز على المشاكل قصيرة الأجل بدلا من التخطيط على المدى الطويل.
- **نموذج السياسات الحكومية البيروقراطية:** هو نموذج للمساومة، فالقرارات السياسية غالبا ما تكون محصلة سياسية بين فاعلين يشغلون المناصب العليا، فيكون الناتج السياسي نتاج الفواعل التي تكون متماثلة إلى حد بعيد عن رغبة أي فاعل.

[1] Allison's Three Models of Government Action, Atlas of Public Management, https://www.atlas101.ca/pm/concepts/allisons-three-models-of-government-action/

المبحث الثاني: مفهوم السياسة العمرانية (التهيئة العمرانية)

المطلب الأول: تعريف السياسة العمرانية وخصائصها

أولا: تعريف السياسة العمرانية (التهيئة العمرانية)

يقول **André De Laubadré** إنه لمن السهل تكوين فكرة عما تعنيه عبارة السياسة العمرانية للتراب الوطني، ومن الصعب في نفس الوقت، إن لم نقل من المستحيل إعطائها تعريف أكيد ومتكامل، وهذا بسبب رؤى وزوايا مختلف المهتمين في شتى المجالات والعلوم التي تتقاطع مع إعداد السياسة العمرانية (السياسة، الاقتصاد، الهندسة، علم الاجتماع، الديمغرافيا...)، حيث قدمت بشأنها –السياسات العمرانية– تعريفات متعددة ومختلفة بإختلاف المنطلقات الفكرية والمعرفية لكل فقيه وباحث، وبالتالي صعوبة تحديد مفهوم شامل ودقيق للسياسة العمرانية، هل يمكن القول أنها فن أو علم أو سياسة أو مجموعة من الإجراءات الإدارية والتقنية.[1]

يعرف الفقيه **Michel Casteigts** السياسات العمرانية بأنها: "علم وفن يهدف إلى تنظيم وتوزيع المجال الجهوي والوطني لمختلف الأنشطة البشرية حسب حاجيات الفرد والجماعة"[2]

في حين يرى **Jacques De Lanversin** بأن: "السياسة العمرانية ليست مجرد تقنية أو وسيلة، وإنما وسيلة وهدف في نفس الوقت، يبتغى منها الوصول إلى توزيع متوازن للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية، والعمرانية على المدى الطويل، وتحسين التجهيزات والوسائل الضرورية تبعا للتوجهات العامة للبلاد وحسب معطيات كل جهة".[3]

أما معجم **LAROUSSE** فيعرف السياسات العمرانية بأنها: "جملة الاختيارات والتوجهات والإجراءات التي يتم ضبطها على المستوى الوطني أو الجهوي لتنظيم استعمال المجال الترابي، والتي من شأنها ضمان التناسق في تركيز المشاريع الكبرى للبنى الأساسية والتجهيزات العمومية والتجمعات

[1] André De Laubadré et autres, Droit Administratif Géneral, 15éme édition. L.G.D.J, 1999, p807
[2] Michel Caseigts, l'aménagement de l'espace, L.G.D.J, 1999,14.
[3] Jacques De Lanversin, la Région et L'aménagement du territoire, 3éme édition, Librairies techniques,1997, p24.

السكنية، وفق نظرة بعيدة المدى تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الوطنية، وأحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني".[1]

وفي نفس السياق نجد تعريف الدكتورة جينJANE أستاذة التخطيط الحضري ودراسات العمران بجامعة ليل 1 ، التي ترى أن السياسات العمرانية : "هي التعبير المكاني عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لأي مجتمع، وهي في نفس الوقت نظام علمي وأسلوب إداري وسياسة مصممة كنهج متعدد التخصصات يميل إلى التنمية المتوازنة للمناطق والتنظيم المادي للفضاء وفقا لمفهوم توجيهي".[2]

وعليه يمكن القول بأن السياسة العمرانية أسلوب يأخذ التنظيم المكاني لعملية التنمية بعين الاعتبار، وذلك لإذابة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أقاليم الدولة، وتطبيق أفضل الطرق العلمية لتحقيق أحسن توزيع للسكان حسب وظيفة الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية.

ثانيا: مفهوم السياسة العمرانية (التهيئة العمرانية) في الجزائر:

عند دراسة موضوع السياسة العمرانية فإننا نصطدم بعدة مصطلحات لابد من تحديد مفاهيمها قبل دراسة موضوعنا، ومن بين هذه المصطلحات نجد التهيئة العمرانية والتخطيط العمراني، فالمصطلح الأكثر استعمالا في فرنسا هو التهيئة "**aménagement**" أما بالدول العربية المشرقية، فنجد أنهم يستخدمون مصطلح التخطيط "**planification**"، في حين أنه في الجزائر نجد خلط كبير بين المصطلحين فتارة يتم استخدام مصطلح التهيئة وتارة أخرى يستخدم مصطلح التخطيط.

•تعريف التهيئة Aménagement:

إن مصطلح التهيئة مصطلح عام وشائع الاستعمال، ويقصد بالتهيئة مجموع الأعمال التي تهدف إلى تنظيم السكان والبناءات، والتجهيزات والإمكانيات على مستوى الاقليم، وهو عمل يخضع لإدارة السلطات العامة (الحكومة أو المنتخبين على حسب مستوى الإقليم المعني محلي أو وطني).[3]

[1] https://www.larousse.fr/dictionnaire/francais
[2] Hegla Jane Scarwell, in Urbanisme Et Aménagement ,Institut National Spécialisé d'études Territoriales (INSET) ,N°7 , juin 2019, p 4
[3] Patrick Dal cin, de L'aménagement du territoire à l'aménagement de l'environement : le cas francais, thése de doctorat année 2004- université de Reims- France, p11.

يمكن تصور التهيئة على مستويات مختلفة تبدأ من إقليم الدولة بمعنى " **Aménagement du territoire**" أي التهيئة الإقليمية، حتى نصل إلى المدينة أو الحي فنجد التهيئة العمرانية أو الحضرية "**Aménagement urbain**"، حيث تكون التهيئة شاملة عندما نتحدث عن التهيئة الإقليمية عندما تحدد الخيارات الكبرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية، أما عندما تمس التهيئة مدينة أو جهة من الإقليم الوطني أو حتى حي أو منطقة من إقليم فإننا نكون أمام التهيئة العمرانية او الحضرية.

رغم هذا الاختلاف غير أنه هناك علاقة وطيدة بين التهيئة العمرانية (تهيئة وتخطيط عمراني جزئي)، وتهيئة الإقليم (تهيئة وتخطيط عمراني شامل لإقليم الدولة)، وبالتالي لا يمكن تحقيق تهيئة عمرانية دون تهيئة إقليمية، حيث لابد من انسجامهما والتكامل بينهما، لأنه لا يمكن الوصول إلى تهيئة عمرانية سليمة في أي منطقة من الإقليم الوطني، دون الاستعانة بخرائط ومشاريع التخطيط الإقليمي الشامل، وأهدافه الاستراتيجية، فهي المصدر الأساسي لوضع مخططات ودراسات التهيئة العمرانية.

أما فيما يخص التعريفات في الجزائر، ومن خلال تتبع مختلف النصوص القانونية والتشريعات المتعلقة بالتهيئة العمرانية فنجد أن المشرع يستعمل مصطلح التهيئة "**Aménagement**" نظرا لتأثره بالتشريع الفرنسي، غير أنه كثيرا ما يخلط بين تهيئة الإقليم "**Aménagement du teritoire**" و التهيئة العمرانية "**Aménagement urbain**"، فالمشرع والمسؤولين في الجزائر كثيرا ما يخلطون بين هذين المصطلحين، فيتم استعمال مصطلح التهيئة العمرانية للتعبير عن التهيئة الإقليمية، وهذا ما نجده في القانون 03/87 المسمى باللغة العربية، قانون التهيئة العمرانية، أما بالفرنسية نجد أن القانون يسمى بقانون التهيئة الإقليمية "**Aménagement du teritoire** "[1]، ونجد نفس الخلط في القانون 09-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير والذي ينص في مادته الأولى (يهدف هذا القانون .....على أساس إحترام مبادئ وأهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية)، والتي يقابلها في النص القانوني باللغة الفرنسية (La présente loi a pour objet .....sur la base du respect des principes et objectifs de la politique nationale d'aménagement du territoire)[2]

[1] Loi n° 87-03 relative à L'aménagement du territoire, journal officiel n°5,/ قانون رقم 87-03 مؤرخ في 27 يناير سنة 1987 يتعلق بالتهيئة العمرانية، العدد05.

[2] Loi n° 90-29 relative à l'aménagement et l'urbanisme, du 1er décembre 1990, journal officiel n° 52.

ليتم تدارك الأمر مع صدور القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة وهذا باللغتين، حيث قام وزير تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة **شريف رحماني**، عند قيامه بعرض إجاباته حول مشروع قانون المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، أمام المجلس الشعبي الوطني، حيث قام بتوضيح هذا الخلط في التسمية، قائلا : "أنا وزير لتهيئة الإقليم ولست وزيرا للتهيئة العمرانية، لأن كليهما لا يقعان في الفضاء الزمني نفسه، ولا يشملان نفس الفضاء الجغرافي، فالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم يشمل كل الوطن وتشكيلاته ومكوناته الكبرى كالساحل، الهضاب، والجنوب وبعض الجهات والمناطق، أما المخطط الرئيسي للتهيئة العمرانية يشمل أساسا المجمع العمراني والمدينة..... " .[1]

كما سبق وأكد ذلك من خلال مناقشة مشروع قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة القانون رقم 01-20 حيث يقول: "إن هذا القانون قانون تهيئة الإقليم وليس قانون العمران بحيث يعطي سياسات واستراتيجيات وتصورا بالنسبة لتهيئة الإقليم والتراب والمجال الوطني، وليس قانونا للعمران الذي يحدد كيفية إعطاء رخص البناء وكيفية تحديد الفضاءات للمساحات الخضراء والمساحات التي تبنى أو لا تبنى إلى غير ذلك، إذن هذا القانون في مستوى أعلى وليس من الناحية القانونية بل من الناحية الإقليمية ..."[2]

مما سبق نستنتج أن المصطلح المستعمل من طرف المشرع في النصوص القانونية السابقة، على غرار قانون 87-03 وقانون 90-29 وحتى قانون 01-20 وإلى غاية يومنا هذا كان يقصد به تهيئة الإقليم، وليس التهيئة العمرانية (الحضرية)، غير أن ترجمة النص القانوني من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية لم تكن دقيقة، الأمر الذي أحدث هذا الخلط في المصطلحات.

وللخروج من هذا الخلط والتعارض في التسمية بين الطرح الإداري والقانوني (النص الملغى والنص المستبدل)، أن نرجح مصطلح التهيئة العمرانية Aménagement urbain، لكون مصطلح التهيئة الإقليمية مفهوم واسع وفضفاض بالنسبة لموضوع بحثنا الذي نحن بصدده، بينما مصطلح التهيئة العمرانية مفهوم ضيق يعبر عن التهيئة الحضرية والتي تنحصر في ألفاظ قريبة منها وهي التعمير والمعمار والعمارة، وعليه فإننا سنستخدم مصطلح **التهيئة العمرانية** بهذه الدلالة ، بالإضافة لمصطلح

[1] الجريدة الرسمية لمناقشات المجلس الشعبي الوطني، مناقشة مشروع المخطط الوطني لتهيئة الاقليم، الدورة السادسة، العدد152، السنة الثالثة، 31 ماي 2010، ص 24.

[2] الجريدة الرسمية لمداولات مجلس الأمة، مناقشة مشروع قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الدورة الخريفية 2001، العدد07، جلسة يوم 13 نوفمبر2001، ص 25.

التهيئة الحضرية، السياسة الحضرية، السياسة العمرانية La politique urbaine ، كمترادفات وتحيل لنفس المعنى في دراستنا هذه.

بناء على ما سبق يمكننا استنباط تعريف إجرائي للسياسات العمرانية والقول بأنها تتمثل في: مجموعة من الإجراءات والقرارات التي تتبناها الدولة، من أجل تسيير وتنظيم ومراقبة و تشكيل بناء عمراني متطور ومتوازن يتم استغلاله من طرف السكان ، في إطار الأهداف الوطنية والجهوية والمحلية، آخذة بعين الاعتبار سياسة التجهيز كالسكن، الصحة، التعليم، والتهيئة العامة، الحفاظ على المناطق الأثرية، حماية البيئة وكذا البعد التنموي الذي تصب فيه السياسة العمرانية في ظل الإمكانيات المادية والبشرية.

ثالثا: خصائص السياسات العمرانية

تعد السياسات العمرانية من السياسات العامة الكلية (Macro Politics)، وهي تلك السياسات العامة التي تحظى باهتمام جماهيري واسع والوضوح النسبي لموضوعاتها كما أسلفنا سابقا (المطلب الثالث)، وتتميز السياسات العمرانية بمجموعة من الخصائص نحاول تلخيصها كالآتي:[1]

- ✓ تتميز السياسات العمرانية بكونها سياسة هادفة مخططة ومدروسة وتعبر عن إرادة المؤسسة الحكومية.
- ✓ تعتبر السياسات العمرانية سياسة متعددة المستويات قد تكون وطنية شاملة، جهوية، أو محلية، حضرية أو ريفية.
- ✓ تتميز السياسات العمرانية كونها نظام معقد ومفتوح تتقاطع فيه مواضيع مختلفة مع تخصصات علمية متعددة ومتداخلة، وكذا فواعل وتنظيمات متشابكة.
- ✓ السياسات العمرانية سياسات متعددة الأبعاد والجوانب كالبعد البيئي، البعد المجالي –المجال العام–، البعد الترابي، البعد الاستراتيجي، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد السياسي....

[1] Seyed Salahaldin Sasan, urbanisation et politiques urbaines : analyse comparative du cas de l'iran et de la France , thése

- ✓ تعتبر السياسات العمرانية عملية تحليلية تقييمية بأثر رجعي (تقييم)، و ذات بعد مستقبلي (التخطيط المستقبلي)، فأي سياسة عمرانية وعلى أي مستوى من مستوياتها لها بداية من الماضي وتأثير في الحاضر والمستقبل.

- ✓ السياسات العمرانية سياسة اختيارية عقلانية، كونها تقوم على المفاضلة بين مجموعة من الأولويات انطلاقا من الموازنة بين الأهمية والإمكانيات.

- ✓ تعتبر السياسات العمرانية، سياسة شمولية بمعنى أنها تشمل جميع عناصر المجال أو الفضاء من : استخدامات الأراضي، السكن، البنية التحتية، النقل، الخدمات، البيئة.... إلخ.

- ✓ السياسة العمرانية هي سياسة وظيفية ، تهدف إلى تحقيق توزيع وظيفي وعقلاني للأنشطة (السكن، الصناعة، الخدمات، المرافق ...) بما يسهم في تحسين جودة الحياة للمواطن وتقليل التنقلات والازدحام.

- ✓ السياسة العمرانية سياسة استشرافية ومستدامة، حيث تركز على رؤية مستقبلية طويلة الأمد، حيث تبنى السياسة بناء على توقعات النمو السكاني ، والتوسع العمراني وفي نفس الوقت تراعي الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية الأراضي الفلاحية والبيئة.

المطلب الثاني: نظريات السياسة العامة العمرانية

1- نظرية الأساس الاقتصادي:

ظهر هذا المفهوم على يد الاقتصاديين و مخططي المدن أمثال روبرت هيك، هومر هويت، روبرت هيج و هانسن بلومنفيلد وغيرهم، تم استخدام نموذج الأساس الاقتصادي في التخطيط العمراني لما له من أهمية كبيرة في التعرف على النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للإقليم والمدينة، فضلا عن استخدامه في تخطيط استعمالات الأرض والموارد في الإقليم أو المدينة، وعليه فإن نظرية الأساس الاقتصادي تعد إحدى الأدوات التخطيطية المهمة لصنع القرار والتنبؤ الاقتصادي، حيث يعمل المخططون بواسطته لتقدير نمو سكان الإقليم أو المدينة وكذا تقدير متطلبات استعمالات الأرض في المستقبل وحجم الخدمات التي يحتاجها سكان الإقليم أو المدينة، وهي بذلك تشكل أداة تخطيطية فاعلة لأغراض التنبؤ والتقييم.[1]

في هذا السياق تذهب نظرية الأساس الاقتصادي في تفسير عملية النمو الاقتصادي للمدن والأقاليم حسب حركة التجارة الخارجية حيث تستند على آلية التنمية ضمن المنظور المكاني معتمدة على افتراض أساسه أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية قائمة على حجم الصادرات في الاقليم أو المدينة، وبالتالي فإن زيادة العمليات التجارية وفوائد تأجير العقارات وعوامل الإنتاج تنعكس جميعها على مستوى النشاط الاقتصادي في الإقليم.[2]

إن دراسة الأساس الاقتصادي للمدينة أو الأقاليم، يعد ذا أهمية بالغة خاصة في مجال السياسات العمرانية والتنمية المكانية، لما له من علاقة مباشرة في التعرف على نوع العلاقة الاقتصادية للمدينة أو الاقليم مع بقية المدن الأخرى والأقاليم المجاورة، فضلا عن أهميته في تحديد الآفاق المستقبلية لتطور المراكز الحضرية وعليه يمكن اعتماد نتائج المفهوم في وضع سياسات عمرانية متوازنة في توزيع الاستثمارات والخدمات والبنية التحتية لمواجهة مختلف الاشكالات مثل البطالة، ونقص الخدمات وغيرها من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي يمثل هذا الاتجاه طريقة جديدة لقياس أثر ونجاعة

[1] ثائر محمد عياصرة، التخطيط الإقليمي: دراسة نظرية وتطبيقية، عمان: دار الحامد، 2009، الطبعة الأولى، ص 255 258.
[2] ممدوح عبد الله أبو رمان، نظرية الأساس الاقتصادي، "دراسة تطبيقية على محافظة البلقاء"، مجلة كلية الآداب، العدد68، 2005، ص 192.

السياسات العمرانية المتبعة لحل تلك الاشكالات، ومعالجة مختلف الاختلالات التي يعاني منها الإقليم، وكذا مدى تحقيق الأهداف المسطرة.[1]

2- نظرية التعددية:

تعتبر نظرية التعددية من أقدم النظريات في علم السياسة والسياسات العمرانية التي قام بوضعها المحامي وباحث التخطيط العمراني "بول دافيدوف"، حيث ترى هذه النظرية أن هناك تفاوتات كبيرة في النظام وصنع السياسات العامة العمرانية، وفي عملية المساومة بين المجموعات التي تؤدي إلى أعداد كبيرة من الناس غير المنظمين وغير الممثلين في هذه العملية، حيث أن المتدخلين في السياسات العامة وتخطيط المدن متعددين، بالإضافة للحكومة نجد البيروقراطيين، وأصحاب المال والاستثمارات، وكذا الأحزاب السياسية الباحثة عن تأييد الناخبين وأصواتهم، [2]

ترتكز النظرية على مبدأ تشتت السلطة ولا مركزيتها، فالسياسات العامة حسب النظرية التعددية محصلة ونتيجة لعمليات مختلفة، مؤسسات مختلفة، فواعل مختلفين، وتوزع سلطات مختلفة، حيث ترى هذه النظرية أن السياسات العمرانية، سياسة مشتتة ومتعددة بحسب تعدد الجماعات وتباينها، فهي حصيلة لعمليات مختلفة ، ورحى الشد والجذب بين أطراف مختلفين بحسب سلطة ودرجة تأثير كل منهم.

تسعى نظرية التعددية لمعرفة القرارات المتخذة في السياسات العمرانية وتحليلها، وقد اعتمد "دال Dahl" مصطلح التعددية لوصف القرارات العمرانية، وقد أشار في دراسته لمدينة نيوهافن " New heaven" إلى أنها قائمة على حكم التعددية، ومقسمة إلى عدة طبقات اجتماعية تمارس درجات مختلفة من التأثير على مناطق سياسية مختلفة في أوقات مختلفة، بمعنى أن هناك تعددية في المؤثرين في السياسة العمرانية من مؤسسات سياسية واقتصادية، أفراد ناخبين، عدة نخب وجماعات المصالح، وجميعهم مشاركين في صنع السياسة العمرانية.

[1] Cynthia Negrey, Urban Economy,in :Ronald k. Vogel, Handbookof Research on urban politics and policy in united states, London: Green wood press, 1997, pp 239, 240.
[2] Paul Davidoff, Advocacy and Pluralism in planinig, journal of the American Institute of planners, 1965, p428.

وهذا ما يذهب إليه "بيترسون Peterson"، حيث يرى أن السياسة العمرانية قائمة على مبدأ التشطير Fragmentation وتعددية المدن الكبرى، الأمر الذي يجلب رؤوس الأموال ويخلق الثروة والتنافسية.[1]

3- نظرية النسق regim theory العمرانية:

شكلت نظرية النسق الحضري النموذج السائد في الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة الحكم الحضري منذ الثمانينات ولعدة عقود، حيث يرى ستون وفرانك آر بومغارتنر وريتشارد ديليون وستيفن إلكين وجيري ستوكر وغيرهم من منظري علم السياسة أن جوهر السياسة في المدينة يكمن في العلاقة بين المؤسسات العامة والمصالح الخاصة.

يقوم هذا الاتجاه الذي يقدمه كلارنس ستون على أهمية إعطاء أبعاد تحليلية جديدة تربط بين الاقتصاد والسياسات العمرانية، وتحليل العلاقات السلطوية وكيفية تأثيرها على مناطق التوسع الحضري، فحسب هذه النظرية التي يضعها الكثير من الباحثين ضمن منظور التعددية الجديدة، وفي إطار توجهات مداخل الاقتصاد السياسي العمراني الجديد، وحسب **clarence** يجب فهم الطبيعة الديناميكية للنسق **regim**، وفهم الطبيعة الشبكية لهيكلة العلاقات والروابط بين الفواعل.

حيث تركز النظرية على كيفية عمل الحكم في المدينة، مع التأكيد على عدم الرسمية في الترتيبات التي تسمح للمدن بالعمل، أو كما يعرفها ستون: "يمثل النسق الحضري، الترتيبات غير الرسمية التي تعمل من خلالها الهيئات العامة والمصالح الخاصة معا من أجل القدرة على اتخاذ وتنفيذ قرارات الحكم"، وبالتالي تأخذ نظرية النسق الحضري وجهة نظر مفادها أن الحكم المحلي في المدينة قائم الاعتماد المتبادل.[2]

حيث تعتمد هذه النظرية على دراسة التفاعلات الموجودة داخل المدينة، وديناميكيات القوة و تركز النظرية على فهم الصراعات وطريقة تشكيل التحالفات بين الجهات الفاعلة سواء العمومية أو الخاصة، ومدى تأثير هذه الصراعات والتحالفات على عملية صنع القرار داخل المدينة –المحافظة أو المقاطعة–

[1] عقاقبة عبد العزيز، السياسة العمرانية وفواعلها في الجزائر، في: يوسف بن يزة، مدخل إلى السياسات العمرانية في الجزائر، باتنة: دار قانة للنشر والتوزيع، 2018، ص ص 10 11 .

[2] Clarence Stone, Urban Regimes and The Capacity to Govern: a political economy approach, journal of urban Affairs, Volume 15, Number 01, 1993, p17.

كما تعتمد نظرية الأنساق الحضرية على التحليل من منظور الاقتصاد السياسي، ومن أهم المبادئ التي تعتمد عليها هذه النظرية نجد: [1]

•**التحالفات غير الرسمية:** حيث تؤكد نظرية النسق على دور الشبكات غير الرسمية في إحداث تغييرات هيكيلية داخل المدينة، وذلك لأنها تتمتع بإمكانية الوصول للمؤسسات الرسمية من خلال مواردها المختلفة، مما يسمح لها بالتأثير في القرارات المتخذة في المدينة.

•**الحكم في المدينة –البلدية– مشتت:** بحيث أن الحكم لا يتعلق بالسلطة على الآخرين أو السيطرة الاجتماعية بل يتعلق بمدى القدرة على الفعل، أي حسب ما تسمح به التحالفات والإئتلافات السياسية وكذا المالية، حيث لا يستطيع مجلس المدينة اتخاذ قرارات لا تخدم مصالح المستثمرين وأصحاب المال والشركات، التي بدورها تساهم في صندوق المدينة من خلال الضرائب التي تدفعها وكذا تأثيرها على الناخبين من حيث الوظائف التي تخلقها، وعليه فإن مجلس الحكم يجب أن يأخذ هذه الأمور في عين الاعتبار.

• **يقوم كلارنس بتصنيف الأنساق في المدينة إلى أربعة أنواع مختلفة وهي:** أنساق الصيانة أو الرعاية والتي تركز على تقديم الخدمات الروتينية والضرائب المنخفضة، أنساق التنمية، والتي تهتم بتغيير استخدام الأراضي والأوعية العقارية في المدينة لتعزيز النمو، الأنساق التقدمية للطبقة المتوسطة، والتي تشمل أهدافا مثل حماية البيئة، والحفاظ على الأماكن الأثرية والتاريخ، وتوفير السكن للطبقات الهشة...إلخ، أنساق توسيع الفرص للطبقة الدنيا، والتي تؤكد على ضرورة توسيع الاستثمار البشري، وزيادة فرص العمل وتوسيع القدرة على الوصول للمساكن وتحقيق الملكية. حيث يجادل ستون بأن هذه الأنساق تعمل على سد الفجوة بين السيطرة الشعبية على المجالس المنتخبة في المدينة، وسيطرة القطاع الخاص على الموارد المالية والاقتصادية .

• قد لا تتميز الأنساق باتفاق كامل حول القيم والمعتقدات، ولكن التعاون من شأنه أن يؤدي إلى التوافق حول السياسات من خلال التوافق على أساس التفاعلات وهيكلة الموارد.[2]

[1] James M. Smith, Urban Regime Theory, in: John Wiley and Sons Ltd, the wiley Blackwell encyclopedia of urban and regional studies,p6,2019.

[2] Kamil Glinka, the Urban Regime Theory in Political science researche-the possibilities and limitations of implementation, polish political science Review,p5 , 2020.

4- النظرية المؤسسية والمؤسسية الجديدة:

عند الحديث عن النظرية المؤسسية نكون أمام اتجاهان سائدان وهما "المؤسسية القديمة و "المؤسسية الجديدة" وتشير النظرية المؤسسية القديمة إلى دور المؤسسات في صنع وتنفيذ السياسات في المدينة، ومدى قدرة القواعد والمنظمات الرسمية في تجسيد سياسة عمرانية جيدة في المدينة، لاسيما هياكل الديمقراطية التمثيلية –المجالس المنتخبة–، والهياكل التنظيمية الرسمية، حيث تم التركيز بشكل كبير على دراسة الحكم المحلي في المدينة بدلا من التركيز على السياسة الحضرية والعمرانية نفسها.

يشير مفهوم المؤسسة هنا إلى مجموعة القواعد والهياكل والمعايير التي تخلق وتفرض السلوك التعاوني بين الأفراد والجماعات، بالإضافة إلى حيازتها الشرعية التي تسمح لها بتخصيص السلطة وتوزيع القيم.

فالسياسة الحضرية في أي مجتمع تظل وثيقة الصلة بسلطة المؤسسات الحكومية، حيث تقوم هذه المؤسسات بتحديدها، وتعمل على تبنيها وتنفيذها، من خلال مختلف القواعد، الصلاحيات والنظم، وعليه فإن السياسة الحضرية نشاط يجري داخل الهياكل والمؤسسات الحكومية.[1]

- **المؤسسسية الجديدة:**

شهدت فترة الثمانينات سلسلة من الدراسات التي انتقدت المنظور "المؤسسي" من حيث نطاق دراستها (الحكومة المحلية المنتخبة)، وأدوات تحليلها (القانونية والتاريخية)، من خلال دراسة دور قادة الأعمال في تشكيل جداول أعمال المجالس المحلية، وأكد كل من دونليفي و رودس على دور الوكالات العامة خارج نطاق الحكومة المحلية في التأثير على القرارات، كما كان هناك اعتراف متزايد بأن الحكومة المحلية نفسها لا يمكن النظر إليها على أنها كيان موحد، حيث ظهرت دراسات تقوم بتحليل التفاعلات والصراعات بين السياسيين والمهنيين، وبين المديرين والعمال، وبين المسؤولين والمواطنيين ومختلف التفاعلات داخل مجلس المدينة على غرار دراسة كوك بيرن ودونكان وجودين وغيرهم، وقد خلصت هذه الدراسات إلى أن السياسة الحضرية لا يمكن فهمها ببساطة من خلال تحليل الترتيبات الرسمية للتمثيل وصنع القرار وتنفيذ السياسات، حبث يرى المؤسسيون الجدد أن اهتمام المؤسسيون القدامى محصور

[1] Jonathan Davies and Jessica Trounstine, institutionalisms old and new in urban politics . in: oxford handbook of urban politics, ed: Karen mossberger and others, oxford university press, new york, 2012, p52.

بالقواعد الرسمية والمنظمات، لاسيما هياكل الديمقراطية التمثيلية والهياكل الرسمية لحكومة المدينة، مما يقلل من فعالية الدراسات والتحليلات المرتبطة بدراسة السياسة الحضرية إلى دراسة الحكومة الحضرية[1]

يتشارك أنصار المؤسسات، وبشكل أكثر تحديدًا، المؤسساتية الجديدة، في فرضيات مماثلة مع تلك التي تقدمت بها التعددية وتحليل النظام الحضري. إنهم يعبرون عن أفكار تلمح إلى الإنتاج الاجتماعي للسلطة، ونشرها، وتجزئتها، وعدم مركزيتها، بالإضافة إلى تصور أكثر اتساعًا للحكومة. هناك إجماع بين المنظرين المؤسسيين الحضريين فيما يتعلق بتعريف المؤسسات. فهي لا تشير فقط إلى اللوائح الملزمة الصادرة عن الهيئات الرسمية، ولكن أيضًا إلى القواعد والقيم والعلاقات والممارسات غير الرسمية المستقرة والمقبولة, وتؤكد النزعة المؤسسية الجديدة بشكل خاص على متانة المؤسسات والصعوبات المحتملة التي تواجه أولئك الذين يحاولون تعديلها أو حتى قلبها. ولأن المؤسسات عبارة عن عمليات، فإنها تفيد البعض وتترك البعض الآخر. ومن المرجح أن يعمل المستفيدون على الحفاظ على هذه المؤسسات، التي تعتمد أيضًا على المسار ولديها القدرة على استمالة المنشقين علاوة على ذلك، تدعي المؤسساتية الجديدة أنها توضح السياسة الحضرية بثلاث طرق: فهي تساعد، أولاً، في تحليل القواعد الشاملة للسياسة والحكم الحضري؛ ثانياً، الطبيعة المعقدة لبيئات الإدارة الحضرية؛ وثالثًا، الطبيعة المتنازع عليها وغير المؤكدة للتغيير في السياسات والحكم الحضري.[2]

السؤال الرئيسي الذي يطرحه المؤسسيون الحضريون إذن هو ما إذا كانت المؤسسات الرسمية القائمة تعزز القيم المناسبة أم لا، وتختلف هذه القيم من بلد إلى آخر، وهو الاختلاف الذي ينعكس في الغالب في المناطق الحضرية في هذه الدول. وفي مقارنة أنظمة القيم للمدن الأمريكية والبريطانية، والتي تم النظر إليها من وجهة نظر الحكومات المحلية في كلا البلدين، حيث وجد أن الحكم المحلي في الولايات المتحدة يعاني من صراع القيم بين الرابطة البلدية الوطنية، التي دعت إلى الكفاءة والمسؤولية. الاقتصاد ومجموعات المصالح التي دافعت عن المُثُل التقليدية القديمة مثل الديمقراطية التعددية، في حين تمحورت المناقشات في بريطانيا حول تشكيلات الحكومات المحلية وفشلها في تقديم الخدمات بكفاءة.

[1] Vivien Lowndes, Rescuing Aunt Sally: Taking Institunial Theory Seriously in Urban Politics, Urban Studies, Vol 38 N°11, 2001, p 1959.
[2] Harold Wolman and Others, theories of urban politics, SAGE publications, London,1995,p 147.

5- نظرية القوة أو السلطة Power Theory:

نظرية السلطة (Power) من النظريات التي تمثل ركيزة أساسية في دراسة علم الاجتماع السياسي وديناميكيات المدن، حيث شهدت المدن الصناعية نمو ديمغرافي كبير نتيجة استقطابها الكثير من العمال، وتوسع حضري سريع، كما أدت التغيرات الاقتصادية الكامنة وراء هذا النمو الحضري إلى تغيرات اجتماعية كبيرة ظهرت في أشكال التقسيم الطبقي الاجتماعي، وما صاحبها من تغيرات سياسية مثل صعود حزب العمال في بريطانيا، لذلك يجب تحليل القوة أو السلطة في المدينة ضمن السياق الأوسع للتغير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المحلي والوطني، حيث تمثل المدن التجمعات الجغرافية التي تتجلى فيها هذه القوى المجتمعية ومختلف تفاعلاتها.

- أسس نظرية القوة: تنطلق نظرية القوة في تحليلها للصراعات التي تنشأ حول التحضر على أربع مرتكزات أساسية وهي: [1]

- المصالح الخاصة مقابل المصلحة العامة.
- الأفراد مقابل المؤسسات العامة.
- حقوق الملكية الخاصة مقابل التشريعات العامة.
- الأسواق مقابل الخطط.

حيث نجد في النظم الاقتصادية الرأسمالية ، هيمنة مصالح أصحاب الملكية الخاصة، مما يؤدي لسخط عامة سكان المناطق الحضرية، ونتيجة لذلك تنشأ الصراعات بين أصحاب الملكية الخاصة الذين يرغبون في التصرف في ممتلكاتهم بالطريقة التي يرونها مناسبة وبما يخدم مصالحهم، وبين المصالح الجماعية المعبر عنها من طرف باقي السكان، من منظور المصلحة العامة.

في الممارسة العملية، تحد هذه الصراعات من الحريات القصوى لأصحاب الملكية الخاصة في إقامة مشاريع ضارة بجوار مساكن الطبقة المتوسطة، مثل مصانع ملوثة أو غيرها من الأعمال المضرة بالبيئة، وغالبا ما تحل هذه الصراعات من خلال تسويات تراعي مصالح أصحاب الملكية الخاصة وبدرجة أقل المصلحة العامة.

كما تنشأ الصراعات بمجرد إنشاء مؤسسات تخطيط استخدام الأراضي العامة أو انتخاب، أعضاء هذه المؤسسات، حيث يدور الصراع حول مسألة من يؤثر ويتحكم في أهداف وغايات هذه المؤسسات، ويعتمد

[1] James Simmie, Planning, Power and Conflict, in: Handbook of urban studies, ed: Ronald Paddison, London: SAGE publications, 2001, P385-387.

هذا على توازن السيطرة النخبوية أو التعددية في مختلف الأنظمة السياسية، وغالبا ما يتجلى ذلك في مدى المشاركة العامة في التخطيط.

في أنظمة التخطيط النخبوية وشديدة المركزية مثل دول العالم الثالث، لا تتوفر ضوابط ديمقراطية كافية على الأهداف والغايات الرئيسية لتخطيط استخدام الأراضي، على عكس أنظمة التخطيط التعددية التي تتيح صناديق الاقتراع، والاستفتاءات لفئات الطبقة المتوسطة الراغبة في محاسبة ممثلي التخطيط المنتخبين والمعينين، والمبادرات التي تتاح للمجتمع المدني.

وترتبط حدة الصراعات هنا بمدى سعي الأنظمة السياسية إلى سن تشريعات رسمية ممنهجة تسعى إلى تنظيم حقوق الملكية الخاصة، ويعتمد هذا إلى حد كبير على قدرة مالكي العقارات على ترسيخ حرياتهم الفردية ومصالحهم ضمن تشريعات التخطيط.

يكمن الصراع هنا بين أصحاب الملكية الخاصة ومصالحهم، الذين يفضلون السوق الحر لتحديد استخدامات أملاكهم العقارية، والمصلحة العامة التي تنظمها المؤسسات العامة ومؤسسات التخطيط والتنظيم لتوفير السلع والخدمات، وهو ما لا تفعله الأسواق، وهنا يلجأ كبار المطورين والملاك للسيطرة على أسواق الأراضي والتطوير حيثما يسمح نظام التخطيط بذلك، من خلال احتكار التراخيص التي تسمح بالتطوير باستخدام شبكاتهم النافذة ، الأمر الذي يقلل من المنافسة وبالتالي لا يفيد المستهلكين النهائيين من الطبقة المتوسطة.[1]

وفي نفس السياق يحدد ويليام فورم عدة مستويات للسلطة داخل المدينة والتي يحددها كالآتي: [2]

- **مستويات السلطة في المدينة:**

❖ **السلطة الاقتصادية:**

يرى فورم أن القوى الاقتصادية تلعب دورًا مركزيًا في تشكيل السلطة داخل المدن. فالشركات الكبرى والكيانات الاقتصادية تتحكم بشكل كبير في كيفية توزيع الموارد وتحديد الاتجاهات الاقتصادية التي تؤثر على حياة الأفراد داخل المدن. وهذا ما يسهم في خلق تفاوت اقتصادي واجتماعي يؤثر بدوره على بنيان السلطة.

[1] Ibid

[2] مصطفى محمد البحباح، قراءة نظرية للاتجاهات المفسرة للحياة الحضرية في المدينة، مجلة التربية، المجلد الثاني، ديسمبر 2016، ص 77.

❖ **السلطة الثقافية والاجتماعية:**

الثقافة والتفاعل الاجتماعي يشكلان أساسًا مهمًا لنقل السلطة وتنفيذها. يوضح فورم أن الأفكار والمعتقدات تلعب دورًا في صياغة الهياكل الاجتماعية، وتحديد من يمتلك الشرعية للقيادة ومن يخضع لها.

❖ **السلطة السياسية:**

في نظريته، يشير فورم إلى أهمية النظم السياسية في تشريع السلطة وتنظيمها، حيث تتحكم الحكومات والمؤسسات السياسية في تشكيل حياة المدينة من خلال إصدار القوانين والسياسات العامة.

❖ **تأثير تحليل فورم على دراسات المدينة:**

لقد أثر تحليل ويليام فورم بشكل عميق على فهم الديناميكيات الحضرية. فهو يتيح للمجتمع البحث في كيفية التفاعل بين المؤسسات الاجتماعية المختلفة والدور الذي تلعبه في توزيع السلطة في المدينة. إضافة لذلك، يعزز من الوعي بأهمية التفكير في تحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الأوجه المختلفة للتفاوت داخل المدن.

وفي الأخير فإن نظرية السلطة تمثل أداة غنية لفهم المجتمعات الحضرية. توفر النظرية إطارًا شموليًا يساعد في تحليل العلاقات بين الأفراد والمؤسسات، وفي فهم الطرق التي تُشكّل بها السلطة حياتنا اليومية داخل المدن. يمكن الاستفادة من هذا الإطار في تحسين الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتحقيق توازن وعدالة أكبر داخل المجتمعات الحضرية.

5- النظرية التواصلية/التعاضدية Communicative/Collaborative theory :

أدى فشل السياسات العمرانية المتتالية، وعدم تحقيق مخرجاتها للأهداف المسطرة إلى اعتراض المواطنين وغضبهم، بالإضافة إلى امتعاضهم من فوقية رسم السياسات والتخطيط – Top Down Approach– الذي يعتمد على سيادة الخبراء وصانعي القرار وريادتهم للعملية التخطيطية، الأمر الذي

دفع بأصحاب هذا الاتجاه إلى الدعوة بتكريس المشاركة الشعبية، وهو ما جعله يلقى رواجا كبيرا ويبرز كاتجاه بديل لدى المهتمين والمشتغلين بقضايا وسياسات العمران، وذلك لكونه يضفي الطابع الديمقراطي على عملية التخطيط ، ويعمل على تمكين المجتمع لتطوير حلول شاملة ومستدامة لمشاكل السياسات العمرانية.

وفقًا للباحثين توماس جانتون وجاي سي داي، فإن التخطيط التواصلي هو "نموذج تخطيط قائم على المواطنة يفوض مسؤولية إعداد الخطط مباشرة لأصحاب المصلحة المتأثرين". يُعرف هذا النهج أيضًا باسم "اتخاذ القرار المشترك" أو "التخطيط التعاوني"، ويركز على استخدام الممارسات التعاونية القائمة على الإجماع في تصميم كل شيء من أنظمة الحكم، إلى التنظيم البيئي، إلى البنية التحتية المادية واستدامة المجتمع.

ينطلق هذا الاتجاه من فرضية مفادها أن مجتمع المدينة ليس كتلة متجانسة بل هو تركيبة فسيفسائية لعدة فئات اجتماعية تتعايش متصارعة ومتجاذبة مصالحها ضمن الحدود الجغرافية للمدينة، وبالتالي فإن فكرة المصلحة العامة المشتركة التي عملت بها نظريات التخطيط التقليدية لم تعد ذات شأن عند أصحاب هذا الاتجاه وذلك لسبب بسيط وهو أنهم لا يؤمنون بوجود مصلحة عامة مشتركة تتفق عليها مختلف الشرائح المكونة لمجتمع المدينة، إذ تتعدد المصالح حسب مواقع مختلف الفئات في المجتمع وبالتالي تتعدد أوجه الحقيقة وأن لكل فئة حقائقها التي تناسبها وتؤمن بها وليست هناك حقيقة مطلقة تتفق حولها كل الفئات الاجتماعية في المدينة، ولحل هذا الإشكال ليس هناك أفضل من العمل بمبدأ التواصل والحوار بين مختلف الأطراف ذات المصالح المتباينة في عملية التخطيط.[1]

ينحصر دور المخطط حسب النظرية التواصلية في مجرد التواصل والاستماع لقضايا الناس ومساعدتهم على تشكيل إجماع بين مختلف الرؤى المتعددة، فهنا يتخلى المخطط عن دور القيادة التكنوقراطية ليصبح مجرد مزود للمعلومات وعامل وصل بين نقاط التقارب والتلاقي في وجهات النظر المختلفة، ومن هذا المنطلق ترى "جوديت إيناس Judith Innes" أن تشكيل إجماع بين مختلف أصحاب المصالح في العملية التخطيطية هو أسلوب بحث للتعامل مع قضية إيجاد السياسات التخطيطية وإدارة الصراع واختلاف الرؤى بين المتنافسين، وتضيف أن أساليب تحقيق هذا الإجماع وهذا التوافق حول

[1] Thomas Gunton, the theory and practice of collaborative planning in resource and environmental management, environement journal, volume31,N°02, 2003, p08.

المسائل التخطيطية، ليست مجرد أساليب للإتفاق حول المخططات والسياسات وإنما هي أيضا أساليب للتدريب والتعليم والتغيير الاجتماعي وتوليد معاني مشتركة بين مختلف الأطراف المتصارعة.

أما "باتسي هيلي Patsy Healey" فقد استخدمت مصطلح التخطيط التعاضدي Collaborative Planning لتصف الأسلوب الذي يمكن المشاركين من التوصل لإتفاق حول الأفعال التي ينبغي القيام بها للتعبير عن مصالحهم المتبادلة، فالحوار والنقاش كفيلان بجعل جميع الأطراف ذات المصالح المتباينة تعي كيف تحدد أهدافها وتتفهم أهداف غيرها ومصالحهم فتتفق جميعها على أرضية مشتركة تعاونت كل الأطراف على صياغتها وبلورتها. [1]

بهذا تضيف هيلي بعدين آخرين لعملية التواصل، أحدهما هو الاهتمام بالمعرفة المحلية وهذا أمر يختلف عن المعرفة التقنية للخبراء والتي هي أساسا معرفة غريبة عن المجتمع المحلي، فالمعرفة المحلية هي حس جماعي مشترك، وهذا النوع من الحس المتفق عليه هو أساس الممارسة ومنطقها، أما البعد الثاني فهو الفهم المشترك والثقة المتبادلة وصياغة الهوية "identity creation "، كل هذه العوامل تسهل عملية الحصول على الإجماع وبالتالي تسهل عملية ممارسة التخطيط ذاتها.

أما جون فورستر john Forestor فيركز على مبدأ الحوار وأسلوب التواصل، فهو يرى أن عملية الوساطة ضرورية لتمكين الأطراف المتصارعة أن تستمع لمواقف وآراء بعضها البعض علهم يجدون أرضية مشتركة تحقق وفاقهم وإجماعهم[2] ، أما ساندركوك Sandercock فقد نقلت نظرية التخطيط من المسار التقليدي إلى مسارات أخرى تتعامل مع الفئات الاجتماعية الهشة والمستضعفة، وبذلك أخرجت التخطيط من البرج العاجي إلى ساحة الصراع السياسي باحثة عن عدالة اجتماعية لإنصاف أصحاب الأصوات غير المسموعة في المجتمع، الأمر الذي يفتح آفاق أوسع أمام نظرية التخطيط التعاوني.[3]

ومن الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية هي أن نهج التخطيط التعاوني يرتكز بقوة على أساسين: المعلومات العلمية الموثوقة والمشاركة الشاملة على نطاق واسع. سيكون أحد التحديات التي تواجه التخطيط التعاوني هو تطوير المؤسسات والخبرات المتاحة للمشاركة العلمية مع العمل في نفس الوقت في

[1] Patsy Healey, Collaborative Planning : shaping places in fragmented societies,red globe press, London,1997,p197.
[2] John Forester, Policy Analysis as critical listening, in; Michael Moran and others,the oxford handbook of public policy, oxford university press,2006 , p125.
[3] Ralf Brand and others, Collaborative planning in Uncollaborative World,in: Planning Theory, SAGE publication,vol6,2007, p287.

منتدى عام مفتوح يشارك فيه جميع أصحاب المسؤولية والمصالح طوال العملية. وبالتالي، فإن هذا النهج يتجاوز بكثير مفاهيم المشاركة العامة باعتبارها مجرد مراحل متميزة في عملية تقنية. كما أنه يتجاوز نموذج التخطيط الذي يحركه الخبراء، ولأن المشاركة ضرورية لتحقيق التنسيق عبر حدود المسؤولية الإدارية أو الحكومية، فإن التخطيط التعاوني يتطلب نموذجًا أكثر تعقيدًا لكل من العمليات الديمقراطية والمشاركة العلمية من جهود التخطيط السابقة، بالإضافة إلى الارتباك الناتج عن انتشار الخطط، وتفتت القيادة، وتوزيع الموارد، مما يؤدي إلى ضعف تماسك السياسات والإضرار بالاستدامة.

ومن الانتقادات أيضا هي أن هذا الاتجاه يصعب تطبيق مقاربته على المجتمعات الكبيرة وعادة ما يستخدم في عملية تخطيط الأحياء أو إعادة تصميمها، الأمر الذي يجعله غير مجدي في عملية تخطيط السياسات العمرانية الكبيرة التي تشمل المدن خاصة الكبيرة منها، أو أحد أقاليم الدولة، بالإضافة إلى ذلك فإن محاولات أصحاب هذا الاتجاه تقريب وجهات النظر وتوحيدها بين مختلف فئات المجتمع، قد يجعل منه اتجاها إمبريالي الثقافة والفكر لا يحترم الخصوصيات الثقافية والإثنية لبعض مكونات المجتمع خاصة الضعيفة منها.

المطلب الثالث: مراحل وأهداف السياسة العامة العمرانية

أولا: مراحل السياسة العامة العمرانية

تمر السياسة العمرانية كغيرها من السياسات العامة بعدة مراحل، فالمسار من التفكير في حلول عملية لمشكلة عمرانية ما وإقرار سياسة بشأنها، وإلى وضع هذه الأخيرة حيز التنفيذ مع إدراك آثارها محفوفة بالصعوبات والمخاطر، مما يستوجب توخي التدرج والمرحلية للوصول إلى اتفاق حول القضايا محور الاختلاف بين الجماعات الضاغطة والأحزاب السياسية والرأي العام، وعلى هذا الأساس تمر عملية بناء السياسات العمرانية بمراحل أو خطوات مترابطة فيما بينها ومتعاقبة في العمل والتصرف، وهي بمثابة خطوات إجرائية تسهم في إخراج مفهوم السياسات العامة العمرانية من إطاره النظري أو التخطيطي لربطها بالقواعد والبيئة المطبقة فيها، وفيما يلي نلخص مراحل صنع السياسة العمرانية:[1]

1- **التشخيص والتحليل** : تعتبر هذه المرحلة الأساس الذي تبنى عليه السياسة العمرانية، إذ لا يمكن وضع سياسات فعالة دون فهم الواقع الحضري، حيث يتم فيها:

- جمع البيانات المختلفة والشاملة المرتبطة بالشأن العمراني، على غرار البيانات السكانية كعدد السكان، النمو الديمغرافي، نسبة الكثافة السكانية لكل منطقة، والبيانات الاقتصادية مثل معدلات التوظيف، ومستويات الدخل، ونسبة الاستثمار وأسعار العقارات..، والبيانات المجالية مثل النقل، أنماط استخدام الأراضي، بالإضافة إلى البيانات البيئية التي تشمل المساحات الخضراء ونسبة التلوث في الفضاء العمراني.
- تحديد المشكلات، حيث يتم في هذه المرحلة التعرف على المشكلات والتحديات التي تواجه المدينة مثل: الفقر الحضري، التوسع العشوائي، السكن غير اللائق، الفجوة في الخدمات، التلوث وغيرها، حيث يتم بعد ذلك صياغة هذه المشكلات في أجندة سياسية بعد جمع التقارير الفنية والاحصائيات من الجهات المختصة.
- تحديد الفاعلين ومسؤولياتهم من سلطات مركزية ومحلية، القطاع الخاص، المجتمع المدني.
- إشراك السكان من خلال المشاورات والاستطلاعات لمعرفة وفهم احتياجات المجتمع.

[1] Jean Robert Gatsinzi, How to Formulate a National Urban Policy: a practical guide, UN-HABITAT , 2019.

2- **تحديد الأهداف والرؤية الاستراتيجية:** بعد فهم الواقع العمراني، يتم تحديد ما تهدف إليه السياسة ولماذا، وذلك من خلال:

- **بناء الرؤية من خلال وضع رؤية طويلة المدى أو متوسطة المدى مثل:** مدينة خضراء، أو مدينة سياحية او غيرها.
- **تحديد الأهداف:** استنادا إلى التشخيص يتم تحديد الأهداف مثل تقليص عجز السكن ب20% أو تقليص الفوارق المجالية، أو زيادة المساحات الخضراء.
- **تحديد الأولويات الاستراتيجية:** مثل النقل الحضري المستدام، توفير مساكن مناسبة وميسرة، تعزيز الجاذبية الاقتصادية، الادماج الاجتماعي، ملائمة الأهداف مع الخطط الوطنية .[1]

3- **صياغة السياسة العمرانية:** تتضمن هذه المرحلة تحليل الأهداف والبدائل المقترحة في المرحلة السابقة، وحصر وتحديد الأهداف والمخرجات المتوقعة، حيث يتم الاستعانة بالخبراء والمخططين العمرانيين لصياغة خطط واقعية قابلة للتنفيذ من شأنها تحقيق الأهداف المختارة، وذلك من خلال:

- تحليل الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.
- وضع مخططات هيكلية أو استراتيجية.
- تحليل السياسات المقارنة (السياسات السابقة والتجارب الدولية).

4- **اعتماد السياسة** : وهي المرحلة التي يتم فيها اتخاذ القرار النهائي باعتماد السياسة العمرانية المقترحة من قبل الجهات المختصة سواء كانت وزارة الإسكان أو البرلمان أو مجلس المدينة، وذلك من خلال:

- مراجعة الخطة أو السياسة من الجهات المختصة.
- عرض الخطة على المجالس الوطنية أو المحلية.
- التصويت أو التوقيع التنفيذي.[2]

[1] Ibid.
[2] David Kaufmann and Mara Sidney, Towards an urban policy analysis: linking urban politics and public policy, international public policy association, https://www.ippapublicpolicy.org/file/paper/5b28ef1181b98.pdf

5- **تصميم أدوات التخطيط والإطار القانوني:** بعد اعتماد السياسة العمرانية المختارة، يتم منحها الشرعية القانونية والمؤسساتية من خلال القاعدة التقنية والقانونية التي تنظم السياسة العمرانية حيث يتم ذلك عن طريق تحديد الأدوات الرئيسية التي تسمح بتنفيذ السياسة مثل:

- المخططات الوطنية العمرانية العامة: والتي تحدد التوجيهات الكبرى على المستوى الوطني.
- مخططات التهيئة الحضرية: والتي تضبط التوجهات العامة لتنمية وتهيئة المدينة.
- مخططات التعمير التفصيلية: تحدد استخدامات الأراضي (سكنية، فلاحية، تجارية، صناعية...)
- قوانين البناء: تحديد معايير البناء، الكثافة، الارتفاعات.....
- المخططات المجالية الاستراتيجية: تربط بين التعمير، النقل، البيئة، والاقتصاد.
- الميزانية وأدوات التمويل: مثل الضرائب، الدعم الحكومي، التحفيزات.....

6- **التنفيذ** : في هذه المرحلة تنتقل السياسة من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ العملي، ويتم ذلك بـ:[1]

- إنجاز المشاريع على غرار البنية التحتية، الطرقات، النقل، السكن، الماء، الصرف الصحي...
- إعادة تأهيل المناطق الحضرية أو أحياء الصفيح.
- توفير الخدمات الاجتماعية كالمدارس، المستشفيات، والمساحات الخضراء.
- التنسيق المؤسسي بين الحكومة والجهات والبلديات، وكذا إنشاء ودعم وكالات التنمية الحضرية.
- التمويل: عن طريق الميزانية العمومية، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، المساعدات أو القروض الدولية.
- مشاركة المجتمع: عن طريق لجان محلية لتخطيط الأحياء وتوفير ميزانيات تشاركية.

7- **المتابعة والتقييم والتغذية الراجعة:** تتم هذه المرحلة بالتوازي مع تنفيذ السياسة العمرانية، لضمان أن تبقى السياسات فعالة وقابلة للتكيف مع الواقع المتغير.

- الرصد والمتابعة عن طريق استخدام مؤشرات الأداء لتتبع التقدم.
- التقييم المرحلي والنهائي عن طريق تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للسياسات.
- التقارير والمحاسبة: من خلال إعداد تقارير دورية عن التقدم المحرز، وإجراء عمليات تدقيق مستقلة للمشاريع الكبرى.[2]

[1] خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، المرجع السابق، ص 75. بتصرف
[2] الأمم المتحدة: الجمعية العامة، ورقة السياسة العامة: السياسة الحضرية الوطنية، 2016، بتصرف

- تصحيح المسار: مراجعة الخطط حسب الدروس المستخلصة، وإلغاء البرامج غير الفعالة وتعزيز الناجحة، مثلا إذا لم تصل سياسة الاسكان إلى الفئات الفقيرة، يتم تعديل نظام الدعم أو شروط الاستفادة.

ثانيا: أهداف السياسة العامة العمرانية:

تهدف السياسة العمرانية إلى معالجة التحديات المرتبطة بالعمران وتوجيه عملية التنمية لتحقيق توازن مستدام في المجتمع. ومن خلال دورها كإطار استراتيجي، تساعد في تنظيم النمو الحضري وتخطيط المدن بشكل يحقق الكفاءة المكانية ويعزز الحيوية الاقتصادية. ويمكن تلخيص أهداف السياسة العمرانية في النقاط التالية:[1]

- تعزيز التنمية العمرانية المستدامة عبر تحقيق نمو حضري متوازن يراعي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب دعم نماذج حضرية وعمرانية متكاملة تتميز بكفاءة استخدام الموارد وحفاظها على البيئة.
- تحسين مستوى المعيشة في المدن عبر تعزيز إمكانية الوصول إلى السكن الملائم، وتوفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، إلى جانب ضمان الحصول على التعليم والرعاية الصحية. بالإضافة إلى ذلك، يتم دعم بناء بيئة حضرية آمنة، شاملة ومفعمة بالحيوية.
- العمل على تقليل الفجوات المكانية والاجتماعية من خلال معالجة التباينات بين المناطق داخل المدينة الواحدة أو بين مناطق الإقليم وأقاليم الدولة بشكل عام، ويشمل ذلك تعزيز التنمية الاقتصادية، تحسين أوضاع الأحياء العشوائية مقارنة بالأحياء الراقية، وتقديم الدعم للفئات الأكثر ضعفاً في المناطق العمرانية.
- تعزيز البنية التحتية التي ترفع من الانتاجية مثل النقل والخدمات اللوجستية وكذا تشجيع الابتكار وريادة الأعمال واقتصاديات المدن.
- تحديد الأقسام الوظيفية في المدينة مثل المناطق السكنية والتجارية والصناعية حيث يستطيع كل منها أن يؤدي دوره بأقل تكلفة وتناقض.[2]

[1] UN-HABITAT/OECD (2024), Global State of National Urban Policy 2024: Building Resilience and Promoting Adequate, Inclusive and Sustainable Housing, UNON Publishing, Nairobi, P38 https://unhabitat.org/global-state-of-national-urban-policy-2024

[2] صبري فارس الهيتي، التخطيط الحضري، المرجع السابق، ص 17.

- التحكم في التوسع العمراني عن طريق تنظيم استخدامات الأراضي والتوسع الحضري، لتجنب فوضى التعمير واستنزاف الأراضي.
- تقوية القدرات المؤسسية وتعزيز الشفافية، وكذا دعم مشاركة المواطنين في صنع السياسة العمرانية من خلال التخطيط التشاركي وتعزيز اللامركزية.
- تطوير أنظمة نقل عام فعالة ومستدامة ، والاستثمار في بنية تحتية مرنة كالطاقة والمياه وتدوير النفايات.[1]
- حماية التراث الثقافي والمعماري وصون المواقع التاريخية والثقافية، مع العمل على دمجها بشكل متناغم ضمن السياق العمراني الحديث.
- تقليل المخاطر والتخطيط لمواجهة الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل وتغيرات المناخ يتم من خلال تطوير بنية تحتية مرنة وتصميم أنظمة حضرية قادرة على التكيف بفعالية.

والخلاصة هي أن السياسات العمرانية تهدف بشكل أساسي إلى تطوير مدن تكون فعالة وآمنة ومستدامة، مع مراعاة تحقيق توازن دقيق بين النمو ومتطلبات المجتمع، البيئة، والاقتصاد. كما تسعى إلى ضمان توفير الموارد وإتاحة الفرص للجميع بصورة عادلة.

[1] UN-HABITAT/OECD (2024), Op.cit, p 40

المبحث الثالث: مفهوم المدن الجديدة

على الرغم من أن العلماء والباحثين قد اجتهدوا في تقديم تعريفات للمدينة، غير أنه حتى الآن لا يوجد تعريفا شاملا وعاما للمدينة يمكن استخدامه وتطبيقه على كافة المجتمعات الحضرية وفي كل المراحل ذلك بسبب تباين التوجهات النظرية والفكرية للعلماء، وأيضا بسبب اختلاف تخصصات الباحثين والعلماء الذين يجعلون من المدينة موضوعا أساسيا لدراساتهم سواء في مجال: علم الاجتماع، علم الجغرافيا، علم السكان، علم السياسة، علم العمران... فضلا عن اهتمامات الفلاسفة وعلماء البيئة.

الأمر الآخر الذي يحول دون وجود تعريف شامل وعام للمدينة، هو تنوع وتباين أحجام وأنماط المدن ذاتها، فهناك أنماط مختلفة وأشكال متباينة للمراكز الحضرية (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة)، أو العواصم. وأصبح هناك ما يعرف بالمدن العالمية (Global Cities)، والمدن الضخمة (Mega Cities)، والمدن الذكية (Smart Cities)، ومن ثم يصعب وضع تعريف محدد وشامل يتناسب مع هذه الاختلافات وبناء عليه سنحاول التطرق في هذا المبحث لمفهوم المدينة من مختلف الاتجاهات الفلسفية والفكرية وكذا الاطلاع على أهم نظرياتها (المطلب الأول)، بالإضافة لتعريف مفهوم المدينة الجديدة ومختلف أنواعها (المطلب الثاني)، وكذا معرفة أهم مقاربات المدينة الجديدة ودوافع إنشائها (المطلب الثالث).

المطلب الأول: تعريف المدينة والمدينة الجديدة

1-تعريف المدينة:

أولا: المدينة في الفكر العربي

المدينة في فكر ابن خلدون: يتناول العلامة ابن خلدون المدينة في الباب الرابع من مقدمته الشهيرة، تحت عنوان "المدن والأمصار وسائر العمران"، حيث خصص لهذا الباب 22 فصلا، يعتبر ابن خلدون المدينة من مظاهر الحضارة، والدولة هي التي تقوم بتأسيسها حيث يقول: "لابد في تمصير الأمصار واختطاط المدن من الدولة والملك"[1]، ويرى ابن خلدون أن المدينة عبارة عن قرار سياسي تتخذه الدولة عندما تسعى إلى تلبية حاجيات ورغبات ما فوق الضروري، أو بعد حصول الملك والتنعم به، كما تعتبر المدينة مكان للاستقرار النفسي والبحث عن الراحة والسكينة بعدما كانت حياتهم توصف بالتنقل والترحال وعدم الاستقرار، حيث يقول ابن خلدون هنا : "اعلم أن المدن قرار تتخذه الأمم عند حصول الغاية المطلوبة من الترف ودواعيه، فتؤثر الدَعة والسكون، وتتوجه إلى اتخاذ المنازل للقرار، ولمَا كان ذلك القرار والمأوى، وجب أن يراعى فيه دفع المضار بالحماية من طوارقها، وجلب المنافع وتسهيل المرافق لها "[2]

إن المتتبع لفصول مقدمة ابن خلدون يلاحظ أن تعريفه للمدينة ليس بكونها حيزا مكانيا فقط، بل يتعداه إلى اعتبارها ظاهرة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، بل وحتى حضارية ويظهر هذا جليا من خلال الفصول التي ركز فيها على الفروقات الموجودة بين البدو والحضر، وتطرق فيها لجميع المظاهر المتضمنة في المدينة، كما حدد ابن خلدون مجموعة من المعايير التي يجب توافرها في المدينة، ويمكن إجمالها كالآتي:[3]

- وجود سلطة بجميع أجهزتها.
- الصنائع والمهن (الحرف والصناعة).

[1] ابن خلدون، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص 15

[2] ساطع الحصري، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، 2021، ص 455.

[3] ياهي سلامي و طلحة بشير، المدينة في الفكر الخلدوني، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 02، 2007، ص 105

- حركة تجارية (دخل وخرج)، وتتجسد هذه الحركية في السوق الذي يعتبر عنصر مركزي في المدينة.
- نمط الحياة المميز للمدينة والذي يتمثل في الاستقرار والترف ، والاهتمام بالكماليات .
- شكل البناء المنمق والمزخرف بالإضافة إلى مواد البناء كالحجر والخزف.
- العامل الديمغرافي والمتمثل في وجود البادية والقبائل في القرى والبوادي المحاذية للمدينة، والتي تشكل عنصر داعم للمدينة.

المدينة حسب مصطفى الخشاب: يعرفها بأنها : "وحدة اجتماعية حضرية، محددة المسافة والنطاق، ومقسمة إداريا، ويقوم النشاط فيها على الصناعة والتجارة وتقل فيها نسبة المشتغلين بالزراعة، وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات وتمتاز بكثافتها وسهولة مواصلاتها، وتخطيط مرافقها ومبانيها وهندسة أراضيها، وتتمايز فيها الأوضاع والمراكز الاجتماعية والطبقية".[1]

أما **محمد عاطف غيث** فيعرف المدينة في كونها: "فكرة مجردة لكن العناصر التي تتكون منها مثل الإقامة، أو البناءات الداخلية ووسائل المواصلات.....، كلها عبارة عن موجودات مشخصة لها طبائع مختلفة، لكن الذي يجعل من المدينة شيئا محددا، هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية".[2]

ثانيا: المدينة في الفكر الغربي

المدينة عند لويس ويرث: يرى **ويرث** أن المدينة عبارة عن: "موقع دائم للإقامة يتميز بكبر الحجم، وارتفاع الكثافة السكانية، يسكنه أفراد غير متجانسين اجتماعيا"[3]

أما **روبرت بارك** فيرى أن المدينة : "منطقة طبيعية لإقامة الإنسان المتحضر، لها أنماط ثقافية خاصة بها، حيث تشكل بناء متكامل يخضع لقوانين طبيعية واجتماعية، على درجة عالية من التنظيم لا يمكن تجنبها".[1]

[1] مصطفى الخشاب، علم الاجتماع الحضري، القاهرة: دار الأمل للطباعة والنشر، 1986، ص 124.
[2] محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1995. ص 125
[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مشكلات المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005، ص 05.

في حين يعرف **لويس ممفورد** المدينة من خلال الوظائف التي قامت بها، فقال أن المدينة هي ما أبعدت المجتمع عما ركز فيه سابقا من شؤون التغذية والتناسل، ووضعت له أهداف حياتية جديدة أبعد من ذلك.[2]، ومع أن المدينة القديمة لم تكن تتجاوز في حجمها قرية كبيرة معاصرة، إلا أنها كانت تشكل نسقا اجتماعيا جديدا، لم تكن الإنسانية قد ألفته من قبل، حيث كانت المدينة ثورة اجتماعية أدت إلى ظهور نظم اجتماعية جديدة، بعبارة أخرى لقد تجاوزت هذه الثورة الحضرية حدود الكفاف، وأدى ذلك وبشكل كبير إلى تعزيز تفاعل الانسان مع البيئة وعمله على ابتكار وسائل تمكنه من التحكم في العوامل الطبيعية، كالفيضانات على سبيل المثال.[3]

أما **ماكس فيبر** فيرى أن المدينة وبالإضافة إلى أنها كيان سوسيولوجي فهي أيضا كيان سياسي واقتصادي مستقل بذاته نسبيا، حيث يعرفها بأنها :" مكان إقامة يعيش فيها السكان على أساس التبادل التجاري أكثر مما يعيشون على الزراعة".[4] وقد اعتبر فيبر أن المدينة في أوروبا الغربية تمثل النموذج المثالي للمدينة فقد وصلت لقمة العقلنة الحضرية من ترشيد، وسلطة ديمقراطية، وقوانين وتشريعات ومجالس قضاء ، ونظام بيروقراطي متحضر.

وعليه يمكن القول بأن المدينة هي تجمع بشري يعمل معظم سكانها في قطاعات غير زراعية، تتميز بطابعها العمراني الكثيف، وتنتشر فيها الأعمال التجارية، كما تتميز بانتشار المؤسسات الاجتماعية والثقافية كالمعاهد والجامعات والمسارح ودور القضاء وغيرها، تنتشر فيها الفردانية والعلاقات الشخصية فيها لا تخضع لروابط تقليدية –كرابطة الدم أو القرابة–، وتعرف بقيمها المدنية والتحضرية.

1–تعريف المدينة الجديدة:

مفهوم "المدينة الجديدة" يعتبر مفهومًا ديناميكيًا يتطور مع تاريخها الخاص، حيث يظهر بخصائص متباينة في دول مختلفة، بحسب الهياكل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية السائدة. بناءً على مصادر عديدة، يحمل هذا المفهوم معاني متنوعة، لأنه يتم تقديمه بطرق وفي سياقات مختلفة حول العالم. وهذا يشير إلى أن تعريف المدن الجديدة يرتبط بوظائفها وأيضاً بالأهداف والسياسات الحكومية التي أدت إلى

---

[1] السيد عبد العاطي سيد، علم الاجتماع الحضري، ج1، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2008، ص315.

[2] Lwiss Mumford, what is a city , https://ia801906.us.archive.org/33/items/mumford-what-is-a-city

[3] لويس ممفورد، المدينة على مر العصور: أصلها وتطورها ومستقبلها، الجزء1، تقديم إبراهيم نصحي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016، ص 47 48.

[4] محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 124.

إنشائها. ويُعزى هذا التنوع في المدن الجديدة ليس فقط إلى الفترة الزمنية التي أُنشئت فيها، بل أيضاً إلى الدور الذي يسعى المطورون لتحقيقه في تصميم الفضاء والبيئة المحيطة بها.

تعتبر المدن الجديدة نمط من الأنماط العمرانية الحضرية، وقد ظهرت كفكر وممارسة في التجربة البريطانية فمن المعروف أن المدينة الجديدة، كأسلوب عمراني انتشرت على المستوى الأوروبي والعالمي لاسيما في الحاضنة الفرنسية، بعد ان نضجت وتطورت في المجال البريطاني، مع فكرة المدن الحدائقية التي جاء بها "إبنزر هاورد" في نهايات القرن التاسع عشر.

تعرف دائرة المعارف البريطانية المدينة الجديدة بأنها شكل من أشكال التخطيط العمراني صممت لنقل السكان بعيدا عن المدن الكبرى، من خلال تجميع المنازل والمستشفيات والصناعة والمراكز الثقافية والترفيهية ومراكز التسوق لتشكيل مجتمعات جديدة تماما ومستقلة نسبيا. تم اقتراح المدن الجديدة الأولى في بريطانيا العظمى في قانون المدن الجديدة لعام 1946 ؛ بين عامي 1947 و 1950 ، تم تعيين 12 في إنجلترا وويلز و 2 في اسكتلندا ، ولكل منها شركة تطوير خاصة بها تمولها الحكومة. كانت المدن الجديدة تقع في مواقع غير مطورة نسبيا. كان لكل منها مزيج من السكان لإعطائها حياة اجتماعية متوازنة. تراوحت أرقام السكان النهائية المقترحة لهذه المجموعة الأولى من المدن الجديدة من 29000 إلى 140.000. بعد عام 1961م ، ارتفعت أرقام السكان المستهدفة للمدن الجديدة المقترحة إلى 70.000 إلى 250.000.[1]

في حين تعرفها اللجنة الأوروبية للمدن الجديدة بأنها: "مجتمع مخطط تم تصميمه وإنشاؤه استجابة لأهداف محددة مسبقا، مثل اللامركزية الاقتصادية والاجتماعية للميتروبوليتان"[2]

أما **صلاح بسيوني** فيرى أن **المدينة الجديدة** هي : "ذلك المجتمع المحلي المستحدث الذي يتم إنشاؤه بناء على أسس تخطيطية شاملة ومتكاملة بكل جوانبه التنظيمية والفيزيقية والاقتصادية، ويلي ذلك نقل العناصر البشرية المختارة بشروط معينة، وذلك بهدف تحقيق وضع اجتماعي واقتصادي متطور عن

[1] https://www.britannica.com/topic/new-urbanology
[2] Mazdak Irani, Ewperiences, characteristics, and features of developing new towns, European Journal of Geography, volume 13, issue 5, p76.

الوضع في المدن التقليدية السابقة، ويكون الهدف منه تنمية وتطوير الموارد البشرية والاقتصادية ورفع المستوى الاجتماعي"[1].

في حين تذهب **مريم أحمد مصطفى** في تعريفها للمجتمعات العمرانية الجديدة: "هو مجتمع له مقومات المجتمع القديم من حيث بناء النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اللازمة لبقائه أنشئ من خلال إرادة سياسية مخططة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية في المحل الأول، وذلك للتغلب على المشاكل التي طرحها المجتمع القديم".[2]

أما **Pierre Merlin** فيرى بأن المدينة الجديدة هي :"مدينة تم تخطيطها مسبقا وتم تحديد إنشائها بقرار إداري عادة تكون ضمن سياسة عمرانية إقليمية، وبمعنى آخر هي مدينة تم إنشائها من الصفر من أجل تلبية حاجة أو توازن إقليمي مطلوب".[3]

[1] مصطفى عمر حمادة، المدن الجديدة: دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 2011، ص 39.
[2] مريم أحمد مصطفى و عبد الله محمد عبد الرحمان، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2012الطبعة الأولى، ص 50.
[3] Pierre Merlin et Françoise Choay, Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, 2éme édition, PUF, 2010, p 217.

المطلب الثاني: نظريات المدينة الجديدة و خصائصها:

1-نظريات المدينة الجديدة:

مع بداية الثورة الصناعية، عرفت عمليات تخطيط المدن تطور هائل وأيضا تحديات كبيرة، فظهرت بذلك الكثير من المقاربات والنظريات التي جاء بها باحثين في مجال العمران والتخطيط كمحاولة لدراسة تطور المدينة ومحاولة إيجاد حلول لمختلف الإشكالات التي أصبحت تعرفها ومن بين تلك الحلول ضرورة إنشاء مدن جديدة حسب تصورات مختلفة، وقد ترجمت تلك التصورات في العديد من النظريات نلخص بعضها في ما يلي:

أ- نظرية المدينة الصناعية:

يعتبر "**توني جارني TONY GARNER**" رائد هذه النظرية، حيث نشر فكرة المدينة الصناعية سنة 1917 تحت مسمى "دراسة لبناء المدن "

ترتكز هذه النظرية على فكرة عمل توازن بين المجالين الحضري في المدينة وامتداده الريفي، لذا تقوم النظرية على الخروج بالمناطق الصناعية إلى أطراف المدينة لعزلها عن المناطق السكنية ومراكز النمو، وتنقسم المدينة الصناعية حسب وصف "**جارنيي**" إلى ثلاثة مناطق رئيسية هي:[1]

- المدينة السكنية، أي جميع الأحياء السكنية ومختلف الخدمات التابعة لها.
- المجمع الصناعي.
- جميع المؤسسات الخاصة بالخدمات الصحية والتجهيزات الاستشفائية والطبية.

إن المبدأ العام لتنظيم المدينة الصناعية قائم على ضمان عزل المناطق عن بعضها البعض، وبالتالي يتم فصل المناطق الصناعية عن المناطق الحضرية السكنية عن طريق استعمال المساحات الخضراء كحاجز فاصل بينها، إضافة إلى استعمال المحاور الطرقية الكبرى الرئيسية وخطوط السكة الحديدية للربط بين مكونات المدينة، ومن أمثلتها "مدينة العاشر من رمضان الجديدة" في مصر.

[1] خلف الله بوجمعة، تخطيط المدن ونظريات العمران، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2016. ص 80.

من مزايا هذه النظرية:

- فصل مناطق الإسكان عن المناطق الصناعية.
- توفير مناطق سكنية جديدة للعمال بالقرب من سكناهم.

أما بالنسبة للعيوب:

- قلة الخدمات الرئيسية التي يحتاج إليها السكان بسبب التركيز على تطوير الصناعات.
- ارتفاع معدلات التلوث في هذه المدينة.[1]

ب-نظرية المدينة الخطية (الشريطية):

حاول المهندس الإسباني "**سوريا إي ماتا**" حل مشاكل المدينة وتخفيف الضغط على مركز المدينة فابتكر خطة المدينة الشريطية (الخطية la ciudadlined)، وقد اقترح من خلالها نوعا من النمو العمراني المرتكز كليا على خط التراموای.

تتمثل النظرية في إنشاء التجمعات السكنية ومراكز الخدمات على جانبي طريق مواصلات رئيسي، تمتد إلى مسافات طويلة وتتفرع من هذا الطريق، شوارع فرعية مسدودة النهايات، تبنى حولها المساكن والتجمعات على امتداد الطريق الرئيسي، ومن هنا فإن التواصل مع الريف يكون شبه دائم.[2]

كان لهذه النظرية تأثير كبير على عدة مشاريع روسية في سنوات 1920، وكان لها تأثير على مشاريع المعماري "**لوكربيزيه**"، الذي اقترح إنشاء مدن خطية مكونة من عمارات عالية مع إنشاء طريق سيار تمر بنفس مستوى الأسطح من حيث الارتفاع ، كما كان الشأن في الجزائر العاصمة أو في ريودي جانيرو بالبرازيل.

من مزايا هذه النظرية:

- إمكانية التمتع بجماليات الريف والطبيعة وكذا الهندسة والعمران في آن واحد من خلال النظر على جانبي المدينة.

[1] Tony Garnier, une cité industrielle : projet urbanistique, 1899-1917 , https://www.citedelarchitecture.fr/sites/default/files/documents/2017-09/fo_citeindustrielle.

[2] علاء العيشي وآخرون، نظريات تخطيط المدن ص ص 6-8.

- ضمان توزيع الأراضي داخل المدينة بشكل متكافئ من ناحية الاتصال بشبكة المرور الرئيسية فيها، ومن حيث إمكانية تمتع كل مسكن بحديقة خلفية.
- تفادي تركيز الخدمات في وسط المدينة المختنق، وذلك تفاديا لمعاناة السكان.
- ربط المدينة بحركة آلية واحدة تطل عليها كل المساكن.

أما عيوب النظرية فتتمثل في ما يلي:

- عدم تمكن السكان من نسج روابط اجتماعية وثيقة، وذلك لطول المدينة وتباعد المسافات.
- عدم الفصل العضوي بين المناطق السكنية والمناطق الصناعية وغيرها.
- تواجه المنازل طريق مرور رئيسي وهو مسار يشكل خطر على سلامة السكان بالإضافة إلى الضجيج.
- عدم القدرة في المساواة بين جميع سكان المدينة في الوصول إلى مراكز الخدمات العامة.[1]

ج- نظرية المدينة الواسعة الممتدة:

ظهرت هذه النظرية على يد المعماري "**فرانك لويد رايت**" سنة 1932م بعد نشره كتاب THE DISAPPEARING CITY، حيث اقترح توزيع الصناعات والمتاجر والمساكن، والمكاتب والخدمات الاجتماعية والحدائق والمزارع، على امتداد الطرق الرئيسية، على أن تكون مساحة كل تجمع حوالي 4 ميل مربع، تأوي حوالي 1400 أسرة ممتدة على الطريق العام.[2]

اقترح **رايت** مدينة مثالية تسيطر عليها المناطق الخضراء، وأن يخصص فدان واحد لكل أسرة كحد أدنى، لتحقيق كثافة سكانية منخفضة وتجمع المناطق السكنية بحيث تكون أقرب ما يكون إلى المناطق الزراعية، والتي ترتبط بشبكات النقل والمرور التي تأخذ الحد الأدنى في المساحة والحجم والعدد والمجال.[3]

في المدينة الممتدة ، ستنتشر جميع مؤسسات المجتمع في جميع أنحاء المدينة حتى يتمكن كل مواطن من الوصول إليها بسهولة. ستكون المصانع والمتاجر والمدارس والمراكز الثقافية والمباني المهنية

[1] حداب محي الدين، الإسكان الحضري ونظريات تخطيط المدن، مداخلة ضمن الملتقى الوطني آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر يومي 06-07 نوفمبر 2013، جامعة أحمد دراية، أدرار . ص 06.

[2] Emilia Stankiewicz, Frank Lloyd Wright's Broadacre City as a manifestation of American values of freedom and democracy, crossroads: a journal of English studies , university of Bialystok, p 27

[3] Michiel Dehaene, Broadacre City; the city in the eye of beholder, journal of architectural and planning research, summer 2002,p 97.

صغيرة الحجم ، تقع بطريقة تضمن عدم وجود نقطة مركزية يمكن للناس والسلطة أن يتجمعوا حولها، هذا الثبات من حيث الخروج عن النموذج المركزي للمدينة له جذوره في أيديولوجية **رايت**. كان يعتقد أن المركزية الحضرية من بقايا الماضي. الحضرية. [1]

د- نظرية المدينة الحدائقية:

ظهر مصطلح المدن الحدائقية مع المخطط العمراني **إيبنيزر هاورد** في عام 1898م، بعد أن أصدر كتاب تحت عنوان "غدا طريق هادئ نحو الإصلاح"، لخص فيه أفكاره الإصلاحية حول مدينة لندن، التي كانت مركز للمنشآت الصناعية والتلوث وازدحامها بالسكان والفوضى العمرانية التي كانت تشهدها.

قام **هاورد** في كتابه بإعادة تعريف المدينة حيث شبه مدينته الحدائقية بالمغناطيس، والأشخاص كإبر، ورغباتهم الاجتماعية والاقتصادية كعامل للجاذبية، أدرك **هاورد** مقاربة المغناطيسات الثلاث، وقدم البديل الثالث المتمثل في المدينة الحدائقية حيث ارتفاع الأجور والفرص الاجتماعية، الملاهي وأماكن الترفيه، ظروف المعيشة الصحية والإيجارات المنخفضة وكذا الحدائق الكبيرة، يعتقد **هاورد** أن المدينة الحدائقية يجب أن تدار بنظام الملكية الجماعية للأراضي، حيث سيكون الإيجار هو المصدر الرئيسي للدخل ، الذي تستخدمه البلدية أو هيئة إدارة المدينة في إنشاء وصيانة المرافق العامة ومعاشات الشيخوخة وغيرها ، وتتكون هذه المدن من مساكن مع حدائق لعدد محدود من السكان يقدر ب 32000 نسمة فقط في كل مدينة، كما اقترح ان ترتبط المدن بشبكة من السكة الحديدية. [2]

أراد **هاورد** أن تتمتع المدينة الحدائقية بالمزايا الاقتصادية والثقافية لحياة المدينة بالإضافة إلى المزايا البيئية للمناطق الريفية، حيث أدرك **هاورد** أن المدينة العظمى –الكبيرة– تدمر نفسها بالنمو العمراني والديمغرافي المتزايد داخلها، بناء على ذلك قام هاورد بتصميم المدينة على شكل دائري ، تقطعها 06 شوارع رئيسية، تتقاطع كلها في المركز لتقسم المدينة إلى 06 وحدات سكنية أساسية، ولأن هاورد كان يعتبر تركز الخدمات في قلب المدينة واعتماد المركزية الحضرية السبب الرئيسي في شلل المدينة ككل

[1] Emilia Stankiewicz, op. cit , p 28
[2] Jay Prajapati, Dipali Paneria, Garden City Movement : Devlopment and ChalangeInternational Journal of Research in Engineering and science, volume 09, number 02, 2021, p22.

وإصابتها بالسكتة الدماغية حسب تعبيره، فإنه جعل كل وحدة سكنية تعتمد على نفسها في الخدمات الأساسية.[1]

من حيث الشكل، تكون المدينة دائرية، نصف قطرها 1100 متر[2] ، وتجتمع المباني العامة للمدينة حول الميدان المركزي وتليها الحدائق ثم السوق، وتأتي بعد ذلك المساكن منفردة، وهي ممتدة في نطاقات دائرية، تتوسطها طريق واسعة ومباني دينية، وتكون المصانع على الطريق الدائري الذي يحيط بها من الخارج .

عرفت أفكار هاورد، انتشارا واسعا في أوروبا لترميم المدن وتوسيعها، خاصة بعد الحربين العالميتين، وتعتبر مدينتي ليتشورث وبيليفين المدن التجريبية الأولى وقد تم إنشاؤهما بالقرب من لندن، كما عرفت النظرية رواجا كبيرا في فرنسا لاسيما بعد ترجمة كتب وأعمال **هاورد** من طرف الفرنسي **جورج بينوا ليفي.**[2]

هـ-نظرية المدينة المعاصرة (مدينة الغد):

ظهرت فكرة "مدينة الغد" كنموذج جديد ومبتكر حسب صاحبها المهندس المعماري **شارل إدوار جانيريه** المعروف باسم "لوكوربوزييه Le Corbusier"، فقد كان متأثرا بفكرة المدن الحدائقية لصاحبها **هاورد** وبما كتبه **كاميللوسيتي** ، لكنه قرر أن يتجاوزهما في تصوراته، اشتهر بمساهماته فيما يعرف الآن بالعمارة الحديثة أو الأسلوب الدولي، وقد كرس جهوده لتحسين ظروف الحياة لسكان المدن الكبرى المكتظة.[3]

قدم لوكوربوزييه العديد من الأفكار لتطوير تخطيط المدن لمواجه أزمة السكن المتزايدة أنذاك -فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى- ولعل أهمها فكرة "**مدينة الغد the city of tomorrow**" التي طرحها عام 1922م لتأمين سكن جيد للطبقات المتوسطة، حيث اقترح مدينة مستقبلية لثلاث ملايين ساكن، موزعين في ناطحات سحاب المكونة من ستون طابق على غرار الطابع العمراني الذي كانت تروج له مدرسة شيكاغو، معتمدا على نمط البناء السريع والكثيف، وتتموقع في الوسط مراكز المواصلات الرئيسية

[1] Dragica Gataric and others, The Origin and Development of Garden Cities: an overview, university of Belgrade, may 2019, p35.

[2] خلف الله بوجمعة، مرجع سابق، ص ص 88-89.

[3] هبة عيسى عبد الحميد، نظريات التصميم الداخلي، جامعة حلوان، ص 27.

المشكلة من سكة حديدية ومطارات، كما توجد حول منطقة ناطحات السحاب عمارات سكنية متوموضعة على شكل خطوط منكسرة، تتكون كل منها من ستة أدوار في العلو، وتتخلها مساحات خضراء بكثافة تقارب1/10 الكثافة الموجودة في منطقة ناطحات السحاب، وفي خارج المدينة توجد منطقة السكن الراقي (الفيلات).[1]

و- نظرية المدينة الجميلة The Beautiful City:

تم تطوير نظرية المدن الجميلة في إطار حركة عمرانية امتدت بين عامي 1890م و1900م في الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة في مدينتي شيكاغو وديترويت، وكان أهم ما يحرك هذا التيار هو البحث عن الجماليات كوسيلة لتحسين الظروف المعيشية والقيم المدنية في الفضاء الحضري.

تميزت تلك المرحلة بزيادة نشاط حركة العمران جراء النزوح الريفي والهجرة، وكان أصحاب هذه النظرية من أتباع نمط مدرسة الفنون الجميلة، التي ترتكز أفكارها أساسا على تحقيق ما يسمى بالنظام والكرامة والانسجام، وبهذا تم اختيار أشكال هندسية خاصة بالمرحلة الكلاسيكية الجديدة لتجميل الشوارع والتركيز على القيم الجمالية والترفيهية.[2]

تمثلت أولى انجازات حركة "المدينة الجميلة" في المشاركة في المعرض الدولي لعام 1893م الذي أسندت مهام تنظيمه إلى رائد هذه الحركة **دانيال برنهام**، كما ساهمت الحركة في إعداد مخطط تطوير مدينة واشنطن، والذي شارك فيه **برنهام** مع **فريديريك لو** وآخرون في عام 1901م، لكن بسبب الحرب العالمية الأولى توقفت عملية إنجازه.[3]

اقتبست العديد من المدن مفهوم المدينة الجميلة لتجديد مخططاتها العمرانية مثل مدينة شيكاغو ومونريال ودنفر التي أراد عمدتها رسم مخطط للمدينة تكون أغلب مبانيه مستوحاة من الحركة المثالية القديمة الإغريقية وخاصة المؤسسات العمومية مثل المسارح والمكتبات والأروقة وغيرها، ومن مزايا هذه النظرية نذكر:

[1] Le Corbusier, Towards a New Architecture, translated by: Frederick Etchells,New York : Dover Publications, 1986, P 58 61.
[2] Gerald A Carlino and Albert Saiz, City Beautiful,institut of labor IZA, Germany: bonn, octobre 2008, p 02.
[3] خلف الله بوجمعة، مرجع سابق، ص 100.

- التركيز على الجانب الجمالي بالخصوص وتفادي البيئة القبيحة –حسبهم– الموجودة في المدن الصناعية.
- توفير شوارع واسعة تساهم في خلق مناظر جميلة، وطابع مهيب وراقي.
- توفير البعد الجمالي بالارتكاز على المثاليات القديمة.[1]

ز – نظرية العمران الجديد The New Urbanism :

ظهر هذا الاتجاه كإتجاه تصميمي في تخطيط وإنشاء المدن، ويمكن القول بأن هذا الاتجاه يكون أقرب إلى الايديولوجيا منه إلى النظرية، حيث ينادي أنصار هذا الاتجاه إلى خلق مجتمع عمراني محلي مترابط ومتماسك، وبالتالي ينادون بضرورة احتواء التصاميم العمرانية على أنماط متنوعة من المباني، وتمازج الاستعمالات وتداخل مساكن مختلف شرائح المجتمع بعيدا عن الطبقية، حيث يشكل الحي السكني الوحدة الأساسية في التخطيط ، كما يشترط رواد هذا الاتجاه صغر حجم الحي ومحدوديته، بحيث تكون أبعاده معقولة ومركزه واضح المعالم، إذ لا يتجاوز مسافة خمس دقائق مشيا على الأقدام في نطاق تغطيته، وذلك لتعزيز الشعور المجتمعي والحد من استخدام السيارات، بتركيزه على المساحات العامة والبنية التحتية وجودة وممرات المشاة.

يغلب أنصار هذا الاتجاه، الشكل الفيزيائي وتصميم المخططات على الأسلوب وإجراءات التنفيذ، وتعد مدينة سي سايد sea side في فلوريدا، من أهم منجزاته، ويعلن هذا الاتجاه سخطه الكبير من التمدد العمراني الذي يستنزف الضواحي وينتج الاختناقات المرورية والأشكال القبيحة لمباني الأشرطة التجارية، حيث ينادي بضرورة إنشاء أحياء ومناطق توفر جودة حياة عالية لجميع السكان، وفي نفس الوقت حماية البيئة الطبيعية.[2]

يبدو أن دعوة العمران الجديد هي رد فعل لعدم الرضا عن أشكال التطوير والتوسع العمراني الحالية، ومن هنا فإن هذا الاتجاه يروج لفكرة تخطيطية وأشكال عمرانية محددة، وهذا ما جعله محط انتقادات باعتباره يركز على الأشكال الهندسية والفراغية أكثر من تركيزه على الأساليب الاجتماعية، حيث

[1] Gerald A Carlino, op.cit, p 06
[2] William Fulton, the new urbanism : hope or hype for American communities, Lincoln institute ,1995, p12.

يحاول إقناعنا بأن التخطيط مجرد تصميم أوعية عمرانية تضم ساكنة بشرية وليس تنظيما لأنسجة من العلاقات الاجتماعية تتجاذبها صراعات السلطة والمصالح الاقتصادية والإيديولوجية والبنى الثقافية.[1]

- **خصائص المدينة الجديدة:**

- تُنشأ المدينة الجديدة بناء على قرار سياسي من الحكومة أو من صانعي القرار.
- يتم إنشاء المدينة الجديدة بناء على مخطط معد مسبقا ولأهداف محددة سلفا.
- تتمتع المدينة الجديدة عادة باستقلالية كبيرة في إدارة شؤونها المحلية.
- يتم بناء المدينة الجديدة من الصفر في منطقة خالية من السكان أو من أي تجمعات بشرية.[2]
- تخطيط المناطق السكنية يعتمد على مراعاة الفروقات الطبقية بين السكان، حيث تخصص مساكن للنخبة وأخرى للطبقة المتوسطة ومساكن للطبقات العادية أو العمال.
- يتم تحديد استخدامات الأراضي في المدينة الجديدة بشكل مسبق، فتقسم لمناطق سكنية وأخرى لنطاق الخدمات، ومنطقة للترفيه والمساحات الخضراء وهكذا.
- وجود وظيفة محددة وطابع واضح للمدينة الجديدة، كأن تكون مدينة تكنولوجية أو صحية أو صناعية أو غيرها.
- تمتاز المدينة الجديدة بسرعة النمو العمراني، حيث يزداد حجم المدينة بسرعة كبيرة ليبلغ الأهداف المحددة.
- عند إعداد مخطط المدينة الجديدة، يحرص المخططون على التوازن بين السكن وفرص الشغل منذ البداية.[3]

[1] Jill L Grant, New urbanism and smart growth movements, in: international encyclopedia of housing and home, vol 05, oxford; elsilver;2012,p122.
[2] https://www.newtowninstitute.org/spip.php?article1161
[3] خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، عين مليلة: دار الهدى للنشر والطباعة، 2005، ص 124.

المطلب الثالث: أنواع المدن الجديدة ودوافع إنشائها

أولا: أنواع المدن الجديدة

تختلف أنواع المدن الجديدة حسب درجة استقلالها الاقتصادي من جهة، و حسب موقعها بالنسبة للمدينة الأم من جهة أخرى، فهناك مدن جديدة تنشأ في موقع خال تماما وتكون مستقلة بإقتصادها الذاتي، وهناك مدن جديدة تتبع المدينة الأم في اقتصادها غير أنها مستقلة عنها مجاليا رغم القرب منها، في حين هناك مدن جديدة تتميز بالتبعية شبه التامة للمدينة الأم، فهي موجودة داخل مجالها العمراني ولا يفصلهما سوى حائل طبيعي حيث تتبعها اقتصاديا وصناعيا ويعرف هذا النوع في بريطانيا بإسم الأحياء الجديدة.

أ- **المدن الجديدة المستقلة:** تعتبر مدينة ذات نسبة استيعاب كبيرة، وتنشأ على مقومات اقتصادية خاصة بها، حيث تقام هذه المدن في مواقع تبعد عن المدينة الأم بمسافو كافية لتحقيق الاستقلال المالي والإداري، وتطوير مقومات الاستمرار وتنقسم بدورها لعدة أنواع نلخصها في الآتي:[1]

أ- **المدن الجديدة كبيرة الحجم:** تعرف بأنها تجمع كبير الحجم، بعدد سكان كثيف، يتم إقامتها بشكل أساسي لجذب النمو العمراني المتزايد وخلق التوازن في توزيع السكان.

- **مدن الشركات أو المدن الصناعية:** يقام هذا النوع من المدن حسب النشاط الإقتصادي، كمدينة جديدة تقام لاستغلال الموارد الطبيعية في المنطقة، أو إقامة مساكن للعمال بجوار الصناعة او المصانع.
- **مدن التنمية:** وهي مدينة تقام على أرض ليس بها أي تنمية، وبعيدة عن مركز حضري، حيث يتم خلق فرص عمل مختلفة وأنشطة اقتصادية متنوعة، بغرض خلق نواة لمجتمع جديد تسمح بإعادة توزيع السكان.

ب- **المدن الجديدة التوابع:** يُنشأ هذا النوع من المدن عندما يقرر المخططون تثبيط النمو العمراني المتزايد في المدينة الأم، وتخفيف الضغط عنها، حيث يتم تجسيد مدينة جديدة تابعة على مسافة عدة كيلومترات من المدينة الأم، ويتم نقل بعض الأنشطة إليها بغرض تأمين حاجات سكان

[1] كريمة بن دراج، المدن الجديدة والسياسة الاجتماعية للإسكان: "مدينة علي منجلي الجديدة نموذجا"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد24، العدد01، جوان 2023، ص 76.

المدينة من الخدمات المختلفة، كما يجب أن تتمتع بجميع الخدمات الرئيسية الموجودة في المدينة الأم، وترتبط بها بوسائل نقل متعددة وطرق عالية الكفاءة.

تهدف المدن التابعة إلى كسر حدة الكثافة السكانية للمركز، على المدى القصير والمتوسط، عادة يكون سكانها أصغر سنا وأقل مكانة من حيث المستوى المهني والتعليمي مقارنة بالمدينة الأم لاسيما المركز الميتروبوليتي، فهي أشبه بسكنات أو مراقد للعمال، وبمعنى آخر فإن سكان المدن التوابع يذهبون للعمل في المدينة المركزية، ويعودون لمدينتهم للإقامة أثناء العطل أو الراحة.[1]

تمر المدن التابعة بثلاث مراحل أساسية في تطورها تقسم كالآتي:

المرحلة الأولى: تكون المدينة التابعة في هذه المرحلة مدينة النوم أو مدينة المراقد، حيث تعتمد اعتمادا كاملا على المدينة الأم، في كل أعمالها واحتياجاتها، ويقتصر دور المدينة التابعة على السكن والنوم.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي تنتقل فيها بعض الأنشطة إلى المدينة التابعة كالصناعات الخفيفة، والمناولة والصناعات التحويلية وغيرها، لأجل إيجاد نوع من الحركة والحيوية للمدينة مع الاعتماد على المدينة الأم في الصناعة الرئيسية.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة تكون المدينة التابعة قد أصبحت تعتمد على نفسها في توفير كافة احتياجاتها من صناعة وخدمات ومتطلبات، وتصبح مستقلة بذاتها عدا أن تبقى تابعة إداريا للمدينة الأم.[2]

ج- المدن الجديدة التوأم:

تسمى أيضا بالمدن الجديدة داخل المدن القائمة، وهي مجتمعات يتم تنميتها داخل الاقليم الحضري للمدينة الأم، يتم إنشائها في مناطق مهجورة من ضواحي المدينة أو في مناطق يراد إعادة تنميتها، والغرض منها هو إعادة إحياء مراكز حضرية قائمة وتوجيه التمدد العمراني نحو الضواحي بدلا من مركز المدينة، ينتشر هذا النوع من المدن في فرنسا وأمريكا، وكان أول نموذج لمفهوم المدينة الجديدة داخل المدينة هو مشروع التجديد الحضري للهايد بارك بالقرب من مدينة شيكاغو في أمريكا.

[1] Ananda Krishnan, understanding the need of satellite towns in india, science and engineering journal,IOP,114,2023, p 03

[2] بغريش ياسمينة، المدن التوابع كبديل للنمو الحضري، مجلة الجامعة الخليجية، العدد03، المجلد 03، 2011، ص 08.

مخطط يوضح أنواع المدن الجديدة:

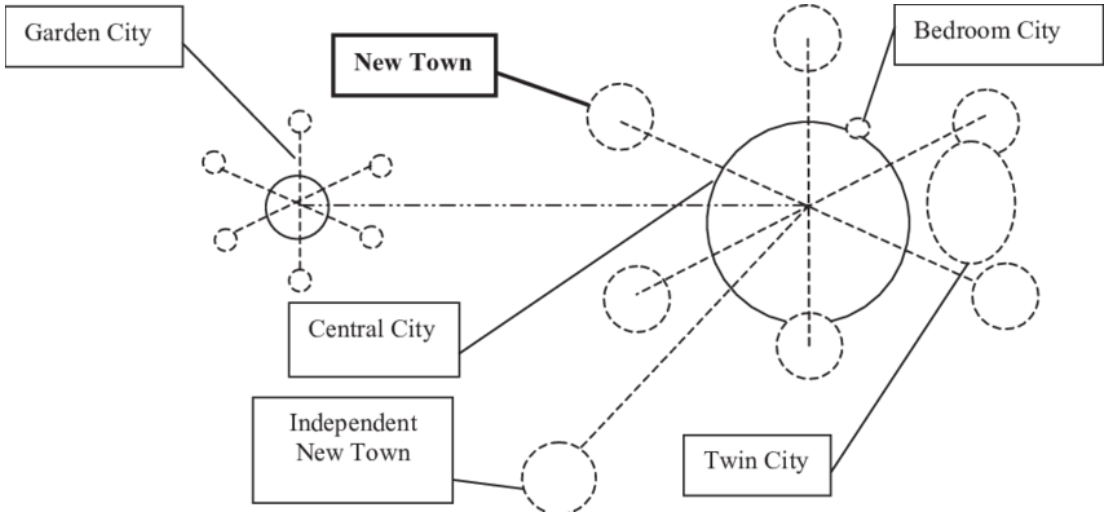

المصدر: https://www.researchgate.net/figure/Various-Types-of-New-Towns_fi9

ثانيا: دوافع إنشاء المدن الجديدة

تتنوع الأهداف التي تدفع صانعي القرار إلى اللجوء لإنشاء مدن جديدة، وغالبا ما يكون الدافع حل المشاكل العمرانية أو تحقيق أهداف تنموية أو اقتصادية للدولة، او قد يكون الهدف من إنشاء هذه المدن أغراض سياسية أو حتى عسكرية، ويمكننا تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:

- **أهداف عمرانية ومن أهمها:**

- محاولة تخفيف الضغط السكاني على المدن الكبرى القائمة، بغرض توفير فرص أفضل للسكان وكذا منح المدينة متنفس لإعادة تخطيطها وترميمها او إعادة بنائها وفق للمقاييس والمعايير الحديثة، والصحيحة.
- الحد من الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى عن طريق توفير السكن وفرص العمل المناسبة، والخدمات المطلوبة في المدينة الجديدة، لما لهذا النوع من الهجرة سلبيات اجتماعية، إلى جانب مساهمة الهجرة في العديد من المشاكل الاقتصادية والخدماتية وحتى الأمنية.
- محاولة إعادة توزيع السكان بما يتلائم مع احتياجات الدولة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية.[1]

- **أهداف اقتصادية وأهمها:**

- خلق قواعد اقتصادية جديدة تهدف إلى تحقيق توازن اقتصادي على مستوى الإقليم أو الدولة.
- جذب رؤوس المال إلى منطقة معينة وتشجيع الاستثمارات لخلق قطب اقتصادي.
- تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق خلق نواة لاستغلال الموارد والثروات الطبيعية الموجودة في تلك المنطقة.
- تشجيع نمط اقتصادي معين يخدم طبيعة الاقتصاد في الاقليم المدن الصناعية أو مدن الموانئ، او مدن التقنيات والصناعات التكنولوجية.[2]

[1] سناء روابحي، الخصائص الاجتماعية والعمرانية للمناطق الحضرية الجديدة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، جامعة باتنة 1، 2020/2019، ص

[2] خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، مرجع سابق، ص 125.

- **أهداف تنموية اجتماعية وأهمها:**

- توفير الخدمات الاجتماعية والخدمات العامة التي تلبي كافة احتياجات السكان من الناحية النوعية والكمية بما يلائم مع احتياجاتهم.
- الارتقاء بالنواحي الاجتماعية للمواطنين وذلك بتوفير ظروف معيشية وفرص عمل أفضل للسكان ويعتبر هذا من أهم أهداف المدن الجديدة.
- تشجيع التنمية المتوازنة في اقاليم الدولة عن طريق جذب استثمارت في مناطق نائية لخلق نقاط تنمية للسكان وتثبيتهم في مناطقهم مما ينعكس على تخفيض الهجرة نحو المدن الكبرى.
- رفع مستوى البنية التحتية كأحد دعائم تنمية المدن بشكل عام.
- الحفاظ على شبكات البنية الأساسية القائمة من التدهور عن طريق تخفيف الضغط عنها بتوزيع السكان نحو مدن جديدة.[1]

- **أهداف سياسية وأهمها:**

- إنشاء مدن جديدة تخدم اهداف سياسية وذات وظائف محددة كالمدينة الإدارية أو المدن العواصم والذي يتم بقرار سياسي.
- خلق المدن الحدودية أو العسكرية لأغراض استراتيجية.[2]

إن إنشاء المدينة الجديدة يتم من أجل هدف محدد، غالبا يكون لعلاج مشكلة ما أو تحسين واقع قائم، ولتتمكن المدينة الجديدة من تحقيق أهدافها المرجوة هناك العديد من العوامل التي يجب توافرها، وتتعلق بعض تلك العوامل بحيثيات التخطيط واختيار الموقع، والقاعدة الاقتصادية بالإضافة إلى حيثيات مرحلة التنفيذ وما بعد تنفيذ المدينة، وفيما يلي نلخص أهم هذه العوامل:

- ضرورة وجود استراتيجية واضحة وثابتة لإدارة الأرض وتنظيم ملكية العقار في المدينة الجديدة.
- وجود آليات للتحكم في العمران والامتدادات العمرانية العشوائية، وكذا اليات للحفاظ على البيئة والميزات الطبيعية لمحيط المدينة الجديدة.
- وضع سياسة تضمن مستوى معيشي جيد للسكان، ومجتمع متوازن العناصر.

[1] سناء روابحي، المرجع السابق، ص 56

[2] New towns and politics, conference 2010, https://www.newtowninstitute.org/spip.php?article241

- دراسة القاعدة الاقتصادية التي ستقوم عليها المدينة الجديدة، ووضع تصور لمعدلات النمو الاسكاني والاقتصادي على المدى المتوسط والبعيد.
- ضرورة وجود آليات قانونية تضمن الالتزام باستعمالات الأراضي وفق المخطط لها.
- ضرورة وجود خدمات جيدة لاسيما المواصلات من وإلى المدينة الأمر الذي يشجع على الانتقال إليها أو الاستمرار في الإقامة بها.
- تحسين الظروف المعيشية للسكان ومعالجة الاختلالات بشكل دوري لتلافي الهجرة العكسية.

خلاصة الفصل:

نختتم هذا الفصل بالتأكيد على أن السياسة العامة تمثل منظومة معقدة ومتشابكة تؤثر في البيئة المحيطة وتتأثر بها في الوقت ذاته، حيث تعد السياسة العامة واحدة من أبرز نتائج النظام السياسي، إذ يتم من خلالها التعبير عن المطالب الاجتماعية والتفاعل معها. ولذلك، تُعتبر دراسة السياسات العامة وسيلة فعالة لفهم طبيعة النظام السياسي وآليات تعامله مع تلك المطالب.

السياسة العمرانية تمثل إحدى السياسات العامة التي تلبي احتياجات المجتمع في المجال العمراني، حيث تشمل المبادرات والتشريعات والبرامج الموجهة لإدارة المناطق الحضرية وتطويرها. تهدف هذه السياسة إلى مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية التي تميز المناطق الحضرية. من خلال أدوات مثل تخطيط استخدام الأراضي وإدارة البنية التحتية، تساهم هذه السياسات في دفع عجلة التنمية الحضرية، سعياً لإنشاء بيئات مدنية أكثر استدامة وشمولية ومرونة. كما تعمل على تعزيز الرخاء الاقتصادي وتحسين جودة الحياة للسكان.

تُبذل العديد من الجهود بهدف ترشيد السياسات العمرانية وعقلنتها، لتكون أكثر فعالية ومتكيفة مع الواقع، بهدف الوصول إلى ذلك يتم إلى اللجوء إلى العديد من آليات وأنماط التعمير، على غرار سياسة المدن الجديدة التي تهدف إلى إنشاء مجتمعات مُخططة ومتكاملة لتوفير السكن وفرص العمل والمرافق، غالبًا لتخفيف الضغط السكاني على المدن القائمة وتحفيز النمو الاقتصادي. تستند هذه السياسات إلى قانون المدن الجديدة البريطاني لعام 1946م، المستوحى من حركة المدن الحدائقية، كما رأينا سابقا وتتضمن قيام شركات التطوير العقاري الممولة حكوميًا ببناء مجتمعات جديدة تضم مرافق سكنية وصناعية وترفيهية متكاملة. تركز سياسات العمران المبنية على آلية وسياسة المدن الجديدة على تسريع توفير المساكن، وتشجيع المشاريع متعددة الاستخدامات التي توفر منازل بأسعار معقولة، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وضمان الوصول إلى المساحات الخضراء والمدارس والرعاية الصحية لمجتمعات متوازنة ومزدهرة.

الفصل الثاني

تمهيد:

تُعد السياسة العمرانية في الجزائر عنصرًا محوريًا في تنظيم التنمية الحضرية بهدف مواجهة التحولات السكانية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على البلاد منذ الاستقلال. فمع النمو المتسارع للمدن وانفجار الكثافة السكانية، ظهرت تحديات معقدة دفعت الدولة إلى العمل على صياغة مخططات وطنية ومبادرات تشريعية تستهدف ضبط التوسع العمراني والتقليل من العشوائية. خلال السبعينيات، وُضعت الأسس لتوجيه التخطيط العمراني عبر قوانين متخصصة، وإنشاء مؤسسات مثل وزارة السكن والعمران والمدينة، التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين توسع المدن واحتياجات السكان.

استهلت الدولة عهدها بسياسات عمرانية مركزية تعتمد التخطيط العمودي، مركزةً على مشاريع سكنية ضخمة وتأسيس أقطاب حضرية جديدة. ومع مرور الوقت، تبلورت أدوات تخطيط جديدة، مثل المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT) ومخططات التهيئة المحلية (PAU وPOS)، بهدف تحقيق إدارة أكثر منهجية للمجال الحضري، وفي هذا الفصل سنقوم بدراسة وتحليل هذه السياسات ثم تقييم مدى نجاعتها، فتقييم هذا المسار ضرورة لفهم واقع السياسة العمرانية في الجزائر وآفاقها المستقبلية.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية موزعة كالتالي:

المبحث الأول: تطور السياسة العمرانية في الجزائر منذ الاستقلال.

المبحث الثاني: علاقة السياسة العمرانية في الجزائر بسياسة تهيئة الإقليم

المبحث الثالث: أدوات السياسة العمرانية وفواعلها لاسيما على المستوى المحلي.

المبحث الأول: تطور السياسة العمرانية بالجزائر

إن محاولتنا لفهم السياسة العمرانية في الجزائر وكيف تطورت، وأيضا الطريقة التي تتوزع بها مختلف التجمعات الحضرية والمدن على الاقليم الوطني الشاسع، يفرض علينا تتبع مسار النمو العمراني تاريخيا والتطرق لجذور السياسة العمرانية الوطنية، والمشاكل الموروثة على خلفية ذلك الارث الاستيطاني الذي خلفه الاستعمار والاختلالات المصاحبة له.

المطلب الأول: آثار التهيئة الاستعمارية

ورثت الدولة الجزائرية الفتية حديثة الاستقلال تركة ثقيلة من الفترة الاستعمارية في مختلف المجالات، لاسيما في المجال العمراني حيث أحدث المستعمر عدة تحولات هيكلية في البنية السكانية والعمرانية في مختلف المدن الجزائرية، لتندثر بعض المدن وتنشأ مدن أخرى والتي شكل أغلب ساكنيها من الأوربيين ليبلغ عددهم أكثر من 70% سنة 1925، بعد تهميش وتهجير اغلب السكان المسلمين منها إلى قرى على شكل محتشدات الاعتقال لإبعادهم عن المجتمع الأوربي الممثل في المستوطنين، حيث قام الاستعمار بإنشاء ألف 1000 قرية فلاحية في الجزائر سنة 1870.[1]

تميز التعمير الفرنسي في الجزائر خلال هذه المرحلة، ببناء المعسكرات المحصنة والقرى الاستيطانية، وذلك بسبب طبيعة الحكم العسكري المبني على خصائص التخطيط العسكري الأمني في تشييد المدن وتخطيطها، خدمة للمتطلبات الأمنية والعسكرية وللتحكم أكثر في الشارع الجزائري وصد أي مقاومة أو ثورة شعبية، لتقوم السلطات الاستعمارية بعد ذلك بربطها بشبكة السكك الحديدية نحو الموانئ، التي شيدت بها مخازن عديدة لحفظ المنتجات الزراعية والحيوانية وأيضا المعادن ليتم نقلها بحرا إلى فرنسا في خطوة لاحقة.

بعد استتباب شؤون الاستعمار الاستيطاني، والتحول نحو الطابع المدني في تسيير الشؤون العامة، تم الاستقرار على النموذج الفرنسي الهوسماني في التخطيط العمراني بشكل رسمي حيث تم تخطيط المدن وتوسعتها اعتمادا على مخطط التنظيم والاحتياطات العقارية كأداة لتقنين النشاط العمراني على شكل تحصيصات عقارية تُنشأ بحسب الحاجة وتصميمها لتلبية حاجيات المواطن الأوربي وخدمة

[1] سايل مليكة، دور سياسة التهيئة الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2020، ص 90.

للاقتصاد الفرنسي عن طريق توسعة شوارعها وتهيئة الساحات والمنتزهات لخدمة أصحاب المشاريع من تجار وأصحاب حرف إلى المستثمرين في المجال العقاري والعمراني.[1]

ومع استقرار وضع المستعمر، وازدياد عدد المستوطنين، ورغبة المستعمر في تحسين أوضاعهم من خلال إنشاء مرافق خدماتية جديدة تلبي حاجياتهم، وتجعل وضعهم المعيشي أكثر أريحية، عمل المستعمر على توسعة الضواحي وإزالة بعض الجيوب والأحياء لإدخال مختلف وسائل المواصلات الحديثة كالقطار والترامواي، لتحل المدينة الجديدة الأوربية محل المدينة الأصلية بمصادرة الأراضي والبيوت، وتحويل الكثير من المساجد إلى كنائس أو وظائف مدنية ليتم عزل المدينة عن بعدها الثقافي والهوياتي الأصلي، واستمر معول الهدم الذي طال الكثير من أجزاءها لفتح شوارع جديدة وتوسعة شوارع أخرى، وإزالة واجهات المنازل العربية التي لا تتناسب مع النموذج الأوربي الكلاسيكي الراقي حسب المفهوم الاستعماري، عرف هذا النموذج التخطيطي بالتنظيمي التجميلي (Urbanisme de régularisation et d'embellissement)، والذي يعمل على تأهيل المدن لاستيعاب التحول السريع إلى المجتمع الصناعي، وقد جسد روح الحداثة آنذاك، وإن كانت أسسه النظرية تعود إلى الفن العمراني (Art Urbain) الذي تبلور في الفترة الكلاسيكية فهو يوفق بين المتطلبات الجمالية والتقنين وتحقيق شروط النظافة والصحة، حيث كان النموذج مدينة باريس على يد محافظ المدينة المعماري هوسمان (Haussman)، والذي سمي هذا النموذج نسبة إليه، والذي تم إعادة صياغته في الجزائر.[2]

عرفت سياسة العمران بالجزائر عدة تطورات وتصحيحات تواكب تطور التخطيط العمراني الحاصل في فرنسا لعل أبرزها:

- **قانون كورنودي Loi cornudet** : الذي جاء بأسلوب جديد لتهيئة وتوسيع وتزيين المجال الحضري وتنظيمه، اعتمد هذا القانون على التحليل والبرمجة، تقسيم المدينة إلى عدة مناطق ليسهل تنظيم النقل والحركة فيها، كما جاء هذا القانون لتزيين العاصمة باريس ومعالجة الاختلالات التي تعرفها المدينة الصناعية سنوات 1929/1919 ، ليتم الاعتماد عليه في

[1] معاوية سعيدوني، أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر: جذورها، واقعها، آفاقها، مجلة عمران ،العدد04، ربيع 2016، ص 12.

[2] Maouia saidouni, Elements d'introduction à l'urbanisme : Histoire, méthodologie, réglementation, éd : casbah, alger, 2000. P 201,203.

مخططات التهيئة وتغيير مورفولجية المدن في الجزائر بموجب المرسوم الصادر في 05 جانفي 1922، ليصدر بعد ذلك مخطط تهيئة وتزيين مدينة الجزائر سنة 1929 PAEE، حتى أصبح لمدينة الجزائر مخططها الخاص ليتم استخدام المدينة كحقل تجريب لمختلف الأفكار والتصاميم العمرانية الفرنسية

- الاعتماد على الوثائق البيانية في تصميم وتطبيق المخططات العمرانية، مع الاهتمام بتنظيم النقل والحركة، وإزالة الجيوب التي تنعدم فيها شروط الصحة والنظافة.

- استخدام النموذج النمطي أو الوظيفي في التوسعات والمخططات العمرانية تحت إشراف لوكوربوزيه Le Corbusier رائد العمارة الوظيفية والذي قام بتصميم مخطط مدينة الجزائر سنة 1942، ليتم بعد ذلك إصدار أول مخطط تعمير خاص بولاية الجزائر سنة 1948، والذي اهتم بكل جوانب التعمير والتهيئة العمرانية كتخطيط الشبكات والتجهيزات العمومية .[1]

- **وكالة التخطيط للجزائر العاصمة:** قامت السلطات الاستعمارية بإنشاء وكالة التخطيط والتي انصب اهتمامها على تخطيط الشبكات والتجهيزات العمومية، حيث تم الاستعانة بها بعد الاستقلال لاحقا.[2]

- **الصندوق الجزائري لتهيئة الإقليم(C.A.D.A.T)** تم تشكيل هذه المؤسسة من طرف المستعمر سنة 1956، وذلك لتخطيط وتهيئة شاملة لكل الإقليم الجزائري، في إطار خدمة المصالح الفرنسية والاقتصاد الفرنسي.[3]

- **مشروع قسنطينة:** يعتبر مشروع طموح وجد هام، اعلن عنه الرئيس الفرنسي ديغول في خطابه الذي ألقاه في مدينة قسنطينة يوم 03 أكتوبر 1958، والذي يتضمن إصلاحات اقتصادية واجتماعية شاملة لفائدة سكان الجزائر، وكذا اصلاحات إدارية وسياسية تسمح بتعزيز مكانة المسلمين الجزائريين في مختلف المراكز الإدارية والمؤسسات المنتخبة، ويعتبر هذا المشروع

[1] Maouia saidouni, op.cit, p203.

[2] سايل مليكة، مرجع سابق، ص 95.

[3] معاوية سعيدوني، أزمة التحديث والتخطيط العمراني بالجزائر، مرجع سابق، ص 20.

كتمهيد لتحديد الإطار الدائم الذي يحدد علاقة الجزائر بفرنسا وفقا لتصورات ديغول خلال السنوات الخمس السنوات التالية، وقد ارتكز المشروع على ما يلي:

- ترقية الظروف المعيشية للجزائريين.
- أن يكون للجزائريين نصيب من التعليم وأن يتم الاستفادة من النخب وتطويرها.
- تخصيص 10% من الوظائف في أسلاك القضاء والجيش و التعليم والدولة والمصالح العامة.
- تهيئة واستصلاح الأراضي الزراعية.
- تهيئة المناطق الصناعية وإنشاء المناجم والمركبات الصناعية كمركبات الحديد والصلب.
- بناء مساكن مهيئة لمليون نسمة.
- التأسيس لمستقبل الجزائر على تعاونها الوثيق وارتباطها بالعاصمة الفرنسية.[1]

أما في ما يتعلق بالتهيئة والمجال العمراني فإن المشروع كان يرمي إلى إنجاز 15 مدينة كبيرة و40 مدينة متوسطة، كما تم تعميم استخدام قانون التعمير الفرنسي الصادر سنة 1958 لتنظيم وتهيئة الإقليم الفرنسي على المجال الجزائري، حيث جعل من الفضاء الجزائري مجالا لتجربة المخططات العمرانية الفرنسية، وتم إنشاء أدوات تخطيط وتنظيم المجال الحضري بعد صدور المرسوم رقم 58-1463 المؤرخ في ديسمبر 1958، والمعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 60-960 الصادر سنة 1960، المتمثلة فيما يلي:[2]

- **المخطط العمراني الموجه (PUD):** والذي يتميز بكونه برنامج عام يحتوي أساسا على خطة تنمية والتعليمات التوجيهية العامة، إذ يعتمد أساسا على الإحصائيات الديموغرافية والبنية الاقتصادية، كما يهتم بالمواقع والمساحات المخصصة للوظائف الاقتصادية، حيث يكون هذا المخطط محدد بفترة زمنية قدرها 20 سنة.

- **برنامج المناطق القابلة للتعمير :(ZUP)** وهو برنامج خاص بضواحي المدينة، ومجالات توسعها حيث يعتمد على عنصر أساسي وهو شبكة التجهيزات، والتي تم إعدادها لأول مرة عام 1959، وتسمى أيضا شبكة DUPONDT نسبة للمستشار التقني بوزارة البناء آنذاك، وتعتمد

[1] مليكة محمدي، مشروع قسنطينة: استراتيجية ربط الجزائر بالمصالح الفرنسية، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 15، العدد01، جوان 2023، ص 54.

[2] Maouia saidouni, op.cit, p204,205.

هذه الأخيرة على معايير خاصة من أجل برمجة المرافق والتجهيزات العمومية حسب الأولوية وفقا لتسلسل هرمي انطلاقا من الوحدة الجوارية (800-1200 مسكن) ثم الحي (2500-4000 مسكن)، وصولا إلى المجمعات السكنية الكبيرة (10.000 مسكن).

- **مخططات التعمير وإعادة الهيكلة:** وهي مخططات خاصة بمراكز المدن، والمناطق المتضررة والتي تحتاج إلى إعادة تأهيل وترميم.
- **المخططات العمرانية التفصيلية (plan de détail):** تم تأسيس هذه المخططات على مستوى البلديات، وهي مخططات تحتوي الجوانب التفصيلية لكيفية تطبيق توجيهات وإرشادات المخطط العمراني الموجه، ويتمثل الدور الأساسي لهذه المخططات التفصيلية في تنظيم القطاعات المعمرة والقابلة للتعمير، وكذا تعيين مواقع التجهيزات.
- **مخطط التحديث والتجهيزات (PMU):** وهو عبارة عن غلاف مالي موجه لتموين برامج التجهيزات وتنمية القطاع الاقتصادي.[1]

وقد قام المستعمر بتأسيس شبكة حضرية جديدة موزعة كالآتي: [2]

- **المدن الميتروبولية:** وهي المدن الكبيرة كالجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة حيث تكون ذات أدوار سياسية إدارية واقتصادية، وتشكل أقطاب حضرية.
- **المدن المتوسطية:** وهي المدن التي يشكل غالبية سكانها المسلمين، والتي تتميز بالطابع العمراني الجزائري وأحدث المستعمر فيها عدة تغيرات، مثل مدينة باتنة، مليانة، معسكر وتلمسان، بالإضافة إلى عدة مدن تم تشييدها لخدمة المستوطنين الأوربيين، كالبليدة وسيدي بلعباس والتي تتصف بالأراضي الخصبة ذات المردودية العالية.
- **المدن الفلاحية الساحلية:** والتي تعتبر كمدن مركزية بالنسبة للمعمرين ومصالح المستعمر فيما يخص النشاطات التجارية والفلاحية وحتى السكنية كمدينة بوفاريك وشرشال والمحمدية.

[1] اخلفهوم كريم، أدوات التخطيط الحضري وإشكالية المخالفات العمرانية في الجزائر حالة: البليدة، أطروحة دكتوراه في علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، 2020، ص 25.

[2] مزاري محمد، سياسات التهيئة العمرانية في الجزائر ودور البلدية في التسيير الحضري، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2021/2020 ، ص 33

- **مدن المراقبة والإدارة:** وهي المدن التي تم إنشائها وتنميتها لتكون بمثابة فروع إدارية لتسيير شؤون المستعمر في الأماكن البعيدة عن الإدارة المركزية المتواجدة في الأقطاب الحضرية سالفة الذكر، وتشكل في نفس الوقت قواعد عسكرية هدفها ضمان الحماية والتواجد المستمر للسلطات الاستعمارية في كل الأقاليم مثل تبسة، الجلفة، مشرية، سعيدة، وغيرها.

- **مدن الجنوب الكبير والواحات:** مثل تقرت وبسكرة، حيث وضعت هذه المدن تحت إدارة عسكرية فرنسية، وخلت من أي تهيئة عمرانية جادة على عكس نظيرتها من مدن الشمال الساحلية، إلى جانب إهمال مدنها العتيقة لتجرد الساكنة من بعدهم الثقافي والحضاري، مع محاولة عزل المنطقة وفصلها عن الشمال لبتر الهوية الوطنية واستئصال رباط الوحدة بين مكونات الشعب الجزائري.[1]

يعتبر النظام العمراني الصادر في الفترة الاستعمارية نظام أحادي التوجه يهدف بالدرجة الأولى للاستيطان والاستغلال ونهب موارد الجزائر من خلال بناء منظومة عمرانية بهوية غربية أوربية بعيدة كل البعد عن الهوية العمرانية الجزائرية، والتي أثرت بشكل سلبي على تخطيط وتوجيه المراكز العمرانية والحضرية، بحيث نتائجها العكسية مستمرة ليومنا هذا.

بشكل عام ، كان لهذه الأدوات تأثير كبير في إدخال اضطرابات مورفولوجية كبيرة على المدن الأصيلة والتي أنتجت الفوارق العظيمة التي شوهت المدن والنسيج العمراني الجزائري كثيرا ، لا سيما بسبب عواقبها الجمالية والاجتماعية الحالية، ورغم ذلك استمر تأثير هذه الأدوات التخطيطية على السياسة العمرانية للجزائر المستقلة.

[1] ميدني شايب الذراع،مرجع سابق، ص 34.

المطلب الثاني: فترة ما بعد الاستقلال

- **فترة 1962 /1966**

اعتمدت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال على قانون التعمير الموروث من الفترة الاستعمارية الصادر في 1958 والذي طبق في الجزائر عام 1960، مع حرص الدولة الجزائرية على مطابقة نصوصه مع الأوضاع الوطنية بصورة تدريجية كما جاء في المادة الأولى من أمر رقم 62/157 والتي تنص على تمديد التشريع المعمول به إلى غاية 1962/12/31 باستثناء النصوص المخالفة للسيادة الوطنية.

كما صدر الأمر المؤرخ في 1962/08/24 المتعلق بحماية وتسيير الأملاك الشاغرة جراء الهجرة الجماعية للمعمرين، وتم تنظيم هذه الأملاك بموجب المرسوم المؤرخ في 1963/03/18، كما عرفت هذه الفترة بداية إنشاء المناطق الصناعية سنة 1965 حيث سيرت ونظمت من طرف الصندوق الجزائري لتهيئة الإقليم (C.A.D.A.T)، حيث تعتبر المناطق الصناعية وسيلة تم استخدامها في هيكلة وتنظيم المجال العمراني وتدمج في المخططات العمرانية.

- **فترة 1967/1979**

تم إنجاز معظم المناطق الصناعية في هذه الفترة، حيث وصل عددها سنة 1990 إلى 120 منطقة صناعية، وتم إنجاز معظمها من طرف الصندوق الوطني للتهيئة القطرية (C.N.A.T)، حيث عرفت هذه الفترة الاهتمام الفعلي بإعادة التوازن الجهوي من خلال تطبيق المخططات الاقتصادية الوطنية التالية:

- المخطط الاقتصادي الثلاثي الانتقالي 1967/1969: تمت برمجة هذا المخطط من أجل تكوين قاعدة جديدة للتنمية تنطلق من توجيه الاهتمام إلى المناطق الفقيرة من البلاد والحد من الهجرة الريفية المتزايدة حيث ركز المخطط على برامج السكنات الريفية (H.L.M)
- **المخطط الرباعي الأول 1970/1973**: تم إنشاء عدة مناطق صناعية من خلال هذا المخطط، ومن بين أهم ما جاء به هذا المخطط مبدأ اللامركزية في سياسة التهيئة العمرانية حيث اهتم بإعداد أشغال البرمجة الحضرية للمدن الكبرى.

- **المخطط الرباعي الثاني 1977/1974:** انصب تركيز الدولة في هذه الفترة على إعداد أدوات التعمير العملية حيث كان آخر أجل لصلاحية التشريعات ذات الأصل الاستعماري شهر جوان 1975، لتظهر المناطق السكنية الحضرية الجديدة Zone d'habitat urbain nouvelle(ZHUN)، تم إنشاؤها بموجب التعليمة الوزارية رقم 75/335 المؤرخة في 1975/02/19 والتي تهدف إلى استدراك التأخر الناتج في انجاز البرامج السكنية الحضرية، كما تعد إجراء تقني إداري، معتمد من طرف وزارة السكن بسبب الطلب المتزايد على السكن، وأداة للتدخل العمراني على ضواحي وأطراف المدن ، وقد أنجز أغلبها من طرف الصندوق الجزائري لتهيئة الاقليم وليست أداة للتخطيط الحضري، اتسمت هذه السياسة ذات البعد الاجتماعي بالاهتمام بعدد السكنات المنجزة لتلبية الحاجات المتزايدة من السكن، وأهملت الجانب المتعلق بنوعية البناء والمعايير الجمالية والعمرانية اللازمة لإنجاز المساكن، إضافة إلى انجاز عديد المناطق الصناعية (ZI)[1]

على الرغم من الأهمية التنموية لهذه المخططات خاصة بالنسبة للأقطاب العمرانية الساحلية، غير أنها لم تنسجم مع النصوص القانونية التي تم تشريعها في تلك الفترة، ولم تكن متسقة معها (قانون الاحتياطات العقارية سنة 1974، قانون رخصة البناء ورخصة التجزئة سنة 1975 وقانون التعاونيات العقارية سنة 1976)، حيث نادرا ما استفادت منها المدن الصغيرة الداخلية.

كما ظهرت أنماط التخطيط الإقليمي والمحلي (البرامج الخاصة) والتي شملت عشر ولايات وهي: تيزي وزو، الأوراس، سطيف، الواحات، التيطري، قسنطينة، عنابة، تلمسان، سعيدة، الشلف، وقد أحدثت هذه المخططات والبرامج الخاصة تغييرا جذريا في الخريطة الديمغرافية والصناعية بالجزائر، حيث شيدت القرى الفلاحية وتوسع مجال المدن بتهيئة مناطق سكنية جديدة، كما تم توسيع شبكة الطرق البرية، وإنشاء مراكز جامعية في مختلف أرجاء القطر الوطني. [2]

[1] مزاري محمد، سياسات التهيئة العمرانية في الجزائر ودور البلدية في التسيير الحضري، مرجع سابق، ص 39.
[2] بشير التجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 16

وقد تم خلال هذه الفترة إنشاء عدة أدوات ووسائل للتخطيط الحضري وتمثلت فيما يلي:[1]

أ- مخطط التنمية البلدي (P.C.D):

تم إصداره من خلال المخطط الرباعي الثاني سنة 1974، ويتمثل هدفه في تطوير المرافق الاجتماعية وتنمية الزراعة والصناعة على المستوى المحلي، وهو برنامج مالي متجدد سنويا، إذ تحتوي كل بلدية على مخطط التنمية البلدي الخاص بها ويتكفل بتمويل مشاريعها، أما المشاريع ذات المستوى الوطني فليس للبلديات علاقة بها، وإنما يتم توقيعها حسب مخطط إجباري دون مراعاة شروط رخصة البناء.

ب- مخطط التحديث الحضري (P.M.U):

يعتبر هذا المخطط اعتماد مالي مرفق بعدة مخططات، وهو مخصص للمدن الكبيرة والمتوسطة، مهمته التدخل على مستوى النسيج الحضري القائم، وكان يهدف إلى ترقية وتحديث المرافق العمومية كالطرق والمساحات الخضراء والحدائق والفضاءات العمومية، وكذلك تحديث بعض الأحياء العتيقة داخل الأنسجة الحضرية القديمة، وهذا في إطار صيانة المكتسبات العمرانية والتراث المعماري القديم والمتدهور، كما أن المخطط يحدد كيفيات التدخل داخل المدن ، وقد تم تخصيصه آنذاك ل 33 مدينة.[2]

ج - مخطط العمران الرئيسي:

يعتبر أداة للتسيير المجالي يقوم على برمجة الاحتياجات الديمغرافية والسوسيو اقتصادية، يخص التجمعات الحضرية فقط، وفي حالة عدم وجوده فإنه من الواجب تحديد مخطط تعمير مؤقت، وقد جاء نتيجة للاستهلاك المفرط للأراضي والاحتياطات العقارية، بعد ظهور الأمر 74-26 المؤرخ في 02 فيفري 1974 والمتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات، والذي يعرف بقانون الرصيد العقاري

[1] نسيمة طرطار، التخطيط الحضري للمجالات السكنية وفق منظور التنمية المستدامة بالمدن الجزائرية: دراسة حالة مدينة تبسة، أطروحة دكتوراه في تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي "أم البواقي"، 2021/2020، ص 07

[2] بوقبس نذيرة، أدوات تنظيم التهيئة الحضرية في الجزائر بين النظري والتطبيق، وبوادر التوجه نحو استراتيجية المشروع الحضري: حالة مدينة قسنطينة، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد47، جوان 2018، ص 8.

للبلديات وجاء في صيغة الأمر بإدراج وتصنيف الأراضي من كل نوع (أراضي تابعة لأملاك الدولة، أراضي تابعة للجماعات المحلية، أراضي تابعة للخواص).[1]

إن البرامج التي وضعت في المخططات السابقة كان لها أثر كبير على النسيج الحضري للمدن الجزائرية الأمر الذي حتم إيجاد وسيلة تتحكم في عقلنة تسيير المجال العمراني، وتكون قاعدة لبرمجة وتنظيم وتوزيع مختلف البرامج والاستثمارات على المدى القريب، المتوسط وحتى البعيد فكانت الأداة الجديدة هي المخطط العمراني الموجه (PUD).

د – المخطط العمراني الموجه(PUD):

بموجب الأمر رقم 73–29* المؤرخ في 1973/07/08 الذي ألغى القانون رقم 62–157* المؤرخ في 31 ديسمبر1962، ثم صدور المنشور الوزاري 1974/10/16 والذي أسس رسميا العمل بهذا المخطط وحدد إجراءات إعداده والمصادقة عليه، وقد خصص هذا المخطط للمدن الكبرى والمتوسطة حيث يرسم الحدود العمرانية للمدينة ويقوم بتوضيح مجالات التوسع العمراني كما يحدد استخدامات الأرض مستقبلا وذلك حسب الاحتياجات الضرورية للتجمعات السكانية، ويعد المخطط العمراني الموجه، أول مخطط وأداة قانونية لتنظيم المجال على مستوى كل بلدية مدته الزمنية من 10 إلى 15 سنة وبمجرد المصادقة عليه من طرف الوزارة الوصية يصبح بمثابة قانون عمراني.[2]

ض **المخطط العمراني المؤقت (P.U.P):**

هو مخطط عمراني يخصص للتجمعات التي لم تستفد من المخطط العمراني الموجه، وتم إنشاء هذا المخطط من خلال قانون البلدية الصادر سنة 1981، حيث يختص بالمراكز الحضرية الصغيرة، وله نفس أبعاد وأهداف المخطط العمراني الموجه، والفرق بينهما يتمثل في قصر المدة الزمنية المخصصة للمخطط العمراني المؤقت، كما أنه لا يحتاج إلى مصادقة وزارية بل يصادق عليه على المستوى المحلي.[3]

[1] برتيمة عبد الوهاب، تطور الأحكام المؤطرة للاحتياطات العقارية وتأثيرها على الاستثمار، مجلة المفكر، المجلد10، العدد 01، 2015، ص 72.

[2] عربي باي يزيد، استراتيجية البناء على ضوء قانون التهيئة والتعمير الجزائري، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2015/2014، ص55.

[3] بوقبس نذيرة، أدوات تنظيم التهيئة الحضرية في الجزائر بين النظري والتطبيق، مرجع سابق، ص 09.

غ **التحصيصات Les lotissements** : تم إنشاء التحصيصات عن طريق القانون رقم 82 -02 المؤرخ في 1982/02/06 المتعلق برخصة البناء ورخصة التجزئة، وهي عبارة عن برنامج سكني يتميز بالتوسع الأفقي عكس برنامج المناطق السكنية الحضرية الجديدة، فالتحصيصات تدخل ضمن عمليات التعمير التي أنشأتها الدولة في إطار ضرورة إنشاء مناطق سكنية منظمة تشرف عليها الدولة ووكالاتها العقارية، وتعتبر التحصيصات كل تقسيم أو تجزئة لملكية عقارية كبيرة على نحو حصص متفاوتة المساحة، بهدف إنجاز مباين موجهة لنشاط معين –سكني، تجاري، صناعي– ، إلا أن نتائجها السلبية سرعان ما بدأت في الظهور، والمتمثلة في الاستهلاك المفرط للأراضي الزراعية واستهلاك العقار الحضري عن طريق التوسع الأفقي، وعليه تم منع إنشاء التحصيصات على الأراضي الزراعية عن طريق المنشور الوزراي رقم 5628 المؤرخ في 1983/03/05.[1]حيث تشير بعض الإحصائيات إلى إنجاز ما يقارب 1.5 مليون وحدة سكنية ما بين 1966و 1992، ففي سنة 1989 تم إحصاء أكثر من 50.000 قطعة أرضية تم إنشاؤها وبيعها، بالإضافة إلى 60.000 قطعة أرضية صالحة للبناء تم إنشاؤها على مستوى البلديات و50.000 قطعة أخرى تابعة للخواص والتي غالبيتها تعاني من غياب التجهيزات العمومية ومختلف الشبكات الضرورية.[2]

هـ – مناطق التهيئة المجهزة:

عبارة عن برنامج خصصته الدولة لإنجاز عمليات التهيئة والتزويد بالشبكات المختلفة، وكذا تجهيز المناطق القابلة للتعمير من أجل بيعها فيما بعد سواء للدولة أو للخواص، ويمكن اعتبار مناطق التهيئة المجهزة وسيلة لإنتاج العقار المجهز، وقد تم العمل بهذه الآلية لغاية ظهور الأمر رقم 74–26 المؤرخ في 1974/02/20[3] والمتعلق بإنشاء الاحتياطات العقارية للبلدية (R.F.C).[4]

[1] Hynda Boutabba, Le lotissement légal entre la procédure" officielle" et la procédure "paralléle" : cas de la ville de m'sila, thése de magister, centre universitaire Mohamed Boudiaf,2001. P41.

[2] بشير تجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 73.

[3] الجريدة الرسمية، العدد19، الصادرة بتاريخ 1974/03/05.

[4] اخلفهوم كريم، أدوات التخطيط الحضري وإشكالية المخالفات العمرانية في الجزائر حالة: البليدة، مرجع سابق، ص 31.

- **فترة 1990/1980:** نظرا لقصر مدة المخطط الثلاثي والمخططات الرباعية في الفترة السابقة، والتي لم يتم فيها اكتمال المشاريع المبرمجة، تم إنشاء المخطط الخماسي (1980-1984)، والذي كانت له نفس أهداف وأبعاد المخططات السابقة فهو يهتم بإعادة التأهيل القطاعي دون مراعاة النظرة الشاملة والمتناسقة بين مختلف المستويات والقطاعات، وموازاة مع هذا المخطط شهدت الجزائر وقوع زلزال عنيف بولاية شلف سنة 1980 أطلق عليه تسمية "زلزال الأصنام" والذي خلف خسائر بشرية ومادية كبيرة لم تشهدها الجزائر من قبل، الأمر الذي استدعى السلطات إعادة النظر في المنظومة التشريعية المتعلقة بالبناء والتعمير، حيث ظهرت في هذه الفترة عدة نصوص تشريعية نذكر من بينها مايلي: [1]

- ظهور التهيئة العمرانية لأول مرة ضمن صلاحيات دائرة وزارية، وذلك بعد تحويل كتابة الدولة للتخطيط إلى وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية سنة 1979[2]، كما تم إنشاء المركز الوطني للدراسات والإنجاز العمراني وفقا للمرسوم رقم 276/80 ، بالإضافة إلى إحداث الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية عبر المرسوم رقم 80-277، المؤرخين في 1980/11/22.

- تأسيس الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (ANAT) سنة 1981، والتي تتكفل بإعداد مونوغرافيا الولايات، وكذا المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT) على وجه الخصوص.

- إنشاء مديريات للتخطيط والتهيئة العمرانية في جميع ولايات الوطن بهدف التصدي لمشاكل التهيئة العمرانية، بالإضافة إلى تخطيط النمو العمراني والاقتصادي على مستوى هذه الوحدات الإدارية.

- قانون 82-02 ، المؤرخ في 06 فيفري 1982، والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الأراضي للبناء الذي ألغى جميع الأحكام القانونية المخالفة له.[3]

[1] نسيمة طرطار، التخطيط الحضري للمجالات السكنية وفق منظور التنمية المستدامة بالمدن الجزائرية: دراسة حالة مدينة تبسة، مرجع سابق، ص08.
[2] الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: تطور مسار التهيئة العمرانية في الجزائر: https://feteindependance.interieur.gov.dz/2022/06/04/893/
[3] قانون رقم 82-02، الجريدة الرسمية، العدد06، 1982، ص 255.

- الأمر رقم 85-01 ، المؤرخ في 13 أوت 1985 الذي يحدد انتقاليا قواعد شغل الأراضي قصد المحافظة عليها وحمايتها.[1]

- مرسوم رقم 85-211 ، المؤرخ في 13 أوت 1985 الذي يحدد كيفيات تسليم رخصة البناء ورخصة تجزئة الأراضي المخصصة للبناء.[2]

- المرسوم رقم 85-212 ، المؤرخ في 13 أوت 1985 الذي يحدد شروط تسوية أوضاع الذين يشغلون أراض عمومية أو خاصة كانت محل عقود/ أو مباني غير مطابقة للقواعد المعمول بها، وشروط إقرار حقوقهم في التملك والسكن.[3]

- كما صدر في سنة 1981 قانونين يعدلان ويتممان قانوني الولاية والبلدية، إذ جاءا بمخططين وهما: المخطط الولائي للتهيئة (PAW)، والمخطط البلدي للتهيئة (PAC).

- ظهور الميثاق الوطني سنة 1986، والذي جاء بأول قانون للتهيئة العمرانية تحت رقم 03/87 المؤرخ في 1987/10/27، والذي حدد آفاق الجزائر إلى غاية 2010م ووضع مخططات جديدة تتمثل في:

  ❖ مخطط وطني لتهيئة الإقليم.

  ❖ ثمانية مخططات (08) للتهيئة الجهوية.

  ❖ ثمانية وأربعون (48) مخطط تهيئة ولائي.

أ- **المخطط الولائي للتهيئة (PAW):**

ويكون هذا المخطط على المستوى الولائي، تؤسسه الولاية بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للولاية، وممثلي الجمعيات المهنية والمجتمع المدني، حيث يحدد المخطط الولائي للتهيئة كل من:

- يحدد مواقع الهياكل الكبرى، ومناطق النشاطات الاقتصادية.

[1] أمر رقم 85-01، الجريدة الرسمية، العدد34، 1985، ص 1186.
[2] مرسوم رقم 85-211، الجريدة الرسمية، العدد34، 1985، ص 1190
[3] مرسوم رقم 85-212، الجريدة الرسمية، العدد34، 1985، ص 1198.

- التوجيهات الأساسية لكل بلدية ووظيفتها الأساسية.
- توزيع السكان والأنشطة المختلفة بما يتوافق مع توجيهات التنمية المقترحة في المخطط الولائي.
- تحديد الهيراركية الحضرية للولاية.

ب- **المخطط البلدي للتهيئة (PAC):** يكون على المستوى البلدي، ويعتبر الأداة المثلى لتحقيق التنمية المحلية لما يتضمنه من أهداف التكفل بالحاجيات الأساسية للمواطنين فيما يخص التزود بالمياه الصالحة للشرب، التهيئة الحضرية، التطهير، المنشآت الجوارية...إلخ، وعلى وجه الخصوص لفائدة البلديات الريفية والمناطق الفقيرة، حيث يهدف بالدرجة الأولى إلى تلبية المتطلبات الأساسية للسكان في إطار تحسين مستوى الخدمة العمومية.

إن التجربة التي مرت بها الجزائر في المرحلة السابقة، والتي شهدت غياب نظرة شاملة في التخطيط العمراني، ولم يتم فيها التحكم في ظاهرة التعمير، بل ظهرت عدة عمليات تعمير عشوائية نتجت عن غياب التنسيق بين التخطيط الوطني والاقليمي والحضري، إذ عرفت هذه الفترة ظهور القانون رقم 03/87 المؤرخ في 1987/01/27 المتعلق بالتهيئة العمرانية والذي جاء بأداتين جديدتين للتخطيط وهما:

- المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT).
- المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية (SRAT).

- **المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT):**

يكون هذا المخطط على المستوى الوطني، وتؤسسه السلطة المركزية، حيث يعكس الصورة المستقبلية لهيكلة التراب الوطني بالنظر إلى استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المدى البعيد، كما أنه يشكل إطار استدلالي لتوزيع الاستثمارات والبرامج التنموية والنشاطات والسكان والثروات، ويحدد التوجيهات الأساسية للتنظيم والتنمية كالآتي:

- يحدد الاستراتيجية العامة لعملية شغل التراب الوطني وقواعد إعادة التوزيع المتوازن للأنشطة والتعمير على المدى البعيد.

- يحدد الكيفية التي ينبغي بواسطتها تحقيق التنمية الوطنية في كل المجالات.
- يضمن التوزيع المالي والجبائي بالتساوي.
- يحدد محاور التنمية عبر الحدود في إطار التنمية المغاربية...[1]

- **المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية (SRAT):**

ويكون على المستوى الجهوي ما بين الولايات تؤسسه السلطة المركزية بالتشاور مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وهو أداة استراتيجية تتبع التوجيهات والمبادئ العامة المقررة في المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، ويبين الصورة المستقبلية للإقليم، ويهدف إلى القضاء التدريجي على الفوارق الاقليمية، ويشجع التنمية والتكامل بين الفضاءات الجهوية المختلفة ويحدد عموما مايلي:

- يوضح بالنسبة لكل مجموعة إقليمية قواعد التوزيع المتوازن للأنشطة وتوطين السكان.
- تنظيم البنية الحضرية وتوزيعها.
- ينظم الهياكل والتجهيزات المهيكلة، كما ينسق ما بين مختلف المبادرات والاقتراحات في مجال التنمية الاقتصادية.

على العموم كان تطبيق أحكام وقرارات سياسة التهيئة العمرانية محدود جدا للأسباب التالية:

- عدم استقرار قطاع التهيئة العمرانية بوزارة ثابتة (وزارة التخطيط، وزارة السكن، وزارة التهيئة العمرانية، وزارة الداخلية...)، مما يعني أن التهيئة العمرانية لم تكن تلقى تلك الأهمية الكبيرة في رؤية الدولة ولم تتضح بعد كفكرة أو ممارسة في الجزائر.

- إعطاء الأولوية للنظرة القطاعية على حساب النظرة المحلية والمجالية، مما أدى إلى تحقيق نتائج على المدى القريب، وإهمال نتائج المدى البعيد.
- عدم تلبية مخططات التهيئة العمرانية لمتطلبات التنمية المستدامة.
- غياب المناقشة العامة والتشاور بين مختلف الفاعلين في التهيئة العمرانية ساهما أكثر في تهميش الخصوصيات المحلية.

بالإضافة إلى عدم إلحاق القانون سالف الذكر-قانون 87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية-، بالنصوص الأساسية التطبيقية، فالقانون يحيلنا إلى نصوص تنظيمية تبين كيفية إعداد وتنفيذ المخطط الوطني والمخططات الجهوية للتهيئة العمرانية، غير أن هذه النصوص لم ترى النور ولم تصدر أبدا.

[1] القانون رقم 87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية، العدد 05، 1987، ص 149.

شهدت الجزائر في هذه الفترة –بداية من سنة 1986– أزمة مالية نجمت عن انخفاض سعر البترول وتقلبات سعر الدولار، حيث دخلت الجزائر في أزمة كبيرة على مختلف المستويات، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية ، الأمنية...إلخ ، وعليه لم يبقى للدولة خيار سوى الانسحاب والتخلي عن كل عمليات التخطيط المركزي والتهيئة العمرانية، ولم يعد قانون 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية يمثل أي مرجعية، إذ أدت هذه الأزمات للاتجاه نحو سياسة الاقتصاد الحر، وزوال الوظائف المهيكلة للسلطة ، التي كانت سابقا المتدخل الرئيسي والوحيد تقريبا في كل المجالات التنموية(المسير، المنجز، صاحبة المشروع)، وقد أدت هذه الأزمة إلى قيام الدولة الجزائرية بإصلاحات سياسية واقتصادية عميقة وجذرية كرست في دستور1989، والذي أقر النظام الاقتصادي الحر، والتعددية السياسية، والاعتراف بحق الملكية الفردية وحمايتها، حيث تم اصدار عدة تشريعات وأدوات تخطيطية حضرية، والتي سوف نتناولها في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: فترة ما بعد 1990

بناء على الإصلاحات العامة التي جاء بها دستور 1989، طرأت الكثير من التغيرات على الحكومة الجزائرية في مختلف الميادين، من بينها المجال العمراني الذي فرض نفسه وأصبح مطروحا بقوة، نظرا للمشاكل التي أصبحت تعاني منه المدينة الجزائرية، حيث تم الاهتمام بالمجال العمراني من خلال سن مجموعة من القوانين المنظمة لسياسة العمران بدءا من:

- قانون رقم 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية.[1]
- قانون رقم 90-09 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالولاية.[2]

واللذان جاءا لتحديد صلاحيات ومجال تدخل الجماعات المحلية في ميدان التهيئة العمرانية، كهيئات إدارية لضمان الرقابة وتنظيم وتسيير المجال العمراني بالإضافة إلى مختلف الصلاحيات في الاختصاصات الأخرى.

- قانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتعلق بالتوجيه العقاري، الذي جاء تماشيا مع بروز مبادئ وقواعد قانونية جديدة، برزت مع التوجه الجديد للدولة الجزائرية، نحو نمط اقتصاد السوق بموجب دستور 1989، حيث تجسد ذلك من خلال تكريس حق الملكية العقارية الخاصة، وتحديد المعاملات المتعلقة بالعقارات وكذا تحديد أصنافها القانونية العامة بالإضافة إلى التصنيف التقني للأراضي وتعريفها، حيث قام بمعالجة حق الملكية العقارية الخاصة من خلال إرجاع الأراضي إلى ملاكها الأصليين ملغيا بذلك قانون الثورة الزراعية، وأحكام الأمر رقم 74-26 المؤرخ في 20 فيفري 1974، المتعلق بتكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات -المذكور آنفا-

- قانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، حيث شكل هذا القانون بداية مرحلة جديدة، لتطبيق توجه جديد يضبط قواعد النشاط العمراني، من خلال ما تضمنه من وضع لقواعد قانونية جديدة ترمي إلى تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير، تكوين وتحويل المباني في إطار التسيير الاقتصادي للأراضي والموازنة بين وظائف السكن

[1] قانون 90-08 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد15، 1990، ص 488.
[2] قانون 90-09 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد15، 1990، ص 504.

والفلاحة والصناعة وأيضا وقاية المحيط والأوساط الطبيعية والمساحات والمواقع المحمية على أساس احترام مبادئ وأهداف السياسة الوطنية الجديدة للتهيئة العمرانية.[1]

- **أهداف السياسة الوطنية للتعمير حسب القانون 90-29 :**

وفي إطار استكمال السياسة الوطنية الجديدة المنظمة للشأن العمراني، قامت السلطة باستكمال الاصلاحات التشريعية المنظمة للمجال من خلال إصدار مجموعة من القوانين والتعديلات المكملة للقانون السابق 90-29، حيث نجد المرسوم التنفيذي رقم 91-175[2] المؤرخ في 28 ماي 1991، والمحدد للقواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء، بالإضافة إلى وضع شروط للإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري بموجب المرسوم التشريعي رقم 94-07[3] المؤرخ في 18 ماي 1994، وتعديل قانون 90-25 المتعلق بالتوجيه العقاري، بموجب الأمر 95-26[4] المؤرخ في 25 سبتمبر 1995، وكذا صدور القانون رقم 98-04[5] المؤرخ في 15 يونيو 1998 والمتعلق بحماية التراث المعماري الثقافي، غير أن الظروف الأمنية التي شهدتها الجزائر، في فترة التسعينات (العشرية السوداء) حالت دون تجسيد محكم لهذه السياسة العمرانية الجديدة، مما سمح بانتشار ظاهرة البنايات الفوضوية* والهجرة الريفية من جديد، الأمر الذي عمق من المشاكل العمرانية أكثر.

الأهداف الوطنية لسياسة التعمير حسب القانون 90-29

تهدف مختلف التشريعات والقوانين العمرانية التي تصدرها السلطة، إلى تمكينها من تنظيم وتحسين استخدام الأراضي والفضاءات، وتنمية الشبكة العمرانية بشكل متوازن في جميع أنحاء التراب الوطني. يتم ذلك من خلال أساليب وتقنيات عملية وعلمية مدروسة، تأخذ بعين الاعتبار جميع المقومات والعناصر المميزة للمجال الذي يتواجد فيه النسيج العمراني، مما يسهم في تطوير المجتمعات بشكل متناسق وإنساني، وهو ما نحاول إبرازه من خلال التعرف على مضمون أهداف التعمير في إطار القانون 90-29، حيث يمكن إجمالها فيما يلي:

[1] القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية، العدد52، 1990، ص 1653.
[2] المرسوم التنفيذي
[3] المرسوم التشريعي رقم 94-07، المتعلق بشروط الانتاج المعماري، الجريدة الرسمية، العدد32، 1994.
[4] الأمر95-26 المعدل لقانون التوجيه العقاري، الجريدة الرسمية، العدد55، 1995.
[5] القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية، العدد44، يونيو 1998.

أولا: إيجاد التوازن بين متطلبات السكن والفلاحة والصناعة:

يمثل الهدف الأساسي لقانون التهيئة والتعمير إيجاد توازن بين جانبي معادلة الحفاظ على البيئة من جهة، وإنتاج الأراضي الصالحة للبناء من جهة أخرى. ومع ذلك، يجب أن تشمل مشاريع وعمليات البناء الوظائف المختلفة للسكن، الفلاحة، والصناعة في وقت واحد. فهذه الوظائف مترابطة ومتكاملة لدعم النشاط الإنساني داخل المجتمع، الأمر الذي يتطلب مراعاتها بدقة وأخذها بعين الاعتبار أثناء تصور وإعداد المخططات العمرانية .

تعكس هذه الوظائف احتياجات الفرد الأساسية. ففيما يخص السكن، يجب أن يتوفر للفرد مسكن يفي بالشروط الضرورية للحياة. وعلى صعيد الفلاحة، فإن الأنشطة الزراعية تهدف إلى تلبية الاحتياجات الغذائية سواء النباتية أو الحيوانية، مما يتطلب وجود بنى تحتية مثل مرافق التخزين والتبريد، ومستودعات المعدات الزراعية، وأماكن مخصصة لتحويل المنتجات الزراعية. أما بالنسبة للصناعة، فهي تلعب دورًا مهمًا في توفير منتجات تسهم في تحقيق رفاهية الفرد، مع الحاجة إلى بنايات مخصصة تدعم هذه الأنشطة.[1]

وفي هذا السياق، كان لزامًا على القانون أن يتدخل لتنظيم هذه الوظائف الثلاث (السكن، الفلاحة، والصناعة) لضمان ألا تطغى أيٌّ منها على الأخرى. الهدف يتمثل في تحقيق توازن يخدم التنمية في إطار بيئة متناسقة ومتساوية، ويُسهم ذلك في دعم الأهداف التنموية بالمستويات المحلية والجهوية والوطنية[2] .

ثانيا: الاستغلال العقلاني للأراضي في مجال التعمير:

إن الغاية التي جاء من أجلها قانون التهيئة والتعمير 90-29 هي محاولة إيجاد حل لمعضلة تزايد احتياجات المجتمع وطلبه على السكن، وبالتالي ضرورة إنتاج الأراضي لغرض البناء من جهة، وحماية الأراضي الفلاحية الخصبة من التوسع العمراني من جهة أخرى.[3]

[1] المادة 11 من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، المرجع السابق.
[2] تونسي صبرينة، النظام القانوني للعمران في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر 01، كلية الحقوق، 2019/2018، ص 35.
[3] حمادو فاطيمة، الرقابة الإدارية على أعمال البناء في ظل قانون التهيئة والتعمير، مجلة التعمير والبناء، العدد الأول، مارس 2017، ص 52.

وباعتبار الأراضي الفلاحية ثروة اقتصادية وجب الحفاظ عليها واستغلالها بشكل رشيد، الأمر الذي جعل السلطات تولي اهتماما كبيرا لمسألة تحويل الأراضي الفلاحية إلى أراضي قابلة للتعمير، حيث وجب أن يكون البناء على الأراضي الفلاحية مرتبط بالوظيفة المنوطة بهذه الأراضي، وإنشاء السكنات على الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة غير مسموح إلا في حدود التشريعات المعمول بها، والتي تكون مقتصرة على الاحتياجات الذاتية لملاك وأصحاب هذه الأراضي.[1]

أما فيما يتعلق بالمنشآت ذات الطابع المهني أو الصناعي، فيجب أن تكون مصممة على نحو يمكن من تفادي رمي النفايات والمواد الضارة خارج نطاق الحدود المنصوص عليها في التنظيم، قصد المحافظة على الأراضي واقتصادها، وهذا ما يتطلبه التسيير الاقتصادي الرشيد للأراضي (الأوعية العقارية) والمحافظة عليها، كما تم التركيز على عملية إعادة تهيئة الأراضي المستغلة في المقالع والمحاجر ومواقع التفريغ...إلخ، قصد استرجاعها بعد الإنتهاء واستعمالها في مجال التعمير، وذلك لتجسيد الاستهلاك العقلاني للأراضي.[2]

ثالثا: المحافظة على الأوساط الطبيعية والمحيط، وحماية التراث الثقافي والتاريخي:

يحتاج الإنسان غالبًا إلى الأرض لأغراض البناء وممارسة الأنشطة الزراعية أو إنشاء المصانع. ومع ذلك، فإن أهمية الطبيعة لا تقل عن ذلك. لذلك، قام المشرع بوضع تشريعات خاصة للأقاليم التي تتميز بمواقعها الجغرافية أو المناخية أو الجيولوجية أو الثقافية والتاريخية. يتم تصنيف هذه الأقاليم وفقًا لهذه المعايير، حيث تُحظى بالحماية اللازمة من الزحف العمراني من خلال حق الارتفاق، الذي يمنع البناء في مناطق معينة لا يُسمح فيها بالأنشطة الإنشائية. يهدف هذا إلى تعزيز قيمتها والحفاظ عليها.

فيما يتعلق بالساحل، يجب أن يعكس حق البناء فيه قيمة المواقع والمناظر المميزة للتراث الوطني الطبيعي والثقافي والتاريخي، بالإضافة إلى البيانات الضرورية للحفاظ على التوازنات البيولوجية، وذلك

[1] فسيح جميلة، حماية الأراضي الفلاحية في قانون التهيئة والتعمير، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد الثامن، العدد01، ماي 2022 ، ص413.
[2] المواد 08 و09 من القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير.

وفقًا لأحكام مخطط استعمال الأراضي. لذا، فإن عملية البناء على الساحل تخضع أيضًا لحق الارتفاق الذي يمنع البناء في مناطق محددة بدقة وفقًا للقانون.[1]

كان تركيز الدولة في هذه المرحلة منصب نحو المناطق الداخلية للبلاد، لضمان توزيع أفضل للطاقات البشرية، وللتخفيف من حدة الضغط الذي تشهده الخدمات الحضرية التي تعيشها المدن الكبرى في الشمال، وذلك بإيجاد بؤر جذب على مستوى الهضاب العليا والجنوب الجزائري، ووضع حد للتوسعات العمرانية التي التهمت أراضي شاسعة مع تدارك بعض النقائص التي ظهرت ميدانيا كالأسلوب الذي بنيت به المساكن الجاهزة المصنعة ذات النمط الموحد، و المكونة من عدة طوابق في جميع التراب الوطني شمالها كجنوبها، دون مراعاة للظروف المناخية والخصوصية الاجتماعية والثقافية، ولم تراعي أيضا رغبات السكان في نوعية السكنات والإنجازات.

وعليه قامت السلطات بتنظيم استشارة وطنية واسعة النطاق، سنة 1995م، تمحورت حول الاستراتيجية الجديدة للسياسة العمرانية والتنمية الوطنية، حيث شارك فيها مختلف الفاعلين فإلى جانب السلطات العليا والوزارات المعنية والجماعات المحلية، تم إشراك الجامعات والخبراء الأكاديميين وجمعيات المجتمع المدني، لإثراء وثيقة صممتها الوزارة المختصة –وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية– عنوانها :"الجزائر غدا"، تمركز هذا النقاش حول ثلاثة محاور رئيسية، تمثلت في :

- مراجعة حالة الإقليم من خلال معاينة الوضع العمراني للجزائر اليوم.
- الإطار الجهوي وتوظيف سياسة التهيئة العمرانية.
- سيناريوهات بديلة لأشكال المستقبل الممكنة وفق تنمية تلقائية أو تنمية منشودة في آفاق سنة 2010 وحتى سنة 2020، بالإضافة إلى الخطوط الرئيسية ومحاور سياسة جديدة للتهيئة العمرانية .

وقد برز في هذا النقاش الموسع تياران أساسيان، يدعو كل واحد منهما إلى اعتماد سيناريو معين، حيث يرى الرأي الأول ضرورة اعتماد سياسة قائمة على دعم المبادرة الحرة وتشجيعها، على أساس المنفعة الاقتصادية، في حين يرى اصحاب الرأي الثاني ضرورة تدخل الدولة في تهيئة المجال العمراني الوطني وترشيد سير عملية التنمية، مع ترك مجال للقطاع الخاص ومنحه بعض التحفيزات، وهو ما تم

[1] المادة 44 و45 من قانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، مرجع سابق.

اعتماده من قبل الأعضاء الحاضرين وتم اعتماده كأرضية للنقاش وفلسفة للعمل*، حيث تعد هذه الوثيقة فرصة ثمينة للبلاد ولصانعي القرار من أجل رسم سياسة عمرانية واضحة ومعالجة مختلف الاختلالات السابقة التي عرفتها بلادنا، كما أنه يمكن القول بأنه أول مبادرة عرفتها الجزائر المستقلة تجسد مبدأ التشاور والديمقراطية التشاركية في رسم السياسة العامة العمرانية للبلاد من خلال تجسيد مبدأ التشاور على جميع المستويات (الوطنية والمحلية).[1]

تطرقت وثيقة "الجزائر غدًا" إلى الحالة الراهنة للتراب الوطني من خلال تحليل المشكلات والاختلالات التي يعاني منها. كما قدمت رؤية مستقبلية لما يمكن أن يكون عليه التراب الوطني، إلى جانب عدد من المقترحات المتعلقة بالإجراءات التي يجب اتخاذها قبل البدء في تنفيذ التوجهات الاستراتيجية الكبرى المتعلقة بالتهيئة العمرانية المقررة على المدى البعيد.

أولا: تشخيص وضعية التراب الوطني: والهدف من تشخيص وضعية التراب الوطني تحديد مواطن الخلل التي يعانيها، وتحديد الاستراتيجيات المناسبة لمعالجة هذه الاختلالات عن طريق إعادة تنظيم السياسة العمرانية ، وتجنب العوامل التي أفضت إلى الاخفاقات السابقة، على غرار اعتماد تهيئة عمرانية تستجيب للحاجيات الآنية دون الأخذ بالاعتبار انعكاساتها على المدى الطويل، وأيضا تسطير أهداف طويلة المدى غير واقعية ومنفصلة عن العملية الاقتصادية، وعليه وجب اعتماد سياسة عمرانية جديدة تحدد وفق رؤى مستقبلية مضبوطة، وذلك كالتالي:

- **الوضع الديمغرافي:** والذي يتمثل في سوء توزيع السكان على مختلف مناطق وأقاليم البلاد، والأمر سيزداد تعقيدا مستقبلا، فحسب التقارير الإحصائية للخبراء، وحتى مع فرضية استقرار السكان في مناطقهم وغياب ظواهر مثل الهجرة الداخلية، والنزوح الريفي، وعمليات الاستقطاب التي تشكلها المدن، فرغم ذلك سنجد أنفسنا أمام كثافة سكانية تتجاوز 30 مليون نسمة على مناطق التل في الشمال سنة 2020، في حين أن منطقة الهضاب العليا والتي تشكل ثلاثة

* اعتمد النقاش على تبني نظام الاقتصاد الحر المستند إلى مبدأ التنافس، إلا أن هذا النهج يتطلب بالضرورة اتباع سياسة عمرانية فعّالة. في غياب هذه السياسة، ستزداد الفوارق المجالية بشكل أكبر مما هي عليه حاليًا. لذلك، تصبح السياسة العمرانية ضرورة ملحّة لدعم اقتصاد السوق، ويمكن اعتبارها من أبرز المبررات لاتباع سياسة عمرانية جديدة في ظل التوجه الجديد نحو الليبرالية... للمزيد أنظر:
Ministère de l'équipement et de de l'aménagement du territoire, Demain, l'Algérie. L'Etat du territoire . La reconquête du territoire : Les dossiers de l'Aménagement du territoire, OPU , Alger 1995.

[1] شريف رحماني، الجزائر غدا: وضعية التراب الوطني واسترجاعه، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 02.

أضعاف مساحة التل، لن يتركز فيها سوى 10 ملايين نسمة سنة 2020 .[1]، ومنه تشهد المناطق الشمالية من الوطن كثافة سكانية مرتفعة تفوق قدراتها الاستيعابية.

- **الوضع العمراني:** يشهد النسيج الحضري في الجزائر اختلالاً كبيراً يتمثل في التفاوت الواضح بين العاصمة والمدن الأخرى. يمكن القول إن الجزائر العاصمة تمثل المركز الأساسي، بينما تبدو باقي المدن وكأنها مجرد ضواحي تابعة. بفضل جاذبيتها الاقتصادية والإدارية، استقطبت العاصمة أعداداً كبيرة من السكان، على الرغم من وجود مدن ميتروبولية أخرى مثل وهران، عنابة، وقسنطينة. هذه المدن، ورغم أهميتها الكبيرة وكونها جزءاً من إقليم التل كالعاصمة، لا تزال تحتل مرتبة أقل في التأثير والوظيفية بالمقارنة مع الجزائر العاصمة، التي تظل مركز الجذب الأساسي.

نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه المدن، باعتبارها محرك للوضع الاقتصادي والاجتماعي، فمن الضروري معالجة هذا الخلل البارز، فمن غير المنطقي ان تكون الجزائر، والتي تعد أكبر دولة إفريقية بمساحة تتجاوز 2.3 مليون كيلومتر مربع، معتمدة بشكل رئيسي على مدينة واحدة فقط لتلعب الدور المحوري في البلاد.

- **الوضع السياسي:** مع تصاعد الخصخصة واعتماد نموذج الاقتصاد الحر، قد تشهد المناطق المهيكلة في الوطن تزايداً في جذب الاستثمار الخاص والعام، مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية على حساب الأقاليم الأخرى. هذا الوضع يعمق التفاوت في التنمية العمرانية والحضرية بين مختلف مناطق البلاد، مما يسبب اختلالاً في التوازن الجهوي. لذلك، يصبح من الضروري إعادة تقييم سياسة التهيئة العمرانية وتعزيز دور الدولة كضامن للوحدة الترابية والمساواة والتضامن، بهدف تحقيق التوازن بين الجهات.

- **الوضع البيئي:** يرتبط هذا المبرر بشكل أساسي بالاعتبارات الديموغرافية، حيث تشهد بعض المناطق في التراب الوطني، لا سيما في الشمال، معدلات عالية من التركز السكاني تفوق قدرتها على الاستيعاب. يؤدي ذلك إلى ضغوط متزايدة على موارد المياه، وزيادة الطلب على الأراضي

[1] محمد البشير التجاني، تهيئة التراب الوطني في أبعادها القطرية: مع التركيز على التجربة الجزائرية، وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004، ص 19.

الصالحة، والاعتداء على الأراضي الزراعية، مما يتسبب في استنزاف الموارد الاقتصادية المتاحة وتعميق التبعية الغذائية.

لذلك، تبرز الحاجة إلى اعتماد سياسة جديدة للتخطيط العمراني ترتكز على إعادة توزيع السكان والمؤسسات الاقتصادية والإدارية، التي تتركز حالياً في المناطق الساحلية والمدن الكبرى. ويتم ذلك من خلال العمل على تطوير المناطق الداخلية وجعلها بيئات جاذبة وتحفيزية للسكان والمؤسسات بدلاً من كونها مناطق طاردة.[1]

ثانيا: الإطار العام للسياسة العمرانية الجديدة

- **التعمير وسياسة المدينة:** وذلك بإعداد استراتيجية وطنية للإسكان ومعالجة مختلف الاختلالات كالتالي: [2]

- وضع أدوات ناجعة لتنظيم المدن والتحكم في نموها عن طريق الاستغلال والتسيير العقلاني للعقار الحضري.
- وضع سياسة مدروسة للتعمير وتثمين عملية البناء وكذا ضرورة إجراء عمليات التهيئة قبل التعمير.
- تكوين احتياطا ت عقارية في آفاق الأمد الطويل.
- وجوب مراعاة أساليب التعمير للمناخ والجغرافيا والطبيعة الجزائرية، وأيضا للثقافة الجزائرية.
- ترقية السياسة البيئية ضمن المدينة الجزائرية من خلال (تجديد الأحياء القديمة، تهيئة وإصلاح الطرق، إنشاء مساحات خضراء..)، وجعل الفضاء الحضري أكثر ألفة.
- تحويل المدن الجزائرية من مراكز استهلاكية إلى مراكز منتجة للمواد والخدمات.
- إخضاع المدن الكبرى مثل الجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة، إلى تنظيم خاص لتدعيم دورها الاقتصادي والاجتماعي ضمن منطق سياسة المدينة.

[1] بومخلوف محمد، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر: التجربة والآفاق، الجزائر: دار الأمة، 2001، ص 27-36.

[2] الجريدة الرسمية، العدد21، أفريل 1997، السنة 34، المتضمنة : قرارات، مقررات آراء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، رأي في ملف "الجزائر غدا"، الدورة العامة الرابعة، أكتوبر 1995، ص 38-39.

- **إعادة توزيع السكان:**

تتمثل هذه الخطة في اعتماد استراتيجية تعمل على مستويين زمنيين متكاملين: الأول قصير الأمد يركز على إجراء التعديلات الضرورية العاجلة، والثاني متوسط إلى طويل الأمد يعنى بإعادة تحقيق التوازن الجهوي. تتجسد هذه الاستراتيجية في عمليتين مترابطتين .

العملية الأولى تهدف إلى تثبيت السكان في المناطق الداخلية عبر منح تلك الجهات ميزة نسبية. يتم ذلك من خلال تحسين وتوسيع نطاق الخدمات العامة، وتسهيل الحصول على فرص العمل والسكن، مما يسهم في تعزيز جاذبية هذه المناطق واستقرار سكانها فيها.

أما العملية الثانية فتركز على معالجة مشكلة التكدس السكاني في المناطق الشمالية. تعتبر هذه الخطوة جزءًا أساسيًا من سياسة التهيئة العمرانية، حيث تسعى إلى تصحيح الاختلالات الديموغرافية وتوزيع السكان بشكل أكثر توازنًا عبر الإقليم الوطني. يحظى هذا الهدف بأهمية كبيرة نظرًا لما يترتب عليه من تأثيرات اقتصادية، اجتماعية، وبيئية قد تكون خطيرة إذا ما استمرت الاختلالات دون معالجة.[1]

على أن تتم هذه الخطة عبر مرحلتين متتابعتين: المرحلة الأولى تهدف إلى نقل جزء من السكان الذين يقطنون في الشريط الساحلي والمدن الكبرى إلى مدن متوسطة وصغيرة أو مدن جديدة تقع في المناطق الداخلية. أما المرحلة الثانية، فتركز على تخفيف العبء الديمغرافي المتبقي من خلال تشجيع الترحيل الطوعي للسكان، وخاصة الشباب، من مناطق الشمال إلى مناطق الاستقبال في الداخل، مثل الهضاب العليا والمناطق الجنوبية. والجدير بالذكر أن هذه العملية تعتمد بالكامل على مبدأ الاختيار الحر، بعيدًا عن أي نوع من الإكراه أو الإجبار.

- **السياسة العقارية:** لا يمكن تنفيذ سياسة عمرانية ناجعة دون سياسة عقارية مدروسة ومنسجمة ضمن الاستراتيجية الوطنية، ولضمان حماية العقار الوطني (الفلاحي، الحضري، الصناعي، السياحي...)، من الضروري وضع التشريعات اللازمة للحفاظ على العقار وبالتشاور مع مختلف الجهات المعنية مثل إدارة أملاك الدولة، الميزانية، الداخلية، الفلاحة، العدالة، السياحة، السكن، الصناعة، التجهيز...)، وبالتالي وجب تحيين النصوص القانونية واستكمالها بغية تنسيق تدخلات مختلف الفاعلين، وضرورة تنظيم ومراقبة تسيير الفضاء العقاري واستعماليه، بالإضافة إلى تكييف الهيئات المكلفة بالتسيير والتنظيم العقاري على المستوى المحلي،[2] هذه الإجراءات وغيرها تسهم في بناء سياسة عقارية متكاملة تندمج ضمن رؤية شاملة للتهيئة العمرانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تهدف إلى تقليص الاختلالات المزمنة التي أثرت على تطور العقار منذ عام

[1] شريف رحماني، المرجع السابق، ص 105-106.
[2] الجريدة الرسمية، رأي في ملف الجزائر غدا، المرجع السابق، ص 28-29.

1962 والعمل على القضاء عليها، بالإضافة إلى وضع قواعد تنظيمية نهائية تضمن الحفاظ على الفضاءات والعناية بها.

- **تنصيب هيئات إدارية للإشراف على السياسة العمرانية :**

مرت الوزارة المكلفة بإدارة وتسيير الشأن العمراني، المعروفة باسم وزارة التهيئة العمرانية، بتطورات ومراحل متعددة. فبينما أُلغيت أحياناً من التشكيلة الحكومية، كانت تُلحق أحياناً أخرى كمديرية عامة تحت إشراف إحدى الوزارات. لكن مع حلول عام 1994، تم إنشاء وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، والتي قامت بإعداد وثيقة "الجزائر غداً" سالفة الذكر، هذه الوثيقة مثلت لوحة قيادة استرشدت بها الجهود القانونية والمادية التي شهدتها الجزائر على المستوى الوطني، خاصة فيما يتعلق بإعادة تنظيم التراب الوطني.[1]

تعتمد سياسة التهيئة العمرانية كأداة للدولة بشكل أساسي على تحقيق المصلحة العامة، مع التركيز على حماية الموارد الطبيعية واستدامتها مثل التربة والمياه والغابات والسواحل. كما تهدف إلى تقييم جميع القدرات المتاحة وتكييفها بالشكل المناسب، إلى جانب تصحيح التفاوتات الجهوية وتعزيز فرص العمل وتنميتها، وبالتالي وجب إنشاء تنظيم وطني وجهوي من شأنه إنشاء تجمعات بين الولايات ذات المصلحة المشتركة عن طريق تنظيمها ضمن أقاليم محددة، بالإضافة إلى توسيع فضاءات التنمية والإشعاع للمدن الكبرى (الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة...)، وكذا تدعيمها بقانون أساسي خاص وصلاحيات واسعة، لتدعيمها وتكريس دورها الاقتصادي والاجتماعي، وعليه يتقرر إنشاء مجلس وطني للتهيئة العمرانية والبيئة، في انتظار استكمال مختلف الإصلاحات عن طريق هياكل وتشريعات أخرى.[2]

- **توسيع صلاحيات الجماعات المحلية:**

نصت وثيقة الجزائر غدا، على ضرورة تفعيل دور الجماعات المحلية وإعطائها دور أكبر في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، واعتبارها كمتعامل رئيسي للسياسة العمرانية، وذلك عن طريق توسيع صلاحياتها ومهامها في الإدارة والتنمية والتهيئة العمرانية، عن طريق ربطها بالآليات والهياكل الإدارية المستحدثة، على غرار الندوة الجهوية الاقتصادية والاجتماعية، والمندوبيات الجهوية للتنمية والتهيئة

[1] استحداث وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية سنة 1994 ، راجع المرسوم الرئاسي 94-93 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، يدرج وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية ضمن تشكيلة الحكومة، الجريدة الرسمية، العدد23، أفريل 1994، ص 05.

[2] الجريدة الرسمية، ملف الجزائر غدا، المرجع السابق، ص 14.

العمرانية، بالإضافة إلى تشكيل هيئة على المستوى المحلي مكونة من المنتخبين المحليين وممثلي المجتمع المدني تتبع المجلس الوطني للتهيئة العمرانية والبيئة المذكور آنفا.[1]

ولإدماج الجماعات المحلية في هذه السياسة العمرانية الجديدة، وتمكينها من أداء دورها كما يجب، يتعين القيام بعدة تدابير نذكر منها:

- إصلاح الجهاز التنظيمي والتشريعي الذي يؤطر سير وعمل الجماعات المحلية.
- إعادة تحديد المهام الأساسية للجماعات المحلية وإعادة تنشيطها.
- إدخال أنماط تسيير جديدة مبتكرة وبراغماتية من أجل مزيد من العقلانية والنجاعة في الخدمة العمومية (التسيير العمومي الجديد).
- تحرير روح العمل والمبادرة في تسيير الشؤون المحلية، القائمة على لامركزية فعلية وحقيقية.
- المشاركة الحقيقية والديمقراطية للحركات الجمعوية في المشاريع المرتبطة بالحياة الجماعية.

- **تحيين القوانين والمخططات:**

بالإضافة إلى مختلف الإصلاحات والتغييرات التي نصت عليها وثيقة "الجزائر غدا" في إطار الاستراتيجية الجديدة للسياسة العمرانية، كان موضوع تحيين القوانين ومراجعة المخططات العمرانية محور اهتمام العديد من المتدخلين لأنه من الضروري بمكان تحيين المخططات الوطنية والجهوية لسنوات الثمانينات، لأن أحداث الزمن تجاوزتها، ولم تعد ملائمة للمرحلة الليبرالية التي دخلتها البلاد –مرحلة تعدد الفواعل وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص–، حيث أن المخططات القديمة اعتمدت بتخطيط مركزي، دون تشاور مع المتدخلين المعنيين والفاعلين على مستوى التهيئة العمرانية، على غرار المخطط الوطني للتهيئة القديم "SNAT" ، والذي أعد لآفاق سنة 2000، والذي تجاوزته الأحداث ولم يعد ملائم للظروف الاقتصادية الجديدة والفاعلين الجدد المعنيين.

كما تستدعي المخططات الجهوية للتهيئة العمرانية نفس الملاحظات وتحتاج إلى مراجعة شاملة على مستوى المحتوى. يتطلب هذا الأمر إجراء نقاش معمق يشارك فيه المنتخبون على الصعيدين

[1] المرجع نفسه، ص 31.

الوطني والمحلي، إلى جانب الخبراء الجامعيين والباحثين، إضافة إلى مختلف الشركاء الاجتماعيين من مؤسسات اقتصادية وممثلين عن المجتمع المدني وغيرهم.[1]

إن قانون التهيئة العمرانية رقم 87-03 قد تجاهل أداة عمرانية ذات أهمية كبيرة، وهي مخطط التهيئة الولائي "PAW". يتمتع هذا المخطط بأهمية بالغة لكونه يساهم في الإعداد المنسق للمخططات الرئيسية للتهيئة والتعمير على مستوى جميع بلديات الولاية. وفي هذا السياق، تم طرح خيارين يتعلقان بآلية إعداد وتنفيذ هذا المخطط الولائي:

- الإبقاء على المخطط مع إدراجه ضمن شبكة المخططات المحددة في القانون، مع العمل على تبسيط محتوى المخططات الجهوية للتهيئة العمرانية.
- إلغاء المخطط مع إلزام المخططات الجهوية للتهيئة العمرانية بوضع وتحديد التوجيهات المتعلقة بمخططات التعمير على مستوى البلدية، سواء كانت تخص المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أو مخطط شغل الأراضي.[2]

بحسب وثيقة "الجزائر غدا"، يصبح من الضروري إعادة النظر في مخططات التعمير البلدية ومراجعة القوانين التي تنظمها. فهذه المخططات تستمد توجهاتها ومبادئها من سياسات وقواعد عليا تعكس رؤية الدولة لتحقيق أهداف معينة خلال فترات محددة. وبما أن أدوات التعمير في مختلف مستوياتها تُجسد سياسة معينة مرتبطة بمرحلة زمنية محددة، فإنه لا توجد مخططات ثابتة تصلح لجميع الأزمنة والأماكن. لذلك، يتوجب إعادة تقييم هذه الأدوات، سواء من حيث الصلاحيات القانونية الممنوحة لكل منها أو من حيث القيمة القانونية للتعليمات الناتجة عنها وتأثيرها على مختلف الأطراف المتعاملة معها، وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في المبحث الموالي.

[1] شريف رحماني، المرجع السابق، ص 65.
[2] المرجع نفسه، ص 69-70.

المبحث الثاني: علاقة السياسة العمرانية بسياسة تهيئة الإقليم:

يعتبر الإقليم موضوع مشترك بين التهيئة الإقليمية و سياسة العمران فكلاهما يدرس نفس الإقليم غير أن مهمة تهيئة الإقليم الدراسات الشاملة للموارد الطبيعية الاقتصادية والبشرية في الإقليم الحالي مع وضع خطة شاملة لمستقبل الإقليم وبالتالي فإن تهيئة الإقليم تصمم مستقبل الإقليم على ضوء حاضره والتهيئة العمرانية تناقش توازن الشبكة العمرانية، وتخفيف الضغط عن الأقاليم العمرانية والمدن الكبرى، ومدى انعكاس ذلك على نمو وتوازن الشبكة العمرانية بصفة عامة وشبكة المدن بصفة خاصة، وعلى توزيع السكان والأنشطة والخدمات، وبناء على المشاورات الوطنية "مشروع الجزائر غدا" التي تم تناولها في المبحث السابق، تم اعتماد قانون يعنى بتنظيم الإقليم الوطني وهو قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة "القانون 01-20"، الذي قام بتقسم التراب الوطني لعدة أقاليم أو جهات والذي سنتناوله في هذا المبحث من خلال مختلف المخططات التي جاء بها وعلاقتها بالسياسة العمرانية على المستوى الوطني والجهوي، حيث تناولنا أولا مفهوم الإقليم وخصائصه وتهيئة الإقليم (المطلب الأول)، ثم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (المطلب الثاني)، وأخيرا المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم (المطلب الثالث).

المطلب الأول: مفهوم تهيئة الإقليم:

التهيئة اسم مشتق من الفعل هيأّ، ويقال هيأ الشيء أو المكان، أي أعده وكيفه لتحقيق غرض خاص.[1]

وقد عرف المعجم الفرنسي لاروس الفعل "هيأ Aménager " بأنه ترتيب الشيء، أو تكييفه بشكل أفضل، أما في الجغرافيا فيقصد بالتهيئة ، التحويل الطوعي لمساحة جغرافية لصالح المجتمع الذي يشغلها.[2] أو عملية تجهيز المكان وجعله صالحا للسكن، أو استصلاح المكان وتنمية موارده لجعلها قابلة للاستغلال.

[1] معجم المعاني الجامع، قاموس عربي، عربي، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9?

[2] معجم لاروس https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/am%C3%A9nager/2779

أما التهيئة في الجغرافيا فيقصد بها مجموعة الأعمال المدروسة الرامية إلى إرساء نظام محكم و متناسق في تركيز السكان و الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و البنايات و التجهيزات و وسائل الاتصال على امتداد رقعة من الأرض.[1]

يقصد بالإقليم قطعة متميزة من الأرض، ولا تعني شيئا آخر غير ذلك، إلا إذا أضيفت إليه صفة أخرى تعطي له مفهوما آخراً، فقد يكون الإقليم مناخيا بمعنى أنه قطعة أرض تتشابه أجزائها في مظاهرها المناخية العامة، وفي نفس الوقت تختلف عن غيرها من المناطق في هذه المظاهر المناخية، وقد يكون إقليما نباتيا أو تضاريسيا تتشابه أجزاؤه في الغطاء النباتي أو في مظاهر السطح، ولا شك أن هذه الصفات مجتمعة تنعكس على سكان الاقليم وطبيعتهم ونشاطهم الاقتصادي، ودرجة رقيهم في سلم التطور الحضاري، كما تنعكس على حاجاتهم ورغباتهم ومطالبهم، وهناك تحديدا آخراً لبعض الأقاليم تتمثل في الحدود التي خلقها الانسان، وهي الحدود السياسية والإدارية وغيرها.[2]

وهي حدود قسمت سطح الأرض في العالم أو في منطقة من مناطقه إلى دول وولايات ومحافظات ومراكز ونواحي...، سواء اتفقت هذه الحدود البشرية مع الحدود الطبيعية أم لم تتفق.

الإقليم مصطلح شائع يستخدم في العديد من المجالات المعرفية، ويشير إلى منطقة جغرافية أو مساحة محددة ذات خصائص خاصة تتعلق بالجوانب الطبيعية، التاريخية، الاقتصادية، البشرية والعمرانية، ويمكن القول أن فكرة الإقليم لم تتبلور بالمفهوم الحديث إلا في نهاية القرن التاسع عشر، على يد رواد علم الجغرافيا البشرية، والجغرافيا الإقليمية، أمثال الفرنسي "فيدال دي لابلاش V.de lablache" والألماني ". ألفريد هنتر A. Henter"، بالإضافة إلى الجغرافي البريطاني "هربرستون A.Herberstone"، حيث تطورت فكرة الإقليم مفاهيميا نتيجة التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.[3]، وقد اختلفت فكرة الأقلمة أو الإقليمية من دولة إلى أخرى فقد اهتمت الدول المتقدمة بمشكلات تخطيط المدن بشكل أساسي وإعادة تنظيم البنية الحضرية وتجديدها، برامج التوطين الصناعي واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية، الحفاظ على البيئة وتخطيط أماكن الترفيه والسياحة، أما دول العالم الثالث حديثة الاستقلال والتي كانت تواجه مشكلات من نوع آخر،

[1] https://hypergeo.eu/amenagement/ موسوعة الجغرافيا،
[2] صبري فارس الهيتي، التخطيط الحضري، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009، الطبعة الأولى، ص 14.
[3] الطاهر لعشيبي، التهيئة الإقليمية وإشكالية التنمية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد14، جوان 2008، ص 93.

فقد ركزت اهتمامها بالمشاكل الزراعية وضرورة انتاج الغذاء وتنمية الموارد، وضبط زيادة السكان والتحكم في توزيعهم الجغرافي، بالإضافة إلى مشكلات النمو الحضري المتزايد، ولا تزال هذه الاهتمامات قائمة إلى يومنا هذا من خلال إعادة النظر في التوازن الجهوي ومحاولة رسم سياسة إقليمية وجهوية جديدة.

الإقليم هو مساحة جغرافية تتميز بسمات طبيعية محددة تميزها عن الأقاليم المجاورة، وتسكنه مجموعات بشرية ذات صفات خاصة تتباين في جوانب عدة مثل العدد والكثافة السكانية، التركيب الاجتماعي، التوزيع الجغرافي، العادات والتقاليد، التاريخ، النشاطات الاقتصادية، ومستوى التطور الحضاري، بالإضافة إلى خصائص بشرية وبيئية أخرى.[1]

يُعرَّف الإقليم على أنه نظام معقد يشتمل على مجموعة من الأنظمة الفرعية، طبيعية واقتصادية واجتماعية وسياسية،[2]

أما في علم السياسة فيستخدم مفهوم الإقليم كمفهوم مركزي، باعتباره أحد أركان الدولة الحديثة ويعرف بأنه: " ذلك الحيز الجغرافي الذي يستقر عليه السكان بشكل مشترك ودائم وتمارس فيه الدولة سلطتها دون أي وصاية خارجية، ويشمل أيضا المجال الجوي والمياه الإقليمية وباطن الأرض وغيرها من العناصر المكونة لهذا الإقليم".[3]

تعريف تهيئة الإقليم:

يعرفها علي إحسان شوكت بأنها: "ذلك الأسلوب الذي يأخذ في الاعتبار البعد المكاني لعملية التنمية، بهدف زيادة الناتج الإقليمي، مستخدما في ذلك كافة الموارد المادية والبشرية المتاحة في الإقليم، من أجل الحد من الهجرة من الأقاليم المتخلفة إلى الأقاليم المتقدمة، والنهوض بالبيئات الحضرية والريفية، وتقليل الفوارق بين الريف والمدينة"[4]

[1] محمد خميس الزوكه، التخطيط الاقليمي وأبعاده الجغرافية، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، 1999، ص 26.
[2] علي محمد دياب، مفهوم الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري، مجلة جامعة دمشق، العدد02، المجلد28، 2012، ص 461.
[3] محمد نصر محمد، الوسيط في القانون الدولي العام، المملكة العربية السعودية: مكتبة القانون والاقتصاد، 2012، ص 256.
[4] علي إحسان شوكت، اقتصاديات الأقاليم، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص 74.

أما توني يوسف فيعرفها بكونها: "تنظيم خاص تسترشد به الدولة في تنظيم العلاقة بين أقاليمها المتباينة لتحقيق تكافئ الفرص لكل إقليم وإبراز مواهبه وإمكاناته الجغرافية الكامنة ودعم شخصيته المحلية أو إعادة التوازن بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة". [1]

كما يعرفها المجلس الأوربي، ضمن الميثاق الأوروبي للتهيئة الإقليمية بأنها: "التعبير المجالي للسياسات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية لكل مجتمع، التهيئة الإقليمية مسلك علمي، تقنيات إدارية وسياسة معدة كمقاربة متعددة التخصصات وعامة تستهدف تنمية متوازنة للجهات وتنظيم فيزيائي للمجال وفق تصميم مؤطر".[2] فهي إسقاط للسياسة التنموية بكل أبعادها على المجال، هي تقنيات إدارية عبر مختلف الأدوات والمخططات والإجراءات الهادفة لتصميم وتسيير وتنفيذ التهيئة الإقليمية.

أما القانون 01-20 فيعرف تهيئة الإقليم: مجموع التوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم والتي من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستدامة، على أساس الاختيارات الاستراتيجية التي تقتضيها تنمية من هذا النوع، والسياسات التي تساعد على تحقيق هذه الاختيارات وضمان أدوات تنفيذ سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.[3]

وعليه يمكن القول بأن تهيئة الإقليم هو تنظيم المجال في النطاق الجغرافي لبلد ما، أو أحد أقاليمه قصد تحقيق التنمية المكانية، من خلال توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية المختلفة بأفضل الطرق الممكنة، من خلال الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة.

- **أنواع الأقاليم:**

تعرف الأقاليم تنوعا كبيرا حسب خصائصها ومميزاتها، مما أدى إلى اختلاف أنماط التقسيم حيث نجد: [4]

أ- التقسيم الإقليمي الطبيعي حسب الجغرافيين، وقد يكون حسب عامل واحد فقط مثل التقسيم على أساس المناخ، أو الماء أو النبات، كما نجد التقسيم الإقليمي الطبيعي النطاقي الذي

[1] توني يوسف، معجم المصطلحات الجغرافيا، القاهرة: دار الفكر العربي، 1977، ص 105.

[2] Charte européenne de l'aménagement du territoire, adoptée par la conférence européenne des ministres responsables de l'aménagement du territoire, Torremolinos, 20 mai 1983, revue juridique de l'environnement 1983,N° 03, p269. https://www.persee.fr/doc/rjenv_0397-0299_1983_num_8_3_1867

[3] المادة 01 من القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 77، ديسمبر 2001، ص19.

[4] سايل مليكة ، المرجع السابق، ص 12،13.

يأخذ عدة عوامل في الحسبان مثل المناخ والنبات والماء والتضاريس كلها مجتمعة، أو حسب مجموعة العوامل الطبيعية المتفاعلة والمنسجمة مثلما هو الحال حسب التقسيم الألماني اللاندشافت (الأقاليم الطبيعية المتجانسة).

ب- التقسيم الإقليمي الاقتصادي، وقد يكون حسب قطاع واحد (الإقليم الزراعي، الإقليم الصناعي، الإقليم التجاري، الإقليم السياحي...إلخ)، أو حسب مجموع القطاعات الاقتصادية الداخلية والخارجية للإقليم (أقاليم اقتصادية شاملة).

يرى بعض الباحثين أن تقسيم الأقاليم شكليا، أو وظيفيا أو حتى بالطرق الإحصائية قد لا يتطابق مع التقسيم الإداري القائم، حيث لم تعد تصلح هذه التقسيمات الإدارية كإطار لظروف الحياة الحديثة، وعصر التكنولوجيا والمواصلات المتطورة التي اختصرت المسافات، حيث أن الوحدات الإدارية القديمة أصبحت أصغر مما يتطلبه النشاط الحديث الذي اتسع مجال نشاطه ومصالحه، وأصبحت الوحدات الإدارية تعوق مصالح ووظائف المجتمع[1]، وهنا يرى **ممفورد** أن المجتمع الحديث بتعقيداته يتطلب إعادة تنظيم إقليمي لكل جوانب الحياة القومية وأهدافها المتنوعة. من الأمثلة على ذلك التخطيط الحضري والريفي، وتنمية الموارد الطبيعية وإدارتها، ونظام الحكم المحلي، بالإضافة إلى الخدمات الفوقية مثل الصحة والتعليم، والخدمات التحتية مثل الصرف الصحي والطرق. يشدد على أنه لا يمكن وضع التشريعات وتنفيذها بالنسبة للدولة ككل متكامل؛ بل يجب تقسيمها إلى وحدات ملائمة لتطبيق تلك السياسات. في العموم، تعتمد هذه التقسيمات في الغالب على التقسيمات الإدارية مثل المحافظات أو الولايات أو النواحي. وعلى الرغم من أهميتها الكبيرة، إلا أن العديد من هذه التقسيمات الإدارية نشأت في الماضي وكان هدفها الأساسي ينحصر في تحقيق الأمن والنظام وإدارة الضرائب.[2]

يرى "فاوست Fawcett" أن تحديد الإقليم يجب أن يغطي ستة معايير هامة لكي يكون إقليما، وقد لخصها فاوست عندما قام بتقسيم إنجلترا إلى 12 مقاطعة، في المبادئ التالية:[3]

[1] علام أحمد خالد، مصطفى محمد الديناري، سمير سعد علي، التخطيط الإقليمي، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة الأولى، 1995، ص 34.
[2] ثائر مطلق محمد عياصرة، التخطيط الإقليمي، المرجع السابق، ص 91.
[3] المكان نفسه.

- يجب أن يكون هناك في كل مقاطعة عاصمة محددة تكون مركزا للحياة الإقليمية وتتوسطها ليسهل الوصول إليها من كل أجزاء المقاطعة.

- يجب اختيار حدود المقاطعات بحيث تتداخل أقل ما يمكن مع الفعاليات والتحركات الاعتيادية للأشخاص فلا تفصل بين مكان العمل ومكان السكن.

- ينبغي للتقسيم أن يأخذ بالاعتبار الثقافة والتقاليد المحلية.
- لا يجوز لأي مقاطعة أن تكون كبيرة في عدد سكانها إلى درجة تتمكن فيها من السيطرة على المقاطعات الأخرى.
- تخطط حدود المقاطعات قريبا من خطوط تقسيم المياه.
- ينبغي للتقسيم أن يأخذ الحجم السكاني في الاعتبار، بحيث يبرر الحكم المحلي.

كما يمكن الحديث عن عدة أنواع من الأقاليم وتختلف معايير تصنيفها وفقا لخصائص كل إقليم، نذكر منها :

الإقليم السياسي/الإداري:

الإقليم هنا يتم تحديده بناءً على الوحدات الإدارية المتواجدة، مثل نظام المحافظات والنواحي. تُعتبر المحافظات بمثابة أقاليم تخطيط كبيرة أو أساسية، فيما تُعامل الوحدات الإدارية الأصغر كوحدات تنموية صغيرة. غالبًا ما يعتمد المخططون وصناع القرار على تقسيم الإقليم وفقًا لهذه الوحدات الإدارية، خاصةً في الدول النامية، كما تستخدم الأقاليم السياسية الإدارية لتنظيم الإدارة المحلية وتوزيع السلطات ويمكن أن تكون هذه الأقاليم ذات حكم ذاتي أو بتنظيم لامركزي.[1]

وهنا يرى "**هاري ريتشاردسونR. HARRY**" ، الاعتماد على التقسيمات الإدارية القائمة لتقسيم دولة ما إلى أقاليم قد لا يكون دقيقًا بما يكفي لتلبية متطلبات التخطيط الموضوعي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأقاليم. السبب في اختيار الوحدات الإدارية كأقاليم للتخطيط يرجع إلى أنها تسهل الحصول على البيانات والمعلومات الدقيقة الضرورية لإعداد وتنفيذ الخطط التنموية. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر هذا

[1] فؤاد بن غضبان وفاطمة الزهراء بركاني، مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري، عمان: الدار المنهجية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016، ص 89.

الأسلوب طريقة لاختبار مدى ملاءمة الوحدات الإدارية الحالية لتتماشى مع متطلبات التنمية الإقليمية، بما يُسهِّل تنظيم الخدمات والنظام المالي والإداري فيها.[1]

- **الإقليم الاقتصادي:** يتشكل الإقليم الاقتصادي من وحدة جغرافية فريدة تُحدد بناءً على خصائص اقتصادية متشابهة. ويعتمد هذا التحديد على مجموعة من العوامل، تشمل الأنشطة الاقتصادية والموارد الطبيعية والبنية التحتية المتوفرة. عادة ما تُصنَّف الأقاليم الاقتصادية حسب نوع النشاط الاقتصادي السائد في المنطقة، مثل الزراعة والصناعة والخدمات، حيث نجد إقليمًا صناعيًا أو زراعيًا أو تجاريًا، مثلًا سياحيًا أو ماليًا أو لوجستيًا أو تقنيًا وغيرها. ويؤخذ في الاعتبار عند تصنيف الأقاليم الاقتصادية توزيع وتوافر الموارد الاقتصادية، مثل المعادن والطاقة، بالإضافة إلى التقنيات المستخدمة وأنماط التنمية السائدة. [2]

- **الإقليم البشري:** يُعرف أيضًا بالإقليم الثقافي، ويُصنّف بناءً على السمات السكانية مثل الأجناس والكثافة والحرف والمستوى المعيشي والاقتصادي. كما يمكن أن يُصنف حسب الانتماءات العرقية أو الطائفية، مما يمنح كل إقليم اسمًا مميزًا بحسب خاصية بشرية محددة، مثل إقليم البنجاب في باكستان وإقليم كردستان في العراق. قد يتحدد الإقليم البشري أيضًا من خلال حدود دولية أو إدارية داخلية، كالأقاليم في المقاطعات بالمملكة المتحدة. [3]

- **الإقليم المتروبوليتاني:**

يمكن تعريف مفهوم الميتروبول بطرق مختلفة، ليس فقط لارتباطه بتعريفات مختلفة على مر الزمن، ولكن أيضًا لأن هذه التعريفات تختلف أيضًا (ربما بشكل طفيف) في السياقات المختلفة. بشكل عام، يمكن القول إن المفهوم يُستخدم للإشارة إلى منطقة حضرية أو إقليم يتكون من مركز مكتظ بالسكان، وحلقات وعقد محيطية متحدة المركز بالقرب من الإقليم الحضري، والتي تشترك في الديناميكيات الاقتصادية، وبالتالي في البنية التحتية والخدمات والإسكان والصناعات والقوى العاملة. يشير هذا الهيكل إلى أن المدينة المركزية تؤدي دورًا مهمًا في توفير فرص العمل والخدمات لبقية الحلقات والمساحات الحضرية

[1] Harry W. Richardson, Regional Growth Theory, London: The Macmillan Press LTD, first published, 1973, pp 32-35. https://archive.org/details/regionalgrowthth0000rich/page/n7/mode/2up

[2] Miroslav Strida, les méthodes de détermination des région économiques en Tchécoslovaquie, annales de géographie,378, p139.

[3] محمد خميس الزوكه، التخطيط الاقليمي وأبعاده الجغرافية، المرجع السابق، ص 27.

ذات الصلة، وغالبًا ما تكون وظائف المنطقة الحضرية بأكملها محصورة في أكثر من وحدة إدارية واحدة، مما يؤدي إلى صعوبة إدارة هذه الوحدات المكانية نظرًا لتعقيدها وديناميكيتها، ومن الأمثلة على هذا النوع من الأقاليم نجد إقليم لندن الكبرى، إقليم باريس الكبرى، إقليم القاهرة الكبرى....إلخ.[1]

- **الإقليم المزدحم:**

الإقليم الذي تجاوز حجمه المثالي من ناحية عدد السكان وبلغ مرحلة اختلال اقتصاديات الحجم على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، يعاني من تناقص الموارد نتيجة للاستخدام المكثف لها بسبب الكثافة السكانية الكبيرة. بعبارة أخرى، الإقليم المزدحم يحتوي على عدد من السكان أكبر مما يمكن أن يدعمه من حيث الإنتاج والموارد والصناعات والزراعة والخدمات والبنية التحتية. يُعتبر الإقليم مزدحماً أيضاً إذا كان يتوقع أن يستمر في النمو بشكل يفوق الحد المناسب مستقبلاً.

تظهر مشكلة الازدحام في المناطق المزدهرة كونها وجهات جذب يهاجر إليها الناس بأعداد تفوق قدرات استيعاب فرص العمل المتاحة، مما يُحدث ضغطًا متزايدًا على البنية التحتية والخدمات والمرافق العامة في تلك المناطق. هذا يؤدي إلى زيادة عجز المنطقة عن تلبية احتياجات سكانها، وعادة ما تكون المنطقة المزدحمة هي عاصمة البلاد.[2]

خصائص الإقليم: بناءً على التصنيفات المختلفة للأقاليم، يمكن تحديد خصائص الإقليم على النحو التالي:

- الإقليم هو جزء معين من سطح الأرض يتمتع بمساحة محددة، قد تكون كبيرة أو صغيرة، ويُميز بخصائص محددة. يشترط أن يتميز الإقليم بخاصية جغرافية أو أكثر تفرقه عن المناطق المجاورة أو البعيدة. يمكن أن يُعرف كإقليم مستقل في مجال معين أو يشكل جزءاً من إقليم أوسع، مثل أن يكون إقليم جهوي جزءاً من دولة.
- يجب أن يتميز الإقليم بتناسق وتشابه بين أجزائه، مما يجعله إقليماً سهلياً أو جبلياً أو ممطراً أو جافاً. يشترط أن يضم عدداً كافياً من السكان القادرين على استثمار موارده الطبيعية والبشرية

[1] Luis Fuentes and Arturo Orellana, Metropolitan Areas, the wiley Blackwell encyclopedia of urban and Regional Studies, april 2019, p02.

[2] ثائر مطلق محمد عياصرة، المرجع السابق، ص 73.

لتلبية حاجاتهم، وتوفير المتطلبات الأساسية للخدمات لهذا العدد من السكان. ينبغي أن يسود التناسق والتفاهم بين سكان الإقليم من مختلف الانتماءات البشرية .

- أن تتوفر للإقليم حدود، والتي قد تتماشى مع الحدود الإدارية مثل حدود المحافظة أو الولاية، ويمكن أن تمتد لتشمل عدة ولايات أو محافظات. بالإضافة إلى ذلك،
- ينبغي أن يحتوي الإقليم على بؤرة مركزية مثل عاصمة إقليمية تستوعب أكبر عدد من سكانه وتلعب دوراً فعالاً في توفير الاحتياجات الخدمية والتنظيمية والمادية للسكان. وأخيراً، يجب أن يتمتع أحد الأقاليم أو بعضها بقدرات ذاتية تُمكّنه من السيطرة على الأقاليم المجاورة أو حتى البعيدة.
- توجد في الإقليم صفة جغرافية أو أكثر تمنحه تميزًا عن غيره، ويمكن اعتباره إقليمًا في مجال معين أو يكون جزءًا من إقليم أوسع مثل كونه جزءًا من دولة.
- يتميز الإقليم بالتناسق والتشابه بين مكوناته ليصنف كإقليم سهل أو جبلي، ممطر أو جاف وما إلى ذلك.
- يحتوي الإقليم على الحد الأدنى من السكان القادرين على استثمار الموارد الطبيعية والبشرية بما يلبي احتياجاتهم الأساسية، كما أنه يستجيب لمتطلبات الخدمات اللازمة لهؤلاء السكان.
- يعكس الإقليم انسجامًا اجتماعيًا وتفاهمًا بين سكانه على الرغم من اختلاف انتماءاتهم.
- يكون للإقليم حدود محددة، قد تتماشى مع الحدود الإدارية مثل حدود محافظة أو ولاية، أو تتخطى تلك الحدود لتشمل مجموعة من الولايات أو المحافظات.
- يحتوي الإقليم على مركز رئيسي (عاصمة إقليمية) حيث يتواجد أكبر عدد من السكان ويساهم بشكل فعال في تلبية الاحتياجات الخدمية والتنظيمية والمادية للسكان.
- يمتلك بعض الأقاليم قدرة ذاتية تجعلها مهيأة للتحكم في الأقاليم الأخرى سواء القريبة منها أو البعيدة.[1]

[1] فؤاد بن غضبان وفاطمة الزهراء بركاني، المرجع السابق، ص 98- 100.

أهداف التقسيم الإقليمي:

يتم الاعتماد على تقسيم البلاد الى اقاليم لعدة اسباب نذكر منها: [1]

- العمل على تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي بين الأقاليم ضمن إطار استراتيجية وأهداف التخطيط القومي الشامل.
- توفير فرص عمل وتقليل نسبة الهجرة من الإقليم عن طريق إنشاء مشاريع صناعية وخدمية وسياحية تعتمد على الأيدي العاملة المحلية.
- ضمان أقصى قدر ممكن من الخدمات الاجتماعية العامة للإقليم مثل التعليم والصحة والإسكان والنقل.
- السعي لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الإقليمية المتاحة، لأن التنمية الإقليمية لا تتحقق إلا من خلال الاستخدام الفعال والكفء لهذه الموارد.
- تعزيز التنمية الصناعية والزراعية في البيئات المحلية، مع الاهتمام بالمناطق الحضرية والريفية، وذلك بتوفير الخدمات التي يفتقر إليها الإقليم وتحسين كفاءة الخدمات المتاحة، وتنمية مهارات السكان المحليين من خلال التدريب والتأهيل.
- رفع معدل دخل الفرد والإقليم بإنشاء مشاريع صناعية وزراعية، حيث إن نقص مثل هذه المشاريع يؤدي إلى ضعف دخل السكان ويؤثر سلباً على مستوى المعيشة والصحة والتعليم، مما يحفزهم على الهجرة إلى الأقاليم التي توفر ظروف عمل أفضل.
- تنظيم الأنشطة الاقتصادية بشكل متوازن لتجنب التركز العشوائي للسكان في المناطق الحضرية المكتظة أو تركز المشاريع الاقتصادية في مناطق محددة دون غيرها.
- تأهيل المجتمعات المحلية وتدريبها لتعزيز مهارات الأفراد وزيادة كفاءة الأداء لدعم مشاركة السكان الفعّالة في الأنشطة الإقليمية.
- الإقرار بأن تحقيق التنمية القومية يعتمد كثيراً على تحقيق التنمية الإقليمية لأنها تسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام.

[1] Sayani Mukhopadhyay, Regional Planning : Types, Principles, Objectives, https://asutoshcollege.in/new-web/Study_Material/CC_4_09_OBJECTIVES_converted_06042020.pdf

المطلب الثاني: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT (الخطة الوطنية للسياسة العمرانية)

نظرًا للاختلالات الكبيرة التي تواجه توزيع الشبكة الحضرية على مستوى البلاد وما نتج عنها من آثار، ورغبة من الدولة في دمج مسألة التنمية المستدامة في تشريعاتها الداخلية لتحقيق نموذج تنموي متوازن ومتناسق، قامت السلطات بإقرار قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة. القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الذي ألغى القانون رقم 87-03، المتعلق بالتهيئة العمرانية السابق الذكر.

جاء هذا القانون في إطار المشاورات الشاملة التي أطلقتها السلطات تحت اسم مشروع الجزائر غدا، وكان يهدف إلى دعم الإصلاحات الكبيرة التي اعتمدتها الدولة في ذلك الوقت، حيث شمل الاختيارات الاستراتيجية والتوجيهات الأساسية للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتي تهدف إلى تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة ومتوازنة على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي (إقليمي)، وقد تم التعبير عن هذه الاستراتيجية من خلال المخطط الوطني لتهيئة الاقليم "SNAT" ، والذي سوف نقوم بدراسته وتحليله في هذا المطلب من خلال التطرق إلى مختلف السيناريوهات المقترحة لتنظيم وتنمية الإقليم الوطني، ومختلف الجوانب الهيكلية التي تتقاطع مع السياسة العمرانية.

يعتبر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم " Schéma National d'Aménagement du Territoire"، الأداة المفتاحية للإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، حيث استغرق إعداد هذا المخطط خمس سنوات من النقاشات والمبادرات التي شارك فيها مختلف الفاعلين ضمن ندوات وطنية وجهوية، فهو يسعى إلى تحقيق رؤية مستقبلية للوطن وإلى تجسيد تصور استراتيجي وشامل للمجتمع الجزائري في غضون 20 سنة (2030/2010)، على أن يخضع لتقييم دوري وتحيين كل خمس سنوات.

بداية يتناول المخطط الوطني لتهيئة الإقليم عدة سيناريوهات لتنظيم الإقليم الوطني والتي أشرنا لها سابقا عند الحديث عن الاستشارة الوطنية المنعقدة سنة 1995، حيث سنتناول هذه السيناريوهات بنوع من الإسهاب والمقارنة والتحليل.

تتطلب عملية إعادة تنظيم الإقليم الوطني، وضع تصور واضح مسبقا على ما يجب أن تكون عليه مختلف أقاليم وجهات الوطن، حيث يتم وضع عدة مقاربات من قبل الخبراء لاسيما خبراء الدراسات

الاستشرافية كسيناريوهات احتمالية قائمة على مجموعة من الفرضيات والتوقعات، ثم مقارنتها ليتم في الأخير الوصول إلى أحسن اختيار ممكن للمخطط الوطني للتهيئة، وقد تم تحديد أربعة سيناريوهات أساسية ضمن التصورات المستقبلية للإقليم الوطني والتي تتمثل في: **(أنظر الملحق رقم 01)**

- التصور التقليدي للتراب الوطني، والقائم على فكرة الاستمرار على ما هو كائن .
- التصور الحديث للتراب الوطني، ومن خلاله يتم إحداث القطيعة مع ما هو كائن والمعمول به، والسعي إلى التجديد والتحديث ضمن متطلبات النجاعة العمرانية ومبادئ التنمية المستدامة.
- التصور الهجين ، والذي يجمع كل ما هو جيد وإيجابي من التصورات السابقة –المذكورة أعلاه– في بوتقة واحدة ، على أن تفي بالغرض في خدمة التراب الوطني بالكيفية التي تحقق الاستدامة وتستفيد منها الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة من الجزائريين.

1- **السيناريوهات ذات البعد التقليدي:** وتتضمن خيارين، يتمثل الخيار الأول في تجسيد تنمية اقتصادية دون أن ترافقها سياسة عمرانية، وبالتالي تعد كتنمية إقليمية وجهوية عفوية، والمتمثل في سيناريو الإقليم المتناثر (أ)، وخيار التنمية المنحازة لصالح بعض الأقاليم دون أخرى وذلك بناء على أهداف محددة ، والمتجسد في سيناريو التوازن الإرادي (ب).

أ- **سيناريو الإقليم المتناثر:**[1] يقوم هذا السيناريو على خيار التنمية الاقتصادية دون أن ترافقها تهيئة عمرانية، أي خيار اللاتهيئة مما يجعل الأقاليم الوطنية غير متوازنة تنمويا وغير جذابة الأمر الذي يؤدي إلى تركيز التنمية في مواطن محددة دون غيرها ، وهنا تترك الأقاليم لنفسها دون أي تدخل من الدولة أو توجيه منها لعملية التنمية بالكيفية التي تحقق التوازن بين أقاليم الوطن ، ويتم الاستمرار على الحالة التي تتواجد عليها أقاليم التراب الوطني.

وباختصار فإن هذا السيناريو (المرفوض)، يجعل التراب الوطني يشهد على ديناميكية عفوية وعشوائية متناقضة ومتناثرة دون أي استراتيجية محددة للتهيئة العمرانية، وهو سيناريو الفشل الذي يدع الأمور على ما هي عليه دون مواجهة التحديات والصعوبات المطروحة.

[1] قانون 10-02 المؤرخ في 29 يونيو 2010، والمتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية ، العدد 61، أكتوبر 2010. ص 36

ب- سيناريو التوازن الإرادي: يهدف هذا السيناريو إلى تحرير الساحل من ثقله السكاني الزائد، إذ أن مدن الساحل تعاني من كثافة سكانية مرتفعة بالإضافة إلى الهجرة من المناطق الداخلية والنزوح الريفي، وعليه فإن التحكم في الهجرة من الداخل في اتجاه الشمال ببقاء السكان في مناطقهم يعد ضرورة ملحة، لكنه أمر غير كافي لتوازن الوضع في الشمال، لأن الحجم السكاني الكثيف يهدد المنطقة ومواردها الطبيعية نتيجة الإفراط في استيطانها، وعليه وجب تغيير اتجاه الحركة لفائدة الجهات الداخلية من البلاد، فالعبئ الديمغرافي الكبير يفوق طاقة تحمل الإقليم الشمالي.[1]

هذا السيناريو يقدم رؤية مستقبلية لمعالجة الوضع من خلال وقف الهجرة إلى المناطق الساحلية أولًا، ثم تحويل الفائض السكاني من الساحل إلى المناطق الداخلية، مثل الهضاب العليا والجنوب، كخطوة لاحقة. يركز السيناريو على دعم التنمية بشكل أساسي في الأقاليم الداخلية بينما يتم الحد من توسع السكن الجديد أو إنشاء قواعد إنتاجية إضافية في الساحل. بحلول عام 2030، من المستهدف أن يوجد 55% من سكان الوطن في الشمال و45% في الهضاب العليا والجنوب، وذلك عبر عملية نقل طوعي للسكان مدعومة بحوافز.[2]

لتحقيق هذا الهدف، يجب على الدولة البدء في تنفيذ مشاريع كبرى في المناطق الداخلية، بما في ذلك توسيع المدن الحالية وإنشاء شبكة من المدن الجديدة والمناطق الصناعية ونشاطات الخدمات الداعمة للتنمية في هذه المناطق. كما ينبغي نقل العديد من مقرات الوحدات العامة الكبيرة الموجودة حاليًا في مدن الشمال إلى هذه المناطق. يتطلب ذلك استثمارات كبيرة في تجهيزات نقل المياه وتعزيز الزراعة التنافسية بالقرب من المدن لضمان استقرار السكان، مما يجعل من الأقاليم الداخلية مكتفية ذاتيا من ناحية التنمية وبهذا تتحقق أحد أهم أهداف السياسة العمرانية والمتمثلة في جعل الأقاليم الداخلية تعتمد على نفسها، وغير مرتبطة بالشمال من حيث التنمية.

إن هذه الاستراتيجية قائمة على التقليل من الاستثمارات في منطقة الساحل والتي هي قاطرة النمو للبلاد، بالإضافة إلى ضعف هيكلة أقاليم الهضاب العليا والجنوب من حيث البنى التحتية الصناعية

[1] أمال جاب الله، الإطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة الجزائر01، 2013/2012، ص83

[2] قانون رقم 10-02 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم، المرجع السابق، ص 24

والاقتصادية مما يؤثر على حظوظ استقطاب الاستثمارات ، وبما أن هذا السيناريو يتطلب التدخل المباشر والكبير للدولة للدفع بعجلة التنمية في هذه المنطقة ، فإنه لا يخدم سياسة التحول نحو اقتصاد السوق واللامركزية التي تنشدها الدولة، بالإضافة إلى أن التعمير الكثيف في الهضاب العليا قد يؤدي إلى تدمير الكثير من مساحات الرعي، والتي تعد من مقومات الثروة الحيوانية والغابية في الجزائر.[1]

02- السيناريوهات ذات التصور الحداثي:

منذ بداية الاستقلال الوطني لم تعرف الجزائر سياسة وطنية شاملة وواضحة في مجال التهيئة العمرانية، بالإضافة إلى غياب الإرادة والأدوات اللازمة، وقد وضع هذا التصور لتدارك الفجوة والنقائص ومختلف الاختلالات التي يعاني منها مجمل أقاليم الوطن، وحتى وإن كانت بعض الأقاليم تشهد نوع من التنمية والحركية الاقتصادية من حيث الكم، غير أنها تعرف نقائص من حيث الكيف والنوعية، ومنه يشتمل التصور الحديث للتراب الوطني على سيناريوهين، يقوم السيناريو الأول على فكرة التوازن الإقليمي (أ)، بينما يركز الثاني على مبدأ التنافس الإقليمي(ب).

أ- **سيناريو التوازن الإقليمي (دينامية التوازن):**[2] يقوم هذا السيناريو على مبدأ التثمين المزدوج للإقليم، من خلال إنشاء (أقطاب للتوازن) تضمن تنمية الهضاب العليا والجنوب من جهة، وإعادة هيكلة الشريط الساحلي والتلي من جهة أخرى، ولا يقتصر هذا التصور على إعادة التوازن بين الساحل والداخل، بل يشمل أيضا التوازن بين الحضري والريفي والتوازن المستدام للإقليم .

إن سياسة التهيئة العمرانية تعد الرابط بين سياسة التضامن الفضائي وسياسة التنمية الاقتصادية، لذا تعتمد منطقا شراكيا، حيث تتولى الدولة وضع سياسة حيوية للتوازن الإقليمي بصفتها الضامن للتضامن الفضائي، ويتولى القطاع الخاص من جهته تطوير أهم القواعد الإنتاجية، كما تقوم الدولة بتنفيذ سياسات عمومية قوية وتبقى فاعلا اقتصاديا في بعض القطاعات الاستراتيجية.

ترمي هذه الاستراتيجية إلى نشر الديناميكية التي يعرفها الساحل على كافة المنطقة التلية بالارتكاز على شبكة عمرانية للمدن جد مهيكلة ومجهزة للقيام بوظائف أكثر تميزا وأكثر ملائمة للمرتفعات الجبلية لأنه توجد بعض المناطق في التل تعاني من التهميش والعزلة، هذا من جهة ويتم من جهة أخرى إنشاء مدن

[1] بشير التجاني، التهيئة العمرانية وإشكالية التحضر في الجزائر، المرجع السابق، ص32.
[2] أمال حاج جاب الله، الإطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر، المرجع السابق ، ص 83.

جديدة على مستوى المناطق الداخلية، ترتبط هذه المدن بالأقطاب الحضرية بغرض تثبيت السكان بمناطقهم، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تشكل نظام عمراني (شبكة مدن) على مجموع الإقليم، يكون متسلسلا متكيفا مع التشكيلات الفضائية لمدن الشمال والهضاب العليا والجنوب (المدن الكبرى ومدن الربط ومدن التوازن ومدن التنمية)، وبهذا يتم نشر الديناميكية العمرانية والاقتصادية التي يعرفها القسم الشمالي من الساحل إلى الداخل، وعندها تستفيد الهضاب العليا من 4.5 مليون ساكن إضافي في غضون 20 سنة –أي 2030–، وتسجيل طلب يقارب 1.5 مليون منصب عمل، أما في الجنوب فسيؤدي هذا السيناريو إلى زيادة 1.6 مليون ساكن إضافي، وخلق ما يقارب 40 ألف منصب عمل.[1]

تلعب المنشآت دورا مركزيا في تقليص العزلة وتشجيع التنمية الاقتصادية المستمرة والمتسلسلة، وتربط الشبكة مجمل الإقليم بالتكيف مع هذا التشابك الحضري الإقليمي، حيث تتولى الدولة وضع المنشآت الكبرى في حين تتكفل الكيانات غير الممركزة بنفس العملية على المستوى المحلي، وهكذا سيكون عالم الريف مستقطبا ومجهزا بما يبقيه جذابا وضامنا للتحديث، ويرتكز التشابك الحضري/الريفي على ضيعات نشيطة تشجع حماية الأراضي الفلاحية ذات القيمة العالية المضافة والواقعة بالقرب من المدن.

ب– **سيناريو الإقليم التنافسي:** يركز هذا السيناريو على الجانب الاقتصادي، حيث يعتبر الإقليم في هذا السيناريو عنصر من عناصر الإنتاج، فله قيمة اقتصادية، فكلما زادت جاذبية الإقليم زاد استقطابه للاستثمارات، يقوم هذا التصور على إعطاء الأولوية للجانب الاقتصادي من خلال تأطير الأقاليم في شكل جهات وإعطاء كل الفرص لاقتصاد السوق، حيث تضمن الدولة عملية الانتقال بخلق شروط اقتصاد متنوع ومستقل، في حين أنها تحتفظ بمسؤولية التهيئة العمرانية .

وفق هذا السيناريو يبرز نموذج ثنائي من الأقاليم، حيث نكون امام أقاليم نشطة والتي تتكون من المدن الكبرى والفضاءات التي تكون في سياق الإقليم (الشمال وبعض نقاط الازدهار بالهضاب العليا)، وأقاليم خاملة والتي تتشكل أساسا من الهضاب العليا والجنوب، مما يؤدي مع مرور الوقت إلى بروز انعكاسات قوية تتمثل في تمركز السكان في أقطاب النمو من خلال هجرات هامة تميز المناطق الساحلية عن تلك الموجودة في الداخل.[2]

[1] القانون 10-02، المرجع السابق، ص 28.
[2] شريف رحماني، المرجع السابق، ص 80.

ووفقا لهذا النمط من التهيئة العمرانية ستشهد البنية الحضرية تطورا ثنائيا، يميز المدن الأكثر كثافة سكانية والأكثر نموا عن نظيرتها ذات القواعد الانتاجية الضعيفة ، فالفضاءات الضعيفة التجهيز تتميز بفقدان الحيوية الاقتصادية مما يعني أنها ستعرف المزيد من العزلة والانغلاق، رغم نظام المساعدات العمومية الاجتماعية الذي يقترحه هذا السيناريو لهذه المدن.[1]

ومن تداعيات هذا السيناريو أنه يبقي على فكرة الاختلال الاقليمي الموروثة من العهد الاستعماري، من خلال التركيز على المدن الأربعة الميتروبولية الواقعة في الشمال وجعلها أقطاب جذب صناعية، والإبقاء على فكرة الشمال المزدهر وبقية التراب الوطني الضعيف وغير النافع.

السيناريو المقبول: التوازن والتنافس الإقليمي[2]

يجمع السيناريو بين فكرتين أساسيتين وهما التوازن من جانب والتنافس من جانب آخر، ليمزج الخيارات الاجتماعية مع الاقتصادية، ما يؤدي على المدى البعيد إلى تحقيق هدفين رئيسيين للتخطيط العمراني. الأول هو بناء توازن مستدام بين الوحدات الكبرى للإقليم الوطني، كالساحل والتل والهضاب العليا والجنوب. بينما الثاني يتمثل في تكييف هذه الأقاليم لتتماشى مع متطلبات الاقتصاد المعاصر وتعزيز قدرتها التنافسية. يتم تنفيذ هذا السيناريو في مرحلتين: المرحلة الانتقالية والمرحلة الدائمة. في المرحلة الانتقالية (2010–2030)، تتدخل الدولة بشكل كبير من خلال مشاريع ضخمة تهدف إلى تشكيل الأقاليم بحيث تصبح عادلة، متوازنة، ومتنافسة. بعد هذه المرحلة، ينحسر دور الدولة لتصبح أكثر تنظيماً وإشرافاً، بينما يأخذ الفاعلون الآخرون كالمجموعات الإقليمية والمحلية والقطاع الخاص زمام المبادرة، بحيث تركز جهود المرحلة الانتقالية على علاج الخلل في توزيع الأنشطة وتوازن التوزيع السكاني عبر البلاد.

يتفرع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم عمليا إلى:

- 20 برنامجا عمليا إقليميا على المستوى الوطني (PAT) ، تقع ضمن الخطوط التوجيهية الأربعة المهيكلة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والتي تتمثل في:
  - ❖ الخط التوجيهي 1: نحو إقليم مستدام.

[1] القانون 10-02، المرجع السابق، ص 32.
[2] القانون 10-02، المرجع السابق، ص 40.

- ❖ الخط التوجيهي2: خلق ديناميات إعادة التوازن الإقليمي.
- ❖ الخط التوجيهي3: خلق شروط جاذبية وتنافسية الأقاليم.
- ❖ الخط التوجيهي4: تحقيق الإنصاف الإقليمي.

- 19 مخططا توجيهيا قطاعيا (PDS) خاصا بالبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، تهتم بالبنية القاعدية، والخدمات الجماعية تمس بصفة عامة قطاعات المياه، النقل، المواصلات، الطاقة، المؤسسات الجامعية والبحثية والثقافية، التجهيزات الصحية والرياضية...إلخ.
- 09 مخططات للبرمجة الإقليمية لتهيئة الأقاليم (S.R.A.T) تجمع في إعدادها عدد من الولايات المتجاورة التي تتقاسم المشاكل وتبحث عن حلول مشتركة.
- 04 مخططات توجيهية لتهيئة الحواضر الكبرى الأربع وتأهيلها وهي (الجزائر، قسنطينة، وهران، عنابة).
- 48 مخططا لتهيئة الإقليم على المستوى المحلي (ولائية) تشمل كل ولايات الوطن.

- **الأزمة الحضرية:** تشكل المسألة الحضرية أولوية بالنسبة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، كونها تؤدي إلى مخاطر وخيمة، فالتعمير العشوائي والمفرط يؤدي إلى ريف قاحل وإلى عقم بيئي، حيث تنمو المدن بلا تمركز ولا انسجام ولا نوعية، الأمر الذي يؤثر على دخولها المنافسة الدولية، كما يبدو النظام الحضري مختلا بشكل كبير بين مدن كبرى (ميتروبول) وتجمعات حضرية أخرى لا تستجيب لأدنى متطلبات العيش الهنيئ، وعليه فإن خيارات نمط التعمير النوعي هي في الواقع خيارات مجتمع ونمط اقتصادي.[1]

- **أزمة عالم الريف:** باستثناء المناطق القريبة من الحدود الحضرية والقطاعات المزدهرة، تعاني المناطق الريفية من صعوبات بسبب النزوح نحو المدن الصغيرة والمتوسطة. هذا النزوح يؤثر سلبًا على التعمير والبنية العمرانية في تلك المناطق. لذلك، من الضروري تبني سياسة تجديد ريفي ترتكز على تعزيز الاتصال بين العالمين الريفي والحضري .[2]

[1] القانون رقم 10-02، المرجع السابق، ص 44.
[2] المكان نفسه.

لمعالجة هذه الاختلالات وغيرها، تناول المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 20 برنامجا عمليا، كما أسلفنا الذكر لكننا سنركز فقط على البرامج التي تتقاطع مع السياسة العمرانية بشكل مباشر، وتهدف لمعالجة المشاكل الحضرية والعمرانية، والتي تندرج معظمها ضمن تحقيق التوازن الإقليمي:

1- برنامج العمل الإقليمي رقم 06: كبح التسحل وتوازن الساحل عبر إعادة هيكلة عميقة للفضائين الساحلي والتلي، قصد تأطير وضبط التوسع المفرط للساحل على حساب الفضاءات الداخلية وتمكينه من تنمية نوعية، يتم ذلك عبر مراقبة عملية التعمير في الساحل وكبح التوسع الطولي للمدن الشاطئية مع الإبقاء على نوافذ ساحلية طبيعية بمسافة خمسة كيلومتر، والمحافظة على الأراضي الفلاحية والأحزمة الخضراء ومنع إنجاز البنايات فوقها، وكذلك إنجاز مدن جديدة بالطوق الأول لفك الاكتظاظ على المدن الكبرى في الساحل.[1]

2- برنامج العمل الإقليمي رقم 07: خيار الهضاب العليا يستهدف إعادة هيكلة عميقة للفضاءات الداخلية قصد التصدي لظاهرة نزوح سكانها، ويتم ذلك عبر دعم النظام الحضري للهضاب العليا وجعل مدنها مدن توازن وربط، بهدف تنمية قواعد الانتاج والخدمات لجعل الهضاب العليا فضاء جذاب للسكان مما يسمح بالانتشار الطوعي لهم، مع وضع تدابير تحفيزية (مالية وجبائية) لجذب المستثمرين ووضع تدابير خاصة لخلق مناصب عمل في منطقة الهضاب، وإنشاء مدن جديدة كأقطاب للنشاطات والإسكان تمكن من إعادة انتشار السكان من الساحل نحو الهضاب.[2]

3- برنامج العمل الإقليمي رقم 10: ترقية نظام حضري مستقطب ومتسلسل قادر على هيكلة إقليم متوازن وتنافسي يشجع على إقامة علاقات كثيفة وحيوية بين المدن والأرياف، ويتم ذلك من خلال: [3]

- العمل على تشكيل مكونات نظام حضري جديد مبني على الحواضر الكبرى (الجزائر العاصمة: بوابة دولية للجزائر، قسنطينة وعنابة ووهران: أقطاب كبرى متوسطية)، وعلى مدن الربط المتواجدة بالتل لتثمين الصلة بين الشمال والهضاب العليا والجنوب، وكذا مدن التوازن

[1] المرجع نفسه، ص 61.
[2] القانون رقم 10-02، المرجع السابق، ص 62-63.
[3] المرجع نفسه، ص 69.

بالهضاب العليا التي تساهم في إعادة التوازن الاقليمي للجزائر، ومدن التنمية بالجنوب التي تشكل مراكز للنشاط والخدمات القادرة على دفع التنمية في الأقاليم الواسعة في الجنوب.

- انتهاج سياسة المدن الجديدة وفق ثلاثة أنماط: مدن جديدة للامتياز بالطوق الأول تستهدف التحكم في النمو الحضري بالحواضر الكبرى بالشمال، وأخرى لإعادة التوازن الاقليمي بالطوق الثاني (الهضاب العليا)، ومدن جديدة لدعم التنمية المستدامة بالجنوب.

- وضع نظام للاتصال والنقل عن طريق استكمال التنمية في المناطق الموجودة بمحاذاة الطريق السيار، وتطوير الفضاء الداخلي بوسائل النقل لربط الجنوب الكبير وتثمين المحور الداخلي للهضاب العليا مع ربطه بالساحل.

- العمل على تمتين العلاقات الحضرية الريفية وجعلها متوازنة، عبر دعم التنمية الريفية وتأهيل الخدمات والتجهيزات الجماعية والتحكم في تعمير ضواحي المدن.

04- برنامج العمل الإقليمي رقم 12: تأهيل وعصرنة المدن الأربع الكبرى (الجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة) لتكون محطات لاقتصاد معولم وقاطرة لشبكة نمو تغذي في العمق إقليما متوازنا، ويتم ذلك من خلال: [1]

- تأهيل الخدمات الموجهة لتحديث الحواضر الأربع عبر خلق أقطاب الامتياز البحثية والجامعية، تطوير خدمات المؤسسات ، تكوين الفاعلين الاقتصاديين مع دعم هياكل الاستقبال.

- تنمية ثلاثة أقطاب للجاذبية حول الحواضر الكبرى: الجزائر (الجزائر، سيدي عبد الله، بوينان)، قسنطينة وعنابة (قسنطينة، عنابة، سكيكدة)، ووهران (وهران، مستغانم، سيدي بلعباس، تلمسان).

- وضع إطار حضري جذاب عبر المرافق الكبرى والخدمات، تحدد وتنفذ المخططات التوجيهية لتهيئة الحواضر الكبرى من خلال برامج طموحة للتجديد الحضري تسمح بوضع حد للاختلالات الحالية والارتقاء بهذه الحواضر إلى مصاف المدن المستدامة.

[1] القانون رقم 10-02، المرجع السابق، ص 83-84.

- تطبيق استراتيجية صورة المدينة للارتقاء بمستوى التنمية في الحواضر الكبرى، من خلال الترويج الإقليمي الذي يسمح بتحديد وإبراز وتسويق هذه الفضاءات.
- إنشاء شبكة تعاون بين الحواضر الكبرى ومناطق جاذبيتها لتشكيل فضاء للتنمية، وربط علاقة بين المدن الأربع الكبرى تسمح لها بتطوير وظائفها وتجهيزاتها بشكل متناسق.

05 – برنامج العمل الإقليمي رقم 18: سياسة المدينة والتجديد الحضري، والعمل على استعادة المدينة لبعدها الوظيفي وتوفير الشروط الملائمة لتحقيق مدينة مستدامة قادرة على الاستجابة لحاجيات سكانها والتحولات المنتجة والمساهمة لثقافة حقيقية وهوية حضرية، ويتم ذلك من خلال: [1]

- اعادة الاعتبار للتجمعات الكبرى والقضاء على السكن وتأهيل المرافق والخدمات القاعدية، إعادة هيكلة النسيج الحضري وتهيئة الفضاءات العمومية وتحسين الربط مع الفضاءات المركزية في المدينة والأطراف.
- ادماج المناطق الحضرية ذات العوائق لضمان انسجام مختلف أحياء المدينة، عبر توفير المرافق الضرورية وإنجاز التجهيزات القاعدية.
- إصلاح التسيير والإدارة في المدن، تعميم آليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالمدينة وترقية العمران الحضري التساهمي من خلال التشاور مع الفاعلين بالمدينة.

[1] القانون رقم 10-02، المرجع السابق، ص 96-98.

المطلب الثالث: المخططات الجهوية للتهيئة (SRAT)والمخططات الولائية (PAW) كأداة لتنظيم الشبكة العمرانية

جاء المخطط الوطني للتهيئة SNAT وتفصيلا له المخططات الجهوية للتهيئة SRAT – المخططات الوسيطة بين المستوى الوطني والمحلي– لمعالجة القصور الملحوظ الذي عرفته الشبكة العمرانية للمدن الجزائرية خلال مختلف الحقب التاريخية، والتي تتميز بكثافة الشبكة الحضرية على مستوى الشمال وضعفها على مستوى باقي الوطن، مع وجود قنوات غير قادرة على ضخ وإيصال خيرات الوطن من الشمال إلى الهضاب العليا والجنوب.

ومنه يعاد تنظيم الشبكة العمرانية بحسب المحور الثاني من المخطط الوطني للتهيئة، بمنطق جديد وهو المنطق العمراني الاقتصادي المتعلق بالعواصم الجهوية والمدن الكبيرة ، وبالمنطق الاجتماعي للمدن الصغيرة ، أما بالنسبة للمدن المتوسطة فتنظم بمنطق مزدوج عمراني اقتصادي/اجتماعي، مما يشكل تدرج هرمي تؤدي فيه المدينة دورها الإقليمي بإنشاء الثروة والقيمة المضافة اقتصاديا واجتماعيا، فيتم ضبط وظيفة معينة لكل مدينة داخل الشبكة، سواء وظيفة أحادية أو مزدوجة أو متعددة ضمن مجالها الإقليمي، وذلك حسب حجمها وموقعها من الشبكة العمرانية، والتي تشكل في مجموعها نظام عمراني متشابك ومنظم من أجل توزيع ونشر التنمية والديناميكية العمرانية والاقتصادية التي يعرفها الإقليم الشمالي من الوطن إلى أقصى منطقة في الجنوب الجزائري بشكل سليم وصحيح.

تنص المادة 48 من القانون 01–20 على إعادة تنظيم الشبكة العمرانية الوطنية إلى تسعة شبكات فرعية جهوية بناء على تقسيم أفقي وعمودي للتراب الوطني[1]، وبداخل الشبكة العمرانية الجهوية يتم وضع نماذج عمرانية مكانية على أساس تحليل وتركيب لمختلف أصناف المدن بها، بغرض الوصول إلى أفضل نموذج ممكن لتوزيع التنمية وخيرات البلاد على كامل الحيز الجغرافي للجهة بشكل صحيح وسليم، ولبلوغ هذا الهدف يتم على مستوى مجموع برامج التهيئة الإقليمية PAT المنصوص عليها في المخطط الوطني

[1] الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته شمال-وسط/ الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته شمال-شرق / الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته شمال-غرب/
الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته الهضاب العليا-وسط/ الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم الهضاب العليا-شرق/ الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته الهضاب العليا-غرب/ الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته جنوب- شرق/ الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته جنوب-غرب/ الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته أقصى الجنوب. للمزيد أنظر: المادة 48 من القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

للتهيئة، إجراء تصحيحات إقليمية بين المدن في حد ذاتها وبين المدينة والوسط الريفي ، وتنتظم الشبكة العمرانية الجهوية من المدن التالية:

أولا: التنظيم العمراني العمودي للمدن:

1- **العواصم الجهوية:** يتم إنشاء العواصم الجهوية ذات البعد الاقتصادي مع إنشاء فضاءات البرمجة الإقليمية المنصوص عليها في القانون 01-20 والقانون 10-02، حيث من هذه المدن ينطلق إشعاع التنمية على باقي جموع المدن والبوادي المتواجدة بالجهة، أي بالإضافة إلى العاصمة عواصم جهوية (عواصم التوازن الجهوي). غير أنه لابد أن تستفيد هذه العواصم وجوبا من شبكات نقل واتصال كبرى وشبكات للطرق السريعة، والسكك الحديدية والنقل الجوي وشبكة إعلامية متعددة الأشكال، حتى تكون هذه الأخيرة أقطاب للنمو الاقتصادي، وجاذبة للاستثمار بمختلف أصنافه، وقادرة على تحقيق الأهداف المسطرة لها من حيث تخفيض الضغط السكاني والنمو الحضري على العاصمة، وأيضا بعث تنمية جهوية.[1]

2- **مدن التوازن:** تتمثل في المدن الكبرى الفرعية الموجودة بجانب المدن الكبرى للعواصم الجهوية، ويتم اختيارها بناء على حسن تموقعها المكاني في داخل الشبكة الحضرية الجهوية، بحيث تكون منطقة عبور إلى كافة مناطق الجهة، بحيث تسهل التدفقات التنموية والاقتصادية إلى كل الاتجاهات. تمثل هذه المدن عموما مدن مقر الولايات نظرا لتوفرها على بعض الأنشطة الإنتاجية أو أنشطة محركة للأعمال والاستثمارات (مرافق كبرى مهيكلة، هيئات مالية، أعمال تجارية كبيرة....إلخ)[2] ، بحيث أن مدن التوازن لمناطق الشمال تعمل على بعث تدفقات التنمية من الشمال إلى المناطق الداخلية، بينما مدن التوازن للأقاليم الداخلية (الهضاب العليا والجنوب) تعمل على تعزيز التنمية وعلى إعادة التوازن الإقليمي بالجهة.[3]

3- **مدن الربط:** وتتشكل من مدن مقر الولايات الصغيرة الريفية أو مقر الدوائر أو البلديات وهي إما أحادية أو متعددة الوظائف وذلك بحسب حجمها وموقعها من الشبكة العمرانية.[4] حيث أن مدن

[1] القانون 10-02 ، المرجع السابق، ص 72.
[2] شريف رحماني، المرجع السابق، ص 253.
[3] القانون 10-02 المرجع السابق، ص 67
[4] المرجع نفسه، ص69.

الربط للشريط التلي تهدف إلى تخفيف الضغط على المدن الكبرى، وعلى توجيه التوسع العمراني والتحكم في نمو الضواحي بالكيفية التي يتم فيها حماية الأراضي الفلاحية وكذا الفضاءات الطبيعية ذات القيمة ويوظف لهذا الغرض برنامج التهيئة الإقليمية (PAT06)، بينما مدن الربط للهضاب العليا فهي تربط بين الهضاب العليا والجنوب فيما يخص توزيع التنمية بين الجهات، أما مدن الربط للجنوب فهي تعمل على دفع التنمية في الأقاليم الواسعة والمترامية الأطراف التي تستقطبها وتساهم في تنمية جاذبية مناطق الجنوب.

ثانيا: التنظيم العمراني الأفقي للمدن: انطلاقا من الترابط المندمج والأفقي بين الشبكات العمرانية التسعة، والتي تم التطرق إليها أعلاه، فإن الشبكة العمرانية الوطنية ستنتظم حول المدن القائمة بمستوياتها الثلاث والمخصصة للمدن الكبرى والمتوسطة والصغرى، بالإضافة إلى المدن الجديدة كأداة جديدة في السياسة العمرانية.

1- **المدن الكبرى:** وتضم المدن الأربعة الكبرى في الشمال الجزائري (الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة وعنابة) فهي تتواجد على رأس التنظيم العمراني، وتعد ذات رمزية وطنية وذات بعد عالمي فهي بوظائفها الوطنية والدولية وطاقتها الاقتصادية والزراعية والصناعية والخدماتية (المالية والإدارية) وهياكلها الأساسية (موانئ، مطارات،...)، والتجهيزات الرفيعة المستوى (التكوين، البحث، الصحة...)، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي، [1] لذا من الضروري المحافظة على ما تكتنزه هذه المدن من الموارد والطاقات المتعددة ، ويتعين تعزيز هذه القدرات وتنظيمها حسب مستويات الأداء العالي والقدرة التنافسية، حتى تتمكن هذه الأخيرة من أداء دور إشعاعي على المستوى الدولي والمتوسطي، والمغاربي.[2]

2- **المدن المتوسطة:** تؤدي المدن المتوسطة دوراً لا يمكن الاستغناء عنه ضمن النظام العمراني، سواءً فيما يتعلق بمتطلبات التنمية الحضرية أو في ضمان انسجام التخطيط العمراني. تمثل هذه المدن قواعد انطلاق للتنمية ونقاط تحول محورية في الشبكة العمرانية، إذ تُعتبر حائط صد أمام التمدد الحضري المفرط، الذي يهدد البنية التحتية للمدن الكبرى، ولا

[1] أمال جاب الله، ص 36
[2] القانون 10-02، المرجع السابق، ص 84

سيما العواصم الإقليمية، كما تُعد حاجزاً ضد التوسع العمراني غير المنظم. المدن المتوسطة ليست مجرد محطات عبور أو مناطق نزوح، بل هي عناصر تواصل اقتصادي ووظيفي فعّال بين المدن الكبرى من جهة والمدن الصغيرة من جهة أخرى.[1]

ومنه، يتضح أن الاقتصاد والتعمير الجهوي تعتمده العواصم الجهوية، بينما تتكفل المدن المتوسطة بالاقتصاد المحلي . وبهذا المنطق ستكون المدن المتوسطة ركيزة أساسية في مناطق التوسع الاقتصادي وبرامج نقل المواقع الصناعية، وذلك وفقًا لنظام الشبكة العمرانية الجديدة. كما ستلعب دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد المحلي لتفادي تشتت الجهود والبرامج بين عدد كبير من المدن البلدية التي غالبًا ما تكون في مراحلها الأولى من التطور.

3- المدن الصغيرة: وهي الصنف الأخير من المدن والمتواجد في أسفل النظام العمراني، والتي غالبا ما تكون أحادية الوظيفة، وبالتالي فرتبتها ضعيفة في الشبكة العمرانية لكونها غير قادرة على استقطاب وجلب الاستثمار إليها، لكنها رغم ذلك تشكل عامل استقرار وتقليل الهجرة السكانية نحو المدن الكبرى، بالإضافة إلى أنها عامل مساعد لاستقرار ساكنة الريف الواقع في محيطها.[2]

4- المدن الجديدة:

إن التزايد الكبير في عدد السكان وارتفاع الهجرة الريفية أدى إلى اكتظاظ المدن وإحداث تغيرات كبيرة في التركيبة الاجتماعية بها، بالإضافة إلى انتشار البناء العشوائي وغيرها من المشكلات الحضرية، ادى بالجزائر إلى تبني سياسة إنشاء المدن الجديدة، من أجل توازن البيئة العمرانية من جهة وإعادة توزيع السكان من جهة ثانية، وعليه مدن جديدة كابحة للتوسع العمراني، مدن جديدة لإعادة التوازن الإقليمي، مدن جديدة للتنمية المستدامة ، حيث تشكل المدن الجديدة حسب المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الوسيلة الأفضل لفك الاختناق عن الحواضر الكبرى، وإذابة الفوارق الجهوية بالإضافة إلى توجيه ظاهرة الهجرة من الشمال إلى المناطق الداخلية والجنوب.

[1] مها سامي كامل، تأثير العناصر الإقليمية بالمدن المتوسطة على توجيه النمو العمراني، أطروحة دكتوراه في التخطيط الإقليمي، قسم التنمية الإقليمية، جامعة القاهرة، 2001/2000، ص 58-59.

[2] جفار جعفر وحامة آية، دور المدن الصغيرة والمتوسطة في إعادة توازن الشبكة الحضرية "حالة مدينة سوق أهراس"، جامعة أم البواقي، 2021، ص 293.

ثالثا: آليات تنفيذ المخططات الجهوية للتهيئة

يتم تنفيذ المخططات الجهوية للتهيئة SRAT عن طريق نوعين من المخططات: مخططات تتعلق بتهيئة الحواضر والمدن الكبرى للجزائر SDAAM، ومخططات تخص باقي المدن في إطارها الإقليمي الولائي PAW إذ تركز مخططات الحواضر والمدن الكبرى أكثر على الجانب الحضري وكيفية معالجة مشاكل التعمير في إطار المشاكل العامة التي تعرفها المدن الكبرى، أما المخططات الثانية الولائية فهي تركز أكثر على جانب تنمية المدن وربطها بمجالها الريفي وكيفية تطويرها في إطارها الكلي، وهنا سنركز على مخططات الحواضر الكبرى كآلية من آليات المخططات الجهوية للتهيئة، أما المخطط الولائي فسنتناوله في المبحث الموالي.

1- المخطط التوجيهي لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى (SDAAM):

أصبحت المدن الكبرى طرف فاعل في التنافسية الدولية مع العولمة، ولم تعد مرتبطة بمجالها الجهوي أو الوطني فقط، بل أن جاذبيتها وإشعاعها يتعدى جاذبية دول بحد ذاتها، مثل: باريس، طوكيو، نيويورك، لندن، هونج كونغ ، شنغهاي ...إلخ نظرا لقدرتها وسلطتها المادية والتكنولوجية والمعنوية، تعرف هذه المدن بالميتروبول أو الحواضر الضخمة La métropolisation ، وعلى هذا المنحى أورد المشرع الجزائري مفهوم المدن الكبرى ضمن النظام العمراني الجزائري، من خلال القانون رقم 01-20، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، تحت تسمية "الحواضر الكبرى" والتي تعني مدن ذات إشعاع جهوي ووطني، ذات قابلية لتطوير وظائفها إلى وظائف دولية.[1]

بعد إدراج مفهوم الحاضرة الكبرى كأحد أصناف المدن المعرفة قانونا ضمن القانون رقم 01-20، جاء المخطط الوطني لتهيئة الإقليم المصادق عليه من خلال القانون رقم 10-02 المؤرخ في جوان 2010، من أجل تحديد قائمة المدن المصنفة كحواضر كبرى، حيث اشتملت على أربع مدن عريقة وكبيرة وهي: الجزائر، وهران، قسنطينة، وعنابة.[2]

[1] المادة 03، من القانون 01-20، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد77، ص19.
[2] قانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 جوان 2010، المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم، المرجع السابق، ص 83.

وهنا كان لزاما أن تفرد مخططات خاصة بهذه المدن الكبرى، مغايرة عن المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير (PDAU)، ومختلفة أيضا عن المخططات الولائية للتهيئة (PAW)، فكانت النتيجة هي المخطط التوجيهي لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى (SDAAM)، تؤكد على مكانة المدن الأربعة في الشبكة العمرانية للمدن وفي مصاف الدول المغاربية والدول الكبرى لحوض المتوسط.

يعتبر مخطط SDAAM ، مخطط مستحدث وجديد، ظهر فقط ضمن القانون 01-20، وقد جاء في إطار تفعيل فكرة المنافسة بين المدن والأقاليم، وحتى تتضح الرؤيا فيما يخص هذا المخطط المستحدث، كآلية مجالية لتطبيق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، نتطرق إلى مجال تطبيقه وأهم أهدافه.

- **مجال تطبيق المخطط التوجيهي لتهيئة فضاء المدينة الكبرى (SDAAM):**

إن التوسع العمراني الكبير الذي تشهده المدن الكبرى في الجزائر، جعل الأنسجة العمرانية لهذه المدن يتداخل مع النسيج العمراني للمدن المجاورة لها في ظاهرة عمرانية تسمى التلاحم العمراني المادي، الأمر الذي استلزم تخطيطا إقليميا وعمرانيا من نوع خاص، لاسيما أن نمط وتيرة التعمير سريعة ومكثفة، فالنمو المتزايد لهذه المدن جعل عمليات التعمير التي تشهدها، تتجاوز المساحات التي وضعتها السلطة العمومية وتضمنتها مخططات التعمير المحلية، الأمر الذي يستدعي تنظيم جديد بفكر جديد قائم على تخطيط المجال المتروبولي.[1]

وعلى هذا الأساس، فإن مجال تطبيق المخطط SDAAM ، ليس تجميع لعدة ولايات متجاورة في نفس الإقليم، فهذا الفضاء يعد مجال لتطبيق مخطط SRAT ، وليست تجميع لعدة بلديات في نفس الولاية، فهذا الفضاء يعد مجال لتطبيق مخطط PAW، فهذه المخططات الأخيرة (SRATو PAW) وإن كانت عمرانية بالدرجة الأولى ومن حيث النتيجة، غير أنها تستند في بنائها إلى إطار قانوني ومؤسساتي مختلف، ومجال تطبيقها يرتبط بوحدات إدارية/سياسية، حيث أنها ترتبط بالأقاليم الولائية، بينما الطرح ضمن مخطط SDAAM، فهو مختلف تماما، لأنه لا يقوم على التقسيم الإداري وإنما يرتبط بحيز مكاني يتشكل من اتحاد لمجموعة من المدن تشكل فيما بينها أرضية من نوع خاص وذات ميزة حضرية بحتة في شكل أقطاب تنمية حضرية، تتوافر فيها الشروط المتعلقة بالعمران الاقتصادي، وتحدد الولايات

[1] الأمر الذي أشارت له المادة 15 من قانون التهيئة العمرانية السابق 87-03.

المعنية بكل مخطط توجيهي لتهيئة فضاء المدينة الكبيرة بموجب مرسوم تنفيذي، بناء على تقرير مشترك بين الوزير المكلف بالداخلية والجماعات الحلية والوزير المكلف بالتهيئة العمرانية.[1]

- **أهداف مخطط SDAAM:**

تم وضع استراتيجية وبرنامج عمل مخصص لتعزيز التنمية الحضرية في المدن الكبرى ومنحها مكانة متميزة بين الدول، خاصة في المنطقة المتوسطية. يعتبر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أن المدن الكبرى هي الركيزة الأساسية للنظام الحضري، حيث تلعب دوراً مهماً في تحفيز جميع الديناميكيات ضمن الشبكة العمرانية للمدن، وذلك بسبب تمركز الكفاءات والموارد التقنية والمالية فيها، بالإضافة إلى كونها مراكز للخدمات المتقدمة والأنشطة الاقتصادية وعناصر الانفتاح التكنولوجي. بناءً على ذلك، وُضعت آليات لتسيير المدن الكبرى الأربع من خلال برنامج العمل الإقليمي رقم 12 "PAT 12"، والذي يركز على تأهيل وتحديث المدن: الجزائر، وهران، قسنطينة، وعنابة. يأتي هذا البرنامج ضمن المحور التوجيهي الثالث للمخطط الوطني للتهيئة SNAT الذي يسعى نحو إقليم جذاب وتنافسي. ومن بين الأهداف المحددة:

- جعل المدن الكبرى الأربعة مولدة لاقتصاد معولم.
- جعل المدن الكبرى الأربع قاطرة لشبكة نمو تغذي في العمق مجمل أقاليم الوطن.
- جعل مدينة الجزائر العاصمة مدينة كبيرة ودولية ووهران وقسنطينة وعنابة مدنا كبيرة متوسطة.[2]

حيث بفضل هذا المخطط، ستتمكن الحواضر الكبرى (وهران، الجزائر)، من تعزيز وتطوير وظيفتها كحواضر قطبية جهوية، وستتمكن من ممارسة هذا الإشعاع الاستقطابي بفضل تنمية أنشطة ومرافق وخدمات ذات مستوى رفيع، وبفضل توسيع دائرة وظائفها العليا، ووجود هيئات ومقرات شركات ذات حجم هام، وستساهم قسنطينة بمعية عنابة، على تشكيل قطب قيادي وطلائعي على المستوى الجهوي، الأمر الذي سيجعل من منطقة شمال شرق قاطرة للتنمية، يتم توظيف القرب من أوروبا لخدمة

[1] المادة 09، المرسوم التنفيذي رقم 94/12 المحدد لشروط وكيفيات إعداد المخطط التوجيهي لتهيئة فضاء المدينة الكبيرة والموافقة عليه، المؤرخ في 01 مارس 2012، الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة في 07 مارس 2012.
[2] أمال حاج جاب الله، المرجع السابق، ص 112.

تنمية المدن الأربعة الكبرى، حيث يمنح هذا الموقع للمدن المؤهلات الضرورية التي تمكنها من خوض ومواجهة المنافسة المتصاعدة بين المدن.

2- مخطط تهيئة الولاية PAW:

منذ حصول الجزائر على استقلالها، اعتمدت البلاد هيكلًا إداريًا لامركزيًا يرتكز على وحدتين إقليميتين رئيسيتين، هما الولاية والبلدية. تم تكريس هذا النموذج الإداري في جميع دساتير الدولة الجزائرية، بالإضافة إلى النصوص القانونية المنظمة للإدارة المحلية. وبذلك، أُسندت إلى هاتين الوحدتين الإقليميتين المسؤولية الحصرية عن إدارة الشؤون المحلية المتعلقة بحياة المواطنين اليومية.

كل ولاية تتولى إعداد مخططها الخاص بالتهيئة العمرانية، مستندة في ذلك إلى الإرشادات الاستراتيجية المبينة في المخطط الوطني للتهيئة والمخطط الجهوي الذي يتبع للمنطقة التي تقع ضمنها الولاية. العملية يشرف عليها إدارة الولاية بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك البلديات وممثلي الجمعيات المهنية والجهات الفاعلة في استعمال الأراضي ضمن نطاق الولاية.

يُعد مخطط تهيئة الولاية PAW أداة للتهيئة والتنمية المستدامة على مستوى إقليم الولاية، حيث يهدف هذا المخطط إلى تحقيق درجة من التكامل والتناسق بين مختلف أدوات تخطيط الإقليم التي تم تحديدها مسبقًا. تشمل هذه الأدوات، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والمخططات التوجيهية للبنية التحتية الرئيسية، بالإضافة إلى الخدمات العامة ذات الأهمية الوطنية والمخططات المخصصة لتهيئة الفضاءات البرمجية الإقليمية والمخطط التوجيهي الخاص بتخطيط السواحل، فضلاً عن النظامات المعنية بتهيئة أقاليم الكتل الجبلية، بالإضافة إلى أدوات التعمير الأخرى(المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، مخطط شغل الأراضي)، ويقوم المخطط أيضًا بتقييم إمكانيات الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية وأشكال استخدام الأراضي. بالإضافة إلى ذلك، يدرس التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلاً عن البنى التحتية الأساسية والمرافق التنظيمية وقدرة الأنظمة البيئية على التحمل .[1]

[1] المادتين 02و03، من المرسوم التنفيذي رقم 16-83 ، الذي يحدد كيفيات إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية، الجريدة الرسمية، العدد13، 2016.

يهدف المخطط الولائي للتهيئة PAW إلى توضيح مخططات تنظيم الخدمات المحلية ذات المنفعة العامة، ومساحات التهيئة والتنمية المشتركة بين البلديات، وحدود تمدن التجمعات الحضرية والريفية، بالإضافة إلى التوجيهات المعدة في المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم.[1]

يتعلق مجال تطبيق المخطط بالمدينة مقر الولاية كوحدة إدارية، والتي تشكل عادة المدينة المتوسطة الحجم، –حيث أن المدينة الكبيرة الميتروبول يتكفل بها مخطط SDAAM–، باعتبار أن الولاية تشكل مدينة متوسطة أي أنها تؤدي دور الفئة الوسيطة والانتقالية بين المدن الصغرى التي تمارس دور التأطير والخدمة للمجال الريفي، وبين المدن الكبرى التي تمارس مهام القيادة والتسيير، وتتحكم في العلاقات الاقتصادية والبشرية، وهي بذلك تؤدي دورا محوريا في عملية الموازنة بين مجالات النفوذ المستقطبة وأحواض الخدمة المحلية.

لهذه الأسباب حضي خيار المدن المتوسطة مقر الولاية، بعناية خاصة في الشبكة العمرانية الجديدة وجعل إقليمها مجال تطبيق المخطط الولائي للتهيئة العمرانيةPAW ، كما تعتبر الولاية وسيط بين الإدارة المركزية والمحلية ومجال لبرمجة مشاريع الهياكل الكبرى، كما أنها تشكل فضاء رابط بين عالم الريف والمدينة، بالإضافة إلة توافر الولاية على الهياكل الإدارية التي تؤطر المجال العمراني والتنموي على غرار مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية التي تتكفل بمخطط تهيئة الولاية.

- **إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية:**

يباشر الوالي إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية من خلال تشكيل لجنة متخصصة تُكلف بتحضير والإشراف على تطوير المشروع. تُسند رئاسة هذه اللجنة لأحد أعضائها، وبعد التنصيب الرسمي للجنة من قبل الوالي، تُوضح مهامها التي تشمل تقسيم العمل بين الأعضاء والرئيس. يُناط بأعضاء اللجنة إعداد بنود الشروط المرجعية ووضع دفتر الشروط، إلى جانب دراسة التقارير المرحلية المتعلقة بمخطط تهيئة إقليم الولاية وتقييم أثارها والموافقة عليها.[2]

[1] المادة 53 من القانون 01-20 ، المتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة، المرجع السابق.
[2] بلال بوغازي، حياة كحيل، دور الولاية في مجال التهيئة والتنمية العمرانية في التشريع الجزائري، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 09، العدد01، 2021، ص 479.

بالإضافة إلى الصلاحيات التي يحوزها الوالي بموجب قانون الولاية 12-07 في مجال التهيئة العمرانية والرقابة على عمليات التعمير والبناء، لاسيما منح رخص التجزئة ورخص البناء بموجب عقود التعمير، بالإضافة إلى الرقابة على مخططات التعمير المحلية –البلدية–، فإن المجلس الشعبي الولائي أيضا لديه صلاحيات في مجال التهيئة العمرانية من خلال مساهمته في عمليات تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية وكذا الحفاظ على الطابع المعماري، ويتداول المجلس في عدة مجالات من بينها مجال السكن والتعمير وتهيئة إقليم الولاية، وكذا حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي.[1]

وبالتالي فغن مخطط تهيئة إقليم الولاية وفقا لصلاحيات كل من الوالي والمجلس الشعبي الولائي، وتوافقاته مع المخططات الجهوية فإنه يسهم في:

- تحكم المخطط في حركة التعمير من خلال رخص البناء ورخص التجزئة سالة الذكر.
- التحكم في الهجرة ، حيث أن المخطط بالإضافة إلى الجانب العمراني يعنى أيضا بالجانب التنموي للولاية، مما يحد من هجرة السكان نحو الولايات الكبرى (مدن الميتوربول).
- تشجيع التنمية الريفية والسكن الريفي، وتأطير حركة التعمير الريفي وهذا ما يميز مخطط تهيئة الولاية PAW عن مخطط SDAAM، حيث يهتم الأخير بالجانب الحضري فقط.

[1] المواد 77، 84 من قانون 12-07، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد12، 2012.

المبحث الثالث: فواعل السياسة العمرانية ومخططات التهيئة العمرانية

نخصص هذا المبحث لمعرفة أهم الفاعلين في قطاع السياسة العمرانية من سلطة سياسية (ممثلي الدولة، المنتخبين)، والسلطات التقنية، الإطارات المهنية، القطاع الخاص، المجتمع المدني ....إلخ، فتحليل تدخلاتهم وتقييمها تمكننا من إعادة تفعيل أدوارهم، وهذا ما سنتناوله في المطلب الأول المخصص لمختلف الفاعلين في المجال العمراني، أما المطلب الثاني (المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية)، والمطلب الثالث (مخطط شغل الأراضي)، تم تخصيصهما لمعرفة أدوات التهيئة والتعمير على المستوى المحلي (البلدية)، وهذا بعدما تناولنا مختلف أدوات التهيئة على المستوى الوطني والجهوي والولائي.

المطلب الأول: الفاعلين في مجال السياسة العمرانية:

في مجال السياسات العامة و التخطيط العمراني ، يتوافق استخدام مصطلح "الفاعل" بشكل أكبر مع مفهوم عقلاني أو نفعي للفعل الاجتماعي، حيث يختار الفاعلون بحرية بين إمكانيات مختلفة ولديهم أسباب وجيهة للفعل. كما يتوافق مع فكرة أن كل فاعل هو نفسه جزء من مجموعة أكبر من الفاعلين ذوي القدرة على الفعل في نفس الهدف (مثل منشأة) و/أو ضمن نفس المساحة (ولاية، بلدية، منطقة،)

على الرغم من استخدام هذا المصطلح في العديد من تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، بما في ذلك الجغرافيا إلا أنه يعود أصله إلى علم الاجتماع. ومنذ بدايات هذا التخصص، أشار المصطلح إلى الفرد الذي يشغل فيه مناصب تُحدد أدواره مقارنةً بالجهات الفاعلة الأخرى. ومع ذلك، أثار غموض المصطلح جدلاً حول مدى حرية الجهات الفاعلة في ممارسة أنشطتها. وهكذا، ولتوضيح تأثير السياق (اللحظات، المواقف) أو المنطق الخارجي المتعلق بالتنشئة الاجتماعية، أو حتى آثار الهيمنة، استُخدم مصطلح "الفاعل" وبذلك، يتلخص العمل الاجتماعي في الكشف عن محددات الفعل الفردي والجماعي.

يعمل أصحاب المصلحة في التخطيط العمراني على مستويات مختلفة من العمل الوطنية والمحلية. ويشملون أصحاب المصلحة من القطاع العام (الدول، والسلطات المحلية)، وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص (الجمعيات، وشركات القطاع الخاص)، وأصحاب المصلحة بين القطاعين العام والخاص (مثل الشركات شبه العامة). كما يُعد المواطنون، سواءً كانوا أفرادًا أو جماعات، أصحاب مصلحة في التخطيط، سواءً من خلال العمليات الرسمية إلى حد ما التي يشاركون فيها (بأشكال مختلفة من مشاركة

المواطنين)، أو من خلال دورهم في اختيار المسؤولين المنتخبين ومراقبة إجراءات التهيئة، لا سيما من خلال التقاضي.

يتسم مجال التهيئة العمرانية بتعدد الجهات الفاعلة وتوزعه بين قطاعات وزارية مختلفة، إلى جانب مشاركة العديد من الأطراف والمؤسسات على المستوى الوطني المركزي والمستوى المحلي، بدرجات متفاوتة من التأثير والتدخل. هذا التفكك في المسؤوليات يثير تساؤلات حول آليات التنسيق بين هذه الأطراف، وهو ما سنسعى لتوضيحه ومناقشته في هذا المطلب.

أولا- الفاعلين على المستوى المركزي:

- **الوزارة المختصة بالعمران:** لم يستقر مجال التهيئة العمرانية في الجزائر فمن كاتب الدولة للتخطيط والتهيئة الاقليمية في السبعينات، إلى وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية في الثمانينات، ثم وزارة التجهيز وتهيئة الإقليم بعد التحول نحو النظام الليبرالي حيث بادرت هذه الأخيرة باستشارة وطنية حول الاستراتيجية الجديدة للتهيئة العمرانية بالجزائر، التي نتج عنها وثيقة "الجزائر غدا" سنة 1997، كما أسلفنا الذكر سابقا، إلى وزارة التهيئة العمرانية والبيئة، ليستقر مجال العمران عند وزارة السكن والعمران، وتلحق التهيئة العمرانية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية.

تعتبر وزارة السكن والعمران والتي ألحقت بها المدينة سنة 2013 بناء على المرسوم الرئاسي رقم 13-312، الجهة الإدارية الممثلة للدولة في مجال السياسة الوطنية العمرانية، حيث تتشكل الوزارة من أمين عام ورئيس ديوان والمفتش العام، المديرية العامة للتجهيزات العمومية، المديرية العامة للسكن، المديرية العامة للتعمير والهندسة المعمارية، المديرية العامة للبناء ووسائل الانجاز، المديرية العامة للموارد ، مديرية التنظيم والنزاعات، ثم أضيف إليها المديرية العامة للمدينة والتي بدورها أضيف إليها مديرية فرعية للمدن الجديدة.

يحوز وزير السكن صلاحيات واسعة في المجال العمراني، حيث وبالرجوع إلى المرسوم التنفيذي 08-189 نجد أن وزير السكن يتمتع بصلاحيات كبيرة في عدة قطاعات على غرار السكن والإسكان، العمران، الهندسة المعمارية، الرقابة على التهيئة والبناء والمدينة، بالإضافة إلى تنفيذ السياسة العامة

للحكومة في مجال السكن والإسكان والبناء والعمران والهندسة المعمارية، التي تعد من أولويات السياسة العمرانية، حيث يكلف الوزير بـ: [1]

- إعداد السياسة الوطنية في مجال تصميم وإنجاز هياكل السكن والتجهيزات العمومية.
- إنجاز البرامج السنوية والمتعددة السنوات الخاصة بالسكن الحضري والريفي ويتابعها ويراقبها.
- تحديد العناصر المتعلقة بمختلف أشكال السكن وكذا تكييفها والظروف الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية.
- إعداد واقتراح التشريع والتنظيم المتعلقين بقطاع السكن.
- السهر على مراقبة النوعية التقنية لبرامج السكن، وكذا النوعية التقنية والجمالية للإطار الوطني المبني وتحديد الإطار القانوني والوسائل المالية لصيانته وتجديده وعصرنته.
- المساهمة في السياسات والأعمال والإجراءات المتعلقة بتسيير الممتلكات العقارية والحفاظ عليها وصيانته.

بالإضافة إلى ذلك وفي إطار الصلاحيات الممنوحة له يكلف وزير السكن بما يلي: [2]

- تحديد الاستراتيجية قصد تلبية الطلب الوطني في مجال السكن والتجهيزات الجماعية والبناءات ذات الاستعمال الاقتصادي والاجتماعي وعقلنة تسييرها.
- تحسين الحصول على العقار الموجه للسكن وإنتاج السكنات والتجهيزات العمومية.
- تحديد السياسة الوطنية في مجال الامتصاص والقضاء على السكن الهش.
- الصلاحيات المتعلقة بكل نشاطات التخطيط المتعلق بالفضاء الحضري أو تهيئته أو إعادة تهيئته بصفته إطارا معيشيا ومكانا للتبادل.
- اقتراح مخططات التنمية الطويلة والقصيرة والمتوسطة المدى في مجال التهيئة أو إعادة التهيئة الحضرية.
- لدى وزير السكن في مجال الهندسة المعمارية الصلاحيات في ميدان التحكم في الإطار المبني الوطني والتجانس المعماري له، وكذا اقتراح وتنفيذ وتكييف التصميمات المعمارية مع التقاليد الوطنية والخصوصيات المحلية.
- اقتراح السياسة الوطنية في مجال البناء قصد تلبية الاحتياجات الوطنية وإعداد واقتراح القانون الخاص بالبناء.

[1] المادة 1والمادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 08-189 الذي يحدد صلاحيات وزير السكن والعمران، الجريدة الرسمية ، العدد 37، 2008.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 08-189، المرجع السابق، بتصرف.

- السهر على المراقبة التقنية للبناء، ومطابقة المنشآت العمومية مع المخططات ومشاريع التهيئة في الإطار القانوني والتنظيمي.

وهنه يتبين أن وزارة السكن والعمران والمدينة تعتبر من أهم وأبرز الفاعلين في مجال السياسة العمرانية بالإضافة إلى الهيئات الوطنية التي تتبع لوصاية الوزارة على غرار المرصد الوطني للمدينة (ONV)، الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره (AADL)، الصندوق الوطني للسكن(CNL)، الوكالة الوطنية للتعمير (ANURB) وغيرها من الهيئات الأخرى.

- **وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية:** تساهم وزارة الداخلية والجماعات المحلية في تنفيذ برامج التهيئة العمرانية على المستوى الوطني، حيث تشمل صلاحيات الوزارة عدة مجالات مثل النظام والأمن العموميين، الحريات العامة، الوضعية العامة في البلاد، الأعمال اللامركزية ورقابة القرارات المحلية وغيرها ، لكن ما يهمنا هنا هو مجال التهيئة العمرانية حيث تتمتع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بصلاحيات كبيرة في مجال التهيئة العمرانية ممثلة بشخص الوزير الذي يكلف بما يلي:[1]

- إعداد الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم واقتراحها وتنفيذها.
- ترقية الفضاءات الحساسة والهشة وتنميتها المستدامة: الساحل والجبال والهضاب العليا والجنوب والمناطق الحدودية.
- تنظيم وترقية أطر التشاور وأهداف تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة على المستويات القطاعية والجهوية.
- تنشيط ومتابعة إعداد وتنفيذ أدوات التهيئة الإقليمية وضمان تقييمها ومراجعتها.
- تحديد الشروط المتعلقة بتطوير وتحديد مواقع الهياكل الأساسية الكبرى والتجهيزات المهيكلة والمدن الجديدة، وإعادة تنظيم الهيكل العمراني الوطني.

- المساهمة في ترقية الأوساط الريفية والفضاءات الحساسة والمناطق الخاصة، والتثمين الملائم لجميع أنماط فضاءات التراب الوطني.
- تحضير وتوفير شروط التنفيذ المنسق والمتكامل للأشغال الكبرى لتهيئة الإقليم وتثمينه.

[1] المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 18-331، الذي يحدد صلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية، العدد77 ، 2018.

- اقتراح تدابير التشجيع والمساعدة على ترقية الاستثمار وتوجيهه الفضائي بما يشجع تحقيق أهداف السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم.

- **وزارة السياحة والصناعة التقليدية:**

تتولى مهمة تعزيز النشاط السياحي وحماية الصناعات التقليدية، حيث أوكلت إليها مسؤولية حماية المواقع السياحية والحفاظ على العقار السياحي. بالإضافة إلى تحديد مناطق التوسع السياحي، بما يتماشى مع القانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق ومواقع التوسع السياحي. يتضمن ذلك ضرورة العمل على تجديد وتنمية هذه المناطق، بالإضافة إلى الإشراف على إعداد مخططات التهيئة السياحية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) بحلول عام 2030، وفقًا للقانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة. وتشمل الوزارة في هيكلها التنظيمي مديرية خاصة تُعنى بهذا المجال، وهي مديرية التهيئة السياحية والمحافظة على العقار السياحي.[1]

- **وزارة الثقافة والفنون:** ترتبط وزارة الثقافة في المجال العمراني من خلال دورها في حماية التراث الثقافي المتضمن الأملاك العقارية التي تنقسم إلى فئتين وهما: المعالم التاريخية والمواقع التاريخية والطبيعية، والمواقع الأثرية والاحتياطات الأثرية، وحددت لهذه المعالم قواعد خاصة كما حددت عدة وسائل لحمايتها منها: [2]

- المخطط الدائم للحماية وإصلاح القطاعات المحفوظة بموجب المرسوم التنفيذي03-324.
- مخطط حماية المواقع الأثرية والمناطق المحمية التابعة لها واستصلاحها بموجب المرسوم التنفيذي 03-223.
- المخطط العام لتهيئة الحظيرة الثقافية.
- وبالتالي يظهر تدخل الوزارة في إعداد هذه المخططات، كما يظهر على مختلف المستويات عند صدور المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي يحدد المناطق الأثرية والمحمية والحظائر التي تخضع لأحكام خاصة في مجال التعمير حيث أن التعمير في هذه المناطق يتطلق ترخيص مسبق من وزارة الثقافة.

كما تتضمن صلاحيات وزير الثقافة في مجال حماية التراث الثقافي وتثمينه ما يلي:[3]

- المساهمة في إدماج البعد الثقافي في المشاريع الكبرى للتهيئة والعمران.
- يدرس قواعد وتدابير حفظ التراث المعماري الحضري والريفي وتثمينه.

[1] اخلفهوم كريم، أدوات التخطيط الحضري وإشكالية المخالفات العمرانية في الجزائر: حالة ولاية البليدة، أطروحة دكتوراه في علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية ، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، 2020، ص 94 .
[2] عباس راضية، المرجع السابق، ص 57.
[3] المادة 02 من المرسوم التنفيذي 05-79 الذي يحدد صلاحيات وزير الثقافة، الجريدة الرسمية، العدد16، 2005.

- بالاتصال مع القطاعات المعنية يتخذ تدابير حماية الفضاءات الجغرافية ذات المعاني الثقافية وتثمينها.

- **الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم:**

مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشاؤها سنة 2011 ، وتعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية، حيث تتولى الوكالة القيام بالمهام التالية: [1]

- جمع العناصر التقنية الضرورية لإعداد البرامج والسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وإعداد أدوات تهيئة الإقليم الموكلة إليها وتقييمها.
- المساهمة بكل دراسة مستقبلية والقيام بكل دراسة تقييمية من أجل تحديد أعمال تستخدم إقليميا من أجل ترقية جاذبية وتنافسية الأقاليم الناجمة عن مختلف أدوات التهيئة.
- المساهمة في تنسيق تنفيذ السياسات القطاعية وتحديد الإجراءات الخاصة بها، استنادا لتعليمات وتوجيهات مختلف أدوات التهيئة.

كما يمكن أن تقوم الوكالة لحساب الإدارات والجماعات المحلية والهيئات العمومية أو الخاصة بكل دراسة تقييم أو تأهيل لدراسات التهيئة وتقديم استشارات وإسداء النصائح التي لها علاقة بميادين اختصاصها لاسيما في مجال تهيئة الإقليم.

- **المرصد الوطني للمدينة:** هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمدينة –أي وزارة السكن والعمران والمدينة–، حيث يكلف المرصد بالمهام التالية: [2]

- تطوير أنماط جديدة للتسيير من شأنها مساعدة الدولة والجماعات الإقليمية على تحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتثمين دور المدينة في التنمية المستدامة.
- إعداد أو تكليف من يعد كل الدراسات والتقديرات والمؤشرات والإحصائيات المتعلقة بالمدينة لاقتراح كل تدبير من شأنه ترقية السياسة الوطنية للمدينة.
- اقتراح كل تدبير يرمي إلى التكفل بتوجهات تطور المدينة.
- توجيه وتنسيق كل التدخلات قصد ضمان وظائف المدينة وترقيتها.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 11-137 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم، الجريدة الرسمية، العدد 20، 2011.

[2] المرسوم التنفيذي 07-05 المتضمن تشكيلة المرصد الوطني للمدينة وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، العدد03، 2007.

- رصد التطور والهيكلة الحضرية للمدينة ووظيفية واستعمال الفضاءات العمومية واستعمال العقار الحضري وتحليل توجهات ذلك واقتراح كل التدابير أو البرامج الموجهة إلى تحسين ظروف معيشة المواطنين داخل المدينة.

بالإضافة إلى ذلك يكلف المرصد الوطني للمدينة بالمهام الآتية: [1]

- متابعة تطبيق سياسة المدينة.
- إعداد دراسات حول تطور المدن في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم.
- إعداد مدونة المدن وضبطها وتحيينها.
- اقتراح كل التدابير التي من شأنها ترقية السياسة الوطنية للمدينة على الحكومة.
- المساهمة في ترقية التعاون الدولي في ميدان المدينة.
- اقتراح إطار نشاط يسمح بترقية مشاركة واستشارة المواطن على الحكومة.
- متابعة كل إجراء تقرره الحكومة في إطار ترقية سياسة وطنية للمدينة.

ثانيا – الفاعلين على المستوى المحلي:

- **الولاية** : تعتبر الولاية الجماعة الاقليمية اللامركزية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة حيث تشكل فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، كما تساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، تتشكل الولاية من هيئتان هما: المجلس الشعبي الولائي، والوالي وسنتناول دور كل منهما في السياسة العمرانية على المستوى المحلي.[2]

1 – المجلس الشعبي الولائي: هو مجلس منتخب عن طريق الاقتراع العام وهو هيئة المداولة في الولاية، يعقد المجلس وجوبا أربع دورات في السنة خلال أشهر مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر ولا يمكن جمعها، مدة كل دورة منها 15 يوما على الأكثر، كما يمكنه أن ينعقد في حالة كارثة طبيعية أو تكنولوجية، وتجرى مداولاته وأشغاله في المقرات المخصصة للمجلس الشعبي الولائي.

[1] المادة 26 من القانون 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد 15، 2006.
[2] المادة 01 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد12، فبراير 2012.

يمارس المجلس الشعبي الولائي اختصاصات في إطار الصلاحيات المخولة له ويتداول في عدة مجالات منها مجالي السكن والتعمير وتهيئة إقليم الولاية، حيث يساهم المجلس في إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية ويراقب تطبيقه طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، كما يعلم الوالي المجلس بالنشاطات المحلية أو الجهوية أو الوطنية الخاصة بتهيئة الإقليم ويتداول قبل المصادقة على كل أداة مقررة في هذا المجال ويكون لها انعكاس على مخطط تهيئة الولاية. [1] ويساهم المجلس الشعبي الولائي في إنجاز برامج السكن وكذا عمليات تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية وكذا الحفاظ على الطابع المعماري كما يساهم في برنامج القضاء على السكن الهش ومحاربته.[2] كما يعمل المجلس على تثمين الأراضي الفلاحية وحمايتها من التوسع العمرانية، وتنمية وحماية الأملاك الغابية.

2- **الوالي:** يتمتع الوالي، باعتباره ممثلاً لرئيس الجمهورية على المستوى المحلي، بمجموعة واسعة من الصلاحيات المنصوص عليها في القوانين والنصوص التنظيمية المعمول بها. ومع ذلك، ما يهمنا هنا هو التركيز على صلاحياته ودوره في المجال العمراني، حيث تتجسد أبرز مهامه في المصادقة والرقابة على أدوات التهيئة والتعمير، مثل المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي. كما يتولى أيضاً مسؤولية منح عقود التعمير المرتبطة بهذه الأدوات. يمارس الوالي صلاحياته في هذه المجال وفق الإجراءات التالية:

تظهر مساهمة الوالي الرقابية على أدوات التهيئة والتعمير من خلال اعتباره جهة المصادقة الأولى على المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي المتداول فيها على مستوى البلديات، وبالتالي يراقب مدى احترام هذه المخططات للأحكام القانونية المعتمدة ويسهر على ضرورة حماية الرأس المال الطبيعي والثقافي والبيئي، كما تخوله صلاحياته بأن يطلب إعادة تصحيح هذه المخططات في حالة وجود اختلالات أو تجاوزات ضمن مشاريع المخططات، على الرغم من أنها تعد من طرف هيئة منتخبة –المجلس الشعبي البلدي–.[3]

[1] المادة 78 من قانون الولاية، المرجع السابق.
[2] المادتين 100 و101 من قانون الولاية، المرجع نفسه.
[3] حياة كحيل، بلال بوغازي، دور الولاية في مجال التهيئة والتنمية العمرانية في التشريع الجزائري، مجلة القانون والمجتمع، المجلد09، العدد01، 2021 ص 16.

بالإضافة إلى الرقابة على مخططات التعمير، يتمتع الوالي بصلاحيات الرقابة على مجالي التعمير والبناء عن طريق عقود التعمير، حيث تتجسد صلاحياته من خلال منح رخص التجزئة في حالة عدم وجود مخطط شغل أراضي مصادق عليه أو إذا كانت المشاريع المراد إنشاءها على التجزيئات العقارية المنتجة، ولذلك يسهر الوالي على ممارسة الرقابة على العمليات الواقعة على هذه التجزيئات وتخصيصاتها بواسطة ممثله الذي يعتبر أحد أعضاء الشباك الوحيد المتواجد على مستوى الولاية.[1]

وفي نفس السياق نجد أن الوالي يتمتع بصلاحية إصدار رخصة البناء من عدمها في بعض الحالات لاسيما ما تعلق بالمشاريع التي تستوجب الحصول على رخصة البناء، على غرار التجهيزات العمومية أو الخاصة ذات المنفعة المحلية، ومشاريع السكنات الجماعية التي يفوق عدد سكانها 200 وحدة سكنية وتقل عن 600 وحدة،[2] ناهيك على الصلاحيات الممنوحة له والمتعلقة بحماية ممتلكات الدولة والحفاظ على الأوعية العقارية بموجب القانون رقم 08-15، المتضمن قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها.

بالتالي، تم منح الوالي صلاحيات تمكنه من العمل كممثل للولاية والدولة في الوقت ذاته ضمن نطاق مهامه الإدارية على المستوى المحلي في مجال التهيئة العمرانية. وتشمل هذه الصلاحيات الرقابة على مخططات التعمير المحلية لضمان توافقها مع القوانين السارية، إضافة إلى الإشراف على عمليات البناء والتعمير وفقًا لما تنص عليه عقود التعمير (رخصة البناء والتجزئة).

- **البلدية:** تمثل الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتعتبر القاعدة الإقليمية اللامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطن وتحسينه.[3]

[1] المرسوم التنفيذي رقم 15-19 المتضمن كيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها، الجريدة الرسمية ، العدد07، 2015.
[2] المادة 59، المرجع نفسه.
[3] المواد 1،2،3 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، يوليو 2011.

تتمتع البلدية بصلاحيات في مختلف المجالات غير أن ما يهمنا هنا دورها في المجال العمراني، حيث تتولى البلدية في هذا الإطار: [1]

- التأكد من احترام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها.
- السهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء، ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن.
- السهر على احترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية.
- حماية التراث المعماري طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقين بالسكن والتعمير والمحافظة على التراث الثقافي وحمايته.
- الحفاظ على وعائها العقاري ومنح الأولوية في تخصيصها لبرامج التجهيزات العمومية والاستثمار الاقتصادي.
- تهيئة الهياكل والتجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لاختصاصاتها والمساهمة في تهيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية أو التجارية او الخدماتية.
- توفر البلدية في مجال السكن الشروط التحفيزية للترقية العقارية، كما تبادر وتساهم في ترقية برامج السكن.
- تتكفل البلدية بتهيئة المساحات الخضراء ووضع العتاد الحضري وتساهم في صيانة فضاءات الترفيه والشواطئ.

1- **المجلس الشعبي البلدي:** يعتبر المجلس الشعبي البلدي ممثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة، يشكل المجلس الشعبي البلدي لجانا من بين أعضائه للمسائل التابعة لمجال اختصاصه لاسيما المتعلقة بما يلي: الاقتصاد والمالية والاستثمار، الصحة والنظافة وحماية البيئة، تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية، الري والفلاحة والصيد البحري، الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب، أما في المجال العمراني فيتولى المجلس الشعبي البلدي إعداد مخطط شغل الأراضي (POS) عن طريق مداولة، ويصادق المجلس بموجب مداولة أيضا على هذا المخطط بعد أخذ رأي الوالي باعتباره أداة لامركزية في مراقبة أشغال التهيئة والتعمير، كما يشارك المجلس في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم. [2]

[1] المواد من 115 إلى 124 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية، المرجع السابق.
[2] مدني هدى، دور الجماعات الاقليمية في ضبط البيئة العمرانية في القانون الجزائري، مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد 11، العدد01، 2023، ص 104.

2- **رئيس المجلس الشعبي البلدي:** يكلف رئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال التهيئة العمرانية بما يلي:[1]

- السهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال العقار، السكن والتعمير وحماية التراث الثقافي المعماري.
- تسليم رخص البناء والهدم والتجزئة حسب الشروط والكيفيات المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- الشروع في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ، والذي يشكل أهم صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في المجال العمراني.
- زيارة كل البنايات في طور الإنجاز، والقيام بمعاينات وطلب الوثائق التقنية الخاصة بالبناء والاطلاع عليها في أي وقت

- **مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء:** تعتبر هيئة ذات طابع إداري لا تتمتع بالشخصية المعنوية، فهي تشكل مظهر من مظاهر عدم التركيز الإداري، تابعة لوزارة السكن والعمران، حيث تتولى تنفيذ السياسة المتعلقة بالتعمير والهندسة المعمارية والبناء على المستوى المحلي، وتتشكل من أربع مصالح: مصلحة التعمير والتهيئة الحضرية، مصلحة الهندسة المعمارية والبناء، مصلحة متابعة الصفقات العمومية ومصلحة الإدارة والوسائل وتكلف بهذه الصفة، بما يلي: [2]

1-في مجال التعمير:

- ضمان تنفيذ أدوات التهيئة والتعمير ومراقبتها ومتابعتها بالتنسيق مع الهيئات المعنية.
- المحافظة على المواقع والمناطق ذات الطابع الخاص.
- السهر على احترام القواعد في مجال التعمير.
- تنظيم تدخلات إعادة تنشيط الأنسجة الحضرية الموجودة.
- برمجة وضمان توفر العقار القابل للتعمير على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

[1] القانون 11-10 المتعلق بالبلدية، المرجع السابق.
[2] المرسوم التنفيذي رقم 13-13، الذي يحدد قواعد تنظيم وتسيير المصالح الخارجية لوزارة السكن والعمران، الجريدة الرسمية، العدد03، 2013.

- دراسة طلبات عقود التعمير وإبداء الآراء التقنية الضرورية لإعداد مختلف المستندات المتعلقة بها.

2- في مجال الهندسة المعمارية:

- تفضيل الإبداع المعماري وتقنيات البناء الملائمة للمواقع وترقية إطار مبني متناسق وجميل حسب الخصائص الجغرافية والمناخية والاجتماعية المحلية.
- ضمان التناسق في تطور السكن والتجهيزات العمومية والخدمات والنشاطات.
- ضمان التحكم في الأشغال بصفة صاحب مشروع مفوض لبرامج التهيئة الحضرية والإعداد الدوري لحالة تقدمها.

3- في مجال البناء:

- التأكد من تطبيق الوثائق التقنية والتنظيمية ومقاييس البناء المعمول بها.
- إحصاء قدرات إنتاج المحاجر وتحديد مواقع المواد الطبيعية المستعملة في البناء.
- المبادرة بكل نشاط يتعلق بالبحث ويهدف إلى ترقية وتطوير أنظمة البناء ومواد البناء.
- السهر على رقابة التنظيم في مجال البناء.

- **مديرية السكن:** تتكون من ثلاث إلى أربع مصالح: مصلحة السكن العمومي الإيجاري، مصلحة السكن الريفي وتأهيل الإطار المبني، مصلحة الترقية العقارية وإعانات الدولة، مصلحة الإدارة والوسائل، حيث تتولى مهمة تنفيذ السياسة المتعلقة بالسكن على المستوى المحلي، وتكلف بهذه الصفة بما يأتي: [1]

- اقتراح برامج السكن المبادر بها من الدولة والجماعات المحلية ومتابعة حالة تقدمها بالاتصال مع السلطات المحلية والهيئات المعنية.
- المشاركة في مراقبة النوعية التقنية الخاصة بإنجازات القطاع وتنسيق النشاطات من أجل تطوير برامج الترقية العقارية.
- متابعة ومراقبة النشاط العقاري الممارس من طرف الوكلاء العقاريين.
- متابعة ومراقبة النشاط العقاري الممارس من طرف المرقين العقاريين والمقاولين العقاريين.
- السهر على تنفيذ ومراقبة الإعانات العمومية وضمان متابعة الإنجازات المتعلقة بها.
- ضمان التحكم في الأشغال بصفة صاحب مشروع مفوض لبرامج السكن التي بادرت بها الدولة والجماعات المحلية.

[1] المرسوم التنفيذي 13-13، المرجع السابق.

- ضمان متابعة البطاقية المحلية في مجال توزيع السكن بالاتصال مع الجماعات المحلية والهيئات المعنية.
- ضمان متابعة وتقييم إنجازات برامج السكنات.

- **شرطة العمران:** تتكون الفرقة من أعوان مؤهلين يتمتعون بصفة الضبطية القضائية وفقًا للقانون. يُكلف هؤلاء الأعوان برصد مخالفات التهيئة والتعمير ضمن نطاق البلديات والدوائر. يقومون بتوثيق هذه المخالفات من خلال محاضر تُوجه إلى السلطات المحلية للإعلام واتخاذ الإجراءات اللازمة، أو إلى الجهات القضائية للفصل فيها.

تسهر شرطة العمران على تطبيق القوانين والتنظيمات بالتنسيق مع المصالح المحلية على مستوى البلديات والدوائر حيث يقف أعوانها على مجمل التجاوزات التي قد يقع فيها المواطنين أثناء القيام بأشغال البناء أو التهيئة أو التخلص من النفايات المنزلية أو الصلبة وذلك من خلال التدخلات الميدانية بمعية المصالح التقنية في مجال العمران، والتأكد من مدى حيازة أصحاب الأشغال على الرخص الضرورية من عدمها للبناء أو التهيئة او الهدم، وكذا الاستجابة للتبليغات على البناء الفوضوي أو وجود استيلاء القطع الأرضية بطريقة غير شرعية[1] .

تُعتبر شرطة إدارية بطبيعتها، حيث يرتكز دورها في الأساس على الجانب الوقائي المرتبط بالضبط الإداري. وتتحدد مهامها وصلاحياتها ضمن نطاق البلدية أو البلديات المشمولة بإقليم الفرقة أو الدائرة. لذا فإن اختصاصها يظل محصورًا في هذا الإطار المحلي، وأي تجاوز لهذه الحدود يؤدي إلى بطلان الإجراءات المُتخذة. وتُكلف شرطة العمران بتنفيذ عدة مهام، منها[2] :

- السهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية في مجال العمران والبيئة، السهر على الحفاظ على جمالية المدن والتجمعات والأحياء، وفرض استخراج رخص البناء لكل أشكال البناء.

- السهر على احترام الأحكام المتعلقة بالاحتياطات العقارية، والسهر على احترام الأحكام في مجال الملصقات فيما يخص البنايات وفتح الورشات ومحاربة كل أشكال البنايات الفوضوية والاستيلاء اللاشرعي للأراضي والطريق العمومي أو تحويل العقار ذو الاستعمال السكني أو التجاري وتقديم الإنذارات للمخالفين وتبليغ السلطات المتخصصة عنها.

[1] محمد لعمري، دور شرطة العمران في تحقيق الضبط العمراني بين الواقع والمأمول، مجلة تشريعات التعمير والبناء، العدد07، 2018، ص 28- 30.

[2] هني سليم، سياسات التهيئة العمرانية في الجزائر: دراسة حالة ولاية الجزائر 2010-2020، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2024/2023، ص 126،127.

- محاربة كل مظاهر التجاوزات التي تؤثر على البيئة والنظافة والصحة العمومية وتحرير المحاضر ضد المخالفين بعد المعاينة.
- السهر على احترام التنظيمات المتعلقة بالمساحات الخضراء عن طريق الدوريات والرقابة.
- تنظيم حملات تحسيسية وإعلامية لصالح المواطنين بالتنسيق مع وسائل الإعلام.
- إضافة إلى مهامها الردعية تقوم شرطة العمران بمعاينة المخالفات وتحرير المحاضر بشأنها.

- **المجتمع المدني:** يعتبر التشاور من أهم سمات الديمقراطية، فهو يهدف إلى إشراك مختلف الفئات في اتخاذ القرارات الإدارية في مجال العمران وعدم انفراد الإدارة في اتخاذها، حيث يحمل التعمير التشاركي إيجابيات مهمة فهو وسيلة لتحسين القرارات وتجويدها، وقد أقر المشرع الجزائري ضرورة اشراك فعاليات المجتمع المدني في إعداد أدوات التهيئة العمرانية، حيث رأينا سابقا أنه تم إشراك مختلف الفاعلين من الجمعيات والخبراء والأكاديميين في إعداد مشروع الاستراتيجية الجديدة للتهيئة العمرانية العبر عنها في وثيقة "الجزائر غدا"، على نفس المنوال نص القانون 90–29 على أنه : "يجب استشارة الجمعيات المحلية .....أثناء إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي" .[1]

حيث يقوم رئيس المجلس الشعبي بإبلاغ الهيئات الإدارية ومختلف الجمعيات لاسيما الناشطة منها في المجال العمراني بشكل كتابي بالمقرر القاضي بإعداد كل من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي ويجب إشراكها إذا طلبت الجمعيات استشارتها، وقد يؤدي تخلف هذا الإجراء إلى إلغاء المداولة التي صادقت على أحد المخططين سابقي الذكر.

- **المواطن:** تتضح مشاركة المواطن في الشأن العمراني من خلال لجان الأحياء والتي تشكل وسيلة اتصال فعّالة بين البلدية وسكانها، حيث تُعنى بشكل مباشر ودائم بملفات التهيئة المتعلقة بالحي. كما تعد هذه اللجان قاعدة أساسية تُعبر من خلالها المواطنين عن انشغالاتهم وتطرح مقترحاتهم ومشاريعهم الهادفة لتحسين مستوى الحياة في المدينة. تعمل هذه اللجان كتنظيمات تطوعية تضم مجموعة من السكان الذين يسعون من خلال نشاطاتهم إلى المساهمة في تحسين ظروف الحي. بالإضافة إلى ذلك، تلعب دورًا مهمًا في التأثير على قرارات المسؤولين المحليين ودعم المشاركة في الحياة السياسية، لم يتم التطرق للجان الأحياء في قانون الجمعيات الجزائري، رغم أهميتها وقد أدرجها البعض ضمنيا مع الجمعيات المحلية، غير أن لجان الأحياء تلعب دور كبير في

[1] المادة 15 من القانون 90-29، المرجع السابق.

عملية التنشئة السياسية والاجتماعية للمواطن، وتحقيق الوحدة والتفاعل الاجتماعي، وزيادة وعي المواطن بضرورة المشاركة في المسائل المحلية وبالتالي ورغم أن لجان الأحياء تندرج ضمن الجمعيات والمجتمع المدني غير أنها الأقرب للمواطن وتعمل على توعيته وحثه على ضرورة المشاركة الفاعلة في إدارة الشأن المحلي.

وفي نفس السياق يمكن للمواطن أن يشارك في إعداد مخططات التعمير والتهيئة (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأراضي)، عن طريق آلية الاستقصاء العمومي أو التحقيق العمومي فقد أوجب القانون أن يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بفتح سجل خاص مرقم وموقع من طرفه، متاح لجمهور المواطنين من أجل تدوين ملاحظاتهم واقتراحاتهم حول مخططات التعمير سابقة الذكر، أو يمكنهم إرسال ملاحظاتهم كتابيا مباشرة إلى المفوض المحقق .

المطلب الثاني: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU

جاء المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في سياق الإصلاحات التي عرفتها الجزائر في مجال التعمير، واعتماد سياسة عمرانية جديدة بداية من 90 مثلما أشرنا سابق، ويعتبر المخطط أدوات التعمير المستحدثة ضمن قانون التهيئة العمرانية 90-29، الذي يعتبر أول نص قانوني صدر في إطار السياسة العمرانية الجديدة ضمن التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق، حيث اقتضى هذا الاتجاه الجديد، التخلي عن الأدوات القديمة في تسيير المجال العمراني.

يعرف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حسب القانون 90-29، المتعلق بالتهيئة والتعمير بأنه: "أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي"[1]، وعليه يمكن القول أنه مخطط تكميلي للمخططات العليا ، وذلك على مستوى جزئي –ميكرو عمراني micro urbain– حيث يشكل المخطط أداة مرجعية واستباقية لتسيير المجال الحضري، بالإضافة إلى كونه برنامج للتجهيزات العمومية والبنى التحتية للتجمعات الحضرية، ويمكن تلخيص أهداف المخطط في ما يلي:[2]

- ترشيد وعقلنة استخدامات الأرض بالبلدية أو مجموع البلديات التي يغطيها من حيث التخصيص الوظيفي وجدولتها بآجال زمنية (قريبة المدى، متوسطة، بعيدة المدى).
- توقع الاحتياجات الحالية والمستقبلية للسكن من حيث أنماطه وخصائصه على مستوى التجمعات السكانية للبلدية، فهو بذلك أداة لاستباق التعمير وتنظيمه وتوجيهه.
- تخصيص مناطق معينة للوظائف ذات الطبيعة الخاصة، كالمناطق الصناعية (ZI)، ومناطق النشاطات التجارية (ZAC)، مناطق التوسع السياحي (ZET) والمفارغ العمومية للنفايات (CET) .
- تحقيق المنفعة العمومية من خلال برمجة التنمية الحضرية والتكفل ببرامج الدولة ومختلف التدخلات القطاعية التي تم تحديدها في مخططات التعمير ما فوق البلدية

[1] المادة 16 من القانون 90-29، المتعلق بالتهيئة والتعمير، المرجع السابق.

[2] Maouia saidouni, op.cit, p 146.

(SNAT،SRAT)، وتوقع الاحتياجات المختلفة من حيث التجهيزات الكبرى والشبكات المختلفة وخاصة المهيكلة منها للمدينة.

1- محتوى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

يتكون المخطط من جزأين يكمل أحدهما الآخر، ويتعلق الأمر بملف بياني (خرائطي) يتضمن مجموعة من الخرائط، أما الثاني فهو عبارة عن تقرير كتابي يشمل الوصف والتحليل والتقرير والمعالجة الإحصائية، ولهذا يعتبر المخطط ذو صبغة خاصة، فهو أداة قانونية وتقنية في آن واحد:

❖ **الملف البياني (الخرائطي) Volet cartographique:**

يعرف المجال العمراني والجغرافي تباين كبير من بلدية إلى أخرى، حيث تقتضي مسألة التوزيع السكاني ومختلف النشاطات على المجال الجغرافي (الموجودة منها والتي ستستحدث)، عرضها في مستندات بيانية يغلب عليها الخرائط و الرسوم البيانية، وهي الميزة الغالبة على الدراسات ذات الطابع التقني.

وبالعودة لمكونات الملف البياني للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وعلى ضوء المادتين 17 و32 من القانون 90-29، فهو يتكون من مجموعة وثائق تترجم ما تم الاتفاق عليه بين الأعضاء القائمين على إعداد دراسة المخطط (مكتب الدراسات والأعضاء المناقشين) إلى رسومات وخرائط، وتتمثل هذه الوثائق في: [1]

- مخطط الوضع الحالي للمجال المبني وغير المبني للنسيج العمراني، يوضح حالة البنية التحتية للمدينة من شبكات الطرق، الصرف الصحي، الماء الشروب، ومختلف التجهيزات الموجودة.
- مخطط الارتفاقات الواجب الإبقاء عليها أو تعديلها أو إنشائها.
- مخطط التجهيز يبرز مخطط مرور الطرق وأهم سبل إيصال مياه الشروب، مياه التطهير وكذا تحديد موقع التجهيزات.
- مخطط يوضح مساحات تدخل مخطط شغل الأراضي POS مع ترقيمها، أي أن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يحدد لمخطط شغل الأراضي مساحات أو مناطق العمل .

[1] النوعي أحمد، أدوات التهيئة والتعمير في الجزائر ودورها في التنظيم العمراني وحماية البيئة، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد الثاني، 2022، ص828.

- مخطط التهيئة يوضح الصورة المستقبلية للنسيج الحضري للمدينة، يضبط القطاعات المعمرة والمخصصة للتعمير في المستقبل وغير القابلة للتعمير، وكذا بعض أجزاء الأرض كالساحل والأراضي الفلاحية ذات الإمكانيات العالية والجيدة والأراضي ذات الصبغة الثقافية والطبيعية البارزة.

❖ **الملف الوصفي (التقرير الكتابي) Volet descriptif:**

- **وثيقة التقرير التوجيهي:** يشمل تحليل وتشخيص الوضع القائم، ومختلف الاحتمالات التنموية بالنظر لمؤهلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتراب المعني، بالإضافة إلى نمط التهيئة المقترح بالنظر إلى توجيهات مخططات التهيئة فوق البلدية وحماية الساحل والحد من الأخطار الطبيعية والتكنولوجية.[1]

- **وثيقة تنظيم استخدام الأراضي:** ويتم من خلال هذه الوثيقة تنظيم تراب البلدية وتقسيمه إلى قطاعات حسب ما تنص عليه المواد 19،20،21،22،23، من القانون 90-29، حيث يساهم هذا التقسيم في ترشيد وعقلنة استغلال الأراضي وحماية الأراضي الزراعية وذات الميزة الخاصة من جانب، وضبط التوسع العمراني من جانب آخر وفق آلية التعمير المتدرج من التعمير الحاضر إلى التعمير المتوسط المدى إلى التعمير في المستقبل البعيد من خلال تصنيف القطاعات إلى: القطاعات المعمرة(**SU**)، القطاعات المبرمجة للتعمير(**SAU**)، قطاعات التعمير المستقبلية(**SUF**)، القطاعات غير القابلة للتعمير(**SNU**).[2]

- **اللائحة التنظيمية أو التقنين:** تعتبر اللائحة التنظيمية بمثابة تنظيم يحدد الترتيبات القانونية بالنسبة لكل المناطق الواقعة داخل مختلف القطاعات السابقة الذكر، وتقوم هذه اللائحة بتحديد ما يلي:[3]

- تحديد مواقع التجهيزات الكبرى للمنشآت الأساسية والخدمات والأعمال ونوعها.

[1] مزاري محمد، المرجع السابق، ص 51.
[2] القانون 90-29، المتعلق بالتهيئة والتعمير، المرجع السابق.
[3] تونسي صبرينة، النظام القانوني للعمران في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2019/2018، ص110-111.

- المساحات التي تتدخل فيها مخططات شغل الأراضي مع الحدود المرجعية المرتبطة بها وذلك بإبراز مناطق التدخل في الأنسجة العمرانية القائمة ومساحات المناطق المطلوب حمايتها .
- الإرتفاقات المطلوب الإبقاء عليها وتعديلها أو إنشاؤها.
- تحديد المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية، خاصة التصدعات الزلزالية أو إنزلاق التربة، والإرتصاصات والفياضانات.
- تحديد المناطق الزلزالية وتصنيفها حسب درجة قابليتها لخطر الزلزال.
- تحديد الأراضي والمناطق المعرضة للأخطار التكنولوجية المتمثلة في المؤسسات والمنشآت الكيمياوية والبيتروكيماوية وقنوات نقل المحروقات والغاز والخطوط الناقلة للطاقة.

2- كيفية إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

تغطى كل بلدية بمخطط توجيهي للتهيئة والتعمير، ويتم إعداده بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته، حيث يشرع في إعداد المخطط بموجب قرار رئيس المجلس الشعبي البلدي بعد المداولة، ويتم تبليغ المداولة التي ترخص انطلاق إعداد المخطط إلى الوالي المختص إقليميا، ويتم نشرها لمدة شهر بمقر المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية [1]، وتوقع المداولة من طرف جميع الأعضاء الحاضرين والتي تتضمن:

- التوجهات الأساسية التي تحددها الصورة الإجمالية للتهيئة ومخطط التنمية للبلدية المعنية وقيمة التجهيزات ذات الفائدة العامة.
- كيفيات مشاركة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجماعات المعنية بإعداده.
- القائمة المحتملة للتجهيزات ذات المنفعة العمومية.

[1] المادتين 2و3 من المرسوم التنفيذي 91-177، الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه، ومحتوى الوثائق المتعلقة به. الجريدة الرسمية، العدد 26، ماي 1991.

ثم يتم إصدار قرار يحدد المحيط الذي يرسم تدخل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير استنادا إلى ملف يتكون من :

- مداولة الإعداد المتعلقة بالمخطط التوجيهي.
- مذكرة تقديم يتم فيها شرح المعطيات الخاصة بمساحة المخطط وحدوده وأهدافه و...إلخ.
- مخطط يوضح حدود التراب الذي يشمله المخطط.

يُصدر هذا القرار من قِبل الوالي المختص إقليميًا في الحالات التي تتعلق فيها المداولة بوضع مخطط توجيهي يغطي أكثر من بلدية ضمن حدود نفس الولاية. أما في حالة امتداد المخطط ليشمل بلديات متعددة من ولايات مختلفة، فإن اتخاذ القرار يصبح من اختصاص الوزير المكلف بالجماعات المحلية بالتنسيق مع الوزير المسؤول عن التهيئة العمرانية.[1]

وفي الحالات التي يشمل فيها المخطط بلديتين أو أكثر، يتولى رؤساء المجالس الشعبية المعنية إحالة المهمة إلى مؤسسة عمومية مشتركة لتنفيذها. ومع ذلك، فإن قرارات هذه المؤسسة لا تصبح نافذة إلا بعد مصادقة المجالس الشعبية المحلية ذات الصلة[2].

تجدر الإشارة إلى أن البلديات غالبًا ما تفضّل اللجوء إلى مكاتب الدراسات من خلال تنظيم صفقات عمومية وإعداد دفاتر شروط خاصة لإنجاز الدراسات المطلوبة.

3- الهيئات والمصالح التي يتم استشارتها عند إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

بعد صدور قرار إعداد المخطط يشرع رئيس المجلس الشعبي البلدي بإعلام رؤساء غرف التجارة و رؤساء غرف الفلاحة والمنظمات المهنية والجمعيات المحلية، كتابيا بالقرار القاضي بإعداد المخطط وتمنح لهم مهلة 15 يوما من تاريخ استلامهم الإرسال، لإفصاح رغباتهم في المشاركة أو لا، كما حدد القانون بعض المصالح والهيئات الواجب استشارتها من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي عند إعداد المخطط، وتتمثل في مصالح : التعمير، الفلاحة، التنظيم الاقتصادي، الري، الأشغال العمومية، المباني والمواقع الأثرية والطبيعية، البريد والمواصلات على المستوى الولائي، والمصالح العمومية المكلفة بتوزيع

[1] المادة 4 من المرسوم التنفيذي 91-177. المرجع السابق
[2] المادة 5 من المرسوم النفيذي 91-177، المرجع نفسه.

الطاقة، النقل، توزيع الماء على المستوى المحلي (البلدي)، وبعد انقضاء المهلة القانونية يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بإصدار قرار يبين قائمة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح التي أبدت رغبتها في الاستشارة والمشاركة في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.[1]

يتبين أن القانون يفرض على رئيس المجلس الشعبي البلدي ضرورة إشراك مختلف الهيئات والمصالح بهدف تعزيز المخطط العمراني والاستفادة من الخبرات التقنية والإدارية المتوفرة على الصعيد المحلي. ذلك لأن مجال التعمير يشكل نقطة تلاقي لاهتمامات متعددة وبرامج تنموية تخص وزارات مختلفة، مما يجعل التكامل والتنسيق بين الوزارات أمرا لا غنى عنه لتنفيذ المشاريع بفعالية. ومع ذلك، يلاحظ أن القانون لم يضع إطارا يلزم هذه الهيئات بالمشاركة الفعلية ودعم التخطيط العمراني في نطاق عملها، كما أن رئيس المجلس الشعبي البلدي غير ملزم باعتماد مقترحاتها حتى لو كانت ذات أهمية أو فائدة واضحة.

علاوة على ذلك، يبدو أن هناك قصورا ملموسا في مساهمة الجهات المختلفة في إثراء المخطط العمراني. ويشمل هذا القصور حتى داخل إدارة البلدية نفسها، بما فيها المنتخبون والموظفون لا سيما مصلحة التعمير، حيث يقتصر دورهم غالبا على المشاهدة، تاركين تنفيذ المخطط لمديرية التعمير ومكاتب الدراسات. ويتجلى ذلك في هيمنة شبه كاملة لمديرية التعمير على سير عمليات الدراسة وتوجيه المخطط وفقا لرؤيتها الخاصة. أما أعضاء الهيئات والمصالح الأخرى، فيقتصر حضورهم على الجانب الشكلي فقط، وهو ما يتعارض مع مبادئ التشاركية التي تعد من أسس السياسة العمرانية الجديدة.

4- التحقيق العمومي (الاستقصاء العمومي) :

التحقيق العمومي هو وسيلة تتيح للمواطنين فرصة المشاركة من خلال التعبير عن آرائهم وتقديم اقتراحاتهم، بهدف المساهمة في تشكيل مختلف الرؤى والتصورات المتعلقة بمدينتهم- بلديتهم-، في إطار إضفاء التشاركية وتيسير انخراط الجميع في العملية العمرانية، حيث يُعرض مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لاستقصاء عمومي يمتد لفترة زمنية تبلغ 45 يومًا، إذ يصدر رئيس المجلس الشعبي للبلدية المختصة قرارًا يتضمن فتح هذا التحقيق العمومي، ويتم نشر هذا القرار بمقر المجلس الشعبي

[1] المادتين 7 و8 من المرسوم التنفيذي 91-177، المرجع السابق.

البلدي طوال فترة التحقيق في الأماكن المخصصة للمنشورات والإعلانات، [1] ويجب أن يتضمن القرار مجموعة من العناصر الضرورية التي تتيح تنفيذه بشكل فعال تتمثل في: [2]

- تاريخ بداية ونهاية التحقيق العمومي.
- تعيين المفوضين المحققين.
- كيفيات إجراء التحقيق العمومي.
- تحديد المكان أو الأماكن التي يتم الاستشارة فيها حول مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

تُرسل نسخة إلى الوالي المختص إقليمياً، ويتم إعداد سجل خاص بالتحقيق يتم ترقيمه وتوقيعه من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي للبلدية المعنية أو رؤساء المجالس الشعبية للبلديات ذات الصلة. تُدون في هذا السجل جميع الملاحظات التي يوردها المفوضون المكلفون بالتحقيق. بعد انتهاء مدة 45 يوماً، يتم غلق سجل التحقيق وتوقيعه من قبل المفوضين الذين يعدّون محضر إغلاق السجل. يُرسل المحضر لاحقاً إلى المجلس الشعبي البلدي أو المجالس المحلية مرفقاً بالملف الكامل للتحقيق والاستنتاجات، وذلك في غضون 15 يوماً.[3]

على الرغم من أن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يترتب عليه تأثيرات كبيرة مثل نزع الملكية، فرض قواعد منع البناء، وتحديد مواقع إقامة التجهيزات والبنى التحتية التي تؤثر على البيئة والإطار المعيشي للمواطنين، إلا أن المواطنين لا يولون اهتمامًا كافيًا بنتائج هذا المخطط. قد يعود ذلك إلى الثقافة السائدة وضعف الوعي بأهمية قضايا التعمير، بالإضافة إلى اقتصار الإعلان عنه داخل مقرات البلديات فقط، دون الاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة. لذلك، من الضروري وضع أطر ووسائل إعلامية أكثر فعالية لإشراك المواطنين والجمعيات ومختلف الفاعلين بفاعلية في هذا المجال.

[1] المادة 14 من القانون 90-29، والمادة 10 من المرسوم التنفيذي 91-177.
[2] تونسي صبرينة، المرجع السابق، ص 117.
[3] المواد 11، 12، 13 من المرسوم التنفيذي 91-177.

5- المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

عند اختتام عملية التحقيق العمومي والمصادقة على مشروع مخطط التهيئة والتعمير من قِبل المجلس الشعبي البلدي، يتم تحويل المشروع إلى الوالي المختص إقليمياً. الهدف من ذلك هو طلب رأي المجلس الشعبي الولائي خلال مدة أقصاها 15 يوماً من تاريخ الاستلام، وذلك في سياق تعزيز التشاور مع أعضاء المجلس الشعبي الولائي.[1] وبعد تلقي رأي المجلس الشعبي الولائي، تتم المصادقة النهائية على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من قبل الجهة المختصة كما يلي: [2]

- بقرار من الوالي بالنسبة للبلدية أو البلديات التي يقل مجموع سكانها عن 200 ألف نسمة.
- بقرار مشترك بين وزير الجماعات المحلية والوزير المكلف بالتعمير بعد استشارة الوالي أو الولاة المعنيين في البلديات التي يفوق عدد سكانها 200 ألف نسمة ويقل عن 500 الف نسمة.
- بمرسوم تنفيذي يصدر بعد استشارة الوالي المعني او الولاة المعنيين وبناء على تقرير من الوزير المكلف بالتعمير بالنسبة للبلدية أو البلديات التي يكون عدد سكانها 500 ألف نسمة أو أكثر.

بعد المصادقة يتم تبليغ المخطط إلى الجهات التالية: [3]

الوزير المكلف بالتعمير، الوزير المكلف بالجماعات المحلية، مختلف الأقسام الوزارية المعنية، رئيس أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية، رئيس أو رؤساء المجالس الشعبية الولائية المعنية، المصالح التابعة للدولة المعنية بالتعمير على مستوى الولاية كالغرف التجارية والغرف الفلاحية، ثم ينشر المخطط المصادق عليه في الأماكن المخصصة للمنشورات الخاصة بإعلام المواطنين بالبلديات، وتلتزم السلطة باحترام فحوى المخطط.[4]

[1] المادة 14 من المرسوم التنفيذي 91-177.
[2] المادة 15 من المرسوم التنفيذي 91-177.
[3] المادة 16 من المرسوم التنفيذي 91-177.
[4] المادة 14 من القانون 90-29، المرجع السابق.

6- مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

بما أن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هو مخطط احتمالي لفترة طويلة نسبيا (غالبا 10 سنوات)، وبما أن الظاهرة العمرانية يصعب التحكم بها والتنبؤ بمآلاتها ، وعليه مهما كانت كفاءة المخطط فيمكن أن تتجاوزه ظاهرة التعمير لذلك وجب مراجعته وتعديله ليواكب عمليات التوسع العمراني، غير أن المراجعة والتعديل لا يمكن أن تتم بشكل عشوائي وتخضع لمزاج المقررين وإلا فإن المخطط سيفقد أهميته ودوره في تنظيم المجال العمراني، لذلك ضبط القانون الحالات التي يمكن فيها مراجعة المخطط وتعديله وفق المادة 28 من القانون 90-29 وهي كالتالي: [1]

- إذا كانت القطاعات المزمع تعميرها المشار إليها سابقا (القطاعات المعمرة، القطاعات المبرمجة للتعمير، قطاعات التعمير المستقبلية، القطاعات غير القابلة للتعمير)،[2] في طريق الإشباع.
- إذا أصبحت مشاريع التهيئة للبلدية أو البنية الحضرية لا تستجيب لتطور الأوضاع أو المحيط وعاجزة عن الوصول للأهداف المعينة لها.

علاوة على ذلك، يمكن أن تلعب العوامل الديمغرافية دوراً حاسماً في حال حدوث تغييرات غير متوقعة نتيجة لهجرة السكان، أو النزوح من المناطق الريفية جرّاء ظروف طبيعية أو أمنية، أو حتى بسبب النمو الطبيعي للسكان. كما أن القرارات السياسية والإدارية المركزية قد تترك تأثيراً كبيراً على نمط النمو الحضري للبلدية أو المدينة. فعلى سبيل المثال، قد تُرفع البلدية إلى مستوى دائرة أو ولاية منتدبة، مما يجعلها نقطة جذب للعديد من السكان الجدد. وللحد من ظاهرة التوسع العمراني العشوائي والبناء غير القانوني، يتم عادةً مراجعة المخططات العمرانية بهدف تخصيص مساحات إضافية لبناء المساكن، لا سيما الاجتماعية منها، بالإضافة إلى إطلاق مشروعات تنموية جديدة.

تعد عملية مراجعة المخطط أداة مهمة بيد رئيس المجلس الشعبي البلدي لتجسيد رؤيته في تطوير مدينة متكاملة التنظيم من خلال تحديد المشاريع الحضرية الملائمة. ومع ذلك، لا يجوز أن تتحول هذه العملية

[1] المادة 28 من القانون 90-29، المعدل والمتمم، المرجع السابق.
[2] للمزيد راجع المادة 19 من القانون 90-29 ، المرجع السابق.

إلى وسيلة يستخدمها المنتخبون لتحقيق مصالحهم الشخصية أو للتحكم في المخطط وفق رغباتهم. ولهذا السبب، وضع القانون ضوابط صارمة لعملية المراجعة، حيث حدد الحالات التي يُسمح فيها بإجراء التعديلات، كما اشترط أن تمر إجراءات التعديل بنفس الخطوات التي يتم اتباعها عند إعداد المخطط الأصلي.

المطلب الثالث: مخطط شغل الأراضيPOS

نظرًا لأن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يتولى مسؤولية تحديد التوجهات الأساسية والأطر المرجعية للتنظيم العمراني على مستوى المدينة– البلدية، كما تمت الإشارة إليه سابقًا، فإن مخطط شغل الأراضي يختص بتنظيم الأراضي والمجالات العمرانية بطريقة أكثر تفصيلًا ودقة. حيث قبل سنة 1990 لم يكن هناك سوى المخطط العمراني الموجه –كما رأينا سابقا– الذي كان يحدد التوجهات العامة للمجال العمراني ما دفع بإيجاد ألية تنظيمية للتعمير، تسمح بالربط بين توجهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وقرارات التعمير على المستوى الجزئي ومنه يعد هذا المخطط بمثابة استجابة لمعالجة النواقص والثغرات التي ظهرت في تسيير وتهيئة المدن، لا سيما في مجال تهيئة التجزئات العقارية والتجمعات السكنية.[1]

يعد مخطط شغل الأراضي أداة تفصيلية لتنظيم استخدام الأراضي والبناء عليها، حيث يتم تطويره وفقًا للتوجيهات المحددة من قبل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير. يهدف هذا المخطط إلى تحديد الشكل العمراني لكل منطقة من خلال تنظيم حقوق البناء واستعمال الأراضي. يتناول المخطط عناصر أساسية، مثل أنواع المباني المسموح ببنائها وأحجامها واستخداماتها، إضافة إلى حقوق البناء المرتبطة بملكية الأراضي والإرتفاقات المفروضة عليها والنشاطات المسموح بها. كل هذه التوجهات يجب أن تكون متوافقة مع أحكام المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، مما يضفي على العملية طابع التنظيم والدقة.[2]

1 – أهداف مخطط شغل الأراضي:

يهدف مخطط شغل الأراضي بشكل أساسي إلى توجيه التوسع العمراني وضبطه، مع السعي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للأراضي. وفي سياق تنظيم المجال الحضري، يُعد هذا المخطط أداة فعّالة تتناغم مع الأهداف المحددة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير. يركز المخطط على التدخل في مختلف قطاعات التعمير التي يغطيها، وتشمل هذه التدخلات إعادة الهيكلة الحضرية والتجديد العمراني وكذلك إعادة التأهيل الحضري. أما في إطار التخطيط، فإنه يُعتبر مخططاً تفصيلياً، إذ يتناول أدق التفاصيل

[1] Maouia Saidouni, op-cit, p 155.

[2] منصور مجاجي، أدوات التهيئة والتعمير كوسيلة للتخطيط العمراني، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد01، العدد01، 2007، ص 17.

المرتبطة بالمجال العمراني، مثل أشكال القطع ومساحاتها، نسب استغلال الأراضي، النسبة المبنية المسموح بها، تصاميم مداخل المباني وواجهاتها، وغيرها من العناصر ذات الصلة.[1]

كما يرمي مخطط شغل الأراضي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي أوردها القانون 90-29 والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: [2]

- تحديد أنماط البنايات المسموح بها واستعمالاتها مع ضبط القواعد المتعلقة بالمنظر الخارجي للبنايات.
- تعيين الكمية القصوى والدنيا من البناء المسموح به، والمعبر عنها بالمتر المربع من الأرضية المبنية أو المتر المكعب من الأحجام، مع ضرورة تحديد المساحات الخضراء، والمواقع المخصصة للمنشآت ذات المصلحة العامة، وكذلك تخطيطات طرق المرور ومميزاتها.
- تحديد الارتفاقات.
- تحديد الأحياء والشوارع والنصب التذكارية والمواقع، والمناطق الواجب حمايتها وتجسيدها وإصلاحها.
- تعيين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها.
- تبيين منافذ الطرق وكيفية وصول الشبكات إليها.
- تحديد نوع المنشآت والتجهيزات العمومية وموقعها، وتحديد الطرق والشبكات المختلفة التي تتحملها الدولة، كما هو محدد في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وكذلك آجال إنجازها .
- تحديد المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية طبقا لوسائل الدراسات البيوتقنية والدراسات الدقيقة للزلازل على مقياس مخطط شغل الأراضي.
- تبيين مواقف السيارات والمساحات الفارغة والمغارس.
- تبيين خصائص القطع الأرضية.

[1] عباس راضية، النظام القانوني للتهيئة والتعمير بالجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر01، 2015/2014، ص 133.
[2] منصور مجاجي، المرجع السابق، ص 18.

2- الوثائق المكونة لمخطط شغل الأراضي: يصاحب المخطط نظام يتكون من مستندات نظامية مرجعية تتمثل في:

- **لائحة التنظيم:** وتتضمن:[1]

- مذكرة تقديم يثبت فيها تلائم أحكام مخطط شغل الأراضي مع أحكام المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وكذلك البرنامج المعتمد للبلدية أو البلديات المعنية تبعا لآفاق تنميتها.

- القواعد التي تحدد لكل منطقة نوع المباني المرخص بها أو المحظورة ووجهتها، وحقوق البناء المرتبطة بملكية الأرض التي يعبر عنها معامل شغل الأرض ومعامل مساحة ما يؤخذ من الأرض مع جميع الارتفاقات المحتملة، مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالساحل والأراضي الفلاحية ذات الجودة العالية أو الجيدة والأقاليم الطبيعية والثقافية البارزة.

- معامل شغل الأراضي COS يحدد العلاقة القائمة بين المساحة الأرضية مع خالص ما يتصل بها من بناء ومساحة قطعة الأرض.

- شروط استخدام الأرض لكل من المنافذ والطرق ووصول الشبكات إليها، خصائص القطع الأرضية وموقع المباني بالنسبة إلى الطرق العمومية وما يتصل بها، موقع المباني بالنسبة إلى الحدود الفاصلة، موقع المباني بعضها من بعض على ملكية عقارية واحدة، ارتفاع المباني، المظهر الخارجي، موقف السيارات، المساحات الفارغة والمغروسة.

- تحديد مختلف المنشآت والتجهيزات العمومية ومواقعها وكذا الطرق والشبكات المختلفة التي تتحملها الدولة كما هو محدد في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وكذلك التي يقع إنجازها على عاتق الجماعات المحلية هذا مع تحديد آجالها.

[1] المادة 18 من المرسوم 91-178، الذي يحدد إجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي والمصادقة عليها ومحتوى الوثائق المتعلقة بها، المؤرخ في 28 ماي 1991، الجريدة الرسمية، العدد26، 1991.

- **وثائق بيانية:** حيث يتم تجسيد محتوى دراسة المخطط على شكل وثائق بيانية وتتكون مما يأتي: [1]

- **مخطط بيان الموقع** Plan de situation (مقياس1/2000 أو 1/5000).
- **مخطط طوبوغرافي** Plan topographique (مقياس 1/500 أو 1/1000).
- **خارطة** (مقياس 1/500 أو 1/1000) تحدد المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية والتكنولوجية مصحوبة بالتقارير التقنية المتصلة بذلك، وكذا الأخطار الكبرى المبينة في المخطط العام للوقاية، كما تحدد الخارطة المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية وفقا لوسائل الدراسات الجيوتقنية études géotechniques والدراسات الدقيقة للزلازل microzoneation sismique على مقياس مخطط شغل الأراضي، وتحدد مساحات الحماية أو الارتفاقات الخاصة بالمنشآت المختلفة والمنشآت الأساسية المنطوية على التجهيزات والأخطار التكنولوجية، كما تحدد أيضا المناطق والأراضي المصنفة حسب درجة قابليتها للخطر بناء على إقتراح المصالح المكلفة بالتعمير والمختصة إقليميا حسب نفس الأشكال الموافقة على المخطط.
- **مخطط تهيئة عامة** بمقياس 1/500 أو 1/1000 يحدد المناطق القانونية المتجانسة، موقع إقامة التجهيزات والمنشآت ذات المصلحة العامة والمنفعة العمومية، خط مرور الطرق والشبكات المختلفة مع إبراز ما تتحمله الدولة من جهة وما تتحمله الجماعات المحلية من جهة ثانية وفق قواعد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، المساحات الواجب الحفاظ عليها نظرا لخصوصياتها.
- **مخطط التركيب العمراني** مقياس 1/500 او 1/1000 المتضمن على الخصوص عناصر لائحة التنظيم من معامل شغل الأراضي ومعامل مساحة ما يؤخذ منها، مصحوبا بمخطط يجسد الأشكال التعميرية والمعمارية المنشودة بالنسبة لكل قطاع من القطاعات المحددة في

[1] المرجع نفسه، و المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 05-318 المعدل والمتمم للمرسوم 91-178، الجريدة الرسمية، العدد62، 2005.

المناطق القانونية المتجانسة، باستثناء مخطط بيان الموقع فإن جميع المخططات المتبقية في الوثائق البيانية تعد وجوبا على مقياس 1/500 إذا كان مخطط شغل الأراضي يعني القطاعات الحضرية.[1]

3- موضوع مخطط شغل الأراضي:

يشمل مخطط شغل الأراضي تقسيم القطاعات إلى مناطق وتحديد معاملات استغلال الأراضي العمرانية، وتقسم المناطق إلى قسمين هما: [2]

- **المناطق العمرانية: (ZU)** تشير المناطق التي تُعد تجهيزاتها العمومية كافية إلى تلك المناطق التي يمكن البدء بأعمال البناء فيها مباشرة دون الحاجة إلى تجهيزات إضافية. ويتم تصنيف هذه المناطق إلى تقسيمات فرعية بناءً على خصائصها المميزة، مثل مناطق البناء الذاتي، مناطق النشاطات الصناعية، المناطق التجارية، مناطق التوسعة السياحية، مناطق الخدمات، ومناطق التخزين. ويرافق كل تقسيم من هذه المناطق توجيهات محددة تحدد الأراضي المخصصة للتجهيزات العامة وتفصل بدقة الأنشطة التي تسود فيها، مع التركيز على النشاطات التي يتعين تعزيزها وتطويرها وتلك الممنوعة بسبب عدم توافقها مع الاستخدامات المقررة للمنطقة. فعلى سبيل المثال، لا تُعد المناطق الواقعة في وسط المدن أو ذات الوظائف السكنية مناسبة لإقامة منشآت صناعية ملوثة. ومع ذلك، قد يُسمح في بعض الحالات بإقامة أو توسيع أنشطة تجارية أو تخزينية محددة، لكن ذلك يستوجب الحصول على التراخيص الإدارية اللازمة مسبقًا لضمان الامتثال للمعايير المقررة.

- **المناطق الطبيعية (ZN):** هي تلك المناطق التي تفتقر إلى وجود التجهيزات العمومية، أو تكون هذه التجهيزات محدودة جداً. تتميز هذه المناطق عادة بخصائص طبيعية مميزة، مناظر خلابة، أو ثروات ثقافية عقارية ذات أهمية. وتشمل أيضاً الأراضي الفلاحية ذات الجودة العالية والمناطق التي تتعرض للظواهر الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات، مما يجعل تعميرها أمراً

[1] غواس حسينة، الآليات القانونية لتسيير العمران، مذكرة ماجيستير في القانون العام، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011، ص 30.

[2] بزغيش بوبكر، مخطط شغل الأراضي : أداة للتهيئة والتعمير، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 17، العدد01، 2018، ص 663.

محفوفاً بالمخاطر. يركز مخطط شغل الأراضي على تحديد مواقع الأراضي الفلاحية والغابية، مع التأكيد على ضرورة حمايتها من أي تعديات أو استيلاءات غير قانونية. بناءً على ذلك، يضع المخطط قيوداً صارمة على البناء في هذه المناطق قد تصل إلى منعها تماماً.[1]

وقد تم التأكيد على تحديد هذه المناطق بعد زلزال بومرداس 2003، وفياضانات باب الواد 2001، حيث تم تعديل قانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير ، بقانون 04-05 الذي ألزم أدوات التعمير على تحديد هذه المناطق بدقة، بغرض توقيف التعمير والتوسع العشوائي للمدن في هذه المناطق، ويتم الأخذ بعين الاعتبار المخططات التي حددها القانون والمتعلقة بالمخاطر الطبيعية والتكنولوجية.

4- **تحديد معاملات استغلال الأراضي العمرانية:** حدد القانون نوعين من المعاملين وهما:

- **معامل شغل الأرض coefficent d'occupation des sol (COS):** يقصد به التناسب بين المساحة الأرضية خارج البناء الصافي ومساحة قطعة الأرض تساوي واحد، وفق المادة 26 من المرسوم التنفيذي 91-175 المتعلق بتحديد القواعد العامة للتهيئة والتعمير التي تدعى الكثافة القصوى للبناء، وإن هذا المعامل خارج المناطق الحضرية يتم تحديده عن طريق التنظيم، حيث تُعتبر عملية تحديد معامل شغل الأراضي عملية تقنية دقيقة تعتمد على إجراء حسابات متقدمة تستدعي تحديدًا مسبقًا لمساحة الأرض الإجمالية، جنبًا إلى جنب مع المساحة البنائية المرتبطة بها. يشمل ذلك قياس المساحة الإجمالية لكل مستوى من مستويات البناء، مع استثناء بعض الأنواع من المساحات. وتشمل هذه الاستثناءات المساحات المخصصة للأغراض السكنية، والأدوار السفلية غير المؤهلة للاستخدام السكني أو لأي نشاط آخر سواء كان مهنيًا أو حرفيًا أو صناعيًا أو تجاريًا. كما يتم استبعاد الأسطح، الشرفات، المقصورات، المساحات المفتوحة والموجودة في الطابق الأرضي، مواقف السيارات، مخازن المحاصيل، تجهيزات الزراعة، بالإضافة إلى المرافق المخصصة لإيواء الحيوانات.[2]

- **معامل ما يؤخذ من الأرض (CES):** والذي يتم تحديده من خلال العلاقة بين مساحة القطعة الأرضية ومساحة الأرض المبنية للمبنى، أي أن معامل ما يؤخذ من الأرض يساوي مساحة

[1] Maouia Saidouni, op-cit , p147.

[2] عباس راضية، المرجع السابق، ص 137.

قطعة الأرض الاجمالية ناقص مساحة الأرض المخصصة للمبنى، فهو يشمل العلاقة ما بين المساحة المبنية والمساحة العقارية، ويحدد شروط الاستغلال الحسن لكل منطقة من المناطق الخاضعة لمجال المخطط من حيث ضبط بدقة الشروط المتعلقة بعرض الشوارع والطرق واستقامتها، وأماكن توقف السيارات، ورسم المسالك الخاصة لمرور شبكات مياه الشرب والصرف الصحي، والهدف من ورائه هو إجبار أصحاب رخص البناء بتخصيص المساحات الخضراء في فناء البناية المراد إنجازها، في إطار ترقية وتوسيع المساحات الخضراء بالنسبة للمساحات المبنية.[1]

انطلاقاً من ذلك، يُعد مخطط شغل الأراضي أداة جوهرية للتخطيط وإدارة المجالات، إلى جانب كونه مرجعاً يساعد المسؤولين المحليين، خصوصاً مسؤولي البلديات، في اتخاذ القرارات والتنبؤات المستقبلية. كما يلعب دوراً هاماً كبرنامج لتطوير التجهيزات والبنية التحتية للمدن والتجمعات السكانية. يتميز هذا المخطط بمرونته وديناميكيته، حيث يعتمد على أبعاد زمنية متعددة تشمل المدى القصير (5 سنوات) والمتوسط (10 سنوات) والطويل (20 سنة). إضافة إلى ذلك، يُسهّل قابلية المراجعة والتعديل المستمر التناغم مع المستجدات والمشاريع المبرمجة حسب أولويات التنفيذ.[2]

5- إعداد مخطط شغل الأراضي:

يوكل إعداد مشروع مخطط شغل الأراضي إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يقع المشروع ضمن نطاق اختصاصه، أو إلى رؤساء المجالس الشعبية للبلديات المعنية، ويتم ذلك تحت مسؤوليتهم المباشرة. تُنفذ هذه المهمة بناءً على مداولة تنتهي بإصدار قرار رسمي يأذن ببدء إعداد هذا المخطط، ويتوجب أن تحتوي هذه المداولة على:

- تذكير بضرورة الالتزام بالحدود المرجعية لمخطط شغل الأراضي، والتي يجب إعدادها وفقا لما تم تحديده في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الخاص بالموقع المعني.
- بيان كيفيات مشاركة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات في إعداد مخطط شغل الأراضي.

[1] المادة 31 من القانون 90-29 ، والمرسوم التنفيذي 09-147 المحدد لمحتوى مخطط تسيير المساحات الخضراء وكيفيات إعداده، الجريدة الرسمية، العدد26، 2009.
[2] بزغيش بوبكر، المرجع السابق، ص664.

يتم إشعار الوالي المختص إقليمياً بالمداولة، وتُنشر هذه المداولة في مقر المجلس الشعبي البلدي لمدة شهر كامل. بعد ذلك، يُصدر القرار الذي يحدد ترسيم حدود المحيط المتعلق بمخطط شغل الأراضي وفقاً لما يلي:

-يصدر القرار من الوالي إذا كانت الأراضي المعنية تابعة لنفس الولاية .

- يصدر القرار من الوزير المكلف بالتعمير بالتنسيق مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية إذا كانت الأراضي تشمل بلديات تنتمي إلى ولايات مختلفة.[1]

كما يمكن أن يتم إعداد مخطط شغل الأراضي من قبل مؤسسة عمومية مشتركة بين البلديات عندما يشمل بلديتين أو أكثر، ثم يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية باطلاع رؤساء الغرف التجارية ورؤساء الغرف الفلاحية وكذا رؤساء الجمعيات المحلية والمنظمات المهنية، كتابيا وتمنح لهم مهلة 15 يوما للإفصاح عن رغبتهم في المشاركة في إعداد المخطط.

يصدر رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية ذات الصلة قراراً يحدد من خلاله قائمة الإدارات والهيئات والمصالح العامة والجمعيات التي يتعين استشارتها. كما يتعين على رئيس المجلس الشعبي البلدي إجراء استشارة إلزامية مع بعض المصالح المحددة التي تتمثل في:[2]

- المديريات الولائية المكلفة بالتعمير، الفلاحة، التنظيم، الاقتصاد، الري، النقل، الأشغال العمومية، المباني والمواقع الأثرية والطبيعية، البريد والمواصلات، كما أضيف كل من البيئة والتهيئة العمرانية و السياحة وأيضا الصناعة وترقية الاستثمار.
- المصالح المحلية المكلفة بتوزيع الطاقة والنقل وتوزيع الماء، كما أضيف الضبط العقاري.
- كما يلزم باستشارة اللجنة الولائية للهندسة المعمارية، والتعمير والمحيط المبني في كل مسألة تتعلق بالبناء والتعمير وتسليم رخص البناء في إطار إعداد أدوات التعمير والمشاركة في إعدادها

[1] صافية إقلولي، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي في ظل قانون 90-29 ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 50، العدد 05، 2013، ص257.
[2] عباس راضية، المرجع السابق، ص 139.

من قبل الجماعات المحلية، ثم ينشر هذا القرار لمدة شهر في مقر المجلس الشعبي البلدي ويبلغ للإدارة العمومية.

تُعتبر هذه الإجراءات مشابهة لتلك المستخدمة في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، حيث تندرج ضمن اختصاصات البلدية بوصفها هيئة لامركزية، وتنسجم مع مبدأ تمكين المواطنين من إدارة شؤونهم المحلية. ويعزز ذلك ما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 91-178 بشأن توسيع نطاق النقاش والتشاور خلال مرحلة التحقيق العمومي، حيث تتطابق الإجراءات المرتبطة بهذا التحقيق مع تلك الخاصة بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من حيث المدة الزمنية البالغة 45 يوماً، بينما تُخصص مدة أطول تصل إلى 60 يوماً في حالة مخطط شغل الأراضي، نظرًا لما ينطوي عليه من تأثير أكبر على حياة المواطنين مقارنةً بالمخطط التوجيهي. ويعود ذلك إلى ضرورة احترام مضمون مخطط شغل الأراضي عند إصدار رخص التعمير، مما يُبرز أهميته في تنظيم الأنشطة العمرانية.

ثم يرسل مشروع مخطط شغل الأراضي إلى الوالي لإبداء رأيه في مهلة 30 يوم، وفي حالة عدم الرد يعتبر موافق على المشروع

6- الاستقصاء العمومي على مخطط شغل الأراضي:

بعد انتهاء المراحل السابقة المذكورة أعلاه، يتم إخضاع مشروع مخطط شغل الأراضي للاستقصاء العمومي لمدة 60 يوما بموجب قرار يصدره رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية، ويجب أن يتضمن القرار، ما يلي: [1]

- تحديد المكان أو الأماكن التي يمكن الاستشارة فيها حول مشروع مخطط شغل الأراضي.
- يعين المفوض المحقق أو المفوضين المحققين.
- يبين تاريخ انطلاق مدة التحقيق وتاريخ انتهائها.
- يحدد كيفيات إجراء التحقيق العمومي.

[1] المادة 11 من المرسوم التنفيذي 91-178.

وينشر هذا القرار بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية طوال مدة الاستقصاء العمومي (60 يوما) وتبلغ نسخة من القرار إلى الوالي المختص إقليميا.

يتم إنشاء سجل خاص بعملية الاستقصاء، يتم ترقيمه وتوقيعه من قبل رئيس المجلس الشعبي للبلدية المعنية أو رؤساء المجالس الشعبية للبلديات ذات الصلة. يُخصص هذا السجل لتوثيق جميع الملاحظات التي تُرسل بشكل مكتوب إلى المفوض المحقق أو المفوضين المحققين المعنيين، بعد انتهاء المدة المحددة قانونا (60 يوما)، يقفل سجل الاستقصاء ويتم توقيعه من طرف المفوض المحقق أو المفوضون المحققون، الذين يقومون بإعداد محضر إقفال الاستقصاء في مدة لا تتجاوز 15 يوما، ثم يرسلونه إلى المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية للبلديات المعنية، مصحوبا بالملف الكامل للاستقصاء مع استنتاجاته.[1]

7- المصادقة على مخطط شغل الأراضي:

عقب انتهاء مرحلة الاستقصاء العمومي واستكمال جميع محتوياته، يتم إرسال مخطط شغل الأراضي مرفقًا بسجل الاستقصاء ومحضر قفل التحقيق والنتائج التي توصل إليها المفوض المحقق إلى الوالي المختص إقليميا، يتوجب على الوالي تقديم رأيه وملاحظاته في غضون ثلاثين يومًا من تاريخ استلام ملف المصادقة. وفي حال انقضاء هذه الفترة دون ورود أي ملاحظات من الوالي بشأن المشروع، يُعتبر ذلك موافقة ضمنية على المخطط، وبعدها يصادق المجلس الشعبي البلدي بموجب مداولة على مخطط شغل الأراضي مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الوالي.[2]

بعد المصادقة على مخطط شغل الأراضي من طرف المجلس الشعبي البلدي، يتم تبليغه إلى الجهات الآتية.[3]

- الوالي المختص أو الولاة المختصون إقليميا.
- المصالح التابعة للدولة، المكلفة بالتعمير على مستوى الولاية.
- الغرف التجارية.

[1] المادتين 12 و13 من المرسوم التنفيذي 91-178.
[2] إقلولي صافية، المرجع السابق، ص 261.
[3] المادة 16 من المرسوم التنفيذي 91-178.

- الغرف الفلاحية.

وبعدها يوضع مخطط شغل الأراضي المصادق عليها تحت تصرف الجمهور عن طريق قرار يصدره رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يبين فيه ما يلي:[1]

- تاريخ بدء عملية الوضع تحت التصرف.
- المكان الذي أو الأماكن التي يمكن استشارة الوثائق فيها.
- قائمة الوثائق الكتابية والبيانية التي يتكون منها الملف.

8- مراجعة مخطط شغل الأراضي:

لا يجوز تعديل مخطط شغل الأراضي، سواء بشكل جزئي أو كلي، عقب المصادقة عليه، إلا في الحالات المُحددة بموجب أحكام القانون 90-29. ويتم ذلك حصراً بعد مناقشة وموافقة المجلس الشعبي البلدي المختص بهذا الشأن، وتتمثل الحالات في: [2]

- إذا لم ينجز مخطط شغل الأراضي في الأجل المقرر لإتمامه سوى ثلث حجم البناء المسموح به من المشروع الحضري أو البنايات المتوقعة في التقدير الأولي.
- إذا كان الإطار المبني الموجود في حالة خراب أو حالة قدم تدعو إلى تجديده.
- إذا كان الإطار المبني قد تعرض لتدهور في حالته نتيجة ظواهر طبيعية.
- إذا طلبت المراجعة بعد مرور خمس سنوات من المصادقة على مخطط شغل الأراضي، أغلبية ملاك البنايات البالغين على الأقل نصف حقوق البناء التي يحددها مخطط شغل الأراضي الساري المفعول.
- إذا استدعت ذلك حاجة إنشاء مشروع ذي مصلحة وطنية يصادق على مراجعات المخطط ساري المفعول في نفس الظروف والأشكال المنصوص عليها لإعداد مخطط شغل الأراضي.

[1] المادة 17 من المرسوم التنفيذي 91-178 .
[2] المادة 37 من القانون 90-29.

أما بالنسبة لتعديل مخطط شغل الأراضي فتنص المادة 33 من القانون 90-29 على أنه: لا يمكن أن تخضع القواعد والاتفاقات المحددة بموجب مخطط شغل الأراضي لأي ترخيص بالتعديل إلا ما يتعلق بالتكييفات الطفيفة التي تفرضها طبيعة الأرض أو شكل قطع الأراضي أو طابع البنايات المجاورة.

خلاصة الفصل:

يؤكد تحليل واقع السياسة العمرانية في الجزائر على وجود فجوة كبيرة بين الأهداف التخطيطية والتطبيق العملي، بسبب عدة عوامل كضعف التنسيق بين المؤسسات، تضارب الصلاحيات، ونقص الموارد المالية. علاوةً على ذلك، فإن الضغوط الناتجة عن الهجرة الداخلية والنمو الديمغرافي أضافت عبئًا ملحوظًا على المدن، حيث ظهرت ظواهر مثل انتشار الأحياء العشوائية وتردي جودة السكن والبُنى التحتية. هذه القضايا تعكس حاجة ماسة لإصلاحات شاملة في النهج العمراني.

حيث عرفت المدينة الجزائرية عدة تحولات بعد الاستقلال، فقد عرفت هذه الأخيرة نزوحا ريفيا مكثفا، نتيجة إطلاق مشروع التنمية الاشتراكية الذي أدى إلى تركز صناعي في المناطق الحضرية، مسببا نموا حضريا سريعا للمدن، تولدت عنه عدة مشكلات حضرية، كظهور أحياء الصفيح والبيوت القصديرية، والفقر الحضري، والنمو العمراني العشوائي، وغيرها من المشاكل السوسيواقتصادية الأخرى، الأمر الذي أبان عن محدودية السياسات العمرانية التي انتهجتها الحكومة لمعالجة هذه الاختلالات، بالإضافة إلى ضعف المخططات العمرانية التي لم تستوعب الزيادة السكانية للمدينة وكثرة الوافدين إليها.

إن هذه المشكلات تفاقمت أكثر في عقد التسعينات، لاسيما مع الأزمة السياسية والأمنية، حيث ستغدو المدينة ملاذا لمجموع الريفيين الهاربين من تردي الوضع الأمني في الريف، وهو ما نجمت عنه تحولات حضرية متسارعة يمكن وصفها ب"الأزمة العمرانية".

الفصل الثالث: واقع المدينة الجزائرية وسياسة المدن الجديدة

تمهيد:

تُعد المدينة الجزائرية تجسيدًا لمسار تاريخي طويل من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث شهدت تطورات بارزة منذ الحقبة العثمانية مرورًا بالفترة الاستعمارية الفرنسية وصولًا إلى مرحلة الاستقلال وما بعدها. خلال فترة الاستعمار الفرنسي (1830–1962)، طرأت تغيرات جوهرية على البنية الحضرية، تمثلت في إنشاء مدن جديدة بأطر تنظيمية حديثة، يقابلها تهميش واضح للأحياء التقليدية، مثل القصبة، مّا أدى إلى نشوء فضاء حضري غير متكافئ. وعقب الاستقلال، بذلت الدولة الجزائرية جهودًا كبيرة لمعالجة هذا التفاوت عبر تنظيم المدن وتوفير الإسكان وتحسين الخدمات الأساسية.

غير أن المدن الجزائرية شهدت توسعًا عمرانيًا سريعًا نتيجة للنمو السكاني والهجرة الداخلية، مما أفرز أنماط تمدن جديدة كالأحياء العشوائية والتوسع الأفقي غير المنظم. وبالرغم من السياسات العمرانية التي وضعتها الدولة والمخططات التوجيهية التي سعت لتنظيم هذا النمو، لا تزال العديد من المدن تواجه تحديات معقدة مثل الاكتظاظ السكاني، الضغط على البنية التحتية، تدهور البيئة الحضرية، وضعف جودة الحياة.

في ظل هذه التحديات اعتمدت الجزائر سياسة المدن الجديدة، كخيار استراتيجي للتعامل مع التحديات الحضرية السابق ذكرها، إذ بدأت أولى خطوات تنفيذ هذه السياسة مع مشروع المدينة الجديدة بوغزول بولاية المدية، ثم إطلاق مشروع المدينة الجديدة سيدي عبد الله بالقرب من العاصمة، وتتابعت بإطلاق مشاريع مشابهة مثل مدينة علي منجلي بقسنطينة، ومدينة حاسي مسعود الجديدة بالجنوب، وقد صممت هذه المدن لتكون مراكز حضرية حديثة تعتمد على تخطيط متكامل، بنية تحتية ذكية، وأدوار متعددة تجمع بين الوظائف السكنية، الاقتصادية والخدمات العامة، بهدف تحقيق توازن مجالي وتقليل الضغط على المدن القديمة.

المبحث الأول: واقع المدينة الجزائرية

المطلب الأول: إشكالية النمو الحضري (التشبع الحضري)

أثرت السياسة الاستعمارية بشكل كبير على ارتفاع نسبة التحضر خلال 132 عامًا من الاستعمار الاستيطاني، إذ ارتفعت النسبة من 5% عام 1830 إلى 30% بحلول عام 1962.[1] كما شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال نمواً ملحوظاً في التحضر، غير أنه كان تحضراً كمياً وسريعاً جاء على حساب الجودة النوعية. إلى جانب ذلك، لعبت السياسة الاقتصادية للجزائر المستقلة دوراً محورياً في جذب السكان نحو المدن الكبرى، فضلاً عن التأثيرات الناجمة عن الأوضاع الأمنية المضطربة خلال تسعينيات القرن الماضي. وقد ساهمت جميع هذه العوامل في ارتفاع نسبة التحضر إلى 58% بحلول عام 1998.[2] يمكن تقسيم فترة استقلال الجزائر إلى أربع مراحل متميزة وهي:

- **الفترة الأولى (من 1962 إلى 1968):**

تميزت هذه المرحلة بانتشار سريع للنمو الحضري، حيث أدت حرب التحرير إلى إفراغ الريف من جزء كبير من سكانه. وبعد الاستقلال، استمر النزوح من المناطق الريفية باتجاه المدن، بل شهد تصاعدًا في وتيرته، دون الحديث عن عودة ما يقارب مليون لاجئ من المغرب وتونس، استقر أغلبهم في المراكز الحضرية –خاصة الكبيرة منها– وبذلك عرفت هذه الأخيرة نموا كبيرا كنتيجة حتمية للمعاناة الشديدة للسكان في عهد الاحتلال وللشغور الحضري الذي تركه الأوربيين المغادرون، فمدينة الجزائر العاصمة وحدها غادرها أكثر من 300 ألف أوروبي ويهودي، تاركين وراءهم 9800 مسكن شاغر، يضاف إلى ذلك السياسات التنموية التي انتهجتها الدولة الجزائرية في المجال الاقتصادي من خلال مجموع البرامج ذات الطابع الصناعي وما نتج عن هذه السياسات من تطور للمراكز الحضرية ونشوء أخرى جديدة نتيجة تحسن الأوضاع في المدن من توفر مناصب شغل وسكن وأوضاع معيشية لم تكن متوفرة في البوادي والقرى، الأمر الذي أدى إلى هجرة حادة نحو المدن.[3]

- **الفترة الثانية (من 1968م إلى 1978م):**

[1] بشير التجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، المرجع السابق، ص 21.
[2] فائزة يسعد، تطور النمو السكاني والحضري في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 05،العدد 01، ص 23.
[3] محمد ذرذاري، واقع المدينة الجزائرية، مجلة الحوار الثقافي، المجلد06، العدد02، 2017، ص 159.

وهي فترة استمرار النمو الحضري في معظم المدن الجزائرية، وتميزت ب: [1]

- تطبيق البرامج الخاصة بالولايات والدوائر المتأخرة سنة 1969م، حولت هذه البرامج إلى المراكز شبه الحضرية ضمن برامج خدماتية (بريد، مواصلات، إدارة).
- وضع مخطط تنموي بلدي (PMD) بداية من 1974م الخاص بالبلديات الفقيرة، وكذلك مخططات عصرنة الوسط الحضري (PMU) بهدف اللامركزية والتكفل بمشاكل التنمية المحلية.
- خلق مناصب شغل ذات مؤهلات بسيطة (الزراعة والخدمات)، لتثبيت السكان في أماكن اقامتهم.
- نتائج الثورة الزراعية التي انطلقت سنة 1973م، وإقامة القرى الاشتراكية(التي تضم 100-150 مسكنا) والتي صنفت كتجمعات سكانية ثانوية، حيث ساهمت في انخفاض وتيرة النزوح الريفي نحو المدن ولو بشكل نسبي.

وبهذا ارتفعت نسبة التحضر إلى 40% عام 1977م، ورغم انخفاض معدل النمو الحضري الوطني إلى 5.32% ، واستقراره في المدن الكبرى، غير أن المدن الصغيرة والمتوسطة عرفت نموا حضريا كبيرا أعلى من المعدل الوطني.

❖ **الفترة الثالثة (من 1978م إلى 1987م):**

وهي فترة استمرار النمو الحضري في الجزائر، وذلك لاستمرار الدولة الجزائرية في تطبيق سياستها الاقتصادية القائمة على سياسة التصنيع، حيث بلغت بذلك نسبة التحضر 49.67% بمعدل نمو يقدر بـ 5.52.% وتضاعفت عدد المدن لتصل إلى 447 مدينة سنة 1987م منها 16 مدينة بلغ سكانها أكثر من 100 ألف نسمة، و105 مدينة متوسطة.[2]

و يُعزى هذا الارتفاع إلى التقسيم الإداري لعام 1984 والتغييرات الناتجة عنه، حيث تم ترقية بعض التجمعات الثانوية إداريًا، مما ساهم في جذب استثمارات جديدة ضمن إطار المخططين

[1] يعلى فاروق، التحضر ومشكلات المدن الجزائرية، مجلة دفاتر علم الاجتماع، المجلد01، العدد03، ص286.
[2] صاحبي وهيبة، المدينة الجزائرية بين التطور التاريخي والتغير الحضاري، المجلد11، العدد02، ص256.

الخماسيين الأول والثاني. وتهدف هذه المخططات إلى تحقيق التوازن الجهوي وتعزيز التوجه نحو اللامركزية بشكل أكبر.

❖ **الفترة الرابعة (من 1987 إلى يومنا هذا):**

خلال هذه الفترة، شهدت الجزائر تطورات ملحوظة في التشبع الحضري والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما تعرضت البلاد لأزمة أمنية أثرت سلباً على الوضع الاقتصادي للسكان، حيث بلغت نسبة البطالة في الأرياف أكثر من 30%. هذا الوضع الأمني المتدهور أدى إلى هجرة واسعة، إذ اتجه العديد من السكان نحو المراكز الحضرية بحثاً عن الأمان وفرص العمل. نتيجة لذلك، ارتفعت نسبة التحضر إلى 54.6% في عام 1993، بزيادة سنوية قدرها 0.6% بين عامي 1987 و1993، وهي نسبة لم تشهدها الجزائر من قبل. وبحلول عام 1998، كان معدل النمو الحضري قد وصل إلى 3.57%، واستمرت نسبة التحضر في الازدياد حتى بلغت 58.30% في نفس العام.[1]

إن الشكل الرئيسي للنمو الحضري في الجزائر مرتبط بشكل أساسي بالشبكة الحضرية فقد شهدت ارتفاعا كبيرا من 447 مدينة سنة 1987م، إلى 579 مدينة سنة 1998م، لتصل إلى 748 تجمع حضري سنة 2008 ، لتبلغ نسبة التحضر أكثر من 65.94% [2]، منها 32 مدينة كبيرة و148 مدينة متوسطة، أما سنة 2006 فأكد الوزير المنتدب المكلف بالمدينة، أنه يرتكز 19 مليون نسمة من سكان الجزائر في المدن، وتوجد 39 مدينة يسكنها ما بين 100 ألف إلى 300 ألف نسمة، و48 مدينة يبلغ سكان كل منها 80 ألف نسمة، وتميزت هذه الفترة بتحضر كمي على حساب التحضر النوعي وتكشف عن وضعية خطيرة تمثلت في النمو المتسارع للضواحي الهامشية، والأحياء العشوائية والقصديرية بشكل رهيب، وظهور النشاطات غير الرسمية بشكل كبير 1

[1] يعلى فاروق، المرجع السابق، ص 287.

[2] Bousmaha Ahmed et autre, Dynamique des villes en Algérie : application du critère de la taille des villes selon le model hiérarchique de la loi de ZIP, P31, URI
http://dspace.univ-oeb.dz:4000/handle/123456789/17056

نتيجة الخوصصة وبداية غلق المصانع، وارتفاع نسبة البطالة، يضاف إلى ذلك قلة الاهتمام بالتنمية الريفية مما تسبب في نزوح عدد كبير من السكان نحو المدن بنسبة تقدر بأكثر من 300ألف في السنة، نتج عن كل هذا أزمة سكن يقدر حجمها بـ 2.5 مليون مسكن.[1]

جدول رقم 03 يوضح نسبة النمو الحضري في الجزائر منذ الاستقلال إلى 2015.

السنة	السكان الحضر	مجموع السكان	نسبة التحضر %
1966م	3.778.482	12.022.000	31.4
1977م	6.686.785	16.948.000	40
1987م	11.444.249	23.038.942	49.70
1998م	16.966.937	29.100.867	58.30
2008م	21.369.664	33.920.103	63
2015م	27.701.305	39.500.000	70.13

المصدر: ONS, RGPH, 1966, 1977, 1987,1998,2008 et armature urbaine n°163, 2011.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن هناك عدة عوامل ساهمت في عملية التحضر في الجزائر منها النمو الطبيعي للسكان، الهجرة الريفية، التخطيط الاقتصادي، التقسيم الإداري، والوضع الأمني، كل هذا ساهم في زيادة معدلات التحضر ومن المتوقع أن يصل سكان المدن في الجزائر إلى حوالي 36.4 مليون نسمة في آفاق 2030.

1- انعكاسات النمو الحضري : أدى التحضر السريع والمتزايد في الجزائر إلى انعكاسات سلبية وكثيرة على وضع المدينة نذكر منها: [2]

[1] يعلى فاروق، المرجع السابق، ص288.
[2] عبد القادر بن مهية، واقع التحضر في الجزائر، مجلة المجتمع والرياضة، المجلد 06، العدد01، 2023، ص29.

- **تدني مستوى جاهزية المدن بالمرافق والخدمات:** تشير بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي إلى التدهور المتزايد في مستوى المرافق والخدمات في المدن الجزائرية، حيث لم تعد قدراتها كافية لمواجهة النمو السكاني المتزايد في المناطق الحضرية. ومن بين تلك المؤشرات الازدحام المروري الشديد الذي تعاني منه المدن الكبرى، إذ أصبحت وسائل النقل العام غير قادرة على تلبية احتياجات السكان أثناء تنقلاتهم اليومية، كما يظهر جلياً في مدن مثل الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، وعنابة. لذلك، أصبح من الضروري التفكير بعناية وتخطيط محكم لتوفير البنية التحتية اللازمة لقطاع النقل بشكل عام، مما يشمل تجهيز المدن الجديدة والأحياء السكنية بكافة الخدمات والمرافق الأساسية لتخفيف حدة الاكتظاظ.
- **اكتساح التوسع العمراني للأراضي الزراعية:** تُعد الأراضي الزراعية في الجزائر من الموارد الطبيعية النادرة ذات المساحات المحدودة، حيث قُدِّرت مساحتها عام 1992 بحوالي 7.5 مليون هكتار، أي ما يمثل 3% فقط من إجمالي مساحة البلاد، ويتمركز معظمها في المنطقة الشمالية. إلا أن هذه الأراضي الخصبة شهدت تراجعًا كبيرًا نتيجة الامتداد العمراني، مثل إنشاء المباني السكنية والمناطق الصناعية ومناطق النشاط المختلفة. كما لوحظ أنه من السهل التعدي على هذه الأراضي الزراعية، خاصة في إطار القطاع العام وأملاك الدولة.
- **انتشار الأحياء المتخلفة والقصديرية:** وهي مناطق تضم مساكن وبنايات تم تشييدها بشكل غير مخطط وبمعايير مخالفة للقوانين، غالبا على أراض تابعة للدولة أو مملوكة للغير، حيث تتميز هذه الأحياء بطرق وشوارع غير معبدة يطغى عليها الازدحام والضيق، فضلا عن انخفاض المستوى العمراني للمساكن وضعف الخدمات الاجتماعية والصحية، كما تفتقر هذه المناطق إلى المرافق الأساسية الضرورية للحياة اليومية، ويظهر فيها ارتفاع ملحوظ في نسب الأمية والجهل نتيجة انتشار ظاهرة التسرب المدرسي واتجاه الأطفال لسوق العمل غير الرسمي بسبب تدني دخل الأسر. [1]

أما من الناحية الفيزيقية فتعاني هذه الأحياء من مباني فوضوية غير متناسقة، وقديمة تتميز بنقص التهوية والإضاءة، وانعدام الحدائق والمساحات الخضراء إلى جانب انعدام المواصلات، وهذا ما يؤدي إلى انتشار الأمراض وسوء الأحوال الصحية لساكني هذه الأحياء وغالبا ما تبنى هذه الأحياء

[1] عبود فلاح، الأحياء المتخلفة، مجلة التراث، المجلد08، العدد01، 2018، ص 233.

على ضواحي المدن من قصدير وصفيح، كما أسهمت الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر في دفع أعداد كبيرة من العائلات الريفية والجبلية إلى الهجرة نحو المدن بحثًا عن الأمن والاستقرار. ونظرًا لاكتظاظ المدن الجزائرية، خاصة الكبرى منها، كان من الصعب على هذه العائلات محدودة الدخل أن تجد مساكن تضمن لها الاستقرار، مما أجبرها على الإقامة في بيوت قصديرية تقع على أطراف المدن. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط انتشار هذه الأحياء باستراتيجية فردية للحصول على مسكن، حيث يُنظر إلى السكن القصديري كمرحلة انتقالية من وضع اجتماعي متواضع إلى آخر أكثر استقرارًا داخل البيئة الحضرية. وتعد هذه العملية وسيلة يلجأ إليها العديد من السكان بهدف الحصول على مسكن دائم.[1]

- **أزمة السكن:** تواجه الجزائر أزمة حادة في قطاع السكن منذ الاستقلال، حيث تعاني المدن الكبرى من ضغط سكاني متزايد ونقص ملحوظ في توفير المساكن. يعود هذا الوضع إلى عوامل رئيسية، من بينها النمو الديمغرافي المضطرد (راجع الشكل رقم 01) والسياسة الاقتصادية التي تركز على التصنيع وتوجيه النشاطات الكبيرة والمشاريع الضخمة نحو المدن الكبرى. وقد أدى ذلك إلى تفاقم أزمة السكن، مما جعلها واحدة من أخطر القضايا التي تواجه البلاد، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال ارتفاع معدل الإيواء وتدهور البنية العمرانية في المدن، نتيجة لعوامل مثل القدم أو غياب التجهيزات والصيانة اللازمة. وقد أسهم الاكتظاظ المتزايد والعجز السكني الذي تشهده المدن في ظهور تجمعات سكنية جديدة تهدف إلى التخفيف من أزمة السكن. ومع ذلك، غالبًا ما تفتقر هذه التجمعات إلى الهياكل الأساسية والمرافق والخدمات الضرورية للحياة الحضرية. كما أنها لا تندمج بشكل فعّال في النسيج العمراني، مما يجعلها أقرب إلى أماكن مخصصة للإقامة المؤقتة أو مراقد بدلاً من أن تكون مجمعات سكنية متكاملة.[2]

رغم ذلك، بذلت السلطات العمومية جهودًا كبيرة في توفير السكنات، خاصة مع بداية الألفية، التي شهدت فيها البلاد ارتفاعًا ملحوظًا في المداخيل المالية الناتجة عن عائدات النفط، بالإضافة إلى تنويع صيغ السكن لتتناسب مع المستويات الاقتصادية المختلفة لكل فئات المجتمع. كما سهّلت إجراءات الحصول

[1] يعلى فاروق، المرجع السابق، ص 291.
[2] هند ريم، أزمة السكن في المدينة الجزائرية بين الواقع والمأمول: مقاربة سوسيولوجية، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد06، العدد03، 2022، ص 756.

على قروض لشراء السكنات. وقد أسفرت هذه الجهود عن إنجاز أكثر من 800 ألف وحدة سكنية بحلول عام 2004، وأكثر من 912 ألف وحدة بحلول عام 2009، ووصل العدد إلى حوالي مليون وحدة سكنية بحلول عام 2017، هذا التحسن الملحوظ أدى إلى تغيير في مفهوم أزمة السكن، حيث ركزت الدولة بشكل كبير على تقليص العجز في عدد الوحدات السكنية وتسريع وتيرة الإنجاز. ومع ذلك، لم ترافق هذه الجهود العناية الكافية بجودة السكنات، خصوصًا في ما يتعلق بالسكن الاجتماعي الذي لا تتجاوز مساحته 65 مترًا مربعًا، والسكن الترقوي المدعم بمساحة 70 مترًا مربعًا. فمساحة السكن المحدودة وتصميمه غير المتوافق مع طبيعة وهوية الأسرة الجزائرية دفع بعض المختصين إلى وصفه بـ"مسكن الأزمة".[1]

- **أزمة المياه الصالحة للشرب:** يشكل توفير المياه الصالحة للشرب لتلبية احتياجات التجمعات الحضرية إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه سكان المدن. في السياق الجزائري، شهد استهلاك المياه للفرد الواحد تغيرات ملحوظة على مر العقود. فقد انخفض المعدل اليومي من 150 لتراً سنة 1966 إلى 80 لتراً في عام 1987،[2] ثم عاد للارتفاع تدريجياً إلى 130 لتراً بحلول عام 2018 قبل أن يستقر عند حوالي 110 لترات في 2022. ورغم هذا التحسن النسبي، يظل هذا المعدل أقل بكثير من المعدل العالمي المقدر بـ300 لتر يومياً.[3]

اللافت أن هذا المعدل يختلف ليس فقط بين المدن الجزائرية، لكنه قد يختلف أيضاً بين الأحياء داخل المدينة الواحدة، مما يعكس تبايناً واضحاً في توزيع المياه غير المنتظم وغير المتساوي ويزداد التحدي مع النمو الحضري السريع، الذي يظهر من خلال توسع المدن وزيادة عدد السكان، إلى جانب تزايد استهلاك المياه لأغراض صناعية. وقد أدى الطلب المتزايد على المياه في القطاعات الحضرية والصناعية إلى استنزاف ملحوظ لمياه السدود، مما أثّر سلباً على الأراضي الزراعية المسقية التي تُعدّ مصدر إمداد رئيسي للمناطق الحضرية بالمنتجات الزراعية.

[1] شوقي قاسمي، صباح سليماني، السكن في الجزائر: أزمة تأبى الانقضاء، مجلة العلوم الانسانية، المجلد19، العدد02، 2019، ص216.
[2] عبد القادر بن مهية، واقع التحضر في الجزائر، المرجع السابق، ص 29.
[3] عبد الحكيم حذاقة، الجزائر في مواجهة الجفاف: 19 محطة لتحلية مياه البحر واستثمارات بـ23 مليار دولار، الجزيرة نت، مقال منشور بتاريخ 2023/05/07.

، بالإضافة إلى سوء تسيير قطاع المياه وارتفاع نسبة التسرب والضياع التي فاقت 40%.[1] من مجموع الكميات المنتجة، وهذا بسبب قدم أنابيب شبكة نقل المياه، وقلة الصيانة والتبذير.

- **ترييف المدن:**

الترييف يمثل ظاهرة اجتماعية ترتبط بانتقال مجموعات مهاجرة من الريف إلى المدينة، حيث تُمارس فيها سلوكيات وعادات مستمدة من القيم الريفية البسيطة وغير المتماشية مع الطابع الحضري. وفي الجزائر، يرتبط النمو الحضري بشكل أساسي بالهجرة الريفية نتيجة الحرمان والعجز التنموي في المناطق الريفية. هذه الهجرة أدت إلى ظهور فئات اجتماعية جديدة فرضت نسقها القيمي كمصدر اجتماعي، مما أدى إلى ما يُعرف بترييف المدينة حيث تميزت المدن الجزائرية بنمو حضري جاء على حساب عملية التحضر، التي يفترض أن تكون عملية اقتصادية، اجتماعية وثقافية شاملة. وبدلاً من ذلك، أصبحت المدن الجزائرية تواجه مشكلة التكدس السكاني دون تحقيق التحضر الفعلي. يُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التأثير الواضح للأصل الريفي للسكان، بالإضافة إلى السكان الحضريين الذين غالباً ما يفتقرون إلى تقاليد حضرية راسخة، فعندما يصبح عدد الريفيين في المدينة أكبر من عدد سكانها المتحضرين فعلياً، ترتفع درجة الترييف مقارنة بدرجة التحضر. هذا الواقع انعكس بشكل واضح على المدن الجزائرية التي شهدت تغيرات اجتماعية وثقافية جذرتها هذه الظاهرة.[2]

- **اختلال في توزيع السكان:** شهدت الجزائر موجة واسعة من النزوح الريفي، حيث انتقل عدد كبير من سكان الهضاب العليا والجبال التلية إلى المدن والسهول الواقعة في الشمال. تسارعت وتيرة هذه الظاهرة بين عامي 1987 و1998، وشملت حوالي 2.5 مليون شخص. ونتيجة لذلك، أصبح توزيع السكان على مستوى البلاد غير متوازن. يتمركز حوالي ثلثي السكان في المنطقة الشمالية التي تشغل فقط 4% من إجمالي مساحة البلاد، بينما يقطن ربع السكان في الهضاب العليا التي تغطي نحو 9% من المساحة. في المقابل، يعيش فرد واحد

[1] ريم غريب، دور السياسات المائية في ترشيد استغلال الموارد المائية في الجزائر، 200-2021، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، ص 113.

[2] أحمد بوصباط، ياسمينة بغريش، آثار النمو الحضري في المدينة الجزائرية، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد04، العدد03، جويلية 2021، ص683.

فقط من كل عشرة أشخاص في المنطقة الجنوبية، رغم أنها تمثل 87% من مساحة البلاد. هذه الاختلالات أسفرت عن ضغوط كبيرة على الموارد الطبيعية والنظام البيئي.[1]

- **التوسع العشوائي للمدن:** من أبرز سمات المدن الجزائرية انتشار التوسع العشوائي والفوضى العمرانية، الناتجة عن عمليات البناء الذاتي والعشوائي على أراضٍ خاصة، حيث يتم تقسيم الأراضي بحرية بغرض البناء والإقامة. غالبًا ما تتميز المساكن في هذه الأحياء بتصاميم هندسية حديثة، مع استخدام مواد مثل الإسمنت والخرسانة المسلحة. ومع النمو المستمر والتوسع الذي تشهده هذه المناطق، تتحول تدريجيًا إلى أحياء ومناطق حضرية مكتظة وغير مخططة. وتتميز هذه الأحياء بمجموعة من الخصائص التي تعكس طبيعتها وتطورها، ونذكر منها ما يلي:[2]
  - عمران حضري يفتقر إلى مركز موحد أي أنه متعدد المراكز خاصة في حالة التجمعات الكبرى.
  - عدم التمييز بين الشوارع الرئيسية والفرعية والأزقة مع أن ذلك يعد من بديهيات التخطيط الحضري.
  - تداخل بين المجالات السكنية ومجالات الأنشطة الصناعية وغيرها.
  - بناء غير متناسق يفتقد إلى أدنى شروط التنظيم والتخطيط.
  - انتشار واسع للظواهر الحضرية السلبية كالجريمة والانحراف والسرقة وتعاطي المخدرات.

[1] حسان تريكي، ظاهرة النمو الحضري في الجزائر: دراسة سوسيولوجية تحليلية، المجلد10، العدد01، 2018، ص129.
[2] أحمد بوصباط، ياسمينة بغريش، آثار النمو الحضري في المدينة الجزائرية، المرجع السابق، ص685.

المطلب الثاني: التحديات البيئية للمدينة الجزائرية

على الرغم من التحسن الملحوظ الذي شهدته البلاد في إنشاء عدد كبير من الوحدات السكنية بهدف التخفيف من أزمة الإسكان وتنفيذ خطط الرئيس في إطار المخططين الخماسيين الأول والثاني لتلبية احتياجات الطبقات الاجتماعية المختلفة، إلا أن الجانب الجمالي للفضاء الحضري لم يحظ بالاهتمام الكافي. حيث تواجه البيئة الحضرية في الجزائر تحديات بيئية كبيرة ومتعددة المصادر، تفاقمت بشكل ملحوظ خلال العقود الثلاثة الماضية. يعود ذلك إلى النمو السكاني المتسارع واتساع المساحات المشغولة، إلى جانب الأنشطة المرتبطة بهذا التوسع في المجالات العمرانية، وحركة النقل، والأنشطة الاقتصادية المتنوعة. يضاف إلى ذلك ضعف التخطيط والتسيير البيئي، فضلاً عن السلوكيات السلبية من مختلف الجهات المعنية. كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في اختلال التوازن البيئي، مع تغييرات جذرية في ملامح المدن، مما أدى إلى ظهور مشكلات بيئية خطيرة على عدة مستويات، نذكر منها:[1]

- اختلال التوازن بين المساحات المبنية والمساحات الخضراء.
- تدمير الحزام الأخضر للمدن، وإهمال الجانب الترويحي والجمالي.
- انتشار الأحياء التي لا تتوفر على المعايير الصحية الأساسية للسكن اللائق.
- الافتقار إلى التجهيزات الأساسية المرتبطة بجمع النفايات.

وقد أصبحت هذه المشكلات واضحة بشكل كبير، بدءاً من الاختلال بين المساحات الخضراء والمباني، وما ينجم عنه من تأثيرات مباشرة على الصحة العامة نتيجة سوء إدارة النفايات الحضرية، وضعف خدمات الصرف الصحي، إضافة إلى أشكال التلوث المختلفة التي باتت تميز المدن الجزائرية وتعكس طبيعة التحديات البيئية التي تواجهها، ويتعدد التلوث في المدينة الجزائرية من تلوث هوائي، وتلوث مائي، إلى التلوث السمعي الضوضائي والبصري، إضافة إلى التلوث الغذائي نتيجة التجارة الفوضوية وطرق الحفظ التي تراعى فيها المعايير الصحية.

- **التصنيع والتلوث الصناعي:** بعد الاستقلال، اعتمدت الجزائر استراتيجية التصنيع وفقًا للنموذج السوفييتي المعروف بـ "الصناعات المصنعة"، والذي يركز على إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة. يرى المنظران ف. بيرو وج. دبرنيس، مؤسسا هذا النهج، أن الطريقة المثلى لتطوير بلد

[1] عمار مبروكي، موسى اسماعيل شماخي، الأبعاد البيئية للمجال العمراني وعلاقته بتنمية الطفل في المدن الجزائرية، مجلة الرستمية: المجلد03، العدد02، 2022، ص 54.

غير صناعي مثل الجزائر، الذي يمتلك موارد أولية غنية، هي الاعتماد على الصناعات الثقيلة كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي. فمن خلال هذه الصناعات، يمكن تزويد بقية القطاعات بالمعدات الضرورية لتحسين إنتاجية العمل، مما يساهم في إعادة تنظيم الهيكل الاقتصادي، بدأت الجزائر بتنفيذ هذه الاستراتيجية في عام 1965، حيث تبنت نموذج تنمية يقوم على ثلاثة أسس رئيسية: التصنيع، التوجه نحو السوق الداخلية، والتكامل بين القطاعات. ويمتاز التصنيع، وخاصة الثقيل، بعدة خصائص مهمة أبرزها إنتاج معدات ووسائل العمل والإنتاج. كما يمكن للتصنيع أن يسهم في تطوير القطاع الزراعي عبر توفير المعدات الحديثة والأسمدة اللازمة لذلك، وفي الوقت ذاته يستفيد التصنيع من الموارد الأولية المتوفرة محليًا مثل البترول، الحديد، والغاز الطبيعي، مما يحقق ترابطًا فعالًا بين القطاعات. بالإضافة إلى ذلك، يتيح هذا النهج ظهور صناعات تعتمد على المنتجات الزراعية كالصناعات الغذائية، وهو ما يساعد على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان بشكل مستدام.[1]

بعد تبني الجزائر لهذا النموذج الاقتصادي، عرفت الصناعة تطورا معتبرا سواء من حيث تنوعها – صناعة الفولاذ والصلب، الصناعة الميكانيكية، الصناعات الكيمياوية، الصناعات الالكترونية...– أو من حيث قدراتها، غير أن مسار التصنيع لم يراع احترام الانشغالات البيئية، خاصة أن معظم هذه الصناعات تتمركز في المدن على امتداد الشريط الساحلي الذي اعتبر سهل الإعداد بسبب توفره على الهياكل القاعدية الكبرى الموروثة من التخطيط الاستعماري، فقد أصبحت هذه المركبات الصناعية مصدرا للتلوث الصناعي، لاسيما الصناعات الكيمياوية والبتروكيماوية، وصناعات التعدين والتي تتواجد بالمدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، وعنابة، والتي استهلكت ما يزيد عن 20%من الشريط الساحلي، زد على ذلك درجة التلوث التي تسببت بها هذه الصناعات خاصة إذا علمنا أن أغلبها تم تأسيسها بين سنوات 1965م إلى 1975م، والتي لا تتوفر على تكنولوجيا مراقبة التلوث وتصفية ملوثاتها، دون الحديث عن قدمها وقدم معداتها، وقلة صيانتها ما يجعلها أكثر تلويثا للبيئة، حيث تنتج الصناعة العديد من المخلفات من النفايات الصلبة، والمياه العادمة والملوثات الغازية والملوثات الاشعاعية والحرارية وحتى الضجيج الذي يمثل تلوث ضوضائي ومعنوي، الأمر الذي يجعل البيئة الحضرية مهددة للسلامة الصحية

[1] زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، 2010، المجلد 08، العدد08، ص ص 170-172.

من الأمراض التنفسية أو الأمراض المعدية مثل حالة الكوليرا التي شهدتها الجزائر سنة 2018م، وهذا راجع للنفايات الصناعية الكثيرة، فالوحدات الصناعية المتمركزة في المدن تتخلص من نفاياتها السائلة بدون معالجة، وإن عولجت يتم ذلك بشكل جزئي محدثة تلوثا بكتيريولوجيا وفيزيائيا-كيميائيا، متزايدا حيث قدرت النفايات الصناعية الخطيرة في الجزائر بأكثر من 200 ألف طن سنويا، بالإضافة إلى تدفقات السوائل الحضرية، وانبعاثات السيارات التي يعتبر الرصاص أحد المكونات الرئيسية في البنزين، ورغم تصنيفه كمادة خطيرة جدا على الصحة العقلية للانسان وعلى تلويث الهواء وحظره في مختلف دول العالم، غير أن الجزائر كانت آخر دولة تحظر استعماله سنة 2020م.[1]

- **النفايات:** تُعد النفايات الحضرية عاملًا رئيسيًا في تلوث البيئة داخل المدن والمناطق الحضرية، حيث تتميز هذه المناطق بإنتاج كميات كبيرة من النفايات الناتجة عن الأنشطة المنزلية والصناعية والتجارية والحرفية. يعود التلوث الناتج عن هذه النفايات إلى قصور في منظومات جمعها وإدارتها. وعلى الرغم من أن الجماعات المحلية تُشرف على جمع النفايات المنزلية على مستوى البلديات، إلا أن هذه العمليات تُعاني من تدنٍ في مستواها، مما يؤدي إلى تلويث البيئة الحضرية وانخفاض مستوى النظافة. [2] تعد النفايات الحضرية عاملاً رئيسياً في تفاقم مشكلات تلوث البيئة داخل المدن، حيث يؤدي عدم جمعها أو معالجتها بالشكل المناسب إلى تشكيل مخاطر صحية كبيرة على المجتمع. فهي توفر بيئة خصبة لتكاثر الحشرات والقوارض والحيوانات المشردة، مما يسهم في انتشار الأمراض والأوبئة.[3]

هذا الوضع يرجع لعدة أسباب، منها نقص الموارد المادية والبشرية اللازمة لإدارة عملية جمع النفايات بفعالية، بالإضافة إلى تدني أجور عمال النظافة وافتقارهم إلى الحوافز المادية والمعنوية، ما يجعلهم معرضين لمخاطر مهنية وأمراض مختلفة. كما تلعب السلوكيات غير المسؤولة لدى الأفراد دورًا بارزًا في تفاقم المشكلة، مثل عدم الالتزام بمواعيد وأماكن التخلص من النفايات ورميها بطريقة عشوائية. إلى جانب

[1] سعيدي وهيبة، التلوث الصناعي في الجزائر: قراءة في الأسباب والآثار، مجلة دراسات اجتماعية، المجلد07، العدد18،2015، ص 30.
[2] سهام وناسي، مشكلات البيئة الحضرية في الجزائر وجهود حمايتها، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد04، العدد04، أكتوبر2021، ص58.
[3] رداف لقمان، جهود الجزائر في مواجهة مشكلات البيئة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد29، جوان 2017، ص 77.

ذلك، تساهم العشوائية العمرانية في انتشار هذه الظاهرة، ما يؤدي إلى تراكم النفايات على جوانب الطرق وظهور مظاهر تلوث تؤثر على الصحة العامة والبيئة.

❖ **تدهور البيئة الحضرية:** مما لاشك فيه أن للبيئة الحضرية بكل أبعادها العمرانية والبشرية تأثير بالغ على سلوكيات الانسان من حيث بناء وتكوين شخصيته أو في تشكيل ذهنيته وتفكيره، وإذا أسقطنا هذه الرؤية على الواقع الحضري في الجزائر سواء على مستوى تأثيرات البيئة العمرانية بكل مكوناتها على سلوكيات الانسان الجزائري أو على مستوى تأثيرات هذه السلوكيات على المجال الحضري، نجد أنها في كلا المستويين علاقة يشوبها الكثير من القلق والتدهور، حيث تتجلى مظاهر هذا التدهور في العديد من الجوانب يمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

- **الجانب الفيزيائي للتدهور:** يتمثل في عدة مظاهر أبرزها انعدام النظافة وغياب سلال القمامة والمراحيض العمومية، إلى جانب الإهمال الذي يتسبب في تدهور المساحات الخضراء، بما في ذلك الحدائق غير المهيأة وقلة التشجير. كما تظهر علامات التدهور في وضعية المرافق العامة، مثل المقاعد المكسورة أو غير النظيفة، وتعطل الإنارة أو انعدامها في الشوارع، فضلًا عن نقص المرافق الخدمية. وضع الطرق والأرصفة يعكس أيضًا هذا التدهور، حيث تتضرر بلاطات الأرصفة وتكثر الحفر في الطرق، إلى جانب وجود مطبات غير مطابقة للمعايير. الفوضى الناتجة عن انتشار الباعة غير القانونيين في الأماكن العامة تزيد الوضع سوءًا، فيما يتسلل كل من الدراجات والسيارات وحتى الكلاب الضالة والحيوانات إلى المساحات الخضراء والشواطئ وحدائق الترفيه، مما يُعزز التراجع الكبير في جودة هذه الفضاءات المشتركة.
- **الجانب الاجتماعي والأخلاقي للتدهور:** يظهر من خلال مظاهر عديدة مثل انتشار المتسولين، المشردين، الأشخاص ذوي الإعاقات العقلية، كما يشمل وجود أطفال وقاصرين في التجارة غير الرسمية، بالإضافة إلى التصرفات المخلة بالآداب العامة مثل ، المعاكسات، استخدام الألفاظ النابية، والزحام والتدافع عند استخدام وسائل النقل العام. هذه السلوكيات تترافق مع الشجارات والخلافات المستمرة، مما تسبب في تحويل الأماكن العامة إلى بيئات غير مريحة للمواطنين بدلًا من أن تكون مصممة لخدمتهم. المساحات الخضراء والحدائق،

[1] يعلى فاروق، التحضر ومشكلات المدن الجزائرية، المرجع السابق، ص 293.

على وجه الخصوص، فقدت دورها كمواقع للراحة والاستجمام وأصبحت مقترنة بالخوف من السرقة والاعتداءات والممارسات غير الأخلاقية، حيث صار روادها يترددون في ارتيادها دون اتخاذ تدابير احترازية.

❖ **الصرف الصحي:**

تعتبر شبكة الصرف الصحي والنفايات من أهم لبنات البنية التحتية في المدينة فخدمات الماء النقي والصرف الصحي والنفايات والكهرباء تمثل البنى الارتكازية للسكان والتي تعتبر من أساسيات حياتهم اليومية، حيث يلعب نظام الصرف الصحي دور رئيسي في صرف المخلفات البشرية الناتجة عن مختلف الأنشطة والتي تشكل تهديد مباشر للبيئة الحضرية.

تُعرف مياه الصرف الصحي بالمياه العادمة، التي تُعد ملوثة بمخلفات بشرية وبمواد عضوية وغير عضوية، وتتكون نتيجة الاستخدامات المنزلية والصناعية والزراعية، وتتمثل أساسا في المياه العادمة المنزلية، مياه الصرف الصناعي، مياه الأمطار، و يتم تصريف هذه المياه عبر شبكات الصرف الصحي أو ما يعرف بالمجاري، حيث تُعتبر النتاج الرئيسي لأنشطة الإنسان اليومية. يُطلق عليها اسم "الصرف الصحي" نظراً للآليات المُستخدمة في تصريفها؛ تلك التي تهدف إلى الحفاظ على صحة البيئة والتقليل من معدل التلوث فيها.[1]

تعاني منظومة الصرف الصحي في الجزائر من عدة مشكلات مما أثر سلبا على البيئة وحياة الانسان، ويمكن القول بأن هذه المشكلات تتوزع على ثلاثة مستويات وهي: [2]

- تلوث البيئة الطبيعية لا سيما السواحل والأودية وخزانات السدود، نتيجة للتصريفات المباشرة أو غير المباشرة لمياه الصرف الصحي، والملاحظ اعتماد المدن الساحلية على تصريف مياه الصرف الصحي غير المعالجة مباشرة في مياه البحر المتوسط، ومما يزيد المشكلة تفاقما هو انغلاق البحر المتوسط وعدم تجدد مياهه.

[1] أيمن صبحي سيد وآخرون، مياه الصرف الصحي: معالجتها وحكم استخدامها، حولية كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، العدد 18، 2014، ص 764.

[2] M. cherrared, et autre, Problématique et faisabilité du développement durable en matière d'assainissement urbain en Algérie, Novatech 2007, 6éme conférence sur les techniques et stratégies durables pour la gestion des eaux urbaines par temps de pluie, juin 2007, lyon, France. HAL open science

- الفيضانات المتكررة خلال موسم الأمطار، نتيجة لعدم الالتزام بمعايير وقواعد التصميم من جهة، وضعف صيانة الشبكات من جهة أخرى.
- ازدياد مخاطر التلوث بمياه الصرف الصحي –عبر مياه الشرب– بشكل متزايد خاصة مع زيادة معدلات توصيل السكان بشبكات مياه الشرب والصرف الصحي.

إن شبكة الصرف الصحي هي مجموعة الهياكل التي تسمح بإخلاء مياه الصرف الصحي إلى محطات المعالجة قبل تصريفها في بيئة الاستقبال، وتمتلك الجزائر 211 محطة بطاقة إنتاج 1 مليار م^3 من المياه المعالجة سنويا[1]، أي محطة واحدة لكل 223 ألف نسمة، في حين نجد في فرنسا أكثر من 22.000 محطة أي ما يعادل محطة لكل 3090 نسمة، وعليه فإن محطات التطهير في الجزائر غير كافية، وفي كثير من الأحيان لا تحض بالأولوية والعناية اللازمة حيث نجد أن أغلبها متوقفة، والقدرات الجزائرية الحالية في مجال التطهير لا تتعدى 600 مليون م^3 سنويا[2]، في حين أن الجزائريين ينتجون أكثر من 17 مليار م^3 من المياه المستعملة في مختلف النشاطات[3].

❖ **مشكلة النقل الحضري:** يعد النقل الحضري أحد أهم العناصر الأساسية في قطاع الخدمات في العصر الحديث، حيث يسهم بشكل كبير في تحقيق تكامل الأنشطة البشرية. فهو يساهم في ربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك، إضافة إلى دوره في تسهيل حركة الأفراد ونقل البضائع والمواد الخام. وبذلك، يشكل النقل الحضري جزءاً حيوياً في الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات.

يعرف النقل الحضري بأنه مجموع وسائل النقل الجماعي والفردي التي تسمح بضمان التنقلات داخل التجمعات السكنية الكبيرة للأشخاص، وعلى العموم تتكفل بهذا النوع من النقل مؤسسات عمومية أو خاصة مختصة بنقل الأشخاص مقابل مبالغ مالية محدودة وشغل في أوقات محدودة عبر المسالك المخصصة ولها نقاط توقف ومحطات معينة،[4] فهو وسيلة هامة للربط بين نقاط

[1] إذاعة إكسبرس FM، أرقام عن الموارد المائية وإنتاج الحبوب في الجزائر والمغرب، 2024/03، تاريخ الاطلاع: 22025/04/12 https://radioexpressfm.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%

[2] جريدة المصدر أونلاين، المشاريع الكبرى للجزائر تقودها نحو ضمان أمنها المائي، أفريل 2025، تاريخ الاطلاع: 2025/04/12 https://www.elmasdaronline.dz/04/04/2025/%DB

[3] الجزيرة نت، الجزائر: إنتاج 3.7 ملايين متر مكعب من المياه المحلاة يوميا نهاية 2024، 2024/05/15، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/5/15/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8 تاريخ الاطلاع: 2024/07/24.

[4] غراز الطاهر وآخرين، واقع نوعية خدمة النقل الحضري بالحافلات: حالة الخط الحضري باب القنطرة، المجلد07، العدد01، 2022، ص 255.

التجمع العمراني وهو الشريان الواصل بينهما، فضلا عن كونه المحرك الأساسي للتجمع السكاني الحضري.

يواجه النقل الحضري في الجزائر العديد من الإشكالات، يمكن إجمالها في ما يلي:[1]

- **نقص أماكن التوقف والمرائب:** تعتبر من أهم مشكلات النقل الحضري حيث يصعب إيجاد أماكن لتوقف سيارات المواطنين بالقرب من الإدارات والهيئات الحكومية و حتى الأسواق والمؤسسات الثقافية والتعليمية.
- **الازدحام المروري:** تتمثل هذه الإشكالية في بطء حركة وسائل النقل أو توقفها لعدة ساعات، ويرجع ذلك لزيادة كثافة السكان في المناطق الحضرية، وعدم مواكبة المرافق والهياكل القاعدية للزيادة في الطلب على النقل وزيادة عدد السيارات، مما يتسبب في إهدار الوقت والتأخر عن المواعيد، تلف المواد والسلع المنقولة، زيادة نسبة التلوث جراء فترات التوقف الطويلة، ظهور بعض السلوكيات السلبية على مستعملي الطريق.
- زيادة استعمال السيارات الخاصة نتيجة تدهور نوعية خدمات النقل الحضري العمومي.

بالرغم من أن السلطات العمومية للبلاد قد أعطت أهمية كبيرة لتحسين نوعية الخدمة العمومية المقدمة في قطاع النقل الحضري الجماعي والفردي، سواء من حيث التشريعات والقوانين المنظمة لنشاط النقل، أو من حيث الاستثمارات والمشاريع المنجزة وقيد الإنجاز، إلا أن هذا القطاع لا يزال يعاني من عدة مشاكل ومعوقات أبعدته عن الاحترافية، وقلصت مجهوداته في تحسين الخدمة العمومية، منها انعدام النقل البحري في المدن الساحلية، غياب الرقابة المستمرة في تسيير النقل، وعدم التحلي بالصرامة في تطبيق النصوص القانونية، خاصة في قطاع النقل المسير من طرف الخواص فنجد على سبيل المثال قطاع سيارات الأجرة يعاني من عدة نقائص في مقدمتها عدم تشغيل جهاز العداد أو عدم إخضاعه إلى التعديل وفق ما تمليه توصيات المديرية، بالإضافة إلى عدم التزام السائقين بالهندام الرسمي الموحد ومطالبتهم بتسعيرة مبالغ فيها عندما تكون المسافة بعيدة نوعا ما أو ضمن الطرقات المكتظة، إضافة إلى بعض التصرفات غير المقبولة المرتكبة من طرف سائقي السيارات، أما النقل الجماعي فنجد أن الحافلات مكتظة عن آخرها، ونقل ركاب أكثر من العدد المسموح به، عدم تقديم التذكرة في الكثير من الأحيان،

[1] موساوي عبد النور وصاوشي صونية، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية ،المجلد 08، العدد02، جوان 2021، ص 500.

السياقة المتهورة والتجاوز الخطير بسبب التنافس على الركاب، ورغم أن القطاع الخاص يستحوذ على أزيد من 70% من سوق النقل لاسيما في ضواحي المدن، غير أن النقل سواء الجماعي أو الفردي يكاد يكون منعدما في الفترة الليلية بسبب عدم احترام المناوبة الليلية ، ولذلك فإن الحالة الراهنة للنقل تدعو إلى القلق وإلى ضرورة تدخل السلطات العمومية بشكل صارم لتسوية المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع.

- **الهامشية الحضرية:** البطالة، العمل غير الرسمي، البناء العشوائي، وغيرها من الأنشطة التي تتم خارج إطار النظم الرسمية تُعد جميعها دلائل على الهامشية الحضرية. فعندما تعجز المدينة عن استيعاب سكانها ضمن أنشطتها ومؤسساتها الرسمية وإدماجهم بفعالية، يلجأ الأفراد إلى الاعتماد على النظم الاجتماعية الأولية والأطر غير الرسمية التي تساعدهم على تحقيق الاندماج وتوفر لهم الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية الضرورية. وبهذا، يتشكل مجتمع موازٍ يعمل خارج حدود القوانين واللوائح التنظيمية للمجتمع الحضري الرسمي، حيث تتجلى الهامشية الحضرية في الإقصاء الواضح للأطر الرسمية عبر الاعتماد على شبكات غير رسمية من العلاقات والتفاعلات. هذا الواقع ينتج أساسًا من القصور في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان عبر الوسائل الشرعية، مثل السكن، وفرص العمل، والخدمات الحضرية. إضافة إلى ذلك، يساهم التفاوت الاجتماعي الحاد بين الفئات المختلفة داخل المدينة في تعزيز هذه الهامشية؛ حيث يؤدي هذا التباين إلى خلق تمايز اجتماعي ملحوظ، خصوصًا فيما يتعلق بالسكن والخدمات. ومع الوقت، ينمو الإحساس بالإحباط لدى الأفراد، مما ينعكس سلبًا ليس فقط على حالة الانسجام الاجتماعي، وإنما أيضًا على المستوى الأمني في البيئة الحضرية.[1]

- **التركز السكاني في المدن الكبرى:**

تعاني أغلب المدن الجزائرية من تحديات متزايدة تتعلق بالكثافة السكانية وتداعياتها، حيث باتت غير قادرة على تلبية احتياجات سكانها وتوفير بيئة معيشية ملائمة. يعود السبب الأساسي لهذا الوضع إلى قصور في التخطيط الحضري، الذي أخفق في خلق توازن عمراني متكامل ومتناغم وظيفياً، اجتماعياً وجمالياً. وقد ساهمت الهجرة من الأرياف نحو المدن الكبرى في تفاقم هذه المشكلات، مما أدى إلى ضغط كبير على الخدمات الأساسية والبنى التحتية فمن بين الأزمات التي ظهرت نتيجة لهذا الضغط: ازدحام وسائل

[1] يعلى فاروق، التحضر ومشكلات المدن الجزائرية، المرجع السابق، ص 294.

النقل العام، الازدحام داخل الإدارات الحكومية للحصول على الخدمات (مثل الحالة المدنية، البريد، وتسديد الفواتير)، وأزمات تتعلق بإدارة الموارد المالية والعجز في تمويل المشروعات الحضرية. كل هذا تسبب في ضغوط نفسية كبيرة على المواطنين وأسهم في انتشار مظاهر العنف والعدوانية[1].

أما المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة، ووهران، وعنابة، وقسنطينة، فتواجه أزمة خانقة في المرور حيث أصبح الازدحام المروري معضلة يومية، حيث يضطر المواطنون لقضاء ساعات طويلة داخل السيارات التي بالكاد تتحرك. هذه الاختناقات لا تؤثر فقط على وقت الأفراد بل تنعكس أيضاً بشكل كبير على حالتهم النفسية، مسببة القلق والتوتر العصبي. هذه الحالة النفسية المتوترة تساهم في تفشي مظاهر العنف اللفظي والجسدي بين المستخدمين، ما يعكس حجم الإشكالية الاجتماعية الناجمة عن سوء التنظيم والتخطيط.

[1] حسان تريكي، ظاهرة النمو الحضري في الجزائر، المرجع السابق، ص 131.

المطلب الثالث: التحديات الموروفولوجية للمدينة الجزائرية

❖ **المورفولوجيا:** [1]

-لغة: مشتقة من الأصل (Morphe) وتعني الشكل و (Logos) وتعني دراسة، فهي العلم الذي يهتم بدراسة الشكل، وهو علم يهتم بدراسة شكل وبنية الكائنات الحية وخصائصها المتميزة من ناحية المظهر الخارجي (الشكل، الهيكل، اللون، النسق، الحجم)، وكذلك شكل وبنية الأجزاء الداخلية مثل العظام والأعضاء.

– اصطلاحا: يمكن تعريف المورفولوجيا بأنها العلم الذي يقوم بدراسة التكوينات والصور والهياكل للأفراد من حيث الحجم والشكل.

المورفولوجيا في علم الاجتماع: إن أول من استخدم مصطلح المورفولوجيا هو إيميل دوركايم في مجال علم الاجتماع في كتابه "قواعد المنهج في علم الاجتماع"، وهو مصطلح يستخدم في الحقل العلمي المادي أو العلوم الطبيعية –مثلما رأينا في التعريف–، أكثر مما يستعمل في حقل العلوم الانسانية، وقد تم نقله إلى علم الاجتماع، للدلالة على البنية والشكل والصورة الخارجية المادية، ومن هنا تدرس المورفولوجيا الاجتماعية بنية المجتمع أو شكله أو هيئته أو حالته البنيوية أو الشكلية، كدراسة توزيع السكان فوق الأرض، ووصف الظروف المكانية والجغرافية التي ترتبط بها الساكنة الديمغرافية، وبالتالي فالمورفولوجيا الاجتماعية هي مجمل الظروف المادية الأساسية التي تنبني عليها الحياة الاجتماعية، وهي التي تتحكم في قيم المجتمع وتصرفاته وأفعاله، ومن هنا فالموروفولوجيا عند مارسيل موس: هي دراسة بناء المجتمع من حيث مظهره المادي الخارجي، أي من حيث السكان وتكوينهم وتوزيعهم وثقافتهم وحركة تنقلاتهم وهجرتهم الخارجية والداخلية من الريف ومن المدن، وموقع بلادهم وضيقها أو سعتها، وقربها من البحر أو بعدها عنها، وطرق المواصلات التي تربطها بغيرها. [2]

أما المورفولوجيا في المجال الحضري تهتم بدراسة أنماط المساكن والشوارع وشكل العمران فيها وكذلك الشكل العام للمدينة، ومن هنا يمكن تعريف المورفولوجيا بأنها تهتم بدراسة شكل ومكونات المدينة من

[1] معجم جامعة بيرزيت، https://ontology.birzeit.edu/term/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8
[2] جميل حمداوي، المورفولوجيا الاجتماعية، مقال منشور في مكتبة الألوكة، https://www.alukah.net/culture/0/91294/%D8%A تاريخ الاطلاع: 2023/05/22.

الناحية العمرانية كالمباني والطرقات وطرازها المعماري بالإضافة إلى الجانب الحضري كتغير السكان ومستويات التطور التكنولوجي للمساكن.

تشهد المدن الجزائرية وتيرة متسارعة في النشاط والتحولات العمرانية ضمن مختلف المشاريع والإنجازات، ما أضفى على هذه المدن طابعًا مغايرًا واتجاهًا جديدًا في مجال الحركة والبناء. هذا التسارع رافقه تنوّع كبير في أصول وانتماءات السكان الوافدين، مما أدى إلى تحديات في تحقيق الانسجام الاجتماعي والاقتصادي بينهم. وقد أسهم هذا التنوع في فك الروابط بين الفضاءات التقليدية وظهور تباينات واضحة بين الطرز العمرانية والمعمارية التقليدية والريفية والحديثة المعاصرة. إلى جانب ذلك، برزت مظاهر اجتماعية أخرى مثل انتشار البطالة، تصاعد معدلات الجريمة، والتشوه العمراني، مما ترك بصمات عميقة تنعكس بوضوح على المشهد العمراني والترابي للبلاد. هذه التحولات حملت معها تأثيرات واضحة على الهوية الوطنية، حيث ظهرت هذه الانعكاسات من خلال المظاهر الثقافية والاجتماعية والنفسية التي تركت أثرها المباشر على تخطيط المدن وطبيعتها المورفولوجية، وتتميز مورفولوجية المدينة الجزائرية بمايلي:

- **الأحياء القديمة:** تتمركز الأحياء القديمة عادة في قلب المدينة، حيث أنشئت على يد سكانها الأصليين أو القدماء بما يتناسب مع طبيعة المنطقة واحتياجات سكانها. هذه الأحياء بنيت بمواد بسيطة متوفرة محلياً، وتميزت بتصميمها الخاص الذي يشمل ممرات ضيقة ومبانٍ تتألف غالباً من طابقين. الطابق الأرضي يُعرف بـ"الحوش" ويضم غرفاً موزعة حول ساحة داخلية تُحافظ على خصوصية السكان عبر مدخل طويل. أما الطابق العلوي فيطل على هذا "الحوش"، بينما تبقى الجدران سميكة لتوفير العزل والحماية.

واجهات المنازل في هذه الأحياء تتميز ببساطة تصميمها وندرة نوافذها الضيقة التي تواجه الشارع، مما يعكس نمط حياة يتسم بالعزلة والانغلاق، ويؤكد على أهمية الخصوصية داخل المنزل. هذا التصميم يعزل تماماً بين الحياة اليومية داخل المنزل والعالم الخارجي من خلال جدار مرتفع يمنح أفراد العائلة حرية كاملة لممارسة أنشطتهم. الغرف تُفتح باتجاه المركز الداخلي للمبنى بحيث لا يكشف المارون عن الحالة الاجتماعية أو المستوى الطبقي للسكان نظراً لواجهة المنازل البسيطة

والخالية من الزخارف، شهدت المدن الجزائرية انتشار هذا النمط من المباني خلال العصر الإسلامي، مما منحها طابعاً ثقافياً واجتماعياً وعمرانياً مختلفاً عن العمارة الإسلامية في بقية الدول العربية. فقد تأثرت هذه الأحياء بالثقافة الأمازيغية، ما أضفى عليها هوية متميزة مقارنة بالطراز المعماري الموجود في البلدان الأخرى.

الأزقة داخل هذه الأحياء تتميز بضيقها وانغلاقها، ومع مرور الوقت وانتقال السكان الأصليين إلى مناطق أكثر حداثة، بدأت هذه الأحياء تسكنها موجات من الوافدين من المناطق الريفية. نتيجة لذلك، تحولت العديد من هذه المنازل إلى أماكن قديمة ومتهالكة تفتقر لأدنى مقومات الحياة الكريمة، ونتج عن ذلك ازدحام سكاني كبير وصعوبة التنقل ضمن شوارعها الضيقة. كما أدى ذلك إلى ظهور مشكلات اجتماعية متزايدة مثل الجريمة، التسرب المدرسي، والانحرافات الأخلاقية.

على الرغم من ذلك، تمت إعادة تأهيل وترميم بعض الأحياء القديمة وتحويلها إلى معالم ثقافية تمثل التراث العمراني والاجتماعي للمدينة، مما يبرز قيمتها كجزء أصيل من موروث المجتمع ومكون يعكس هويته الحضرية.[1]

❖ السكن العمودي (المساكن الجماعية):

نظراً للنزوح الريفي المكثف نحو المدن الكبرى في الجزائر بعد الاستقلال، إلى جانب تأثير الأزمة الأمنية والاقتصادية التي مرت بها البلاد والذي انعكس سلباً على وتيرة المشاريع العمرانية وبناء المساكن، مما أدى إلى تكدس السكان في الأحياء العشوائية والقصديرية على أطراف المدن، عملت السلطات جاهدة لمعالجة هذه الظاهرة. وفي هذا الإطار، قامت الدولة بتشييد عمارات متعددة الطوابق تهدف إلى استيعاب أعداد كبيرة من السكان ضمن مساحات محدودة.

إن بناء العمارات في المدن الجزائرية لا يتوافق مع طبيعة السكان وثقافتهم وقيمهم، فهذه العمرات صممت وبنيت حسب الطراز الأوروبي وتتكون من غرفتين أو ثلاثة وفي أوج الأزمة السكنية بنيت حتى شقق ذات الغرفة الواحدة F1، التي لا تتلاءم مع حجم الأسر الجزائرية، فهي أسر ممتدة وكبيرة لذلك أحدث السكان

[1] بن شوية منيرة، دور الهوية التاريخية والبعد الجغرافي في تشكيل مورفولوجية المدينة الجزائرية: مدينة بسكرة أنموذجا، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد13، العدد02، 2024 ، ص 177.

تغييرات في المسكن، خاصة الشرفات حيث أغلقت وتم تحويلها لمطبخ والاستفادة من مساحة المطبخ كغرفة اضافية، زد على ذلك نمط العمارات لا يراعي الخصوصية الثقافية للأسرة الجزائرية فمدخل الشقة يقابل الصالون وقريب من المطبخ، على عكس الطراز الجزائري الأصيل الذي نجد فيه مدخل الدار بعيد عن صالون الضيوف، ولا ترى المرأة في الدار مثلما رأينا سابقا في تناول الأحياء القديمة، بالإضافة إلى تدعيم النوافذ بشبابيك حديدية وفولاذية كمظهر من مظاهر قلة الأمان، وكذا استخدام الهوائيات المقعرة، ضم الرصيف المحاذي للعمارة وتسييجه كنوع من الملكية، وغيرها من المظاهر التي تمثل تلوث بصري حقيقي.[1]

- **التصميم والضوضاء:** إن المتأمل للمساكن الجزائرية لاسيما منها العمارات يلاحظ أنها رديئة التصميم وبمجرد النظر إليها يلحظ الفوضى والضوضاء البصرية، حيث أن المهندسين أنشئوا عمارات ملتصقة ببعضها البعض وأحيانا لا تكون المسافة بين نافذة ساكن في العمارة وبين نافذة جاره في العمارة المقابلة سوى متر واحد، كما أن هذه العمارات غير منسجمة مع البيئة والمحيط، فلا وجود للمساحات الخضراء التي تسمح للساكنين بالاستراحة ومغادرة تلك الشقق الضيقة التي لا تتجاوز 70م^2 في أحسن الأحوال، وحتى عندما يرغبون في نظرة خاطفة للخارج والأجواء فلا يجدون إلا عمارات أخرى ممتدة على طول النظر، تحجب خط الأفق والطبيعة والشمس، بالإضافة إلى كثرة الضوضاء السمعية فالمصممين لم يضعوا مخططات تصميمية لعزل الصوت بالجدران، حيث أن الساكن مضطر لسماع خصوصية جاره والتعرض لأذى الأصوات الصادرة عن أجهزته المنزلية وأعماله اليومية، بالإضافة إلى أن العمارات الملتصقة، ساعدت على حصر الضوضاء فصارت أصوات محركات السيارات وأبواقها وكذا أصوات الآلات يتردد صداها في حلقة مغلقة، فغياب المساحات المفتوحة يجعل من الصعب تبديد قوة الصوت والضوضاء.[2]

هذه الثغرات في التصميم جعلت من أجزاء كثيرة من العمارة تتغير وظائفها، فنجد مدخل العمارة قد تحول إلى فضاء للعب الأطفال، فعدم وجود مساحات خضراء وساحات لعب، بالإضافة إلى قلة

[1] ميدني شايب ذراع و العمري وفاء، مورفولوجية المدينة الجزائرية وتمثلات الهوية: الوجه الآخر لمدن التريف، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المجالات التقليدية والحديثة وانتاج الهوية الفردية والجماعية في المجتمع الجزائري، 2016/10/09، جامعة ورقلة، ص 63.
[2] رياض بن شعيب، أثر فن التصميم المعماري على نسيج المجتمع: دراسة فنية سوسيولوجية "وهران أنموذجا"، مجلة النص، المجلد11، العدد01، 2024، ص 127.

الراحة والأمان في الشارع، جعل الأطفال يستغلون مدخل العمارة كفضاء للعب والتسلية، بالإضافة إلى جعل المدخل كفضاء وملتقي للأصدقاء والجيران، زد على ذلك سلالم العمارة التي تستخدم أماكن لعب وجلوس للأطفال نهارا، أما في الليل فتتحول مرتعا للشباب الذين يحولونها فضاء للخمر والتسامر والقمار وغيرها من الآفات الاجتماعية.[1]

- **انتشار المخالفات العمرانية***: شهدت الجزائر تطورًا ملحوظًا في المخالفات العمرانية منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، حيث ازداد عدد المباني السكنية التي تشيد دون الالتزام بالقواعد والضوابط التنظيمية لأدوات التهيئة العمرانية. تعتبر ظاهرة البناء بدون رخصة أو تجاوز عقود التعمير في المناطق العمرانية، سواء داخل المدن أو في ضواحيها، أحد أبرز أنواع المخالفات التي تشوه النسيج العمراني. يمكن تصنيف هذه المخالفات إلى نوعين رئيسيين:
  - البناء دون الحصول على عقود ورخص التعمير.
  - البناء وفق عقود التعمير مع عدم الالتزام بضوابطها وقواعدها النظامية.[2]

[1] ميدني شايب الذراع، والعمري وفاء، المرجع السابق، ص65.

*تتمثل المخالفات العمرانية في الشروع في أشغال البناء بدون رخصة، أو انجازها دون احترام المخططات البنائية التي سمحت بالحصول على رخصة البناء، وتعرف كذلك بأنها كل تغيير يقوم به الأفراد دون احترام المخطط المصادق عليه من حيث الحجم، الشكل العمراني والمعماري، أو الاعتداءات المختلفة إما على ملكية الغير أو على المساحات العمومية دون احترام دفتر الشروط، رخصة البناء، أدوات البناء. للمزيد أنظر: كريم اخلفهوم، إشكالية المخالفات العمرانية في الجزائر: دراسة ميدانية "حالة بلدية بوفاريك"، مجلة العمارة وبيئة الطفل، المجلد07، العدد02، 2022.

[2] اخلفهوم عبد الكريم، اشكالية المخالفات العمرانية، المرجع السابق، ص 31.

شكل رقم (03): يوضح تصنيف المخالفات العمرانية في الجزائر

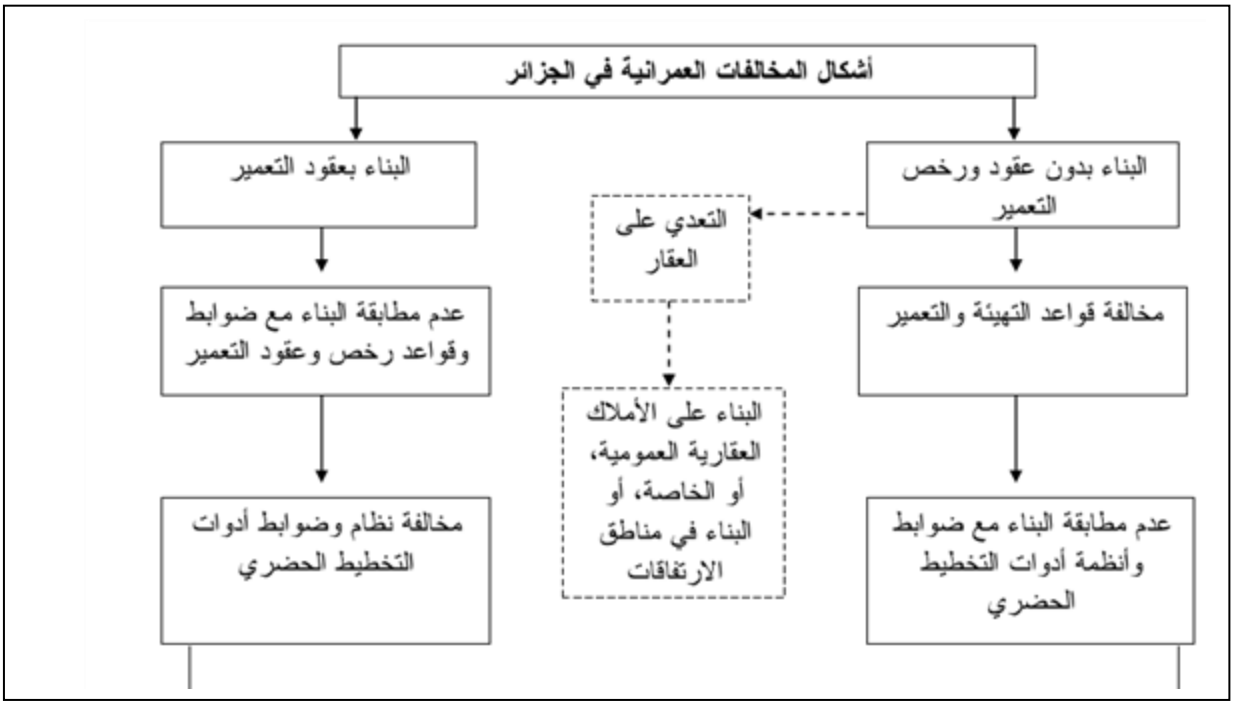

المصدر: اخلفهوم عبد الكريم، المرجع السابق، ص32

❖ **التصميم والوعي الجمالي:** تعد نوعية البنايات وشكلها وإدماجها في المحيط واحترام المناظر الطبيعية والحضرية وحماية التراث الثقافي والتاريخي منفعة عمومية لكامل أفراد المجتمع، فالمدينة ليست مجرد مجموعة مباني وتجمعات بشرية، بل هي حالة نفسو–اجتماعية معقدة، وهي الحيز المكاني الوظيفي والجمالي والبيئة الاجتماعية التي تحدث فيها مختلف التحولات الديناميكية الاقتصادية والثقافية والسياسية، حيث تتميز بتحولات سريعة في الزمكان.

تتجلى الناحية الجمالية في المدينة من خلال تنسيق العناصر اللازمة التي تمثل الصورة الذهنية للمدينة*، وتنظيمها وتصميمها بما يتناسب مع مكان كل منها وما يلائم الطابع العمراني للمنطقة المحددة، حتى تكون هذه العناصر عناصر جذب بصري وذات مظهر جمالي، ومن المشاكل الجمالية التي نجدها في المدينة الجزائرية ما يلي:[1]

*تتكون الصورة الذهنية للمدينة حسب كيفن لينش من خمسة عناصر أساسية وهي: المسارات، المناطق المتجانسة عمرانيا، العلامات المميزة، الحدود، نقاط التجمع (العقد).، ويمكن تلخيصها كالآتي:

- المسارات أو الممرات paths: أي مسار الحركة ويراه المستعملون مهما، يمكن أن يكون طريق أو شارع هاما في المدينة، او مجموعة وصلات يجدها المستعملون مميزة بصريا أو ذات معنى أو تساهم في سهولة الحركة، وغالبا تكون الممرات المغطاة أو المشجرة ذات انطباع ذهني قوي.

- انتشار التشوه البصري الواضح من خلال واجهات الفراغ والمباني المحيطة فيلاحظ الخلط الواضح في مواد البناء والألوان ولاسيما في واجهة المبنى الواحد.
- عشوائية اللافتات التجارية وطابع المظلات الخاصة سواء بالحجم أو اللون أو المظهر.
- غياب الوحدة والتنوع في التشكيل المعماري.
- تشكيل عناصر الخدمات وتوزيعها في الفراغ يقطع الاستمرارية في امتداد المحور البصري.
- الاتلاف المتعمد وغير المتعمد نتيجة قلة الوعي والاهتمام من قبل المواطنين.
- انعدام الاهتمام والصيانة لعناصر التأثيث والتنسيق.
- عدم الاهتمام بألوان عناصر التنسيق والتأثيث مما يضفي بعض الملل والرتابة.
- الجمود في التصميم الهندسي المتناظر للفراغ وتوزيع عناصر التنسيق.

❖ **آثار مشكلة المرور على المدينة:** تناولنا في المطلب السابق مشكلة المرور واكتظاظ الطرقات التي تعاني منه المدينة الجزائرية، إذ أن الزيادة في حركة مرور السيارات تعتبر من العوامل الرئيسية التي تجعل الأفراد يرسمون طرق هامشية خلافا على الطريق المخطط له ضمن مخطط المدينة، وذلك للهروب من الازدحام الذي يهدر الوقت من جهة ويسبب الضغط النفسي والعصبية من جهة أخرى.

تكمن المشكلة في أن هذا الطريق الجانبي يتحول بمرور الوقت إلى المنفذ الرئيسي للمركبات، رغم أنه لا يراعي أيًا من شروط إنشاء الطرق، فهو غير معبد ويفتقر إلى الإشارات المرورية. يؤدي ذلك إلى تشويه تخطيط الطرق وتغيير مورفولوجية المدينة، علاوة على التسبب في العديد من حوادث المرور نتيجة اصطدام المركبات أو انقلابها، بسبب افتقار الطريق إلى عوامل الأمان والتجهيزات الأساسية اللازمة.[1]

- المناطق المتجانسة عمرانيا: الحي العمراني هو منطقة عمرانية متجانسة بصريا ولها مميزات إيجابية أو سلبية تجعلها واضحة في أذهان المستعملين سواء من خلال الخصائص المعمارية أو المعنى الاجتماعي أو القيمة الثقافية أو عناصر التنسيق العمراني.

- العلامات المميزة Land Marks: وتتمثل في العناصر المادية التي تحدد المكان ويمكن أن تكون مبنى مهم أو معلم تذكاري، أو ساحة عمومية مميزة، أو مبنى مرتفع وسط مباني قصيرة ومميزا عن ما حوله، والعلامات المميزة تعد من رموز المدينة.

- الحدود: وهي الخطوط التي يراها المستعملون فاصلة في استمرارية الانطباع من نقطة إلى أخرى أو مانعة للحركة والانتقال خلال العمران، ويمكن أن تكون شديدة الفصل كمجرى مائي أو نفسية فقط لفارق المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي بين مجاورتين سكنيتين.

- نقاط التجمع (العقد) Nodes : العقد أو البؤر وهي نقاط استراتيجية في المدينة يراها المستعمل أساسية في فهم تركيبة العمران، وهي نقاط تجمع، تقاطع مروري، أو تركيز للحركة أو للأنشطة يمكن أن يدخلها المستعمل.

للمزيد أنظر: أحمد عواد جمعة عواد، منظومة الفراغات العمرانية في المدينة المصرية، أطروحة دكتوراه فلسفة في الهندسة المعمارية، جامعة بنها، كلية الهندسة –شبرا، مصر، 2011، ص28.

[1] خالد بن مهني، وعبد الرزاق أمقران، التخطيط الحضري آلية لإبراز جمالية المدينة الجزائرية: وسط مدينة سطيف أنموذجا، مجلة الآداب والدراسات الاجتماعية، المجلد17،العدد02، ص39.

[1] أمال بوسلوب، والربيع جصاص، تأثير المشكلات الحضرية على التخطيط الحضري للمدينة، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد07، العدد 01، 2024، ص544.

المبحث الثاني: سياسة المدن الجديدة بالجزائر

تتعدد سبل مواجهة انفلات الظاهرة العمرانية، حيث يظهر نموذج المدن الجديدة من بين أحد الأدوات أو النماذج التي يمكن بتطبيقها إيقاف نمو المدن الكبرى، والتحكم في نموها وتسييرها العمراني، وإلى جانب المدن الجديدة هناك أساليب أخرى لمواجهة ظاهرة العمران والنمو السريع بالمدن الكبرى، من بينها مخططات التعمير التوجيهية الشاملة والمخططات التفصيلية المنبثقة عنها والتي اعتمدتها الجزائر في سنوات السبعينات ومطلع الثمانينات كما رأينا سابقا، غير أننا سنركز في هذا المبحث على تجربة المدن الجديدة في الجزائر من خلال تناول كيف انبثقت وتبلورت فكرة المدن الجديدة كأسلوب عمراني تخطيطي **(المطلب الأول)**، ثم الإطار القانوني والمؤسساتي لتسيير هذه المدن **(المطلب الثاني)**، ثم أنواع المدن الجديدة التي اعتمدتها الجزائر **(المطلب الثالث)**.

المطلب الأول: تبلور فكرة المدن الجديدة

تعرف المدن الجديدة باسم الإصلاح المكاني القائم على مفهوم المدينة الاجتماعية، وقد تم استخدام هذا المفهوم في أوروبا والولايات المتحدة سنوات الخمسينات والستينات من القرن الماضي، حيث أن المدينة الاجتماعية تعتبر الحل الأفضل لتوفير المنازل وخلق بيئة معيشية أفضل، وقد بدأت السلطات الجزائرية تفكر بشكل جدي في هذا النوع من أساليب التخطيط والتعمير منذ سنة 1987م، وقد وجدت الجزائر في فكرة المدن الجديدة الحل الأنسب لمعالجة سرعة التحضر التي تعرفها الجزائر، من اجل تنظيم الاستيطان البشري الحضري الذي سيكون الخاصية الرئيسية للدول خلال العقود المقبلة –منذ سنة 1987م–، وباعتبار سياسة المدن الجديدة سياسة عامة شاملة تنطوي على العديد من الأبعاد الحضرية والاقتصادية والاجتماعية وتهتم أيضا بالأبعاد الأخرى من الشغل إلى السكن مرورا بالصحة والتعليم والبنى التحتية والمواطنة، ولا ينبغي الخلط بين سياسة المدن الجديدة وبين السياسة الحضرية او الاجتماعية والسكنية، حيث تهدف سياسة المدن الجديدة إلى الحد من اللامساواة الاجتماعية والفوارق التنموية بين الأقاليم وتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال تطوير تدخل عام معزز في الأحياء الحضرية المتخلفة، وبالتالي فهي استراتيجية تهدف إلى إعادة التوازن في توزيع السكان وتعتبر كحل أنسب لحل أزمة السكن في

المدينة، من خلال خلق مراكز جديدة قادرة على توفير مختلف الوظائف والنشاطات لتماثل في ذلك المدينة الأم.[1]

طرحت فكرة المدن الجديدة بالجزائر عندما استشعرت السلطات العمومية ضخامة التعمير والامتداد العمراني بالمدن الكبرى لاسيما بشمال البلاد، حيث نجد أن قانون التهيئة العمرانية رقم 87-03، يشدد على تهيئة الهضاب العليا عن طريق العديد من الإجراءات من بينها، ترقية التجمعات الحضرية الموجودة وإنجاز مدن جديدة.

وفي نفس السياق يوضح القانون نفسه ،أن التنمية الحضرية تهدف إلى إحداث وتنظيم هيكل حضري متوازن يتماشى وأهداف التنمية المسطرة لمختلف مناطق البلاد، وبهذا الصدد فإن التهيئة العمرانية: [2]

- تسهر على التحكم في نمو التجمعات الحضرية الكبرى.
- تنظم تطوير المدن الصغيرة والمتوسطة.
- تحدث مدن جديدة في المناطق الواجب ترقيتها.

قد تم إدراج عملية إنشاء المدن الجديدة ضمن مشاريع المنفعة العمومية، ضمن القانون 87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية، من خلال أدوات التهيئة الإقليمية على المستويين الوطني والجهوي والمتمثلة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT)، والمخططات الجهوية لتهيئة الإقليم (SRAT)، حيث شكلت المواد من 25 إلى 32 من القانون 87-03 السابق الذكر، الإطار الاستدلالي لتوزيع الأعمال التنموية وتعيين أماكنها على المدى الطويل، حيث تضمن أدوات للتخطيط العمراني الشامل والقطاعي والمتمثلة في المخطط الوطني والمخططات التوجيهية، فكانت هذه الأدوات عبارة عن محرك للتعمير بالجزائر إضافة إلى الاحتياطات العقارية.

جاءت التجربة الجزائرية لمواجهة تسارع حركة التعمير في المدن الجزائرية ولتنظيم تدخل الدولة عمرانيا عن طريق التهيئة المناسبة من أجل مراقبة النمو اللامتوازن للتجمعات السكانية ومحاولة التحكم فيه، ونرى هنا أن هذه السياسة العمرانية تهدف إلى توفير إطار معيشي أفضل للسكان في محيط ملائم يسمح

[1] Janell Hobson, New town :the modernist planning project and social justice, in: Development Planning, university College London,N°108, 1999, https://www.semanticscholar.org/paper/NEW-TOWNS%2C-THE-MODERNIST-PLANNING-PROJECT-AND-Hobson

[2] المادة 09 و21 من القانون 87-03، المتعلق بالتهيئة العمرانية، المرجع السابق.

بالمحافظة على التوازن الاجتماعي والاقتصادي والبشري بين مختلف الأقاليم، كما يوفر فرصا كبيرة للعمل والسكن والتجهيزات والمرافق المختلفة، وهي تعتبر مسعى جريء قائم على: [1]

- مدن مدمجة في منطقة حضرية ولكنها ليست مدن تابعة (villes satellites).
- مدن متوازنة من ناحية الشغل تقوم على أفضلية مناصب الشغل على السكن وذلك لتفادي تكرار تجربة المدن المخصصة للنوم (cité dortoirs).
- مدن ذات مركز قوي مهيكل ومتنوع أعطيت فيه الأهمية أيضا للسكن والعمل والخدمات والمجالات المحمية، وهي تراعي محيطها وتحاول حماية الأراضي الزراعية المحيطة.
- مدن تمثل حقل تجارب للتقنيات الحديثة في ميدان العمران والهندسة المعمارية والبناء.

وهنا تعتبر المدن الجديدة بالنسبة للجزائر، كسياسة عمرانية تحاول التجاوب مع الإشكالية المزدوجة المتمثلة في استقبال الفائض السكاني العاصمي وتعمير المناطق الفقيرة في الهضاب العليا والجنوب بغية خلق ديناميكية جديدة، ومن الناحية التطبيقية العملية تم اقتراح أول مدينة جزائرية جديدة وهي مدينة "بوغزول" رسميا عام 1986م، لتنطلق الأشغال بها عام 1987م في تجربة عمرانية جديدة، كما باشرت سلطات مدينة قسنطينة مشروعا آخر هو المدينة الجديدة "عين الباي".[2]

رغم ذلك فإن أزمة النفط وانهيار سعره التي عرفتها الجزائر على غرار بقية الدول سنة 1986م ، أثرت بشكل كبير على السياسة المالية للدولة وتمويل مختلف المشاريع التنموية خاصة الكبرى منها على غرار إنجاز مدن جديدة ، وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني حيث شهدت أسعار النفط انخفاض حاد وصل إلى 8.15 دولار للبرميل جوان 1986م، ونتيجة لذلك انخفضت مداخيل الجزائر من 12.7 مليار دولار سنة 1985م إلى 7.9 مليار دولار سنة 1986م، الأمر الذي أدخل الجزائر في أزمة اقتصادية تمثلت في تسجيل عجز على مستوى الميزان التجاري قدر بأكثر من 1.39 مليار دولار، الذي تسبب في إحداث اختلال هيكلي فرض على السلطات العمومية إصلاحات هيكلية للقطاع الاقتصادي، وتقليص دور الخزينة في الاستثمارات، حيث لجأت الجزائر إلى إحداث تغييرات عميقة سمحت بتغيير سير اقتصادها

[1] Chérif Rahmani, op. cit, p 305.

[2] خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، الجزائر: عين مليلة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، ص135.

بإحداث قطيعة مع أساليب التسيير السابقة، عن طريق اتصالها بالمؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي FMI، والذي فرض عليها جملة من الإصلاحات الاقتصادية.[1]

انعكست الأزمة الاقتصادية على الأوضاع الاجتماعية بشكل كبير، ولم تكد تتعامل السلطات مع الأزمة الاقتصادية وانهيار أسعار النفط حتى جاءت أحداث أكتوبر 1988م، حيث كانت الأوضاع تتميز بارتفاع نسبة البطالة، وتدني القدرة الشرائية للمواطن، واختفاء مريب للسلع الضرورية، بالإضافة إلى استشراء الفساد وتركز الثروة في يد أقلية تحكم البلاد، وهنا انفجرت الأوضاع وحدثت مظاهرات أكتوبر 1988م، معلنة عن سخط شعبي كبير ضد رموز السيادة الوطنية حيث تعرضت البلديات ومقرات الحزب الواحد الذي تم تحميله الجزء الكبير من المسؤولية جراء الركود الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي أصاب البلاد، وبعض مقرات الوزارات إلى عمليات حرق ونهب وشتى أنواع التخريب، في صورة تعكس تدهور الأحوال المعيشية لشريحة كبيرة من المواطنين.[2]

إن الأحداث التي عرفتها الجزائر هذه الفترة انعكست بشكل كبير على السياسة العمرانية، فنظرا للأزمة الاقتصادية والسياسية تم تجميد وإهمال مختلف المشاريع الكبرى التي كانت مبرمجة لاسيما مشاريع المدن الجديدة، فقد انشغلت السلطات العمومية بحملة إصلاحات كبرى لمعالجة مختلف الاختلالات الاقتصادية والسياسية، فقد عرف القانون رقم 87-03 تناقضا كبيرا بين مضمونه والواقع المعاش، حيث عرفت الجزائر عودة ظاهرة التعمير العشوائي والفوضوي وكذا زيادة النزوح الريفي نتيجة الفقر وغياب الأمن والاستقرار، ما جعل العمل به يستمر فقط لغاية مطلع التسعينات، أين تم إلغائه وإصدار القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير.

ورغم أن الجزائر أقرت إصلاحات سياسية واقتصادية كبيرة تمثلت في:[3]

- تعديل جزئي للدستور في 03 نوفمبر 1988م.
- الإصلاحات في دستور فبراير 1989م
- قانون الجمعيات السياسية في 05 جويلية 1989م.

[1] بحيح عبد القادر، تحديات الاقتصاد الجزائري أمام صدمات تقلبات أسعار النفط بين أزمة 1986م-2015م، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد02، العدد01، ص 402.
[2] مصطفى بلعور، الإصلاحات السياسية في الجزائر، 1988م-1990م، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد01، جانفي 2009، ص03.
[3] مصطفى بلعور، المرجع نفسه، ص 04.

- قانون الانتخابات المؤرخ في 03 أفريل 1990م

ومن أهم الاصلاحات التي جاء بها دستور 1989م:[1]

- التعددية السياسية والحزبية وإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وتبني مبدأ الفصل بين السلطات وإقرار الديمقراطية.
- صدور القانون رقم 89-11 الصادر في 05 جويلية 1989م، المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، تطبيقا للمادتين 39 و40 من دستور 1989م.
- إنشاء المجلس الأعلى للأمن بموجب المادة 162 من دستور 1989م والذي يترأسه رئيس الجمهورية بناء على المرسوم رقم 89-196 ويتكون من: رئيس الجمهورية رئيسا وعضوية كل من: رئيس المجلس الشعبي الوطني، رئيس الحكومة، وزير الدفاع، وزير الخارجية، وزير الداخلية، وزير العدل، وزير الاقتصاد ورئيس أركان الجيش الوطني الشعبي.

غير أن الأمور ازدادت تعقيدا فقد استمرت الاحتجاجات الشعبية، وانفلت الوضع الأمني في أواخر 1991م، إثر إلغاء الحكومة نتائج الانتخابات البرلمانية، التي ظهر من نتائجها الأولية فوز "الجبهة الإسلامية للإنقاذ " بأغلبية الأصوات، وهنا بدأت جبهة الإنقاذ وتنظيمها المسلح وما يدور في فلكها من جماعات متطرفة، سلسلة من الأعمال العدائية التي استهدفت السلطة ورموزها ومرافقها، حيث أعلنت الجبهة إضراب سياسي 25 ماي 1991م، وهو إضراب مفتوح طالب بإلغاء القوانين الانتخابية المعدلة، ثم تلتها أحداث جوان 1991م وهي أحداث دامية شهدتها العاصمة ، بعد أن قام أنصار الجبهة الاسلامية للإنقاذ بتنظيم اعتصامات واحتجاجات بشكل عنيف وراديكالي ضد قانون الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية.

رغم هذه الأحداث الأمنية المتدهورة التي كانت تعيشها الجزائر، تم عقد اجتماع من المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الذي طلب منه إبداء رأيه في التقرير التمهيدي للنقاش الوطني حول التهيئة العمرانية المقترح من طرف وزير التجهيز والتهيئة العمرانية من خلال ملف بعنوان "الجزائر غدا"، وقد تم تنظيم مشاورات وطنية سنة 1995م ضمت مختلف الفاعلين لمناقشة مختلف الاختلالات التي تعرفها

[1] عائشة عبد الحميد، التجربة الجزائرية في إدارة الأزمات الأمنية، مرحلة العشرية السوداء (1990م-2000م) نموذجا، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث: مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد05، العدد07، إبريل 2021، ص146.

الجزائر في المجال العمراني ووضع خارطة طريق للسياسة العمرانية الجديدة للجزائر كما تناولنا سابقا في فصول هذا البحث.

تبنت اللجنة نهج التهيئة العمرانية كحل يوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي وضمان الاستقرار الأمني مع الحفاظ على الاستدامة للأجيال القادمة. تهدف السياسة الجديدة للتهيئة العمرانية إلى معالجة الاختلالات التي يعاني منها الإقليم الوطني، حيث يُمثل الضغط السكاني الكبير في شمال البلاد والتصحر المتزايد في الهضاب العليا والمناطق الجنوبية تحديات رئيسية. يمثل خيار إنشاء المدن الجديدة إحدى الركائز الأساسية ضمن الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال. تسعى سياسة المدن الجديدة إلى تنظيم التوسع العمراني وتوجيهه بشكل مدروس، كما توفر متنفسًا للضغوط الحضرية التي تعاني منها المدن الكبرى. بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر أداة لتحقيق اللامركزية في نشاطات الإسكان وتنظيم الكثافة السكانية من الشمال. كما تساهم المدن الجديدة بشكل فعال في القضاء على الأحياء العشوائية، التقليل من الفوارق الاجتماعية، واحتواء فائض السكان في المناطق الحضرية الكبرى.[1]

رغم كل هذه الجهود المبذولة لإطلاق مشاريع المدن الجديدة في الجزائر، غير أن الظروف التي كانت تمر بها الجزائر جعلت من الصعب استكمال مسار بناء هذه المدن فمن الأزمة الاقتصادية إلى الأزمة الأمنية والسياسية بقيت هذه المشاريع حبيسة الأدراج وتراوح مكانها، حتى بداية 2000م، عندما استقرت الأوضاع الأمنية نوعا ما، فصدر قانون تهيئة الاقليم وتنميته المستدامة رقم 20-01 الصادر في ديسمبر 2001م، والذي تناولناه سابقا، حيث تضمن مختلف مشاريع المدن الجديدة المسطرة في التراب الوطني من المخطط الوطني لتهيئة الاقليم الملحق به، بالإضافة إلى صدور القانون رقم 02-08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، ليكون أول قانون صدر في تاريخ الجزائر خصيصا لتوضيح مسألة المدن الجديدة وكل ما يتعلق بها.

[1] ملف الجزائر غدا، المرجع السابق، ص 50.

المطلب الثاني: الإطار التشريعي للمدن الجديدة

أولا: القانون 02-08:

يعتبر القانون رقم 02-08، المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، وكذا القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، تشكيلة أساسية للنظام القانوني للمدينة الجديدة، لاسيما القانون رقم 02-08 المشار إليه، الذي يعرف المدينة الجديدة بأنها تجمع بشري معتبر ذي طابع حضري يتوفر على إمكانيات التشغيل والاسكان والتجهيز.

وحسب هذا القانون فإن المدينة الجديدة هي أداة من أجل إعادة التوازن للبنية العمرانية وأن إنشاء المدن يندرج ضمن سياسة الدولة الرامية إلى تهيئة الاقليم وتنميته المستدامة، حيث يعتبر مشروع المدينة الجديدة مشروعا ذا منفعة وطنية أي منفعة عامة، ولا يمكن إنجاز مدن جديدة إلا في مناطق معينة من الإقليم الوطني، والتي تتمثل أساسا في منطقتي الهضاب العليا والجنوب، مستثنيا بذلك المنطقة الشمالية بسبب الكثافة السكانية العالية التي تشهدها المنطقة ما عدا المراكز الميتروبولية الكبرى في الشمال على غرار وهران والجزائر العاصمة وقسنطينة وعنابة.

وبما أن المدينة الجديدة تتطلب وعاء عقاري ضخم لاحتضانها، ولأنه لا يكون نزع الملكية ممكنا إلا إذا جاء تنفيذا لعمليات ناتجة عن تطبيق إجراءات نظامية مثل التعمير والتهيئة العمرانية والتخطيط، تتعلق بإنشاء تجهيزات جماعية ومنشآت وأعمال كبرى ذات منفعة عمومية، ويعد نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية طريقة استثنائية لاكتساب أملاك أو حقوق عقارية، ولا يتم إلا إذا أدى انتهاج كل الوسائل الأخرى إلى نتيجة سلبية.[1]

لذلك جاءت المادة الخامسة من القانون 02-08 لتؤكد على أن مشروع المدينة الجديدة يعد مشروعا ذا منفعة وطنية، وذلك من أجل مساعدة الجهات المخولة بتكوين الحافظة العقارية الحضرية التي ستحتضن مشروع المدينة الجديدة، والتي تمكن "هيئة المدينة الجديدة" ، من نزع الملكية بطريقة قانونية سلسة.

[1] المادة 02، من القانون رقم 91-11، المؤرخ في 27 أفريل 1991، الذي يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد21، 1991م.

إن المدينة الجديدة يتم إنشائها بموجب مرسوم تنفيذي، وهذا ما بينته المادة 06 من القانون رقم 02-08 سالف الذكر، ويجب أن يحدد هذا المرسوم النقاط التالية:[1]

- تعيين وتحديد البلدية أو مجموع البلديات المعنية بمشروع المدينة الجديدة.
- تحديد محيط تهيئة المدينة الجديدة الذي يشمل كافة تراب البلدية أو البلديات المعنية أو يقتصر على جزء منها.
- تحديد البرنامج العام للمدينة الجديدة ووظائفها الأساسية.

وقد قام المشرع بتحميل "هيئة المدينة الجديدة"، مسؤولية تسيير مشروع المدينة الجديدة من حيث إعداد الدراسات اللازمة وأعمال التهيئة وتكوين الوعاء العقاري ومتابعة أشغال الإنجاز على اعتبار أنها صاحبة المشروع والمفوض للعمل عليه لحساب الدولة.

وبما أن الباب الثاني من القانون يتحدث في مضمونه عن أدوات تهيئة المدينة الجديدة، فإنه حسب المادة 08 منه، ينشأ لكل مدينة جديدة مخطط يسمى "مخطط تهيئة المدينة الجديدة"، حيث يتمثل دور المخطط في تغطية محيط التهيئة المحدد لهذه المدينة، وكذا محيط حمايتها، إضافة إلى ضرورة مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمنطقة، كما نصت المادة على مراعاة القوانين الأخرى السارية المفعول، والمساهمة في منع التوسع العمراني أو طغيان الفضاء الحضري وأعمال التهيئة والبناء على حساب الأراضي الفلاحية، وتحدد عن طريق التنظيم شروك وكيفيات وضع مخطط تهيئة المدينة الجديدة وإعداده واعتماده، وكذا إجراءات التشاور والتحكيم المرتبطة بهذا المخطط.[2]

إذ جاء في الفقرة الأخيرة من المادة 08 المشار إليها أعلاه، أنه لا يمكن إنشاء مدن جديدة بصفة كلية أو جزئية فوق أراض صالحة للزراعة، وإذا ما تم احترام هذا الاشتراط فسوف ينعكس إيجابا على تنمية الإقليم الوطني، من خلال خلق توازن بين الفضاءات الحضرية أو الفضاءات المخصصة للبناء والتعمير عليها بصفة عامة وكذا الفضاءات الفلاحية والزراعية، ولعل المشكل الذي نعاني منه اليوم بصورة بارزة هو اختلال ذلك التوازن وعدم احترام المعايير المتبعة في عملية البناء مما انعكس سلبا على البيئة.

[1] القانون 02-08، المؤرخ في 08 ماي 2002، المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، الجريدة الرسمية، العدد 34، 2002.
[2] المرجع نفسه.

أما الباب الثالث من القانون بعنوان "أحكام تتعلق بالعقار"، وذلك لأن تكوين الوعاء العقاري المخصص لاحتضان مشروع المدينة الجديدة يعتبر أهم الأعمال التي تتولى هيئة المدينة الجديدة القيام بها، وفي ذات الصدد جاء في نص المادة 11 من القانون أن الدولة تتولى تكوين كل أو جزء من الحافظة العقارية التي تتخذ وعاء لإقامة كل مدينة جديدة، من اموال عمومية وتتنازل عنها لهيئة المدينة الجديدة المذكورة سابقا.

تقوم هيئة المدينة الجديدة بتهيئة وإنجاز المنشآت القاعدية والتجهيزات لحساب الدولة، والتنازل عنها بالبيع للمستعملين الآخرين وفقا للتشريع المعمول به، فالملاحظ أن المادة 11 بينت كيفية تكوين الوعاء العقاري المخصص لإقامة كل مدينة جديدة، وحددت دور الدولة وهيئة المدينة الجديدة في ذلك.

وفي ذات السياق المتصل بالأحكام التي تتعلق بالعقار والتي وردت في الباب الثالث من هذا القانون، نصت المادة 12 منه على أنه: لا يجوز لهيئة المدينة الجديدة أن تتنازل عن قطع الأراضي المكتسبة في إطار المادة 11 أعلاه، إلا بعد إتمام التهيئة أو الانجاز حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.

فالقانون أعطى لهيئة المدينة الجديدة الحق في القيام بالعمليات العقارية لحساب الدولة ضمن مشروع المدينة الجديدة، إلا أنه وضع بعض القيود على تلك العمليات خصوصا فيما يتعلق بعملية التنازل عن العقارات بالبيع للمستعملين الآخرين وفق مختلف الصيغ التي يحددها التنظيم من جهة وكذا الصيغ التي تأتي تنفيذا لمخطط تهيئة المدينة الجديدة والذي يبين على وجه الخصوص استعمالات كل جزء من الوعاء العقاري المخصص لإنجاز المدينة الجديدة، هذا ولم يجعل القانون عملية إنجاز المدينة الجديدة حكرا على الدولة أو مؤسساتها العمومية، إنما جعل إمكانية تدخل الخواص في ذلك، حيث نصت المادة 13 من القانون محل الدراسة أنه: يمكن لمالكي العقارات الواقعة داخل محيط المدينة الجديدة أن يشاركوا في مجهود تهيئتها وترقيتها بإقامة مشاريع خاصة معرفة في إطار مخطط تهيئة المدينة الجديدة وضمن احترام الوظائف والتنظيمات المتعلقة بالمناطق المعنية.[1]

فحسب نص المادة 13 أعلاه، مشاركة الخواص في تنفيذ مشروع المدينة الجديدة، لا يقصد به المشاركة لحساب الدولة وإنما من منطلق اعتبار هؤلاء الخواص مالكين لعقارات تقع داخل محيط المدينة الجديدة والتي لم تشملها عملية نزع الملكية لصالح مشروع المدينة الجديدة، وكذلك لم يتم ممارسة حق الشفعة

[1] جمال الدين شاوي، النظام القانوني للمدن الجديدة: دراسة في التشريع العقاري، الجزائر: دار النعمان للطباعة والنشر، 2017، ص31.

عليها من طرف هيئة المدينة الجديدة، ذلك أنه لا يستبعد أن يتم إقامة مدن جديدة انطلاقا من تجمعات سكنية موجودة قبل تجسيد المشروع، وهو ما توضحه المادة 02 من نفس القانون، حيث نصت على أنه: تعد مدنا جديدة كل تجمع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة. وإن ذلك التدخل لا يكون بحرية من مالكي العقارات أو الأراضي الواقعة ضمن محيط المدينة الجديدة في إقامة مشاريعهم التي تندرج ضمن نطاق وبرنامج تهيئة وترقية المدينة الجديدة، إنما يتم ذلك في إطار المشاريع المعرفة في مخطط تهيئة تلك المدينة الجديدة.[1]

ثانيا: المرسوم التنفيذي رقم 11-76

يحدد هذا المرسوم شروط وكيفيات وضع مخطط تهيئة المدينة الجديدة وإعداده واعتماده، ويعد من أبرز النصوص التنظيمية التي صدرت تطبيقا للقانون 02-08، المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، وقد صدر تحديدا لتطبيق أحكام المادة 09 من القانون 02-08.

حسب المادة 01 منه : يحدد هذا المرسوم شروط وكيفيات وضع مخطط تهيئة المدينة الجديدة وإعداده واعتماده وكذا إجراءات مساهمة الجماعات الاقليمية المعنية وإجراءات التشاور والتحكيم المرتبطة بهذا المخطط، وعن كيفيات وضع مخطط تهيئة المدينة الجديدة، أوعز المشرع ذلك إلى هيئة المدينة الجديدة، على أن تقوم بإعداده مكاتب دراسات معتمدة لهذا الغرض، بموجب قرار من الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية حسب ما نصت عليه المادة 02 من المرسوم، ويخضع المخطط للدراسة من قبل الجماعات الاقليمية ممثلة في المجالس الشعبية البلدية والولائية المعنية، وتنشأ لذات الغرض لجنة وزارية مشتركة بمعية الوزارة المكلفة بالعمران، بعضوية مختلف القطاعات التي لها صلة، وتتولى هذه اللجنة مهمة دراسة مشروع مخطط تهيئة المدينة الجديدة وإبداء الرأي فيه، حسب المواد 06 وما بعدها، ليتم المصادقة عليه بموجب مرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية.[2]

كما تطرق المرسوم في المادة 03 منه إلى الغرض من المخطط، واستعرض في مادته الخامسة مضمون ذلك المخطط.

[1] القانون 02-08، المرجع السابق.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 11-76، المؤرخ في 16 فبراير 2001، الذي يحدد شروط وكيفيات وضع مخطط تهيئة المدينة الجديدة وإعداده واعتماده، الجريدة الرسمية، العدد 11، 2011.

ورغم أن المرسوم التنفيذي رقم 11-76، والذي جاء تطبيقا لنص المادة09 من القانون رقم 02-08، يعتبر أحد أهم مقتضيات تطبيق هذا القانون الأخير، غير أنه صدر بعد تسع سنوات عن صدور القانون 02-08 ، مما يجعلنا نتساءل عن جدية السلطات في ضبط تشريعات المدن الجديدة.

حسب نص الفقرة الأولى من المادة 06 من القانون 02-08، السابق الذكر، فإنه يقرر إنشاء مدينة جديدة بموجب مرسوم تنفيذي استنادا إلى أدوات تهيئة الاقليم الموافق عليها، وبعد أخذ رأي الجماعات الاقليمية المعنية، وعليه فقد صدرت عدة مراسيم تنفيذية تنفيذا لنص المادة 06 أعلاه، تتعلق بإنشاء مدن جديدة، على غرار المرسوم التنفيذي رقم 06-303 الذي يحدد مهام هيئة المدينة الجديدة لبوعينان وتنظيمها وكيفيات سيرها، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 06-304 الذي يحدد مهام هيئة المدينة الجديدة لبوغزول وتنظيمها وكيفيات سيرها، بالاضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 06-305 الذي يحدد مهام هيئة المدينة الجديدة لسيدي عبد الله وتنظيمها وكيفيات سيرها، والتي صدرت تباعا، وقد تشابهت في معظم احكامها وجاءت هذه المراسيم تطبيقا لنص المادة 07 من القانون رقم 02-08.[1]

وكأبرز الأحكام التي تضمنتها هذه المراسيم نجد ما يلي:

- أن المشرع جعل لكل مدينة جديدة هياة خاصة بها.
- ان تلك الهيأة تنشا بموجب مرسوم تنفيذي.
- أن المشرع جعل لهيئة المدينة الجديدة صلاحيات واسعة للقيام بكل العمليات المتعلقة بإنجاز المدينة الجديدة، وأنها تقوم بذلك باسم الدولة ولحسابها.

[1] الجريدة الرسمية، العدد 56، 2006.

المطلب الثالث: الإطار المؤسساتي للمدن الجديدة

مثلما لاحظنا في المطلب السابق من خلال النصوص القانونية المتعلقة بالمدن الجديدة، أن المشرع جعل لكل مدينة جديدة هيئة خاصة لتسيير هذه المدينة، وهذا ما نجده في نص المادة 07 من القانون رقم 02-08 التي تنص على أن: "تؤسس لكل مدينة جديدة هيئة تسمى هيئة المدينة الجديدة"، وعليه فإن لكل مدينة جديدة هيئة خاصة بها، وتتمثل أهداف الهيئة فيما يلي:

- إعداد وإدارة أعمال الدراسة والإنجاز.
- إنجاز عمليات المنشآت الأساسية لحساب الدولة بصفتها صاحبة المشروع.
- القيام بالأعمال العقارية وجميع عمليات التنسيق والتسيير والترفيه والاعمال التجارية الضرورية لإنجاز المدينة الجديدة.

وقد تم تفصيل هذه الاختصاصات في المراسيم التنفيذية المتعلقة بإنشاء كل مدينة، حيث نجد أن المشرع لم يستقر على طبيعة قانونية واحدة لجميع الهيئات بل أعطى كل هيئة طبيعة قانونية خاصة بها وذلك حسب كل مدينة جديدة والأهداف المتوخاة من هذه المدينة.

نجد أن جميع هيئات المدن الجديدة عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتدعى "المؤسسة"، و بالوقوف على مصطلح المؤسسة نجد أن المؤسسة العمومية تعد أسلوب من أساليب تسيير المرافق العمومية، والمؤسسات العامة تندرج ضمن اللامركزية المرفقية، وهي ترتكز على الاختصاص الموضوعي والوظيفي ولها طابع فني تقني ، ومن ثمة فهي مرفق عام يتمتع بالشخصية الاعتبارية.

تتمتع هيئة المدينة الجديدة بالأهلية فيمكنها حسب القانون 02-08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، من إعداد وإدارة أعمال الدراسة والانجاز لهذه المدينة الجديدة، وإنجاز عمليات المنشآت الاساسية والتجهيزات وفي هذا الإطار تبرم المؤسسة عقودا واتفاقيات وصفقات من أجل الوصول للأهداف المنوطة بها.[1]

[1] كتاف كريمة، مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون 02-08، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة 01، 2013/2012، ص 89.

أما بالنسبة لمقر الهيئة فقد حددت المراسيم التنفيذية المتعلقة بمهام هيئات المدن الجديدة وتنظيمها، مقار هذه الهيئات في محيط المدينة الجديدة، وهذا حتى يسهل على أعضاء الهيئة متابعة كل الإنجازات، ومن أجل إيجاد حلول سريعة في حال وجود إشكالات في الانجاز، وأيضا بغرض تسهيل مسألة الاتصال والرقابة على كل المتعاملين والمساهمين في إنجاز مشاريع المدينة الجديدة، كما أن موطن المؤسسة يلعب دور من الناحية القانونية في تحديد الجهة المختصة بنظر النزاع، وذلك حسب القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الاجراءات المدنية والإدارية إذ يتقاضى المدير العام باسم الهيئة في المنازعات شأنه شأن الوالي في الولاية، ولا يعود حق التقاضي للوزير الوصي، وهذا ما أكدته أيضا المراسيم المحددة لهيئات المدن الجديدة.[1]

كما تقرر لهيئة المدينة الجديدة الطابع الصناعي والتجاري، حيث يكون نشاطها مربحا، فتسييرها يجب أن يكون متوازنا أو رابحا حيث تتمتع بميزانية مستقلة كليا، فالهيئة تهدف إلى حسن سير إنجازات المدينة الجديدة وتخفيف عبء تسييرها عن وزارة التهيئة العمرانية -أنذاك- ، وذلك بتمتعها بالاستقلال القانوني على المستويين المالي والإداري، فهيئة المدينة الجديدة تتمتع بذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للجهة التي أنشأتها وهي الوزارة، حيث تكون تلك الذمة وعاء لحقوقها والتزاماتها الخاصة بها والمترتبة عن نشاطها، أما الاستقلال الإداري فحتى تعمل بصورة منتظمة ومستمرة، تقوم المؤسسة على أجهزة وتنظيمات وهيئات خاصة بها سواء للمداولة أو التنفيذ.[2]

وهكذا يبقى تسيير المدن الجديدة محصور في يد هذه الهيئات ويبقى طابعها دائما صناعي وتجاري، كما تسير المؤسسة حسب القواعد الإدارية في علاقتها مع الدولة، وتخضع للقواعد التجارية في علاقاتها مع الغير.

رغم أن المؤسسة -هيئة المدينة الجديدة - تتمتع بالشخصية المعنوية، الأمر الذي يعطيها قدرا من لامركزية الإدارة والاستقلالية بعيدا عن الأجهزة المركزية، غير أن هذه الاستقلالية ليست مطلقة بل نسبية،

[1] المادة 37 من القانون 08-09، المؤرخ في 25 فيفري 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية، العدد21، 2008.

[2] كتاف كريمة، المرجع السابق، ص 92.

فهي تخضع لنوع من الوصاية الإدارية، فالمؤسسة عند إنشائها تتبع إحدى الوزارات المشرفة على قطاع النشاط، فمثلا هيئة المدينة الجديدة سيدي عبد الله توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية، أما هيئة المدينة الجديدة حاسي مسعود توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالطاقة، وهذا راجع لطبيعة المدينة الجديدة والغرض الذي أنشأت من أجله.

المبحث الثالث: أنواع المدن الجديدة في الجزائر

شهد المجال العمراني في الجزائر تحولات جوهرية ومتسارعة الوتيرة في جميع النواحي، وبهدف إعادة التوزيع المتوازن والمستدام للتنمية، عبر كامل التراب الوطني والتنسيق بين المدن وأقاليمها المختلفة ، كان الحل الأمثل لهذه المعادلة الصعبة إعادة توطين السكان في الهضاب العليا والجنوب، تحسين المناخ الاقتصادي والاجتماعي والدفع بالتنمية في المنطقة تخفيف العبء والاكتظاظ على الشمال، وذلك بإطلاق سياسة المدن الجديدة في الشمال كاستثناء **(المطلب الأول)** ، وفي الهضاب العليا كعامل جذب **(المطلب الثاني)** والجنوب كرافد للتنمية **(المطلب الثالث)**.

المطلب الأول: مدن الطور الأول (مدن إيقاف التسحل)

تعنى هذه المدن بالفضاء الميتروبولي العاصمي، وتهدف إلى تخفيف الضغط السكاني على هاته المنطقة، التي أضحت تعاني ظاهرة التركز الحضري وغيرها من الاختلالات العمرانية، وقد تم اقتراح خمس مدن جديدة وهي: سيدي عبد الله، سيدي عمار، العفرون، بوعينان، الناصرية، كما تم اقتراح مدينتين في وهران وهما: عقاز، رأس فلكون.

يعتبر هذا النوع من المدن أداة للتنظيم وفك الاكتظاظ، حيث برمجت بغرض السيطرة على التوسع العمراني العاصمي، ولكي تصبح مساحات للتكنولوجيا العالية، وذات تنافسية اقتصادية، وعلى الخصوص الجزائر العاصمة، حيث يسمح إنجاز المدن الجديدة بإعادة هيكلة فضاء النفوذ العاصمي، من خلال إنشاء أقطاب ثانوية قادرة على دعم تنميتها، وتحديد توسيع تخوم حواضرها، وبالتالي حماية الأراضي الفلاحية، وأطراف الغابات، والفضاءات الطبيعية القيمة، وقد اقترحت المدن الخمس السابق ذكرها للقيام بهاته المهام وهي:

1- سيدي عبد الله:

تقع المدينة الجديدة "سيدي عبد الله" على بعد 30 كيلومتر إلى الغرب من العاصمة، حيث تلعب دورا حاسما في إعادة توزيع الوظائف في الجزائر العاصمة.

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 04-275، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة سيدي عبد الله، تقدر مساحتها بسبعة آلاف هكتار (7000 هـ)[1]، ثم صدر بعدها المرسوم التنفيذي رقم 06-233، المتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز بعض منشآت وتجهيزات وهياكل المدينة الجديدة "سيدي عبد الله"، حيث نص في مادته 02 على المساحة التي شرعت فيها الانجازات كما يلي:

"تقدر المساحة الاجمالية للأملاك العقارية و الحقوق العينية العقارية المستعملة لإنجاز بعض منشآت وتجهيزات وهياكل المدينة الجديدة سيدي عبد الله بـ1800 هكتار، تقع في ولاية الجزائر وتوزع على إقليم بلديات: المعالمة، الرحمانية، زرالدة، الدويرة".[2]

غير أن هذه المساحة المقررة للإنجاز ليست النهائية فقد صدر مرسوم آخر تضمن نصا يغير هذه المساحة وجعلها أكبر من سابقتها، وهو المرسوم التنفيذي رقم 08-249 المعدل والمتمم ، للمرسوم السابق 06-233، المتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز بعض منشآت وتجهيزات وهياكل المدينة الجديدة سيدي عبد الله سالفة الذكر.

حيث نص في مادته 02 أن المساحة الإجمالية تقدر بـ 2600 هكتار، وتقع في إقليم ولاية الجزائر، وتوزع على إقليم بلديات المعالمة، والرحمانية، زرالدة، الدويرة، السويدانية.

تتمثل المهام أو الوظائف الأساسية للمدينة الجديدة "سيدي عبد الله" في التكنولوجيا المتقدمة والتكوين والبحث الجامعي وكذا مهام الدعم المتصلة بها، حيث برمجت لتقوم بما يلي: [3]

- تبديل الوظائف المتروبولوية للعاصمة.
- تطوير قطب علمي وتكنولوجي، جامعة، مخابر، ومراكز للبحث، مصانع.
- كما تقترح إطار حياة من النوع الرفيع.
- قطب للإعلام والاتصال وقطب إداري وقطب صحي، حظيرة عمرانية.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 04-275، المؤرخ في 2004/09/05، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة سيدي عبد الله، الجريدة الرسمية، العدد56، 2004.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 06-233، المؤرخ في 2006/07/04 ، المتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز بعض المنشآت وتجهيزات وهياكل المدينة الجديدة سيدي عبد الله، الجريدة الرسمية، العدد45، 2006.

[3] المادتين 04 و05 من المرسوم التنفيذي 04-275، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة "سيدي عبد الله"، المرجع السابق.

وبرمج بها 50.000 سكن، و 50.000 منصب شغل، وتضم 200.000 ساكن، فالمدينة الجديدة "سيدي عبد الله"، برمج لها سبع أقطاب وهي: قطب التكنولوجيا المتقدمة، القطب الجامعي، قطب الدفاع والأمن الوطني، قطب الصحة، قطب الإعلام، القطب الإداري، قطب تكنولوجيا الإعلام والاتصال، القطب الصيدلي والبيوتكنولوجي.[1]

2- بوعينان:

مع مطلع أفريل 2004، صدر المرسوم التنفيذي رقم 04-96، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة لبوعينان، حيث نص في مادته الأولى على: تنشأ مدينة جديدة تسمى المدينة الجديدة لبوعينان، وتقع المدينة الجديدة لبوعينان بولاية البليدة على إقليم بلدية بوعينان، وتقدر مساحتها بألفين ومائة وخمسة وسبعين 2175، هكتار.

ثم صدر المرسوم التنفيذي رقم 06-231، المتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز بعض منشآت وتجهيزات وهياكل المدينة الجديدة لبوعينان، والذي تضمن في مادته 02 المساحة المقرر البدء في إنجازها، والمقدرة ب350 هكتار.

ثم صدر المرسوم التنفيذي رقم 08-248 ، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 06-231 السالف الذكر، والذي عدل المساحة المقرر البدء في إنجازها حيث قدرت ب 1000 هكتار.

وتتمثل الوظائف الأساسية للمدينة الجديدة بوعينان، في النشاطات الرياضية والترفيهية، والمدينة الجديدة بوعينان، وهي مدينة إيكولوجية، تتوجب إنشاء قطب ممتاز في الميدان البيوتكنولوجي، مع تطبيقات في ميادين الفلاحة و الصحة مع التعاون مع مدينة "سيدي عبد الله"، كما أنها برمجت أيضا لتقوم بتبديل الوظائف المتروبولية للعاصمة، وتطوير قطب علمي وتكنولوجي، مركز دولي للأعمال، ومركز ثقافي ورياضي وترفيهي بالاضافة إلى تطوير شعبة علوم الأحياء والبيوتكنولوجيا، ناهيك عن توفير إطار للحياة من النوع الرفيع.

[1] كتاف كريمة، مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون 02-08 ، المرجع السابق، ص60.

ومن المقرر أن تستوعب هذه المدينة الجديدة 150.000 ساكن، و 60.000 منصب شغل و 35.000 مسكن، وللبيئة أيضا حصتها من هذه المدينة، حيث برمج إنشاء مركز وطني للبيئة والتنمية المستدامة، ومخبر جهوي للبيئة.[1]

كما برمجت بها فنادق أربع وخمس نجوم، وقصر المؤتمرات، أكاديمية رياضية، وحي أولمبي ومقر فدرالي، واتحادية ولجنة أولمبية، والأهم من كل هذا يفترض نقل وزارة الشباب والرياضة إلى هاته المدينة بحكم وظائفها، وهذه الخطوة إن تمت فعلا فهي نقلة جبارة حيث تصبح هذه المدينة مقر استقطاب لكل ما يتعلق بالرياضة، وهذا هو المرجو من سياسة المدن الجديدة، فنقل الوزارات وتوزيعها فيه نوع من فك الخناق عن العاصمة الذي تعانيه يوميا جراء تمركز الإدارات.

كما تقرر إنشاء مدن أخرى تابعة لنفس الطور، لتخفيف الضغط عن العاصمة، وامتصاص تدفقات الهجرة، وإلى اعادة التوازن إلى المنطقة الحضرية الشمالية– الوسطى، وتشجيع التوسع الاقتصادي وهذه المدن هي: العفرون، وسيدي عمار، والناصرية وهي لا تزال قيد الدراسة.

لقد تضمن الطور الأول مدنا جديدة خاصة فقط بمنطقة الشمال–الوسطى، بعبارة أدق الجزائر العاصمة، وأهمل بقية المدن الكبرى التي تعاني هي الأخرى معضلات عمرانية كبرى، فقد تقرر إنجاز مدينتين جديدتين بوهران وهما: عقاز، ورأس فلكون، ولكنها تبقى مجرد حبر على ورق، وبقسنطينة تم إنجاز المدينة الجديدة علي منجلي.

إن الأصل أن مدن الطور الأول، تهدف إلى فك الخناق عن المناطق الشمالية ككل متكامل، لاسيما المدن الكبرى وعلى رأسها الجزائر العاصمة، وذلك لعدة أسباب.

فالفوارق بين الشمال والجنوب ليست وليدة الأمس القريب، فالنظام الحضري بالجزائر يتميز بهيمنة المدن الساحلية وذلك لأسباب تاريخية، مردها الاستعمار الفرنسي بسياسته الاستغلالية، التي حولت الشريط الساحلي إلى مصنع كبير تستغل فيه اليد العاملة الرخيصة، وتنهب المناجم والمعادن، لتحول المواد الأولية نحو الخارج.

[1] المادة 05 من المرسوم التنفيذي، 04-96، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة لبوعينان، الجريدة الرسمية، العدد20، 2004.

وهكذا تكون قد أحدثت خللا كبيرا على مستوى توزيع السكان عبر الاقليم الوطني، وأدى التمركز الهائل للمدن على الشريط الساحلي، إلى استنزاف الجزائر الوسطى والداخلية من السكان، واستفحال عملية التصحر بها، فضاعت الهكتارات من الأراضي الزراعية.

فكان أن تركزت السياسات التنموية على الاقاليم الساحلية، لما لديها من مؤهلات تحتية وفوقية، فما كان للسياسة العمرانية إلا أن تتبع السياسة الاقتصادية، فأقامت المجمعات السكنية الجديدة بجانب المصانع، لتكون بمثابة أحياء عمالية، وتحولت بذلك مدننا إلى مدن ضخمة أصبح تسييرها صعب للغاية.[1]

[1] كتاف كريمة، المرجع السابق، ص 62.

المطلب الثاني: مدن الطور الثاني (مدن خلق التوازن)

تسمى هذه المدن، بمدن المرتفعات أو خيار الهضاب العليا، وهي المدن الجديدة من الطور الثاني، ويجسد هذا الخيار هيكلة عميقة لهذه الفضاءات الداخلية للجزائر، قصد مواجهة الآثار الثقيلة لعودة السكان، ومخاطر تفكك وتهميش شرائح كاملة من إقليمها، ويشكل استراتيجية إدارية وطموحة لتهيئة الاقليم، ويسمح بإعادة توزيع عقلاني للموارد والسكان، والنشاطات.

وهي تشكل روافع قادرة على تعديل نزعة التنافر المستمر في المناطق الداخلية، حيث واجبها جذب السكان والأنشطة المحلية، ويتعلق الأمر بجعل مناطق الهضاب العليا، فضاءات جذابة بالنسبة لسكانها من جهة، وبالنسبة لجميع الجزائريين من جهة أخرى، قصد تثمين إعادة انتشار إرادي وعقلاني لجزء من سكان الشمال، وفي هذا السياق وبغرض تجسيد هذه الأهداف، تم اقتراح عدة مدن في الطور الثاني وهي: علي منجلي، ماسينيسا، نقرين، بوخارة (قسنطينة ، تبسة)، إمدغاسن (باتنة) بوغزول (المدية)، العشرية، مولاي سليسن (تلمسان)، غجم الرموش (سيدي بلعباس)، خلف الله(سعيدة)، عين الذهب وقصر الشلالة (تيارت).

1- بوغزول :

تعتبر المدينة الجديدة "بوغزول"، أول مقترحات المدن الجديدة في الجزائر، حيث أعرب الرئيس الراحل هواري بومدين في سنوات السبعينات، أعرب عن رغبته في جعل بوغزول عاصمة للجزائر، لكن المشروع ظل مجمدا.

ثم تم اعادة اقتراحها رسميا عام 1986م، لتنطلق الأشغال الأولى بها عام 1987م كما أسلفنا سابقا، ثم توقفت الأشغال، ليعاد إحياء مشروع المدينة الجديدة سنة 2003، من طرف المستثمر عبد المومن خليفة كعاصمة جديدة للجزائر، على شاكلة العاصمة البرازيلية برازيليا، لكن مع انهيار شركاته وإفلاسه انهار حلم المشروع، إلى غاية صدور المرسوم التنفيذي المتعلق بإنشاء المدينة الجديدة "بوغزول" سنة 2004.

تقع المدينة الجديدة بوغزول على إقليم بلدية بوغزول ولاية المدية، وعين وسارة ولاية الجلفة، وهذا ما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 04-97، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة بوغزول ، والتي تقع على بعد 170كم جنوب الجزائر العاصمة، وتغطي المدينة ما مساحته 4650 هكتار،

موزعة ما بين منطقة فلاحية مقدرة ب1000 هكتار، ومنطقة مقدرة 2150 هكتار داخلة في حدود التعمير وتهيئة المدينة الجديدة ، ومنطقة 1000 هكتار حول المساحات المهيأة التي تشكل حدود حماية المدينة الجديدة، بالإضافة إلى 500 هكتار لمنطقة الميناء الجوي.[1]

تقدر المساحة الاجمالية للأملاك العقارية والحقوق العينية العقارية المستعملة لإنجاز بعض المنشآت وتجهيزات وهياكل المدينة الجديدة لبوغزول 1750 هكتار، تقع في إقليم ولاية المدية بلدية بوغزول، وذلك لإنجاز الشبكات العمومية للمنشآت القاعدية، ناقلات الطاقة والماء، والمنشآت الاتصالية السلكية واللاسلكية ومنشآت الطرق والربط بشبكة السكة الحديدية.

وكذلك لإنجاز مطار دولي، ومساحات لبرنامج السكن تبادر وتقوم بها مؤسسات الدولة وأجهزتها، والتجهيزات العمومية المرافقة للخدمات الحضرية والخدمات الجوارية، وكذا التجهيزات الجماعية التربوية، الجامعية الاستشفائية، الصحية والثقافية والرياضية والمصالح الإدارية والحظائر الحضرية والمساحات الخضراء، محطات تصفية المياه، ومعالجة النفايات.[2] وتتمثل الوظائف الرئيسية للمدينة الجديدة بوغزول في: التكنولوجيات المستدامة، البحث العلمي، ومهام الدعم المتعلقة بها.[3]

حسب البرنامج العام للمدينة من المقرر أن تضم 400.000 نسمة، وتساهم في الهيكلة والاستقطاب، وخاصة في المنطقة الوسطى من المرتفعات، وتوزيع النمو بحيث يكون موازيا للنمو في المدن الساحلية، وهي مقر لقطب من القدرة على المنافسة والتفوق، والجمع بين مراكز البحوث والجامعات في مجالات:

- الطاقة المتجددة، التكنولوجيا الحيوية، البيئة، الغذاء، والصحة والزراعة، والموارد المائية.
- تخطيط المناطق القاحلة، بناء المساكن وتخطيط المدن، السياحة البيئية.
- التعليم والتدريب (أساليب تدريس جديدة، محتويات تعليمية جديدة).
- تكييف التكنولوجيا مع تغيرات المناخ.

[1] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 04-97 المؤرخ في 01 أفريل 2004، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة بوغزول، الجريدة الرسمية، العدد 20، 2004.

[2] المادتين 02 و03 من المرسوم التنفيذي رقم 06-232، المؤرخ في2006/07/04، المتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز بعض منشآت وتجهيزات وهياكل المدينة الجديدة لبوغزول، الجريدة الرسمية، العدد 45، 2006.

[3] المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 04-97 ، المرجع السابق.

وتقوم المدينة الجديدة "بوغزول" بتعزيز وظائف مركز المرتفعات، وتتابع وظائف الجزائر العاصمة، وتشكل متنفسا للتوسع الحضري، كما أنها ستشكل مركز أعلى مستوى للتعليم العالي، كما أنها تقدم أسلوب حياة ذو نوعية بيئية عالية، وتكون مدينة نموذجية في تطوير التنمية المستدامة، كما تضم بوغزول في برنامجها إنشاء 350.000 مسكن وخلق 130.000 وظيفة، حمام سباحة أولمبي، جناح متعدد الرياضات، مضمار سباق، مزارع تجريبية للبحوث الزراعية، مطار دولي، وعلى بعد حوالي 30 كيلومتر جنوب بوغزول، يقع مفاعل نووي في عين وسارة بقوة 15 ميغا واط مخصص للبحث العلمي وقد شرع في إنجاز بحيرتين على مستوى المدينة.

2- علي منجلي:

نشأت المدينة الجديدة علي منجلي، جنوب مدينة قسنطينة على محور الطريق الوطني رقم 79 استجابة للمشاكل الحضري المتعددة (نفاذ العقار، أزمة السكن، صعوبة النقل والتنقل، ارتفاع معدلات البطالة...) التي تعاني منها المدينة الأم، نتيجة النمو السكاني المرتفع والعجز المسجل في السكن والخدمات والقصور الذي تعرفه البنية التحتية، وعدم قدرة السلطات المحلية في تلبية احتياجات السكان المتزايدة.

في هذا الإطار، تم تأسيس مدينة علي منجلي بمبادرة محلية وبشكل مستعجل لتوفير السكن انطلاقا ببناء الوحدة الجوارية 05 ثم 06 مع بداية سنة 1995م، مع الإشارة إلى أن فكرة إنشاء المدينة الجديدة علي منجلي، قد ظهرت في إطار توجيهات المخطط العمراني الرئيسي لسنة 1982م، كما تم إدراجها ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي يشمل قسنطينة الكبرى (قسنطينة، الخروب، عين سمارة، ديدوش مراد، حامة بوزيان)، وقد تمت المصادقة عليه وفق القرار الوزاري 16/88 المؤرخ في 18 جانفي 1988م، وأخيرا القرار ما بين الوزارات رقم 16 المؤرخ في 1988/01/28م وفي سنة 1999م استقبلت أول دفعة من السكان وأطلق عليها اسم "علي منجلي" سنة 2000. [1]

وقد تم اختيار هضبة عين الباي لتكون موضعا لتوطين المدينة الجديدة علي منجلي، وذلك للأسباب التالية:

- موقع استراتيجي قريب من المدينة الأم قسنطينة.

[1] بن حمادة عيسى، المدينة الجديدة "علي منجلي": نموذج جديد للتحضرية بالجزائر ، مجلة علوم المدينة، المحيط والأقاليم، العدد04، أفريل 2023، ص57.

- موقع قريب من الطريق الوطني رقم 79.
- قربها من المطار الدولي محمد بوضياف.
- منطقة متعددة النشاطات.
- توفرها على أراضي قابلة للتعمير.

من أجل التحكم أكثر في التنظيم المجالي للمدينة الجديدة علي منجلي وضبط نظام تسييرها، تم تقسيمها إلى وحدات جوارية، ويقصد بالوحدة الجوارية كل مجموعة سكنية مبرمجة ومخططة ومنظمة مجاليا، تضمن للسكان القاطنين بها السير الحسن لمختلف الوظائف السكنية، الراحة، الترفيه وهي مرفقة بنشاطات أخرى انتاجية وخدماتية والتي ترافق الوظيفة السكنية المسطرة.

تبلغ مساحة المدينة الجديدة "علي منجلي" 1500هكتار، ولها قدرة استيعابية بواقع 50.000 مسكن، ومن شأنها أن تستقطب 300.000 نسمة، وقد قسمت المدينة الجديدة علي منجلي إلى 20 وحدة جوارية، ثمانية وحدات جوارية بالمنطقة الشمالية للطريق الولائي وهي: (5،6،7،8،13،14،15،16)، 12 وحدة جوارية تقع في الجزء الجنوبي لهذا الطريق وهي: (3،4،9،10،11،12،17،18،19،20)، كما تم إضافة التوسعة الغربية والتوسعة الجنوبية، ومن أجل تنظيم مجالي محكم تم تجميع الوحدات الجوارية العشرون (20) في خمس أحياء رئيسية: [1]

- **الحي الأول:** ويضم 04 وحدات جوارية وهي (1،2،3،4)، على مساحة تتجاوز 227 هكتار، أي بنسبة 15.14% من المساحة الاجمالية للمدينة.
- **الحي الثاني:** ويضم 04 وحدات جوارية وهي (5،6،7،8)، على مساحة تتجاوز 219 هكتار، أي بنسبة 14.65% من المساحة الاجمالية للمدينة.
- **الحي الثالث:** يضم 04 وحدات جوارية وهي (9،10،11،12)، على مساحة تتجاوز227 هكتار، أي بنسبة 15.14% من المساحة الاجمالية للمدينة.
- **الحي الرابع:** يضم أيضا 04 وحدات جوارية وهي (13،14،15،16)، على مساحة تتجاوز 130 هكتار، أي بنسبة 12.22% من المساحة الاجمالية للمدينة.

[1] حفيظي ليليا، المدن الجديدة ومشكلة الاسكان الحضري: دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 07 المدينة الجديدة "علي منجلي"، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2008، ص137.

- **الحي الخامس:** يضم 04 وحدات جوارية وهي (17،18،19،20)، على مساحة تتجاوز 300 هكتار، أي بنسبة 20.09% من المساحة الاجمالية للمدينة.

3 – إمدغاسن:

تقع المدينة الجديدة إمدغاسن في ولاية باتنة، التي تنتمي إلى الهضاب العليا، حيث تحتل موقعا متميزا في الشمال الشرقي للجزائر، تغطي المدينة الجديدة امدغاسن مساحة قدرها 500 هكتار، تضم 10.000 مسكن و 50.000 نسمة كمرحلة أولى على أن تتوسع مستقبلا.

وقد جاء مشروع المدينة الجديدة امدغاسن، ضمن قرار سياسي صادر عن رئيس الحكومة مقداد سيفي، والمتعلق بإنجاز 17 مدينة جديدة والتي تندرج ضمن أحكام القانون 90–29، المتعلق بالتهيئة والتعمير، إلا أن هذه المدينة الجديدة لا تزال قيد الدراسة شأنها شأن المدينة الجديدة مولاي سليسن الواقعة في الهضاب العليا الغربية (تلمسان.)

وعلى الرغم من أن مدينة باتنة كغيرها من مدن الجزائر، لم تفلت من قبضة التضخم بالمقارنة مع معطياتها الاجتماعية والاقتصادية والمجالية والسكانية، إلا أن هذا ليس السبب الحقيقي الذي جعل السياسة تتجه نحو إنشاء مدينة جديدة بهذه المنطقة، فموقعها الاستراتيجي بالهضاب العليا الشرقية جعل الاختيار يقع عليها، فالارادة السياسية اعتبرت الهضاب العليا هي منطقة إعادة التوازن، ولهذا خلقت ثلاث مدن جديدة، موزعة في الهضاب العليا الشرقية، والوسطى، والغربية.[1]

[1] كتاف كريمة، المرجع السابق، ص 72.

المطلب الثالث: مدن الطور الثالث (مدن التنمية)

تعتبر هذه المدن ، مدن التنمية المستدامة، وهي المدن الجديدة من الطور الثالث وتخص الجنوب بشساعته ومشاكله، فقد قررت السلطات العمومية استراتيجية هامة وطموحة لتنمية الجنوب الجزائري، وتقوم هذه الخطوة على تثمين موارده الهامة لاسيما المنجمية منها، وعلى تنظيم الاقليم بالابقاء على السكان في مناطقهم، وجلب شرائح أخرى من السكان لدعم عملية التوازن الجهوي، وجعل الجنوب فضاء جذابا ودعم أشكال التعاون مع الهضاب العليا والشمال، وعليه فقد تقرر إنشاء ثلاث مدن جديدة ،لدعم النظام الحضري في الجنوب فنجد المدينة الجديدة حاسي مسعود (ورقلة)، ومتليلي الجديدة والمنيعة (غرداية.)

1-حاسي مسعود:

تقع المدينة الجديدة لحاسي مسعود، على إقليم بلدية حاسي مسعود ولاية ورقلة، حيث تقع تحديدا بواد مرعي، تغطي المدينة الجديدة مساحة 4483 هكتار، وتعد مشروع وطني استراتيجي ذو أبعاد اقتصادية واجتماعية وخدماتية، حيث تسعى هذه المدينة إلى تحقيق الوظائف الطاقوية والجامعية والثقافية والرياضية ونشاطات التسلية.[1]

تتوزع المساحة الاجمالية للمدينة على النحو التالي: [2]

- 1161 هكتار في محيط التوسع المستقبلي.
- 965 هكتار محيط منطقة نشاط الامداد.
- 313 هكتار تمثل محيط حماية المدينة الجديدة.

كما يحدد البرنامج العام للمدينة الجديدة حاسي مسعود كما يلي: [3]

- فضاءات لبرنامج السكن الموجه للمواطنين بعدد 80 ألف .
- تجمعات الطاقة في محيط قدره 858 هكتار.
- تجهيزات إدارية ومؤسسات للرياضة والشباب.
- معاهد جامعية ومراكز للتكوين والبحث.

[1] مصابيح فتيحة نسرين، المدن الجديدة في الجزائر: أي مقومات لأي سياسات، مجلة التعمير والبناء، المجلد03، العدد03، 2019، ص 23.
[2] دوار جميلة، المدن الجديدة في التشريع الجزائري، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، العدد38، جوان 2014، ص 232.
[3] المكان نفسه.

- مناطق نشاطات موجهة على الخصوص إلى انتاج السلع والخدمات.
- منشآت قاعدية أساسية كالطرقات والسكك الحديدية وكذا نواقل الطاقة والماء والاتصالات السلكية واللاسلكية.
- أماكن ومراكز للعبادة.

2- المنيعة:

تم تصميم المدينة الجديدة المنيعة، لاستكمال مجموعة من المدن الكبرى، مما يساهم في ارتفاع كبير في مستوى المرافق والخدمات وفرص العمل في المنطقة.

تقع المدينة الجديدة المنيعة، على إقليم بلدية المنيعة ولاية غرداية، وقد بنيت هذه المدينة خارج الواد للمحافظة على واحة النخيل المهددة بالتوسع العمراني.

تغطي حدود المدينة الجديدة المنيعة مساحة 600 هكتار، موزعة بين منطقة تعمير وتهيئة المدينة الجديدة ، مقدرة بـ 350 هكتار في محيط التعمير والتهيئة للمدينة الجديدة، ومحيط التوسع المستقبلي بقدر 100 هكتار، ومحيط لحماية المدينة الجديدة مساحته 150 هكتار.

وقد برمجت هذه المدينة لتضم 30.000 نسمة، وتجهيزات إدارية وخدمات عمومية وأخرى جوارية، فضاء سياحي ومركز للصناعة التقليدية (متحف وشارع للصناعة التقليدية)، مركز جامعي، أماكن للعبادة، مؤسسات للرياضة والشباب....إلخ، وتتمثل النشاطات الأساسية لهذه المدينة الجديدة في النشاطات السياحية، والثقافية ونشاطات التسلية.[1]

تهدف المدينة الجديدة للمنيعة إلى إعادة الاعتبار لاقتصاد الواحات، ومحاربة مشاكل أمراض النبات، كما تهدف إلى تطوير أنشطة محددة مثل السياحة، البيئة، ودعم الزراعة الصحراوية، وتجهيز الأغذية والمنتجات الزراعية، وتحسين الطاقة المتجددة.

بالإضافة إلى هاتين المدينتين، نجد مدينة متليلي الجديدة، وهي مدينة قريبة من غرداية، مبرمجة لتخفيف الضغط العمراني عن واد ميزاب، إلا أنها ما زالت كقرينتها المنيعة قيد الدراسة.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 07-366 المؤرخ في 2007/11/28 ، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة للمنيعة ، الجريدة الرسمية، العدد 76، 2007.

زد على ذلك مدن الطور الرابع، التي تتمثل في خلق مراكز حضرية جديدة في الجنوب بهدف خلق استقرار السكان والحد من الهجرة إلى الشمال، وتدعيم بعض المراكز الحضرية كعين صالح وتمنراست لتلعب دورا في الترابط المغاربي الافريقي.[1]

حظيت منطقة الجنوب بطوق من المدن الجديدة، لعدة اعتبارات نذكر منها:

- مساحة الصحراء الشاسعة التي تقدر بحوالي 2مليون كم^2، فهي تمتد على ما يقارب 87% من مساحة البلاد.
- فك العزلة من جهة على المناطق الصحراوية، بتشكيل أقطاب تتمركز حولها التنمية الجهوية والحدودية على حد سواء.
- حل المشاكل المحلي المطروحة، لتخفيف الضغط عن مدينة غرداية وواد ميزاب.

[1] القانون 10-20 المرجع السابق.

خلاصة الفصل:

تشهد المدن الجزائرية منذ الاستقلال تحولات عمرانية واجتماعية كبيرة، إلا أن وتيرة التحضر السريعة، التي تجاوزت نسبتها 74%، غالباً ما افتقدت إلى تخطيط حضري فعّال ورؤية تنموية متكاملة. هذا الوضع أدى إلى انتشار الأحياء العشوائية والفوضى العمرانية، كما ساهم في فقدان الهوية المعمارية للعديد من المدن، خاصة مع تفشي البناء غير القانوني وغياب تطبيق صارم لقوانين العمران. وعلى الرغم من جهود الدولة لتوفير السكن عبر توزيع ملايين الوحدات ضمن برامج الإسكان الوطني، فإن الطلب لا يزال يفوق العرض، مما يعمّق أزمة الضغط السكاني في المدن الكبرى.

تعاني هذه المدن أيضاً من مشاكل واضحة في البنية التحتية مثلما رأينا في طيات هذا الفصل ، مثل ضعف وسائل النقل العام، ضعف شبكات الصرف الصحي، نقص المساحات الخضراء، وقلة المرافق الترفيهية، بالإضافة إلى غياب التوزيع العادل للتجهيزات العمومية بين المناطق الساحلية والداخلية. هذا التفاوت الإقليمي أدى إلى تهميش مدن الجنوب والهضاب العليا وزيادة الهجرة نحو الشمال، الأمر الذي زاد الضغط السكاني والاختلالات الاجتماعية.

إلى جانب ذلك، تواجه المدن الجزائرية تحديات بيئية تهدد استقرارها، مثل ندرة المياه، انتشار التلوث، وزحف التصحر. ورغم تنفيذ بعض المشاريع الكبرى كتحلية المياه وبرنامج السد الأخضر، إلا أن الدولة لا تزال تواجه صعوبات في إدارة الموارد الطبيعية بشكل فعّال. يُضاف إلى هذه المشكلات تحدي الفساد الذي يُعتبر واحداً من أبرز العوامل المؤثرة سلباً على فعالية المشاريع التنموية؛ فقد تم تسجيل تجاوزات مالية وزمنية في العديد من المشاريع الحضرية الكبرى، مما أثر على جودة الإنجاز وأضعف ثقة المواطنين.

بشكل عام، يعكس وضع المدينة الجزائرية حالياً تناقضاً واضحاً بين الطموحات التنموية المعلنة والواقع الميداني المركّب. الأمر يتطلب إصلاحات جوهرية في مجالات التخطيط الحضري، التسيير وإدارة الموارد، لتحقيق مدن أكثر عدالة واستدامة وإنصافاً.

زد على ذلك فإن انشاء مدن جديدة في المناطق الشمالية، بالقرب من المحيط العمراني للمدن الكبرى قد يؤدي إلى استفحال الاختلالات التي كانت تعاني منها هذه المدن، كما أن إنشائها في الشمال هو حالة استثنائية طبقا للقانون، لكن أرض الواقع تؤكد العكس فعدد المدن في الشمال أكثر بالمقارنة مع المناطق الأخرى، فأصبحت هي الأصل وهذا تجاوز صارخ للقانون 02-08، المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة، فإنجاز مدن جديدة باقليم العاصمة، وبأحجام تفوق 100 ألف نسمة سيزيد من تعقيد البنية العمرانية.

أما بالنسبة إلى طبيعة الوعاء العقاري الذي ستقام عليه هذه المدن الجديدة، اغلبه يشكل أراضي ذات جودة زراعية معتبرة، وجب الحفاظ عليها وحمايتها، مما يعتبر تناقض بين مخطط تهيئة المدينة الجديدة وأدوات التهيئة والتعمير، وهذا يعكس غياب التناسق على المستوى التخطيطي كما يبين عدم الالتزام بشروط إنشاء المدن الجديدة.

رغم أن مشاريع المدن الجديدة في الجزائر تمثل خطوة طموحة تهدف إلى تقليل الضغط السكاني على المدن الكبرى وتأسيس مراكز حضرية عصرية ومتكاملة، وقد رُصدت لهذه المشاريع ميزانيات ضخمة تجاوزت 28 مليار دينار جزائري بحلول عام 2025. وعلى الرغم من الإمكانيات التنموية التي تقدمها هذه المدن في مجالات الإسكان، التكنولوجيا، والخدمات، إلا أن العقبات العديدة التي تواجه تنفيذها تلقي بظلالها على هذه المشاريع الطموحة، حيث تتجلى هذه العراقيل في مظاهر مثل البيروقراطية المفرطة، بطء وتيرة الإنجاز، ضعف التنسيق بين الجهات المعنية، وأحياناً إغفال الجانب الاجتماعي خلال مراحل التخطيط. نتيجة لذلك، تحولت بعض هذه المدن إلى "مدن نوم" تفتقر إلى مظاهر الحياة الحضرية الحيوية. كما تعرضت مشاريع بارزة مثل حاسي مسعود وسيدي عبد الله لنقد لاذع بسبب ضعف البنية التحتية وغياب الملامح العمرانية المميزة، مما يعكس فجوة ملحوظة بين التصورات النظرية والأداء الواقعي.

هذا الواقع يستدعي ضرورة مراجعة شاملة ترتكز على معايير التعمير المستدام، تعزيز المشاركة المجتمعية، وضمان قدر أكبر من الشفافية في مراحل التنفيذ، لتتمكن هذه المدن من تحقيق أهدافها التنموية ولعب دور محوري في مستقبل الجزائر العمراني.

الفصل الرابع: تقييم السياسة العمرانية في الجزائر

الفصل الرابع: تقييم السياسة العمرانية في الجزائر

إن عملية تقييم السياسات العامة تُعدّ من الأسس المحورية في دورة السياسة، إذ تمثل مرحلة حاسمة لصانع القرار لتحديد مدى تحقيق السياسة لأهدافها أو إخفاقها فيها. يتجاوز دور التقييم مجرد قياس النتائج إلى تحليل جدوى التدخلات الحكومية، ورصد الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والكشف عن نقاط القوة والضعف، مما يُمكّن من إعادة تصميم السياسات أو تعديلها وفقاً للمعطيات الواقعية. كما يُنظر إلى التقييم بوصفه وسيلة لتعزيز الشفافية والمساءلة، فضلاً عن كونه أداة للتعلم المؤسسي المستمر، حيث يسهم في تحسين جودة القرارات وضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة.

يُنفّذ تقييم السياسات العامة استناداً إلى معايير موضوعية ومنهجيات علمية، من خلال مجموعة أدوات كمية ونوعية تُقيّم الفعالية، الكفاءة، الملاءمة، الأثر، والاستدامة. هكذا يصبح التقييم حلقة وصل بين مراحل صياغة السياسات وتنفيذها من جهة، وتحديد توجهاتها المستقبلية من جهة أخرى، خاصةً في ظل السياقات الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة التي تتطلب مزيداً من التكيف والمرونة.

عند نقل هذا المفهوم إلى المجال العمراني، يُصبح للتقييم أهمية إضافية وحساسية أكبر. فتأثير السياسات العمرانية يمتد مباشرةً إلى حياة الأفراد والمجتمعات، حيث تتعامل هذه السياسات مع جوانب مثل استخدامات الأراضي، توزيع الخدمات، تطوير البنية التحتية، وحماية البيئة الحضرية، بالإضافة إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. تقييم هذه السياسات لا يقتصر فقط على قياس الإنجازات المادية كإنشاء مشاريع إسكانية أو تعبيد الطرق، بل يشمل أيضاً فهم تأثيرها على جودة الحياة، مدى العدالة المكانية، وإسهامها في بناء مدن أكثر شمولية واستدامة.

يتطلب تقييم السياسة العمرانية اتباع منهج متعدد الأبعاد يجمع بين مؤشرات كمية مثل نسب التوسع الحضري، مستويات تغطية الخدمات، وتكاليف المشروعات، وبين مؤشرات نوعية ترتبط برضا المواطنين، مشاركة المجتمع المدني، ومدى تناسق السياسات مع القيم الثقافية والهوية المحلية. لهذا السبب يُعتبر التقييم أداة استراتيجية لتوجيه السياسات الحضرية نحو تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، وضمان ألا تتحول المدن إلى بيئات غير عادلة أو أماكن غير ملائمة للعيش.

في هذا الفصل سنتناول مفهوم تقييم السياسات العامة العمرانية (المبحث الأول)، وكذا الدراسة الميدانية وتحليل المقابلات (المبحث الثاني).

المبحث الأول: تقييم السياسات العامة العمرانية

يمثل تقييم السياسات العامة إحدى الأدوات الأساسية لدعم عملية اتخاذ القرار في المجال الحكومي، حيث يسعى إلى قياس مدى نجاح السياسات المعتمدة في تحقيق أهدافها، وتحديد آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إذ يتيح التقييم فرصة لصانعي القرار لاستكشاف جوانب القوة والقصور في السياسات المطبقة، كما أنه يساهم في وضع توصيات لتحسينها أو تقديم بدائل أكثر كفاءة، مما يسهم في تعزيز الأداء الحكومي وزيادة الفاعلية.

لا يقتصر دور تقييم السياسات العامة على تحسين إدارة الموارد وكفاءة الأداء، بل يمتد إلى بناء جسور الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، إلى جانب تمكين المجتمع من التأثير بشكل أكبر في صياغة السياسات التي تؤثر على حياتهم اليومية. ولذلك، يعد التقييم عنصراً أساسياً داخل دورة صنع السياسات العامة، وليس مجرد خطوة مكملة أو إجرائية، سنتناول في هذا المبحث مفهوم تقييم السياسات العامة والفرق بين تقييم السياسات وتقويم السياسات (المطلب الأول)، ومختلف أساليب وأنواع التقييم المستخدمة لرصد ومتابعة السياسات العامة (المطلب الثاني)، وأخيرا معايير تقييم السياسات العامة (المطلب الثالث).

المطلب الأول: مفهوم تقييم السياسات العامة

التقييم يمثل المرحلة الأخيرة في عملية صياغة السياسات العامة، حيث تهدف السياسة العامة بشكل أساسي إلى إحداث تأثير إيجابي في سياق معين. ومن هنا تأتي ضرورة أن تتضمن السياسة نفسها مؤشرات ومعايير تُستخدم لقياس مدى نجاحها خلال مرحلة التنفيذ. ومع ذلك، فإن عملية التقييم لا تقتصر فقط على ما يحدث بعد التنفيذ؛ فقد تجري عمليات ودراسات التقييم خلال أي مرحلة من المراحل السابقة في دورة صنع السياسة[1].

التقييم يمثل عملية يتم من خلالها التأكد من مدى نجاح السياسة أو البرنامج في تحقيق الأهداف المرجوة منها بشكل يعكس نوايا صانع السياسات. ما يميز هذه المرحلة عن المراحل الأخرى في عملية صنع السياسات هو أنها تأخذ طابعاً رجعياً، حيث تركز على ما تم إنجازه بالفعل خلافاً للنهج المستقبلي السائد في بقية المراحل. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر التقييم أداة فعالة تُستخدم لمراجعة وتشغيل البرنامج عبر توفير معلومات تغذية راجعة للمشاركين في صياغة السياسات العامة خلال المراحل السابقة. هذه المعلومات تُسهم بشكل كبير في تعديل محتوى السياسة العامة حتى أثناء التنفيذ إذا دعت الحاجة، بهدف تعزيز فعاليتها وكفاءتها لتحقيق النتائج المطلوبة بأفضل صورة ممكنة.

[1] أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، المرجع السابق، ص260.

مفهوم تقييم السياسات العامة

ينظر إلى التقييم على أنه نشاط على أنه نشاط منظم، يستند إلى منهجية علمية تهدف إلى التعرف على طبيعة العمليات المرتبطة بالسياسة العامة وآثارها، والبرامج الفعلية المرتبطة بالسياسة العامة وآثارها، والبرامج الفعلية المرتبطة بالتنفيذ، ومعرفة الانعكاسات السلبية والايجابية المترتبة على تنفيذ السياسات وتأثيرها، ونجاعتها وفعاليتها، والتقييم الأفضل هو الذي يرافق جميع مراحل تنفيذ السياسات العامة، كونه يهدف إلى تصحيح الأخطاء أثناء الإنجاز (في حال وقوعها)، وذلك لتجنب أي احتمال لفشل السياسة العامة، والتمكن من معرفة نقاط النقص والوهن، وصولا إلى تحديد العوامل المتسببة في عدم تحقيق النتائج المطلوبة من السياسة المطبقة.

ويتصف مفهوم التقييم بكونه فكرة مطاطة تشير إلى إصدار حكم على برنامج أو سياسة عامة معينة، وترتكز هذه الفكرة على الحكم حول جدوى أو جدارة برنامج أو سياسة عامة وذلك باستعمال مقياس او مقاييس متنوعة ، وبذلك يكون التقييم هو اتباع إجراءات للحكم على ما إذا كانت السياسة العامة جديرة بالتنفيذ أو الاستمرار، بمعنى أن بواسطة التقييم يمكن الحكم على احتمالات نجاح سياسة عامة معينة كبديل أفضل لمشكلة ما، وبهذه الحالة يكون التقييم إجراء سابق لإقرار السياسة العامة، كما يستعمل التقييم للحكم على جدوى استمرار العمل بسياسة معينة، وذلك يعني المقارنة بين النتائج الفعلية لتطبيق هذه السياسة وما كان متوقعا أن تحققه، والتقييم في هذه الحالة هو لاحق لإقرار السياسات العامة.

ويعرف تقييم السياسة العامة بأنه :"عملية منهجية للإحاطة بصنع وتنفيذ ونتائج السياسات العامة، وتستخدم أساليب تقييم بحوث العلوم الاجتماعية، بما في ذلك التقنيات النوعية والكمية لدراسة آثار السياسات".[1]

كما يتمثل تقييم السياسات العامة في:" تقدير العمل والنشاط العمومي على أساس مجموعة من المعايير بما يسمح بقياس النتائج والآثار الذاتية والجانبية للسياسة العامة بالنظر إلى أهدافها، مع الأخذ بعين الاعتبار السياق العام لها، فهو يقدم عناصر المعرفة حول المجالات الخمس: الأهداف والوسائل والنتائج والآثار والسياق، كما يحلل التقييم دور الأطراف ذات الصلة وتدخلاتهم بهدف معرفة العلاقات السببية بين الأنشطة والنتائج المتحصل عليها".[2]

[1] Younes Rahima, public Policy évaluation process, journal of AL-NAQED for Political Studies, volume:08/N°:01,p583.

[2] علاء الدين حسن موسى، تقييم البرامج والسياسات العمومية: أفضل التجارب والممارسات، المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ماي 2024. ص7.

في نفس السياق يرى وليام دان william dun أن عملية التقييم، هي مجموعة أنشطة تقييمية منظمة، تخضع لمنهجية علمية، موجهة لدراسة السياسات العامة، من خلال تحديد الآثار المباشرة وغير المباشرة وكذلك الانعكاسات السلبية والايجابية المترتبة عنها أثناء التطبيق.[1]

كما يرى **جون بيار نيوش** أن لتقييم السياسات العامة جانبان: حيث يعتبر التقييم نظاما سياسيا إداريا، مرتبط بأنشطة محددة من جهة، ووحدة تحليل لتلك الأنشطة من جهة أخرى، ويضيف أن تقييم السياسات العامة يندرج ضمن مناهج وأبحاث العلوم الاجتماعية التي تحدد آثار السياسات، والتي تعتبر أنشطة محددة.[2]

يقترح جون بيار مجموعة من العناصر والمستويات لتقييم السياسات العامة، موضحة كالآتي:

- تقييم الوسائل (المدخلات).
- تقييم الإنجازات (المخرجات المباشرة).
- تقييم الأثر (التغيرات الناتجة).
- تقييم الفعالية (نسبة النتائج إلى الوسائل).
- تقييم الرضا (من قبل الفئات المستهدفة).
- تقييم الأثر غير المتوقع

حيث تجيب عناصر التقييم هذه على الأسئلة التالية التي يطرحها من يقيم السياسات العامة:

-هل الوسائل المخصصة لهذه السياسة كافية ومناسبة؟
- هل السياسة العامة قد حققت أهدافها؟
- هل السياسة العامة قد أحدثت فعلها وآثارها؟
- هل ينبغي الاستمرار في السياسة العامة، أم هناك حاجة لتعديلها أو يتم إلغائها؟
- هل تنفيذ السياسة العامة قد حقق الرضا للجهات المستهدفة؟
-هل هناك نتائج ومخرجات غير مقصودة، أو غير نافعة نتجت عن السياسة العامة؟

وفي الأخير يمكن القول أن تقييم السياسات العامة، يشير إلى تلك العملية العلمية التي تهدف إلى الكشف عن الآثار المترتبة عن تنفيذ السياسة العامة، ومدى ما حققته من نتائج بناء على الأهداف المسطرة بفعالية وكفاءة.

[1] William Dunn, Public Policy Analysis : An Introduction, 3rd ed, Neujersy: Prentice Hall, p 403.
[2] Nioche Jean-Pierre, De l'évaluation à l'analyse des Politiques Publiques, in : Revue française de science politique, 32° année, n°1, 1982, p33.

في كثير من الأحيان ما يتم اعتبار عملية التقييم آخر مراحل عمليات صنع السياسة العامة، غير أنها قد تكون بداية لسياسة أخرى، إذ في كثير من الأحيان وخلال تقييم الآثار، يلاحظ المختصين بعض النقائص التي تؤدي إلى تعديل السياسات أو حتى تبني سياسات جديدة، إذا ما تطلب الأمر وعليه فلا يمكن القول بأنها المرحلة الأخيرة، لأنها كثيرا ما تعد نقطة انطلاق لسياسات أخرى جديدة.

شكل رقم (05): مخطط يوضح تقييم السياسات العامة:

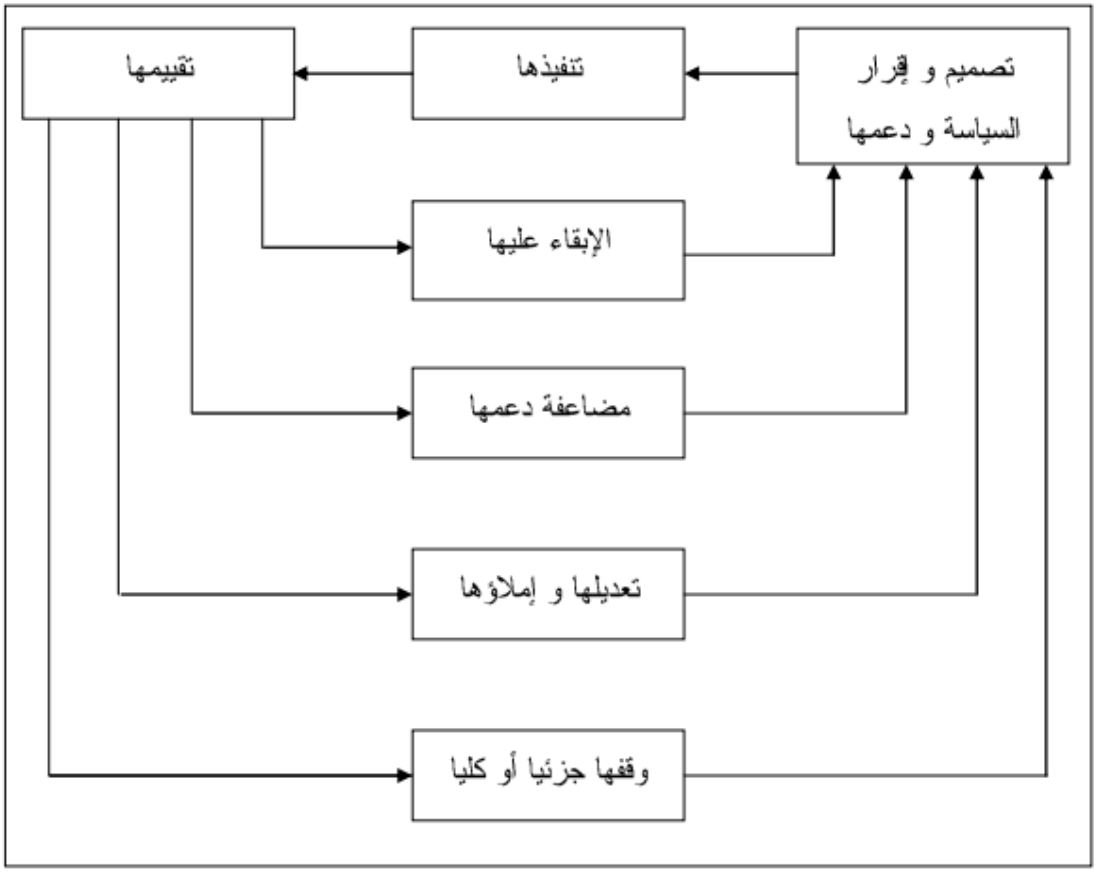

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع مختلفة.

- **أنواع تقييم السياسات العامة:**

تُعَدّ عملية التقييم مرحلة أساسية في دورة السياسات العامة، إذ تهدف إلى فحص مدى فاعلية وكفاءة وعدالة السياسات والبرامج الحكومية. ونظراً لتعدد الأبعاد التي تُقاس في السياسات، فقد طوّر الباحثون وصنّاع القرار عدة أنواع من التقييم، يختلف كل منها من حيث التوقيت والأهداف والأدوات المستخدمة، هذا التنوع في أساليب التقييم يُظهر أيضًا مدى تعقيد السياسات العامة وحاجتها إلى أدوات تحليلية متعددة لضمان فعاليتها واستدامتها، فاختيار نوع التقييم المناسب يسهم في تحسين جودة القرارات السياسية وتعزيز الثقة بين السلطة والمواطن، و يمكن إجمال أنواع تقييم السياسات العامة فيما يلي: [1]

أ- التقييم المتقدم:

يعنى هذا النوع من التقييم بدراسة الجدوى قبل اعتماد سياسة عامة معينة، أي أن هذا النوع من التقييم يسبق عملية التنفيذ، إذ أن نتائج هذا التقييم هي التي ستسمح وتعطي إشارة انطلاق التنفيذ أو لا، والعمل بهذه السياسة الجديدة أم لا.

ب- التقييم الاستراتيجي:

يمكن الاعتماد على هذا النوع من التقييم لتحديد فاعلية التنفيذ وإدخال بعض التعديلات والتحسينات الضرورية لتنفيذ البرامج المختلفة، وسد الفجوة بين الأداء والتخطيط وربط ما هو نظري بالتطبيق، مع إجراء تقييم شامل للبرامج في ضوء مؤثرات الكفاءة والفاعلية.

ج- تقييم عمليات التنفيذ:

تتم مرحلة التقييم هنا أثناء مرحلة تنفيذ البرامج، حيث يرتكز التقييم على تحليل العمليات التنفيذية للبرامج من حيث الاستراتيجية وعمليات التشغيل، والتكاليف والتدخلات بين المستفيدين ومنفذي هذا البرنامج بما يضمن تطوير أو تحسين تلك العمليات.

د- تقييم الفعالية: هذا النوع يتضمن تقييم مدى قدرة البرنامج على تحقيق أهدافه الأساسية التي تم إنشاؤه من أجلها. يمكننا معرفة فعالية برنامج السياسة العامة من خلال الأهداف التي تم تحقيقها وما يترتب عليها من منافع وفوائد.

هـ- تقييم الكفاءة:

[1] Younes Rahima, public Policy évaluation process, Op. Cit, P584.

يعنى هذا النوع من التقييم، بمعرفة المقياس الذي تحافظ فيه أي سياسة عامة أو برنامج، بأقل كلفة ممكنة، كمعيار اقتصادي يتماشى ومنطق تقديم الخدمات العامة التي تضطلع بها برامج السياسة العامة الحكومية في المجتمع.

و – تقييم النتائج:

هو النوع الذي يعنى بقياس نتائج البرامج سواء كانت هذه النتائج سلبية أم إيجابية وآثارها على المستفيدين من ذلك البرنامج، إذ يكشف هذا النوع من التقييم المؤشرات والمسببات المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بتلك الآثار والنتائج الناجمة عن البرنامج واللازمة لإنجاز الأعمال المحددة لتحقيق أهداف السياسة العامة أو تكوين الهيكل الإداري اللازم للتنفيذ، لضمان الدقة والسرعة والوضوح واحترام السلطة، وخفض التكاليف.

- **معايير تقييم السياسات العامة:**

تُعدّ عملية تقييم السياسات العامة من العمليات المعقدة التي تستند إلى مجموعة متكاملة من المعايير المتنوعة، والتي تعكس تعدد الأبعاد المرتبطة بطبيعة هذه السياسات. وقد بيّنت معظم الدراسات المتخصصة في هذا المجال أن الاعتماد على معيار واحد أو مقياس منفرد لا يكفي لتحقيق تقييم شامل وموضوعي، بل يتطلب الأمر توظيف منظومة مترابطة من المؤشرات والمعايير التي تُمكّن من الإحاطة بجميع جوانب السياسة المدروسة. إن هذا التوجه المنهجي يساهم في تعزيز مصداقية التقييم، ويأخذ بعين الاعتبار التعددية في الأسباب والاختلاف في الحالات والظواهر المرتبطة بالسياق السياسي والاجتماعي. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية اعتماد معايير متكاملة تضمن فهماً دقيقاً وشاملاً لبرامج السياسات العامة، وتُسهم في بناء تحليل علمي رصين يستند إلى أسس موضوعية ومنهجية.، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي: [1]

- **المخرجات:** بوصفها تمثل حجم الوحدات المنتجة.
- **العائدات:** بوصفها النتائج التي تمثل نوعية وفاعلية الانتاج، ودرجة تحقق المتوقع والرضا عنه.
- **عائدات البرنامج:** بوصفها تمثل التحقق الفاعل للعوائد المرغوبة.
- **عائدات السياسة:** بوصفها تمثل فعالية السياسات في تحقيق الأهداف الأساسية.
- **كفاءة البرنامج:** بوصفها كلفة الوحدة المنتجة من المخرجات المتحققة.
- **فاعلية البرنامج:** بوصفها الدرجة التي يحقق فيها البرنامج العوائد المرغوبة.

[1] فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، ص 323.

ومن جانبه طرح **سابرو Saprou**، جملة من المعايير المعتمدة في تقييم السياسة العامة، والتي جاءت مماثلة للمعايير التي طرحها **وليام دان William Dunn** وفق الترتيب التالي:[1]

- **الفاعلية** : من حيث القدرة في تحقيق النتائج.
- **الكفاءة:** من حيث قدرة الجهد في تحقيق النتائج.
- **الكفاية:** من حيث قدرة الإمكانيات في تحقيق النتائج وحل المشكلات.
- **العدالة:** من حيث التوزيع العادل للتكاليف والمنافع بين مختلف الجماعات.
- **المسؤولية:** من حيث قدرة نتائج السياسة في إشباع الحاجات ودعم قيم الجماعات المعنية بها.
- **الملائمة:** من حيث النتائج المرغوبة بصورة موضوعية وفعلية وقيمة فضلى.

كما يضيف إدوارد سوشمان Edward Suchman مجموعة من المعايير والمؤشرات لتقييم السياسات العامة، ضمن مجال الخدمة العامة تتمثل في :[2]

- الجهد Effort: الذي يتمثل بكمية ونوعية الأنشطة والعمليات اللازمة التي تتطلبها المدخلات وبرمجتها وتنظيمها.
- الإنجاز Performance: الذي يمثل الأداء والنتائج المتحققة عن ذلك الجهد، وينبغي أن يكون الإنجاز أو الأداء يفوق مستوى الجهد.
- الكفاية Adequacy: التي تمثل درجة الأداء الكلي للبرنامج، في ضوء الحاجة الكمية والكلية لها.
- الكفاءة Efficiency: التي تمثل تقييم الطرق والخيارات البديلة في ضوء مفهوم النفقة وعلى أساس منها.
- العملية Process: التي تمثل كيفية آلية عمل البرنامج أو عدم عمله، ولماذا؟ .

- **مشكلات تقييم السياسة العامة**

إن السعي لتحقيق تقييم فعّال ومُجدٍ لبرامج السياسات العامة يُعدّ تحديًا معقدًا، حيث تواجه هذه العملية العديد من العقبات التي غالبًا ما تعيق الوصول إلى النتائج المرجوة. هذه التحديات تجعل عملية التقييم أكثر صعوبة وتعقيدًا. في كثير من الحالات، تجد الجهة المسؤولة عن التقييم، سواء كانت جهة مؤسسية

[1] ويليام دان، تحليل السياسات العامة، المرجع السابق، ص 537. بتصرف.
[2] EDWARD A. Suchman, Evaluative Research : principles and practice in public service and social action programs, phd, Russell SAGE Foundation, new york, 1967, p61-65.

أو أفرادًا، نفسها أمام مشكلات متشابكة تؤدي إلى تعقيد المهمة بشكل أكبر. مظاهر هذه المشكلات تتجلى على عدة مستويات يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1- غموض أهداف السياسة العامة:

يواجه مقوم السياسة العامة العديد من التحديات خلال عملية التقييم، والتي غالبًا ما تكون نتيجة لحالات الغموض والتعقيد التي تحيط بأهداف السياسة العامة. هذا التشابك يجعل من الصعب تحديد مدى تحقيق هذه الأهداف وإنجازها بوضوح.[1] ففي كثير من الأحيان، تكون هناك دوافع سياسية وراء عدم إفصاح صانع السياسة العامة عن الأهداف الحقيقية لبرامج سياسته، وهذا يؤدي إلى جعل تلك البرامج غير واضحة ومتغيرة بشكل مستمر. ونتيجة لذلك، يصبح من الصعب على الجهات المسؤولة عن التقييم تقديم تحليل موضوعي ودقيق لهذه السياسات، خاصة وأن المنطق السياسي الذي يوجه خيارات صانع السياسة يميل إلى جعل الأهداف واسعة ومرنة، مما يتيح تعديلها بناءً على احتياجات الوضع السياسي السائد.

على الجانب الآخر، قد يواجه مقوم السياسة العامة تحديًا يتمثل في التعامل مع أهداف متباينة قد تصل أحيانًا إلى حد التناقض، نظرًا لأنها تمثل مطالب متعددة لجماعات غير موحدة ذات مصالح متعارضة. ومع زيادة عدد هذه الجماعات المصلحية وتكثيف ضغوطها، تزداد أهداف السياسة العامة تنوعًا وتباينًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن قياس بعض الأهداف قد يكون أمرًا معقدًا وصعب التحقيق، خاصةً عندما يتعلق الأمر بالسياسات ذات الطابع الرمزي.

2- **صعوبة تحديد المشكلة العامة:** إن الحديث عن تقييم السياسات العامة، يمثل تصريحا ضمنيا بوجود فشل جزئي أو كلي أصاب برنامج السياسة العامة التي باشرتها الحكومة سلفا، ولعل ما يعقد عملية التقييم، عدم مقدرة الطرف المقوم في تشخيص المشكلة العامة تشخيصا دقيقا، سواء من حيث طبيعتها وأسباب وجودها، وكذا حدودها الزمانية والمكانية، فإن ذلك قد يعكس مشكلة عامة تظهر ملامحها في مواقف وسلوكات سلبية يقوم بها الأفراد، ومما يزيد المشكلة العامة غموضا، أنها تتداخل مع مشكلات المجتمع بأسره، إلى درجة يستعصي على الطرف المقوم إفرادها لوحدها أثناء إنطلاق دراسته التقييمية، ويصعب الإلمام بكل أسبابها والأطراف المتسببة في حدوثها، ضف إلى ذلك أن طبيعة المشكلة العامة، يمكن أن يمس تأثيرها عدة قطاعات نشاط في آن واحد، الأمر الذي يجعلها حساسة وذات تأثير واسع، إذ من العوامل المؤثرة في تعقيد

[1] جيمس أندرسون، المرجع السابق، ص 198.

عملية تقييم سياستين أو أكثر، إلى درجة أنه قد يصعب على الجهة المقومة دراسة السياسة العامة محل التقييم إلا في إطار سياسة أخرى.[1]

من جهة أخرى، يمكن أن يأخذ هذا التداخل شكلا خاصا في ما يتعلق بتواجد سياستين من نفس الموضوع، إذ يحدث تداخل تاريخي بين السياسة الجديدة التي تمثل استمرار من حيث الموضوع والأهداف المبتغاة لسياسة قديمة سابقة لها زمنيا، الأمر الذي يضع المقوم في وضعية يصعب فيها التمييز أثناء التقييم في الحكم، إن كانت النتائج المتحصل عليها والعائد المحقق خاص بالسياسة الحالية أو السياسة السابقة.

3- سوء تقدير آثار السياسة العامة:

إن التركيز على عملية تقييم السياسات العامة والسعي للبحث عن طرق لتحسين فعاليتها ونجاحها يدفع الباحثين في مجال السياسات العامة إلى تحليل آثارها المختلفة. يعتمد هذا التحليل على الفرضية التي تقول إن كل سياسة عامة تُنتج آثارًا ناتجة عن تطبيقها، والتي قد تكون أحيانًا ضعيفة جدًا لدرجة يصعب معها قياسها أو الكشف عنها. بالإضافة إلى ذلك، هناك احتمالات لوجود أخطاء أو آثار جانبية تنجم عن كل سياسة عامة، وهي تحديات لا يمكن تجنبها بالكامل. لذلك، يصبح من الضروري البحث عن حلول للتقليل من تأثيراتها السلبية. ومع ذلك، تظهر صعوبة هذا المسعى عندما تتعارض الاقتراحات المقدمة لتلك الحلول، وصولاً في بعض الأحيان إلى تناقض واضح بينها، نتيجة الاختلاف في وجهات النظر والانتماءات الأيديولوجية للأطراف المعنية.[2] حيث أن هذا التقصير في تقدير آثار السياسات مرده في غالب الأحيان، إلى تشتت هذه الآثار بعد أن تتوسع دائرة استفادة العديد من الفئات الاجتماعية، وليس فقط الفئة المستهدفة.

4- نقص المعلومات وصعوبة دقتها:

إن جمع المعلومات يمثل مرحلة أساسية ومهمة في صنع السياسة العامة، مما يستوجب دقتها ومصداقيتها وصحة مصدرها، وتحتل المعلومات نفس المكانة والأهمية أثناء مرحلة تقييم السياسات العامة، فقد يشكل نقص المعلومات والمعطيات الكمية، عائقا أمام مقوم السياسة العامة، بعد أن يتعذر عليه الحصول على إحصائيات صادقة وموضوعية، تعكس ردود الفعل الحقيقية للبيئة التي طبقت فيها السياسة العامة، فكثيرا ما يستقبل رسائل معلوماتية وتقارير رسمية تؤثر في الكيفية التي يقيس بها ويقوم بها سياساته العامة وما تحققه من عائدات.

[1] عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة: النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص 167.

[2] جمال زيدان، تقويم السياسات العامة بين النظرية والتطبيق: حالة الجزائر 1999م/2009م، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2012-2013، ص 325.

كما أن نقص المعلومات تؤدي إلى سطحية التقييم ومحدودية نجاحه، بسبب قلة البدائل والحلول التي يمكن أن توفرها الجهة المقومة، حيث يتم التقييم في دائرة ضيقة من البدائل المتاحة، بل أن حتى عملية المفاضلة بين هذه الأخيرة تصبح صعبة نظرا لنقص المعلومات المتوفرة عن كل بديل، كل هذا يضعف من فعالية التقييم وتصبح الحلول التي تطرحها الجهة المقومة حلولا غير متأكد منها.[1]

5- مقاومة التقييم:

من التحديات التي تعيق عملية تقييم السياسات العامة هو مواجهة مقاومة من أطراف متعددة ترفض هذا التقييم وتسعى لإحباطه، معتقدةً أن النتائج الناتجة عنه قد تهدد مصالحها. يبرز هذا بشكل خاص لدى جماعات المصالح التي تستخدم كافة الوسائل الممكنة لعرقلة إجراء التقييم، بهدف تجنب اعتماد سياسات عامة جديدة أو بديلة تتعارض مع أجنداتها. علاوةً على ذلك، قد تواجه العملية مقاومة من الأجهزة الحكومية الرسمية المكلفة بصياغة وتنفيذ السياسات العامة، خاصة إذا اعتبرت أن التقييم قد يشكل تهديدًا لسلطتها، يقيد نفوذها أو يقلل من امتيازاتها. في هذه الحالة، تسعى هذه الجهات إلى الإبقاء على الوضع الراهن والسياسات القائمة حمايةً لمكتسباتها السابقة. وتتمثل إحدى مظاهر هذه المقاومة الرسمية في عدم الامتثال للتوصيات التي تصدر عن عملية التقييم، والتي غالبًا ما تتحول إلى سياسات تصحيحية بديلة، بالإضافة إلى البطء في تنفيذها على أرض الواقع.[2]

6- الصعوبات المنهجية والعلمية:

يرتبط نجاح التقييم وفعاليته بشكل وثيق بتحقيق مستوى عالٍ من الموضوعية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال اختيار منهج علمي مناسب يتماشى مع طبيعة السياسة العامة قيد التقييم. بالإضافة إلى ذلك، يُعد اختيار أدوات القياس العلمية التي تتناسب مع خصوصية هذه السياسة العامة أمرًا جوهريًا. فمن الجوانب المنهجية الخاطئة استخدام أداة قياس كمية لتقييم سياسات عامة رمزية ذات أهداف نوعية، مثل تعزيز روح المواطنة، كما أنه من الخطأ المنهجي أن تقتصر الجهة المقومة على تقييم مرحلة تنفيذ السياسة العامة دون سواها من المراحل، بل لابد أن يباشر التقييم على كامل مراحل صنع السياسة العامة، كما يمكن لبعض الحكومات التلاعب بنتائج تقييم سياسة ما عن طريق استطلاع آراء مجموعة صغيرة من المواطنين، عوضا عن إجراء دراسة تشمل استطلاع آراء كل المواطنين الذين تستهدفهم السياسة، هذه المشكلة تسمى بالتعميم الخاطئ ، وهي أسلوب لإعطاء انطباع غير حقيقي عن حجم نتائج السياسة أو مدى نجاحها، كما قد تركز الحكومة على قياس فعالية السياسة (تحقيق أهداف السياسة بغض

[1] فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص 330.
[2] جمال زيدان، المرجع السابق، ص 327.

النظر عن حجم الموارد والأموال والوقت التي استغرقتها عملية تنفيذ السياسة) بدلا من قياس كفاءتها (تحقيق أهداف السياسة بأقل مقدار من الموارد).[1]

7 – الصعوبات القيمية والإيديولوجية:

بالرغم من أن تقييم السياسات العامة يجب أن يكون موضوعيا وخاليا من الميول والنزعات الإيديولوجية الفردية والآراء الشخصية لمن يقوم بعملية التقييم، إلا أن واقع الحال يؤكد بأن قيم الجهة (أشخاص أو جماعات)، التي تعمل على تقييم السياسة العامة، تلعب دورا في توجيه عملية التقييم، لهذا ولتجنب التأثيرات الشخصية على نتائج التقييم، فإن على من يؤدي دور المقوم أن يلتزم بالحيادية والأمانة العلمية، وذلك عن طريق: [2]

- تبيان القيم الأساسية التي يؤمن هو بها، وهذا يشمل الاعتراف بميوله السياسية وانتمائه الحزبي وولائه التنظيمي وتبعيته الفكرية وتوجهاته الثقافية.
- العمل بجهد كبير للحد من التأثير الذي ينساب من قيمه الشخصية إلى نتائج عمله وطريقة أدائه في تقييم السياسة وطبيعة التوصيات التي سيكتبها، بمعنى أن الالتزام بالموضوعية أمر لابد منه، ولكن في الوقت ذاته على المقيمين أن يبينوا خلفيتهم الإيديولوجية، مثلا هل هم أعضاء بحزب كذا؟، أو هل هم أعضاء في مجلس إدارة المؤسسة "y"، ولابد من الإشارة إلى أن تقييم السياسات لا يمكن أن يتم بمعزل تام عن تأثير القيم الشخصية للأفراد والجماعات، وبالتالي لا يمكن أن تكون نتائج التقييم، نتائج موضوعية مطلقة.

[1] عبد الفتاح ياغي، المرجع السابق، ص 169.
[2] المرجع السابق، ص 170.

المطلب الثاني: تقييم مؤشرات السياسة العمرانية

ترتكز السياسة العمرانية على عدة أركان، كفيلة بتحقيق الغايات المتعددة التي تتسم بها سياسات العمران، ومن بين هذه الأركان نجد:

- **السياسة السكنية:** عرف قطاع السكن في فترة ما بعد الإصلاحات، انتعاشا كبيرا ومسارا آخر اختلف عن سابقه في الفترة الاشتراكية، وقد تجلى ذلك من خلال مختلف الجهود والإجراءات التي قامت بها الدولة الجزائرية، كإعادة الاعتبار لكل من السكن الاجتماعي والترقوي، والتنويع في الأنماط السكنية الحضرية، كظهور السكن التساهمي في سنة 1995، وصيغة البيع بالإيجار في سنة 2001، وصيغة LPA سنة 2017.

قامت الدولة الجزائرية باستحداث العديد من صيغ السكن المعروض نجملها في الآتي:[1]

- **السكن الاجتماعي الإيجاري:** يشرف على إنجازه وتسييره دواوين الترقية والتسيير العقاري، ويتم تمويله من طرف الخزينة العمومية بنسبة 100% ، وهو موجه لإسكان الفئات الاجتماعية الهشة التي لا يزيد دخلها عن 24.000 دج. ويمنح على سبيل الإيجار الرمزي.
- **السكن الاجتماعي التساهمي:** يقوم بإنجازه المقاولون العموميون أو الخواص، ويوجه للفئات التي لا يزيد دخلها الشهري عن 72.000 دج، ويتم تمويله عن طريق المساهمة الشخصية للأسرة المستفيدة أو عن طريق قرض من البنك، كما يمكن الحصول على مساعدة مالية من الصندوق الوطني للسكن، لا تتجاوز 700.000 دج.
- **سكن البيع بالإيجار:** تتولى الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن (عدل)، إنجاز هذه الصيغة من السكنات، ويتكفل الصندوق الوطني للسكن، بتمويل نسبة 75%، أما الباقي فيسدده المستفيد كمساهمة أولية على ثلاث مراحل، 10%، عند قبول الملف، و15% على مدى 03 سنوات، بمعدل 05% كل سنة، أما النسبة المتبقية 75% من ثمن المسكن، فيسددها، خلال مدة زمنية لا تتجاوز 25 سنة.
- **السكن الترقوي:** هو سكن موجه للبيع أو الإيجار ، وتقوم بإنجازه مؤسسة عمومية أو خاصة ، وهذا السكن موجه للأسر الميسورة ماديا إذ أنه لا يتلقى أي مساعدة مالية من الدولة.

[1] جمال جعيل، تقييم فعالية سياسة السكن في الجزائر: الصعوبات والحلول، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد23، ديسمبر2010، ص101-102.

- **السكن الريفي:** تستفيد الأسر التي تقطن المناطق النائية أو الريفية ذات الطابع الفلاحي، من مساعدة مالية من الصندوق الوطني للسكن، وتستخدمها في بناء أو توسيع أو ترميم مساكنها، تتراوح المساعدة من 700.000دج إلى 100.000دج.

سعت الدولة الجزائرية من خلال هذه الصيغ السكنية المختلفة، تحسين الوضع المعيشي للمواطن الجزائري وتحقيق السكن اللائق، ونجحت الجزائر في القضاء على اكثر من 400 ألف سكن قصديري وهش، انتشر على ضواحي المدن خلال العشرية السوداء، وقد أنجزت الجزائر 4.3 مليون وحدة سكنية من مختلف الصيغ، منذ سنة 1999م إلى غاية 2019م.[1]

رغم هذه الجهود غير أن الملاحظ، أن مواصفات هذه السكنات في العادة ضعيفة من حيث النوعية مقارنة مع السكنات الأخرى المنجزة بشكل انفرادي أو السكنات الخاصة.

ضف إلى ذلك اعتماد الدولة على سياسة احتكارية مؤسسة على الثلاثية التالي: الدولة تنجز، الدولة توزع، الدولة تسير، مع قلة الإمكانيات المالية للدولة، أدى الى استنزاف الميزانية المحدودة دون تحقيق جميع الأهداف المسطرة.

عجز الدولة عن تحقيق العرض الكافي، نظرا لمشاكل تمويل هذه السكنات خاصة في فترات تراجع اسعار النفط، ومشكل نقص الأراضي.

المشاكل الإدارية والبيروقراطية، بالإضافة إلى الفساد حول نسبة كبيرة من هذه السكنات إلى غير مستحقيها عن طريق التلاعبات الإدارية والرشوة والمحسوبية، مما جعل أزمة السكن تمتد أكثر.

[1] شريفة عابد، وزير السكن عبد الوحيد طمار يؤكد استمرار الجهود مع تدارك النقائص، جريدة المساء، 20 فيفري 2019، https://www.el-massa.com/dz/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/4,3_-%D9%85%D8%B3%D9%83%D9%85%D9%86%D8%B0-1999

جدول يوضح ميزانية السكن خلال سنوات 1999م إلى 2021م

السنوات	الميزانية (مليار دج)	السنوات	الميزانية (مليار دج)
1999	22.889	**2011**	13.181
2001	18.448	**2013**	15.513
2003	19.036	**2015**	22.600
2005	4.689	**2017**	17.658
2007	5.894	**2019**	16.281
2009	9.943	**2021**	17.484

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات المذكورة.

- **السياسة العقارية ومشكلة العقار الحضري:** يعدّ العقار الحضري واحدًا من أبرز الموارد الاستراتيجية التي ترتكز عليها السياسات العمرانية والتنموية، حيث يمثل الأساس المادي لكل مشاريع التعمير، الإسكان، والاستثمار الحضري. مع ذلك، تواجه الجزائر منذ سنوات أزمة حقيقية في إدارة العقار الحضري، تتضح عبر ندرة الأراضي المتاحة، الإجراءات الإدارية والقانونية المعقدة، وغياب رؤية شاملة لتسييره. وقد أثرت هذه الأزمة سلبًا على كفاءة السياسات العمرانية وعلى تحقيق التوازنين المجالي والاجتماعي داخل المدن الجزائرية.[1]

بعد الاستقلال، ورثت الجزائر نظامًا عقاريًا معقّدًا يعود إلى الحقبة الاستعمارية، يتميز بتعدد الأنظمة القانونية التي تشمل الملكية الخاصة، الوقف، أملاك الدولة، والأراضي العرشية وغيرها. ومع تسارع وتيرة التوسع الحضري، ظهرت ضرورة ملحّة لتنظيم استعمالات الأراضي. ومع ذلك، ظل غياب أدوات فعالة لإدارة العقار الحضري يشكّل أحد أبرز التحديات التي تواجه الدولة.

[1] بوشلوش عبد الغني، آلية إنتاج العقار الحضري ضمن البنية العقارية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، سبتمبر 2017، ص 359.

وعلى الرغم من المبادرات الإصلاحية التي تمثلت في قوانين مثل قانون التهيئة والتعمير رقم 90-29 وقانون التوجيه العقاري 90-25، إلا أن التطبيق العملي لهذه التشريعات ظل محدودًا نتيجة لانتشار البيروقراطية وضعف التنسيق بين الجهات المعنية.[1]

تعدد الأطر القانونية وتشابك الصلاحيات بين المؤسسات المختلفة مثل البلديات، الدوائر، الولايات، والوكالات العقارية، يتسبب في تناقض القرارات، مما يعيق إدارة العقار الحضري بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب قاعدة بيانات وطنية دقيقة وشاملة عن الأراضي الحضرية يعقّد عملية التحكم في السوق العقارية ويحد من إمكانية توجيهها نحو تحقيق الأهداف التنموية.

العقار الحضري في الجزائر يُعتبر من السلع النادرة، مما تسبب في ارتفاع أسعاره بشكل يفوق بكثير القدرة الشرائية لمعظم المواطنين. يعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى قلة العرض الرسمي للأراضي المخصصة للبناء مقارنة بالطلب المتزايد، فضلاً عن انتشار ظاهرة المضاربة العقارية التي تستفيد من الثغرات القانونية وضعف آليات الرقابة.

صعوبات الحصول على العقار الحضري تسهم في انتشار التوسع العمراني العشوائي وزيادة البناءات غير القانونية في ضواحي المدن. بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب استراتيجية فعالة لتعبئة الأراضي أدى إلى تعطل العديد من المشروعات السكنية أو الاستثمارية لفترات طويلة بسبب مشكلات متعلقة بالعقار أو نزاعات حول الملكية، وقد بذلت الجزائر جهودًا متعددة لإصلاح المنظومة العقارية، حيث قامت:

- تأسيس الوكالات العقارية بهدف تسهيل تعبئة الأراضي.
- إصدار المرسوم التنفيذي رقم 91-454 المتعلق بالتهيئة العقارية.
- إطلاق مشاريع المدن الجديدة للحد من الضغط المتزايد على العقارات في المدن الكبرى.

ورغم هذه المساعي، لا تزال الإشكالية مستمرة نتيجة لضعف التنسيق بين السياسات العقارية والحضرية، إلى جانب غياب الآليات الفعالة للمتابعة وضعف مستوى الشفافية.

أزمة العقار الحضري في الجزائر لا يمكن إرجاعها إلى ندرة حقيقية في الأراضي بقدر ما ترتبط بعوامل تتعلق بالحوكمة والتسيير، فالأراضي متوفرة لكنها إما غير مستغلة أو مجمّدة بفعل عقبات إدارية، نزاعات قانونية، ونقص الشفافية في عمليات تخصيصها، بالإضافة إلى ذلك، تعتمد المقاربة الحالية بشكل كبير على الجوانب الكمية والإسكانية دون أن تولي أهمية كافية للجوانب التنموية والمستدامة، مما يُقيد إمكانيات العقار في أن يكون أداة فعّالة لتحقيق تنمية حضرية متوازنة.

[1] عبد الغني بوشلوش، العقار الحضري وانعكاساته على التركيبة الحضرية واستخدامات الأرض، مجلة تشريعات التعمير والبناء، العدد03، سبتمبر 2017، ص 316.

- **سياسات النقل العمومي:** عرف قطاع النقل في الجزائر اصلاحات كبيرة ، حيث تم ضخ أكثر من 10 آلاف مليار دينار في قطاعي النقل والاشغال العمومية منذ سنة 1999م إلى غاية 2018م، [1]

عملت الدولة على إجراء إصلاحات كبيرة في مجال النقل، مست كل جوانبه كأنماط النقل وتنظيمه فيما يخص المنشآت القاعدية والتجهيزات وكذا الهيئات التي تتكفل به والعقوبات والمخالفات وغيرها، حيث تم صيانة وتطوير أكثر من 67.369 كلم من شبكة الطرقات، وبناء 1250 منشأة فنية، حيث اعتبرت شبكة الطرقات مقبولة بنسبة 95% من الطرقات الوطنية بحلول سنة 2010، مقابل 55% سنة 1999م، و75% من الطرق الولائية، مقابل 45% سنة 1999م، كما خصص برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014) ما يقارب 40% لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وفك العزلة عن السكان، حيث خصص أكثر من 28 مليار دينار لقطاع النقل كما هو موضح في الجدول السابق، لتحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.[2]

كما تم اطلاق مخطط مشروع الترامواي لتحديث النقل الحضري والجماعي في المدن الكبرى بداية بالجزائر ووهران وقسنطينة في اواخر سنة 2008، ليدخل حيز الخدمة في الجزائر العاصمة سنة 2012، ووهران سنة 2013، وقسنطينة سنة 2015، ليتم تعميم الفكرة إلى كل من ولاية سيدي بلعباس، سطيف، ورقلة، مستغانم .

إن قطاع النقل الطرقي، ورغم المساعي والجهود المبذولة لتحسين وضعيته، إلا انه لازال يحتاج لترقية نوعية الخدمات التي يؤديها، إذ يسجل أن 10% من التأخرات التي يعرفها العمال سببها مشاكل النقل، فبالرغم من عدد الحافلات وسيارات الأجرة التي تسجلها مديريات النقل لاسيما في المدن الكبرى، غير أن المواطن لازال يشتكي قلة النقل بسبب سوء توزيعها وقلة الرقابة.

كما أن أزيد من 14% من حوادث المرور راجعة إلى وضعية الطريق، وعدم مراعاة المقاييس التقنية وصيانة شبكة الطرقات، بالإضافة إلى تأخر المشاريع الاستراتيجية، وعدم التحكم في الآجال مما يضاعف المشاكل التي يعانيها المواطنين.[3]

[1] الإذاعة الجزائرية، 10 آلاف مليار دينار استثمارات قطاع النقل والأشغال العمومية منذ 1999، https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20180129/132293.html

[2] سميرة كرمين، تقييم فعالية نتائج سياسات النقل العمومي في الجزائر، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، العدد01، 2022، ص52.

[3] سميرة كرمين، المرجع السابق، ص 53.

كما عملت الجزائر على تطوير شبكة النقل بالسكك الحديدية، حيث تغطي 17% من النقل البري، وتعد أطول شبكة سكك حديدية في المغرب العربي، وتربط هذه الشبكة أهم المدن الشمالية ببعضها البعض ، وتصل هذه الخطوط إلى المناجم ومناطق استخراج المواد الأولية، وكذا المناطق الصناعية والموانئ ، إذ قامت السلطات بإطلاق مشروع تطوير السكك الحديدية وتحديث الشبكة وتوسعتها بداية من سنة 2005، وتم تخصيص ما يفوق 5.5 مليار أورو لتطوير وتحديث الشبكة بالإضافة إلى كهربة خط الشبكة الشمالية، وتم تسطير هدف الوصول إلى 6300كلم، في غضون 2021، غير أنه لم يتم الوصول إلا إلى 4722 كلم حاليا، ليتم ضخ أكثر من 8 مليار دولار بحلول سنة 2024، لإعادة بعث مشاريع سكك الحديد وتجديد الحظيرة الوطنية بالعتاد، وتنقسم خطوط سكك الحديد بين : خطوط رئيسية في مسلك عادي، خطوط رئيسية في مسلك ضيق، خطوط رئيسية مكهربة، خطوط ذات مسالك مزدوجة غير مكهربة، ومسالك الخدمة، وتتخلل هذه الشبكة محطات ومواقف لعمليات النزول والركوب للمسافرين، وللتفريغ والشحن للبضائع، ويوجد حوالي 200 محطة بالمجمل في الجزائر.[1]

رغم الجهود المبذولة يبقى قطاع النقل بالسكك الحديدية يعرف مجموعة من العراقيل يمكن إجمالها فيما يلي:

- قلة أعمال الصيانة وإهمال العتاد .
- توقف العتاد لمدة طويلة وتعرضه للتخريب خاصة في مرحلة العشرية السوداء.
- نقص عوامل الراحة والنظافة داخل عربات المسافرين.
- التأخر المستمر والتذبذب في مواقيت الرحلات (أكثر من 70% من الرحلات تعرف تأخرا).
- عدم توفر شروط المحافظة على البضائع والسلع في العربات الخاصة بها.
- تعرض العربات للتخريب لا سيما الرشق بالحجارة دون إجراءات حماية صارمة.

جدول يوضح الميزانية المخصصة لقطاع النقل من سنة 1999م إلى سنة 2021م.

السنوات	الميزانية (مليار دج)	السنوات	الميزانية (مليار دج)
1999	1.425	**2011**	28.874

[1] بلواضح الجيلاني، واقع قطاع النقل البري في الجزائر: المعوقات والحلول، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 04 العدد02، 2020، ص 11.

20.022	**2013**	3.492	**2001**
12.549	**2015**	3.736	**2003**
27.425	**2017**	1.801	**2005**
49.959	**2019**	7.138	**2007**
7.802	**2021**	8.215	**2009**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات المذكورة.

نلاحظ تذبذب في الميزانية المخصصة لقطاع النقل، وهذا راجع لدمج الميزانية المخصصة له مع قطاع الأشغال العمومية في بعض الأحيان، أو بسبب قرارات مفاجئة كتدعيم أسطول النقل الجوي وتخصيص اعتمادات مالية لشراء طائرات جديدة.

- **الخدمات الصحية:**

تعرف الخدمات الصحية بأنها تلك المنشآت والمؤسسات التي تقدم الخدمة الصحية، سواء كانت تشخيصية أو علاجية أو وقائية لسكان منطقة معينة، وذلك في إطار النظام الصحي الذي يتم من خلاله التعرف على احتياجات السكان للخدمات الصحية والعمل على توفير هذه الخدمات من خلال إيجاد الموارد اللازمة وإدارتها على أسس صحيحة ومضبوطة، تؤدي في النهاية إلى المحافظة على صحة المواطنين وتعزيزها.[1] وتنقسم الخدمات الصحية لعدة انواع وهي:[2]

- **المستشفيات:** حيث يمكن أن يكون المستشفى حكوميا أو خاصا أو يتبع قطاعا خيريا، او يتبع منظمات دولية، وتضم المستشفيات العامة في العادة أقساما مختلفة وكادرا وظيفيا مهنيا متخصصا في الشؤون الطبية والإدارية والخدماتية.
- **المراكز الطبية:** حيث يحتوي المركز الطبي على بعض الخدمات الطبية مثل العيادات التخصصية، والمختبرات ومصالح الأشعة ومراز صيدلية.
- **خدمات الإسعاف والطوارئ:** عادة تكون ضمن المستشفى أو المركز الطبي بحيث تقدم خدمة الإسعاف الأولي للسكان.

[1] سناني لبنى، جودة الخدمات الصحية: مدخل مفاهيمي، مجلة سوسيولوجيا ، المجلد07، العدد01، 2023، ص59.
[2] سعيدة رحامنية، وضعية الصحة والخدمات الصحية في الجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد11، مارس 2015، ص 220.

- **مراكز رعاية الأمومة والطفولة:** تقدم خدماتها العلاجية والوقائية للأم والأطفال وقد تكون حكومية أو خاصة.
- **مراكز التأهيل والرعاية:** وتشمل مراكز تأهيل المعاقين حركيا ومراكز تأهيل الصم والبكم والمكفوفين ومراكز تأهيل المدمنين ودور المسنين والعجزة.
- **مراكز الطب المخبري:** هي في العادة مراكز خاصة تعنى بالفحوصات المخبرية.
- **مراكز الأشعة الطبية:** وهي مراكز خاصة تعنى بالتصوير الإشعاعي الطبي على اختلاف مستوياته.
- **الصيدليات:** وهي المنشآت التي توفر الأدوية والمستحضرات العلاجية للازمة للسكان وتتبع القطاع الخاص غالبا.

سعت الجزائر إلى إقامة نظام صحي عادل ومتكامل لكافة الجزائريين، حيث قامت السلطات بعدة إصلاحات وتغييرات سواء من حيث الهياكل الصحية بمختلف أنواعها ومن حيث عدد العاملين بها، حيث أطلقت الحكومة مشروع إصلاح المستشفيات ومحاولة إعطاء دفعة لتطوير النظام الصحي منذ سنة 2002، حتى أن اسم وزارة الصحة أصبح تحت اسم وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، مع الشروع في إعادة النظر في طرق التمويل الصحي من خلال نظام التعاقد مع القطاع الخاص، إذ تضاعفت النفقات الصحية مع النمو الديمغرافي المتزايد، مما حتم على الحكومة ترشيد النفقات للوفاء بالمتطلبات الخاصة بالعلاج والوقاية لكافة فئات السكان، وإعادة تنظيم القطاع الصحي ليصبح مشكل من المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية، أي فصل الاستشفاء عن العلاج والفحص وهي نوع من اللامركزية هدفها تسهيل الوصول إلى العلاج وتقريب المؤسسات الصحية من المواطن، بالإضافة إلى إقرار سياسات جديدة متعلقة بحماية الصحة وترقيتها بداية من سنة 2008.[1] وفيما يلي سننتبع تطور الإنفاق على قطاع الصحة في الجزائر طوال 20 سنة الماضي.

جدول يوضح ميزانية قطاع الصحة منذ سنة 1999م إلى غاية 2021م:

السنوات	الميزانية (مليار دج)	السنوات	الميزانية (مليار دج)
1999	31.621	**2011**	227.859

[1] بخوش وليد و آخرون، المنظومة الصحية الجزائرية وواقع الصحة العمومية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي01/36، ص 305.

306.925	**2013**	38.324	**2001**
381.972	**2015**	55.430	**2003**
389.073	**2017**	62.460	**2005**
398.970	**2019**	93.552	**2007**
410.672	**2021**	178.322	**2009**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات المذكورة.

نلاحظ أن السلطة بذلت جهودا كبيرا من ناحية التمويل، فالمخصصات المالية ترتفع بشكل مطرد سنويا، وقد حققت نتائج ملموسة فقد ارتفع متوسط العمر من 52 عام سنة 1970، إلى 79.6 عام سنة 2022، كما تراجع معدل وفيات الأطفال من 220 حالة لكل ألف مولود سنة 1970 إلى 20 حالة لكل ألف سنة 2022، بالإضافة إلى التراجع الكبير في مستويات الأمراض المعدية والأوبئة كالحصبة والستيفوديا وغيرها وهذا راجع لبرامج اللقاحات، كل هذا يترجم الجهود المبذولة.

رغم الجهود المبذولة والأرصدة المالية الكبيرة المخصصة لقطاع الصحة، غير أنه لازال يعاني من مشكلة مزمنة ألا وهي استمرار حالة اللامساواة الصحية، فمن خلال التقسيم الجغرافي والتقني للتهيئة العمرانية، نجد فروقات واضحة بين مناطق الشمال ومناطق الجنوب، وسوء توزيع المرافق الصحية عبر التراب الوطني، إذ تشهد البلاد اختلالا في توزيع المؤسسات الصحية خاصة المستشفيات الجامعية ، إذ تستحوذ العاصمة وحدها 45% من الهياكل الصحية، في حين لا يتعدى ذلك 25% في الشرق، و22% في الغرب، و8% في الجنوب، إضافة إلى الفوارق الكبيرة في توزيع الموارد البشرية، إذ نجد معدل الأطباء في الجزائر العاصمة طبيب لكل 875 ساكن، يقابله طبيب لكل 1466 ساكن في الهضاب العليا، وطبيب لكل 1985 ساكن في الجنوب.[1]

إن العلاقة بين سياسات العمران والخدمات الصحية علاقة تكاملية و قائمة على التفاعل المتبادل؛ فالتخطيط المكاني يحدد التوزيع العادل والمتوازن للمرافق الصحية حسب الكثافة السكانية والخصائص الجغرافية، بما يضمن سهولة الوصول إليها وتقليص الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية. كما تُعد الخدمات الصحية جزءًا أساسياً من البنية التحتية الاجتماعية التي يعتمد عليها التخطيط لتحقيق الاستقرار

[1] المكان نفسه.

والتنمية الإقليمية. ويسهم هذا الترابط في توجيه الاستثمارات، وتحسين جودة الحياة، وتحقيق العدالة والاستدامة المكانية، إذ يُترجم التخطيط المكاني السياسة الصحية إلى واقع جغرافي منظم يراعي حاجات السكان والبعد البيئي والاجتماعي.

المطلب الثالث: خلاصة تقييمية لمسار التهيئة العمرانية في الجزائر

تعتبر سياسات التهيئة العمرانية في الجزائر انعكاسا لمسيرة طويلة من التحديات والفرص التي واجهتها البلاد منذ استقلالها، فمنذ العام 1962م سعت الحكومات المتعاقبة إلى معالجة الإرث الاستعماري الذي تمثل في اختلالات عميقة في التوزيع السكاني والبنية التحتية، مرورا بمراحل مختلفة من التخطيط المركزي والتوسع الحضري إلى التركيز على التنمية العمرانية المستدامة حاليا، ويهدف هذا التقييم الشامل للسياسات العمرانية في بلادنا إلى تسليط الضوء على أبرز محطاتها التاريخية، أدواتها القانونية، إنجازاتها والتحديات التي لا تزال تواجهها، وصولا إلى التوصيات المقترحة لتحقيق مستقبل عمراني أكثر استدامة وشمولية .

عرفت السياسات العمرانية في الجزائر تطورا ملحوظا عبر مراحل زمنية متعددة، تميزت كل منها بأهداف واستراتيجيات مختلفة، متأثرة بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وقد شهدت الجزائر منذ فترة 90 محاولات متواصلة لإصلاح وتعديل النهج العمراني التقليدي، لمواجهة مشكلة النمو السكاني الحاد والضغوط البيئية والاقتصادية، ومن أبرز محاور الاصلاحات نجد:

- **الأطر التشريعية والتنظيمية للمجال العمراني:** تأسس النظام العمراني الحديث في الجزائر على عدة قوانين وتشريعات مهمة مثل: [1]

- **القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير** ، الذي يهدف إلى معالجة مشكلة البناءات غير المشروعة، بالإضافة إلى منح السلطات المحلية (البلدية) صلاحيات واسعة في المجال العمراني، ولعل أبرز ما جاء به مخططات التعمير (PDAU /POS)
- **القانون 04-05 المعدل للقانون السابق.**
- **القانون رقم 01-20 الصادر في 2001** المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.
- **القانون رقم 06-06 الصادر في 2006**، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

[1] تونسي صبرينة، المرجع السابق، ص227.

تشكل هذه القوانين بالإضافة لبعض المراسيم ، الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسات العمرانية، وقد أسهمت في إرساء إطار تنظيمي يسعى إلى معالجة الفوارق بين مناطق الوطن، وتحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية داخل الوسط الحضري.

- **تأثير الإرث الاستعماري والنمو الاقتصادي:**

كان للإرث الاستعماري الفرنسي تأثير عميق على الطراز العمراني في الجزائر، حيث تم بناء العديد من المنشآت والبنية التحتية بطريقة كانت تخدم مصالح الاستعمار أولاً، مما أثر على التوزيع المكاني والاقتصادي للمدن بعد الاستقلال، وفي الفترة ما بعد 90، حاولت الدولة الجزائرية إعادة تنظيم البنية العمرانية لمواجهة بعض هذه الآثار، من خلال:

- إنشاء مراكز صناعية جديدة في المناطق الداخلية مثل باتنة ومسيلة وسعيدة وتيارات، وذلك لإحداث توازن في توزيع الأنشطة الاقتصادية والسكانية.
- اعتماد السياسات الاقتصادية الوطنية التي تهدف إلى تعزيز النمو الصناعي والاقتصادي في المناطق النائية، مع التركيز على جذب الاستثمارات وتحسين الخدمات العمومية.

- **التحديات الأمنية وآثارها:**

شهدت الجزائر في الفترة التي سبقت عام 1999 تراجعاً كبيرا في الاستقرار نتيجةً للأزمات الأمنية والحرب الأهلية التي عرفتها البلاد، "العشرية السوداء" (1987-1998)، مما أثر بطريقة مباشرة على التخطيط العمراني وتوزيع السكان.

من جهة أخرى، أدت هذه التجارب إلى تبني سياسات تهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار الحضري، حيث تم العمل على إعادة تأهيل المناطق الحضرية المتضررة وتشجيع إعادة التوطين وتنظيم سوق الإسكان.

- **التركيز على التوازن الجهوي :**

أحد أهم أهداف السياسات العمرانية الحديثة في الجزائر هو التقليل من التفاوت الإقليمي، حيث تبقى نسبة كبيرة من السكان تتركز في المناطق الشمالية (التي تشكل نسب

ة قليلة من مساحة الأراضي) في حين تتركز بقية السكان في الجنوب القاحل.

ولمعالجة هذا الاختلال، تم إطلاق مبادرات مثل خطة تهيئة الإقليم الوطني 2025 (SNAT 2025) التي تهدف إلى إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والسكانية بشكل أكثر عدالة وتوازناً بين المناطق الحضرية والحضر –ريفية.

المكتسبات المحققة: [1]

- **تحسن البنية التحتية وتوسيع الخدمات الحضرية:**

نلاحظ من خلال التقارير أن هناك جهوداً كبيرة لتحسين البنية التحتية في المدن الكبرى، بما في ذلك تحديث شبكات الطرق والمواصلات وتوفير خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي.

- **تحقيق بعض التوازن الإقليمي:**

ساهمت السياسات التي اتبعتها الدولة في إنشاء مراكز صناعية جديدة في المناطق الداخلية والتي ساهمت في تقليل الفوارق الاقتصادية بين المناطق الشمالية والجنوبية، مع بعض المؤشرات على تحول في الديناميات السكانية بعيداً عن المنطقة الشمالية.

- **التوجه نحو التنمية المستدامة:**

تبنت الدولة مفاهيم التنمية المستدامة في التخطيط العمراني، ما دفع إلى استخدام أساليب وتكنولوجيا حديثة لتحليل البيانات واتخاذ القرارات الحضرية التي تراعي البيئة والمجتمع نوعا ما.

- **التحديات القائمة:**

- **الارتكاز الشديد على النمو الطبيعي:**

تشير الدراسات إلى أن النمو الطبيعي للسكان كان المصدر الأساسي للنمو الحضري، مقارنةً بالهجرة الريفية–الحضرية، ما يعني أن التحديات مثل الازدحام السكاني وارتفاع أسعار الإسكان لا تزال قائمة.

- **التفاوت الإقليمي واختلال التنمية:**

رغم بعض الجهود لتحقيق التوازن، لا يزال هناك تفاوت واضح بين شمال الجزائر المزدحم والمناطق الجنوبية التي تعاني من نقص في الخدمات والبنية التحتية، مما يؤدي إلى تضخيم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

[1] Amar Azzouzi et Mohamed Lamine Harka, La planification urbaine en Algérie : réformes et blocages, https://droit.cairn.info/revue-droit-et-ville-2019-2-page-275?lang=fr 22/05/2024, 14 :25

- **فرض الإرث الاستعماري والتخطيط التقليدي:**

ما زال الإرث العمراني الذي خلفه الاستعمار يؤثر على توزيع الأنشطة العمرانية والهياكل التقليدية التي تعيق التكيف مع الاحتياجات المعاصرة وتطبيق مفهوم التنمية المستدامة بشكل فعال.

- **قصور في آليات المشاركة المجتمعية:**

رغم الإدراك المتزايد لأهمية المشاركة المجتمعية في التخطيط العمراني، يبقى الجانب المتعلق بتفعيل المشاركة المجتمعية من التحديات الأساسية، حيث تتطلب هذه العملية موارد ومهارات حديثة لتفعيل الدور الفاعل لجميع المكونات الاجتماعية.

جدول يوضح المقارنة بين أهم النجاحات والتحديات التي تعرفها السياسة العمرانية:

البند	النجاحات	التحديات
البنية التحتية	تحديث شبكات المواصلات والكهرباء والمياه.	عدم كفاية الانتشار وسوء التوزيع في جميع مناطق البلاد
التوازن الجهوي	دفع التنمية في المناطق الداخلية وتشجيع الاستقرار الريفي	استمرار اختلال التوزيع السكاني بين الشمال والهضاب والجنوب
التنمية العمرانية المستدامة	تبني استراتيجيات التعمير البيئي والعمراني المستدام في التشريعات والقوانين	استمرار تأثير نمط التعمير الاستعماري وقلة التجديد والابداع
المشاركة المجتمعية	إدراج التشاركية في التشريعات والحث على زيادة الوعي بأهمية المشاركة في التخطيط	قصور في تطبيق آليات المشاركة والإشراك الفعلي للمواطنين.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التحليل السابق.

- **تقييم أبعاد السياسة العمرانية من الفترة 1999 إلى 2020:** [1]

- **البعد الاقتصادي والوظيفي:** تميزت السياسات العمرانية بقدر من الانفصال عن المنظومة الاقتصادية، حيث تفتقر إلى رؤية تنموية تحقق التكامل بين العمران وتوفير فرص العمل. بالإضافة إلى ذلك، تم الاعتماد على الموارد العامة في تمويل المشاريع العمرانية والسكنية، مع ضعف الإسهام الفعّال من قبل القطاع الخاص.
- **البعد الاجتماعي والسكني:** رغم زيادة العرض السكني، غير أن أزمة السكن ظلت قائمة بسبب الطلب المتزايد والهجرة الداخلية، كما أن تصميم المساكن لم يتم تكييفه مع ثقافة الأسر الجزائرية ، بالاضافة إلى افتقار الأحياء السكنية للفضاءات الاجتماعية والأنشطة الجوارية.
- **البعد البيئي والاستدامة:** الاعتبارات البيئية كانت محدودة التطبيق، حيث أدى التوسع الحضري إلى التعدي على الأراضي الفلاحية، وتزايد المخاطر البيئية، في ظل غياب سياسات عمرانية خضراء و مستدامة وكذا غياب منظومة فعالة لإدارة النفايات الحضرية.
- **الحوكمة العمرانية واللامركزية:** رغم الخطاب الرسمي حول اللامركزية، ظلت السلطة المركزية هي المهيمن الأكبر في صناعة واتخاذ القرار العمراني، بالإضافة إلى محدودية مشاركة المجتمع المدني والجامعات في صياغة التخطيط، مما جعل السياسات العمرانية أحادية الاتجاه من الأعلى إلى الأسفل.[2]
- **سياسات الإسكان والتهيئة:** اعتمدت الدولة برامج إسكان كبرى (السكن الاجتماعي، LPP ,LPA ,AADL)، كما رأينا آنفا، بهدف امتصاص العجز السكني، ورغم إنجاز ملايين الوحدات، إلا أن ضعف الجودة والموقع الجغرافي غير المناسب، أضعفا الفعالية الحضرية للمشاريع.[3]

[1] فؤاد بن غضبان وآخرون، دور البعد العمراني في تقييم جودة الحياة من منظور الاستدامة الحضرية ، المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، 2021/93، ص 27

[2] جلود رشيد، دور اللامركزية الادارية في التنمية الحضرية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 01، العدد20، ص 164.

[3] عبد القادر بلطاس، استراتيجية تمويل السكن في الجزائر، الجزائر: برج الكيفان، edition légende الطبعة الثانية، ص 85.

جدول يوضح مؤشرات تقييم السياسات العمرانية من 1999 إلى 2020:

المؤشر	الوضع بين 1999 و2020	الملاحظات
عدد السكنات المنجزة	أكثر من 3.5 مليون وحدة	إنجاز كمي معتبر
نسبة التغطية بالخدمات الأساسية في الأحياء الجديدة	أقل من 70%	نقص المرافق والمدارس
استهلاك الأراضي الفلاحية	مرتفع (خصوصا بالشمال)	تهديد الأمن الغذائي
معدل النمو الحضري	بين 3.5% و 5.8 % سنويا	استمرار الضغط على المدن الكبرى
مراعاة البعد البيئي في المشاريع العمرانية	ضعيف جدا	غياب ثقافة الاستدامة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المدرجة سابقا.

جدول يوضح ميزانية التهيئة العمرانية في الجزائر منذ 1999 إلى 2020:

السنوات	الميزانية (مليار دج)	السنوات	الميزانية (مليار دج)
1999	5.142	**2011**	3.266 مليار دج
2001	379.509 مليون دج	**2013**	2.711 مليار دج
2003	572.377 مليون دج	**2015**	2.550 مليار دج
2005	702.436 مليون دج	**2017**	3.622 مليار دج
2007	987.877 مليون دج	**2019**	418.409 مليار دج

2009	5.284 مليار دج	**2021**	555.565 مليار دج

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية

الملاحظ أن هناك تذبذب كبير في الميزانية المخصصة للتهيئة العمرانية، وهذا راجع لعدم استقرار القطاع في وزارة مستقلة، فتارة تلحق بوزارة الداخلية والجماعات المحلية وهنا نجد الميزانية المخصصة ضخمة ليس لقطاع التهيئة العمرانية بل لقطاع الجماعات المحلية، وأحيانا تلحق بوزارة البيئة، واحيانا أخرى نجدها ملحقة بقطاع السكن والعمران، وهذا ما أشرنا إليه سابقا في طيات هذا البحث، والآن سنقوم بتتبع الانفاق العمراني حسب القطاعات :

القطاع	**نسبة الانفاق**
السكن	%55
البنية التحتية والنقل	%25
الخدمات الحضرية	%10
البيئة	%5
البحث والتكوين	%5

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS) تقارير السكن والتعمير (2020/2000)، بتصرف

وفي الأخير يمكن القول أن السياسات العمرانية في الجزائر خلال المرحلة الممتدة من 1999 إلى 2019، اتسمت بالفعالية المالية والتنفيذية، لكنها ظلت محدودة من حيث الرؤية المستدامة، إذ يتم التركيز على الحلول السريعة والكمية مما أدى إلى ظهور مدن جديدة تفتقر للهوية المكانية والوظائف الاقتصادية.

المبحث الثاني: التعليق والتحليل على المقابلات الميدانية

بهدف الوصول إلى الحقائق العلمية لموضوع الدراسة وتحري الموضوعية بأكبر قدر ممكن، سنتطرق في هذا المبحث إلى توضيح أدوات جمع المعلومات والتي تم الإشارة إليها في مقدمة الدراسة، والتي تنوعت ما بين المقابلات والملاحظات، ثم التطرق إلى توضيح عينة البحث وكيفية اختيارها، ثم تحديد مجالات الدراسة، لنقوم بعرض وتحليل المقابلات المنجزة والتأكد من صحة فرضيات الدراسة ، حيث قمنا بتناول الإطار المنهجي للدراسة الميدانية (المطلب الأول)، ثم تناولنا تحليل واقع السياسة العمرانية حسب آراء المبحوثين (المطلب الثاني)، بالإضافة إلى تحليل سياسة المدن الجديدة حسب آراء المبحوثين (المطلب الثالث).

إذ يُعالج هذا المبحث نتائج المقابلات الميدانية التي تم اعتمادها كأداة نوعية لجمع المعلومات والآراء حول واقع السياسة العمرانية في الجزائر، حيث شكّلت المقابلة وسيلة فعّالة لفهم التصورات العميقة للمبحوثين، وقد مكّنتنا من الوصول إلى معطيات تفصيلية غنية تعكس تجارب ومواقف وتقديرات شخصية مبنية على الاحتكاك المباشر بالمجال العمراني أو الاهتمام المهني والأكاديمي به.

تم تصميم أداة المقابلة بأسلوب منهجي باستخدام استمارة ودليل مقابلة وقد تم تحكيمها من قبل أستاذة ومختصين في المجال المدروس، حيث تم وضع مجموعة من الأسئلة المفتوحة التي تم طرحها على جميع المبحوثين بطريقة موحدة، ما أتاح لنا الحفاظ على تماسك البيانات وقابليتها للتحليل المقارن، وقد شملت عينة المقابلة أساتذة باحثين وفاعلين ومهتمين بالواقع العمراني في الجزائر، وكان من ضمن العينة إطارات ومديرون عامون بوزارتي الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، وكذا وزارة السكن والعمران والمدينة، لكنهم رفضوا إجراء المقابلات لعدة مرات وبالتالي تم الاكتفاء بعينة الأساتذة الباحثين.

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

أولا: أدوات جمع المعطيات

لقد تعددت أدوات البحث العلمي واختلفت نظرا للاهتمام المتزايد من طرف الباحثين والعلماء بتطوير البحث العلمي، إيمانا منهم أن تطور المجتمعات والبشرية مرهون بمدى تطور البحث العلمي، ومن خلال موضوع بحثنا والمتمثل في تحليل وتقييم السياسات العمرانية في الجزائر: قراءة في سياسة المدن الجديدة. فقد اعتمدنا على الأدوات التالية:

1-الملاحظة: هي أداة رئيسية للبحث في الظواهر الاجتماعية، بل يمكن القول أن كل بحث في العلوم الانسانية والاجتماعية ينطلق أساسا من ملاحظة الظاهرة أولا، ثم التساؤل حول أسبابها، حيث يتم

استخدام الملاحظة في الظاهرة الاجتماعية بدرجات مختلفة من الدقة والضبط ابتداء من الملاحظة البسيطة السريعة غير المضبوطة وصولا إلى الملاحظة العملية الدقيقة، فالباحث يبدأ بالملاحظة ثم يعود إليها مرة أخرى ليتحقق من صحة النتائج التي توصل إليها، والملاحظة هي توجيه الحواس لمشاهدة ومراقبة سلوك معين أو ظاهرة معينة وتسجيل خصائص تلك الظاهرة أو السلوك.

وتعرف الملاحظة بانها عملية مراقبة أو مشاهدة للسلوك أو الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبيئية ومتابعة سيرها واتجاهاتها وعلاقاتها، بأسلوب علمي منظم ومخطط وهادف بقصد التفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة وتوجيهها لخدمة أغراض الانسان وتلبية احتياجاته[1].

وتستخدم تقنية الملاحظة في كثير من الأحيان لتحقيق هدف أو عدة أهداف معينة تستوجب أن يأخذها الباحث في عين الاعتبار قبل الانطلاق في البحث، إذ أنها شرط مسبق لبناء بحث ميداني متقن باستعمال أدوات البحث الأخرى كالمقابلة أو الاستبانة.

وقد اعتمدت الدراسة على الملاحظة، وهي تقنية مباشرة للتقصي تستخدم عادة في مشاهدة مجموعة ما بصفة مباشرة، أو ظاهرة اجتماعية ما بهدف أخذ معلومات كيفية من أجل فهم المواقف والسلوكات.

2- المقابلة: تعتبر المقابلة من أكثر الأدوات استعمالا في الدراسات العلمية الميدانية لاسيما في مجال العلوم الاجتماعية، وذلك لما توفره من بيانات ومعلومات حول الموضوع المراد دراسته، والمقابلة هي وسيلة لتقصي الحقائق والمعلومات باستخدام طريقة منظمة قائمة على الحوار الشفوي أو الحديث اللفظي بشكل مباشر بين الباحث والمبحوث وجها لوجه أو عن طريق استخدام وسائل الاتصال الحديثة لاسيما التواصل عبر تقنية الفيديو.

وتعرف المقابلة بأنها تقنية من تقنيات البحث الامبريقي تستهدف الحصول على المعلومة والتحري عن الحقيقة، وهي تمثل يقوده الباحث من جهة وشخص مبحوث أو مجموعة أشخاص من جهة أخرى، وهي بذلك تعد وسيلة شخصية مباشرة، غرضها الحصول على حقائق ومواقف أو سلوك أو معتقدات أو توجهات.[2] يحتاج الباحث إلى تجميعها في ضوء اهداف بحثه من أجل فهم أوضح للظاهرة المبحوثة في جميع أبعادها ومؤشراتها.

---

[1] تنيو فاطة الزهراء، الملاحظة: تقنية كثيرة الورود، نادرة التوظيف، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد13، العدد01، ص45.

[2] أحمد نقي، المقابلة: الماهية، الأهمية، الأهداف، الأنواع، مجلة أفانين الخطاب، المجلد01، العدد02، ديسمبر2021، ص 86.

* المقابلات المتعمقة تعرفها كارولين بويس بأنها أسلوب بحث كيفي/نوعي يتضمن إجراء مقابلات فردية مكثفة مع عدد قليل من المستجيبين لا يتجاوز 20 مبحوث، لاستكشاف وجهات نظرهم حول فكرة أو برنامج أو موقف معين أو ظاهرة ما، وعادة لا تقل مدة المقابلة عن 30 دقيقة وذلك لبحث الظاهرة بشكل مستفيض، للمزيد أنظر:

وفي دراستنا هذه استخدمنا المقابلة المتعمقة* المنظمة (المقننة).

المقابلة المقننة أو المنظمة: وهي المقابلة التي تسمح لكل مبحوث أن يجيب كيفما يشاء، غير أنها تتضمن قائمة محددة من الأسئلة والتي يلتزم بها جميع المبحوثين، وتوجه الأسئلة بنفس الكلمات وبنفس الترتيب لجميع الأفراد المبحوثين، ويهدف التقنين إلى أن الأفراد يستجيبون لنفس التأثير، وتختلف درجة تقنين الأسئلة المستخدمة في هذه الطريقة، إما أن تكون الأسئلة مغلقة أي احتمالات الاجابة محددة أمام كل سؤال أو أسئلة مفتوحة النهاية.

وهنا اخترنا أن تكون المقابلة مقننة بأسئلة مفتوحة النهاية وذلك بسبب اعتمادنا على المقابلة المتعمقة، ومن أجل الوصول إلى إجابات مفصلة ومستفيضة من طرف المبحوثين الذين اختصتهم هذه الدراسة.

وتستخدم المقابلات المتعمقة عند الحاجة إلى التعرف على المشكلات في مجتمع ما أو تقييم الاحتياجات، أو عند التخطيط الاستراتيجي للبرامج أو المشاريع الكبرى، وذلك من أجل الحصول على معلومات تفصيلية لاستكشاف قضايا أو بحث ظواهر وموضوعات بشكل متعمق، ومن مميزات هذا النوع من المقابلات نذكر:

-تسمح المقابلات المتعمقة بالحصول على معلومات وآراء عميقة وتفصيلية، وذلك لاعتمادها على الأسئلة المفتوحة وعدم حصول المبحوث على بدائل محددة للاجابات للاختيار بينها.

-في المقابلة المتعمقة يميل المبحوثين إلى التعبير عن آرائهم بانفتاح لأنها تعتمد على المحادثة الفردية بين الباحث والمبحوث، ويستطيع الباحث التواصل مع المبحوث وتوجيه سير المقابلة وكذا طمأنة المبحوث إذا شعر بأي قلق حول سؤال ما أو الإدلاء بأي بيانات.

-يتمكن الباحث في المقابلة المتعمقة من إضافة أسئلة أو تغيير بعض الأسئلة إذا تطلب الأمر ذلك، كما تمكن الباحث من الحصول على معلومات مفصلة، مما يؤدي إلى الحصول على بيانات مرتفعة الجودة.

ثانيا: عينة الدراسة

يعتبر اختيار عينة البحث من الخطوات و المراحل الهامة للبحث، ولاشك أن الباحث يفكر في عينة البحث منذ أن يبدأ في تحديد مشكلة البحث وأهدافه، لأن طبيعة البحث وخطته وفروضه تتحكم في

boyce, C., & Neale, P. (2006). Conducting in-depth interviews: A guide for designing and conducting in-depth interviews for evaluation input. Pathfinder International. p3.

خطوات تنفيذه واختيار المنهج المناسب، وأدوات البحث المناسبة مثل العينة، والتي تعتبر مجموعة فرعية من عناصر مجتمع البحث.

العينة هي جزء من المجتمع المدروس، وهي ذلك الجزء من المجتمع التي يجري اختيارها وفق قواعد وطرق علمية بحيث تمثل المجتمع المدروس تمثيلا صحيحا.[1]

طبيعة العينة: اخترنا في دراستنا هذه نوع العينة غير العشوائية أو غير الاحتمالية (Non-probability sample)، وفي هذا النوع من العينات يتدخل الباحث في اختيار مفردات العينة بناء على معايير حددها مسبقا في نطاق أهداف بحثه.

ومن بين العينات غير العشوائية اخترنا العينة القصدية، وتسمى أيضا بالعينة العمدية، وتتم عن طريق الاختيار الحر على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة التي يقوم بها الباحث ، وهي عينة تختار من منطقة، يختارها الباحث لكونه يعرف أنها تمثل المجتمع تمثيلا سليما بناء على معلومات إحصائية سابقة، فيختار عينة يتناسب عدد أفرادها مع حجم سكان هذه المنطقة، وينطوي اختيارها على افتراض أن المجتمع لا يتغير، بحيث تظل هذه المعلومات صادقة، وهو افتراض من الصعب قبوله، وإذا كانت تؤدي في كثير من الأحيان إلى نتائج تكاد تكون مساوية للنتائج التي نحصل عليها بمسح المجتمع كله، أو بدراستنا لعينة طبقية، ويكون الاختيار في هذا النوع من العينات على أساس حر، من قبل الباحث وحسب طبيعة بحثه، بحيث يحقق هذا الاختيار هدف أو أهداف الدراسة المطلوبة، وقد قمنا بالاعتماد على نمط:

- **العينة الشبكية أو كرة الثلج:** حيث يرسم الباحث في هذا النوع من العينات صورة أو لمحة محددة عن خصائص مطلوبة في أفراد العينة، ثم يطلب من كل مشارك أن يقترح مشارك آخر أو أكثر تنطبق عليهم تلك الخصائص لكي يكونوا ضمن العينة، ومن الممكن استخدام هذه الاستراتيجية في المواقف التي لا يشكل فيها الأشخاص المقصودين في العينة جماعة ذوي حدود وظيفية أو مكانية واحدة، ولكنهم موزعين هنا وهناك، على تجمعات وظيفية أو مكانية مختلفة، أو في حالة عدم وضوح أفراد العينة بشكل كامل، حيث يقوم الشخص المشارك بتقديم توصية للباحث بمقابلة شخص آخر يحدده بالاسم، يمتلك معلومات وافية ومتعمقة، وقد يكون هذا الشخص الموصى به في موقع وظيفي أو مكاني آخر، ويقوم هذا الشخص الثاني بذات التوصية بالنسبة لشخص ثالث، ثم رابع وخامس، وهكذا تزداد العينة بتوصية كل مشارك بمشارك آخر،

[1] در محمد، أهم مناهج وأدوات وعينات البحث العلمي، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، العدد09، جانفي2017، ص 313.

ويستمر كذلك حتى الوصول لمرحلة الإشباع، بحيث أن أفراد العينة التالية أصبحوا لا يضيفون شيئا فيما يقدمونه من معلومات، إلا ما قد تم جمعه.[1] وغالبا ما تستخدم هذه العينات الشبكية في إنجاز البحث النوعي، القائم على المقابلات المتعمقة in-depth interview، مثل حالة بحثنا هذا كما أشرنا سابقا.

وقد تمحورت عينتنا هنا حول 14 مبحوث يشكلون أساتذة علم الاجتماع الحضري من جامعة الجزائر 02، وأساتذة التهيئة العمرانية من جامعة التكنولوجيا هواري بومدين.

[1] عامر قنديلجي، إيمان السامرائي، البحث العلمي: الكي والنوعي، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009، ص271.

المطلب الثاني: التعليق والتحليل على واقع السياسة العمرانية حسب آراء المبحوثين

بعد تدويننا للبيانات التي جمعناها أثناء إجرائنا لتلك المقابلات، قمنا بتفريغ إجابات المبحوثين بدقة، وتحليلها في ضوء الإشكالية المطروحة، وقد تمت المقابلة وفق مجموعة من الأسئلة التي تم إعدادها مسبقًا بعناية، وطرحت على جميع المبحوثين بهدف سبر آرائهم ومواقفهم تجاه السياسة العمرانية المعتمدة، وتشخيص مكامن الخلل أو النقائص التي تشوبها.

وقد شكّلت هذه المرحلة قاعدة مهمة لتحليل مضمون الأجوبة في هذه المقابلات وفهم توجهات المبحوثين وتقديراتهم للواقع العمراني الراهن، مما يسمح لنا ببناء استنتاجات علمية مدعومة بآراء ميدانية.

وفيما يلي نقدم التعليق والتحليل المفصل لمجمل المعطيات المستخلصة من هذه الأداة البحثية:

السؤال الأول: كيف ترى واقع السياسة العمرانية في الجزائر من سنة 1999م إلى 2019م؟

المبحوث الأول: حسب رأي المبحوث الأول، يمكن الحكم على السياسة العمرانية في الجزائر من خلال جانبين:

جانب المخططات التوجيهية للعمران: حيث تظهر التوجيهات العامة في النصوص التنظيمية بشكل جيد ومنظم.

جانب الواقع المعاش: حيث يتجلى غياب التنسيق بين المتدخلين في تجسيد السياسة الوطنية للتعمير.

التعليق والتحليل: تُظهر هذه الإجابة وعيًا بالفجوة بين المخططات النظرية الجيدة من حيث الصياغة، والواقع التطبيقي الذي يعاني من فوضى تنسيقية. هذا يعكس مشكلة هيكلية في الإدارة الميدانية ويشير إلى تحديات في الحوكمة والتكامل بين الجهات المعنية بالعمران.

المبحوث الثاني: يرى المبحوث الثاني أن واقع السياسة العمرانية يعكس اختلالات عميقة ناجمة عن عقود من العشوائية والتذبذب في التسيير، وضعف في الإعداد والمتابعة، وانعدام الرقابة.

التعليق وتحليل: الإجابة تعكس نظرة نقدية حادة تجاه المسار التاريخي للسياسة العمرانية، وتبرز فشلًا في التخطيط والتقييم المستمر. هذا التصور يكشف عن افتقاد الدولة لآليات تقويم ومتابعة فعالة.

المبحوث الثالث: حسب رأي المبحوث الثالث، تبقى السياسات الحضرية مرهونة بسياق التحولات الاجتماعية للمدن الجزائرية. كما أن السياسات العمرانية الجديدة ما تزال في طور الدراسة والتحليل السوسيولوجي، ولم تتجسد ميدانيًا بعد.

التعليق والتحليل: يركّز هذا المبحوث على البُعد الاجتماعي التحليلي للسياسات الحضرية، ويرى أن العمران لا يمكن فصله عن السياق السوسيولوجي. لكنه يسجّل أيضًا غياب التجسيد العملي، مما يعكس بطئًا في تفعيل السياسات رغم وجود رؤى نظرية.

المبحوث الرابع: يرى المبحوث الرابع أن الواقع العمراني يعاني من عدة مشاكل، أهمها: تدهور البنية التحتية، النمو السكاني العشوائي، نقص التخطيط، وغياب برامج الإسكان الاجتماعي.

التعليق والتحليل: تشير هذه الإجابة إلى مظاهر مباشرة للفشل العمراني تمسّ حياة المواطن اليومية، وتسلّط الضوء على قصور الدولة في الاستجابة للحاجات المتزايدة للسكان. إنها تعكس أثر السياسات غير المدروسة على الواقع المعيشي.

المبحوث الخامس: حسب رأي المبحوث الخامس، فإن السياسة العمرانية الحالية ضعيفة، ويجب وضع سياسة أشمل وأكثر خصوصية لتنظيم مختلف الأقاليم وتلبية حاجيات السكان.

التعليق والتحليل: يركز هذا الرأي على الحاجة لإصلاح بنيوي في السياسات العمرانية، ويشير إلى غياب الشمولية والعدالة المجالية في توزيع المشاريع. إنه طرح يعكس إدراكًا لأهمية العدالة الإقليمية في التخطيط الحضري.

المبحوث السادس: يرى المبحوث السادس أن هناك استراتيجية واضحة لتنظيم العمران وفق مخططات، لكن تطبيقها الميداني غالبًا لا يطابق الأهداف المرسومة، خاصة فيما يتعلق بالقضاء على أزمة السكن.

التعليق والتحليل: هذه الإجابة تمثل رؤية وسطية، إذ تعترف بوجود جهود تنظيمية على الورق، لكنها تشدد على مشكل التطبيق. تعكس هذه الرؤية أحد أبرز التحديات في السياسة العمرانية الجزائرية: الهوة بين النص والتطبيق.

المبحوث السابع: يرى المبحوث هنا ان السياسة العمرانية المعتمدة حاليا، لا ترتقي لتطلعات المواطن، فهي لا تستجيب لحاجيات السكان، كما انها لا تتوافق مع الهوية الثقافية والعمرانية لبلادنا، ويجب تشجيع المبادرات الشبانية في التصميم والتخطيط، بالإضافة إلى إشراك السكان في قرارات التعمير.

التعليق والتحليل: تعبر هذه الإجابة عن رؤية أغلب الباحثين في مجال التهيئة العمرانية الذين التقيناهم، فيما يتعلق بالهوة بين التصميم العمراني الغربي المطبق ببلادنا وطبيعة الهوية الثقافية والدينية للمواطن الجزائري، خصوصا في نمط العمارات السكنية، والأسلوب العمودي للسكن.

المبحوث الثامن: يرى المبحوث الثامن أن السياسة العمرانية لا تلبي متطلبات التنمية العمرانية المستدامة.

التعليق والتحليل: إجابة موجزة لكنها واضحة في نقد السياسات الحالية واتهامها بالعجز عن تحقيق مقومات الاستدامة. تُظهر وعيًا بيئيًا وتنمويًا مهمًا.

المبحوث التاسع: حسب رأي المبحوث التاسع، فإن السياسة العمرانية متوافقة من حيث التشريعات مع القوانين السارية، لكن المشكلة تكمن في عدم تطبيق المخططات ميدانيًا.

التعليق والتحليل: يرى هذا المبحوث أن العطب ليس في القانون، بل في التطبيق، وهي نقطة تكررت عند مبحوثين آخرين (مثل السادس). هذه الرؤية تؤكد أن الإرادة التنفيذية والإدارة الميدانية هما أساس الإشكال العمراني في الجزائر.

المبحوث العاشر: يرى المبحوث العاشر أن السياسات العمرانية لم تتماشى مع احتياجات المدينة ومجالاتها، ولم تتغير مضامينها من قبل المسؤولين، مما يجعلها فارغة المحتوى والأهداف.

التعليق والتحليل: إجابة حادة في نقدها، وتشير إلى جمود السياسات وعدم تجديدها بما يتوافق مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية. هذا يعكس إحباطًا من أداء صانعي القرار ويبرز الحاجة إلى إصلاح جذري في الرؤية العمرانية.

المبحوث الحادي عشر: يرى المبحوث الحادي عشر أن السياسات العمرانية في الجزائر ينقصها التخطيط.

التعليق والتحليل: رغم بساطة هذه الإجابة، إلا أنها تضع الإصبع على جوهر الإشكال، وهو ضعف أو غياب التخطيط الاستراتيجي، وهي نقطة التقت حولها أغلب الآراء.

المبحوث الثاني عشر: يرى المبحوث أن السياسات العمرانية في الجزائر، لا تستجيب لحاجيات المواطن، كما أن سيرورتها تتم بوتيرة بطيئة جدا، ولعل أزمة السكن التي تراوح مكانها منذ عقود في الجزائر أحد أبرز الدلائل حسبه.

التعليق والتحليل: تركز الإجابة على إشكالية بطئ الإجراءات وتنفيذ السياسات، مما يشير إلى البيروقراطية الكبيرة التي يشهدها الجهاز التنفيذي المكلف بتنفيذ السياسات العامة.

المبحوث الثالث عشر: يعتبر المبحوث السياسات العمرانية في الجزائر، تكاد تكون مثالية من الناحية القانونية والشكلية، غير أن الواقع مأساوي فحتى أبسط المعايير لا يتم الأخذ بها، ويجب المبحوث ساخرا بقوله حتى الممهلات (Ralentisseur dos d'àne) ولا تتم بالمعايير والقياسات الصحيحة.

التعليق والتحليل: قد تكون الإجابة حادة وقاسية في حكمها، غير أنها تشير إلى إشكالية خطيرة وهي دور الرقابة التقنية للتعمير والبناء، فإذا كانت حتى الممهلات لا تتم بالقياسات على حد قوله، فهل تكون البنايات المقاومة للزلازل فعلا تتم بالمعايير والقياسات.

المبحوث الرابع عشر: يرى الباحث أن السياسات العمرانية في الجزائر، يطبع عليها التوجه السياسي أكثر من التوجه العقلاني والعلمي، حيث أنها تستجيب للناخب وليس للاحتياجات الفعلية للتخطيط والتنظيم العمراني.

التعليق والتحليل: تحمل هذه الإجابة الكثير من الصواب، فكثيرا ما تتم قرارات وسياسات عمرانية ارتجالية ومفاجئة، من أجل مصالح سياسية وحشد الناخبين.

استنتاج السؤال الأول:

تشير أغلب الآراء إلى أن السياسة العمرانية في الجزائر تعاني من فجوة كبيرة بين التخطيط الورقي والتطبيق الميداني. ويبدو أن غياب التنسيق، وضعف الرقابة، والعجز عن التجديد، هي أبرز نقاط القصور. يُجمع المبحوثين تقريبًا على أن الوضع الحالي لا يلبّي احتياجات المدن ولا السكان، مما يستدعي إعادة هيكلة شاملة لهذه السياسات تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد التنموية، الاجتماعية، والبيئية

السؤال الثاني: حسب رأيك، هل تهتم السياسات العمرانية المسطّرة بمبدأ العمران المستدام؟

المبحوث الأول: يرى المبحوث الأول أن السياسات العمرانية لا تهتم بمبدأ العمران المستدام من حيث الجوهر، بل يكون الاهتمام شكليًا فقط، ويتجلى ذلك في حالة المجمعات العمرانية الجديدة.

التعليق والتحليل: يشير هذا الرأي إلى أن مفهوم "الاستدامة" لا يُفعّل بعمق في السياسات، بل يُستعرض كشعار أو غلاف فقط، مما يعكس تناقضًا بين المعلن والممارس، خصوصًا في المشاريع الجديدة التي كان يُفترض أن تكون نموذجية.

المبحوث الثاني: يرى المبحوث الثاني أن السياسات العمرانية لا تراعي مبدأ العمران المستدام، ولا تخضع لدراسات معمقة، كما لا تأخذ بالأسباب الحقيقية للأزمات التي يعاني منها الإنسان والأسرة الجزائرية.

التعليق والتحليل: يربط المبحوث بين العمران المستدام وأزمة الأسرة الجزائرية، ما يدل على فهم اجتماعي شامل للموضوع. يرى أن غياب البعد الإنساني في التخطيط العمراني يؤدي إلى فشل السياسات المستدامة، وهو طرح مهم يكشف عن إقصاء البُعد الإنساني.

المبحوث الثالث: حسب رأي المبحوث الثالث، لا تُفهم السياسات الحضرية إلا في سياقها التاريخي، والذي يعد عاملًا فعالًا في تشخيص نشأة المدن وتطورها. ويشير إلى أنه منذ السبعينيات، شهدت المدن

الكبرى حراكًا سكانيًا كبيرًا بسبب سياسات الانفتاح الاقتصادي، ما أدى إلى تضخم المدن وانتشار الأحياء القصديرية والفوضوية، الأمر الذي شوّه النسيج العمراني.

التعليق والتحليل: يقدّم هذا المبحوث قراءة تاريخية تحليلية توضح كيف ساهم التحول الاقتصادي في تشويه العمران. لم يُجب بشكل مباشر على سؤال الاستدامة، لكن ربط التحول التاريخي بالفوضى العمرانية الحالية يُلمح إلى أن الاستدامة لم تكن أولوية منذ البداية.

المبحوث الرابع: يرى المبحوث الرابع أن السياسات العمرانية لا تهتم فعليًا بمبدأ العمران المستدام، رغم وجود بعض المبادرات والمجهودات الخضراء، إلا أن التشريعات لا تزال غير مفعّلة بالقدر الكافي.

التعليق والتحليل: إجابة تعترف بمحاولات موجودة لكنها تعتبرها محدودة وغير مؤطرة تشريعيًا بشكل فعّال. تُظهر هذه الرؤية أن المبادرات الخضراء غير كافية في غياب دعم قانوني وتنفيذي قوي.

المبحوث الخامس: يرى المبحوث الخامس، أن الاستدامة تم استخدامها كشعار فقط، حيث نجد مختلف التشريعات القانونية الصادرة من سنوات 2000م وما يليها، تحمل كلمة الاستدامة، على غرار قوانين العمران وقوانين البيئة وقوانين الصحة وغيرها، لكنها مجرد تسميات لمواكبة تسميات القوانين والتشريعات المستخدمة في الدول الأوربية وخاصة الفرونكوفونية مثل القوانين الفرنسية والبلجيكية.

التعليق والتحليل: يتقاطع هذا الرأي مع مختلف آراء المبحوثين، وهو ما يشير إلى أن موضوع الاستدامة في الجزائر هو مجرد شعار شكلي.

المبحوث السادس: يرى المبحوث السادس أن نسبة اهتمام السياسات العمرانية بمبدأ العمران المستدام منخفضة، حيث يُركَّز أكثر على عدد السكنات لتغطية الطلب المتزايد، مع غياب الوعي البيئي لدى المواطنين، مما يؤدي إلى التعدي على المساحات الخضراء وعدم احترام المخططات.

التعليق والتحليل: هذه إجابة تحليلية متزنة، تُبرز المعادلة الصعبة بين الكم والكيف. كما تُحمّل المواطن أيضًا جزءًا من المسؤولية بسبب غياب ثقافة بيئية. وهذا يشير إلى أن الاستدامة تتطلب تكاملًا بين السياسات والمجتمع المدني.

المبحوث السابع: يرى المبحوث أننا لم نصل بعد إلى مستوى الاستدامة لا في المجال العمراني ولا في مجالات أخرى، فالحديث عن العمران المستدام هو مجرد حلم لا يزال بعيد بالنسبة للجزائر، حيث أن الاستدامة تكون نابعة من مخططات محلية نابعة من مشكلات المجتمع وبيئته، أما نحن فلا تزال مخططاتنا غربية المنشأ والتصميم، دون حتى التعديل عليها بما يتناسب وقيمنا.

التعليق والتحليل: تعبر هذه الإجابة عن عمق التحليل، والفهم الكامل للواقع العمراني لدى الباحث، فبالعودة إلى مختلف النظريات والمقاربات للسياسة العمرانية وتخطيط المدن كما رأينا سابقة نابعة من واقع احتياجاتهم في مجتمعاتهم الغربية.

المبحوث الثامن: يرى المبحوث الثامن أن السياسات العمرانية لا تهتم بمبدأ العمران المستدام، وأن الطابع الشكلي يغلب عليها، ولا تستجيب لمتطلبات التنمية العمرانية الحقيقية.

التعليق والتحليل: يتقاطع هذا الرأي مع مبحوثين سابقين، ويرى أن الاهتمام صوري. وهو تقييم صارم ينسف مصداقية السياسات العمرانية الحالية في جانبها البيئي.

المبحوث التاسع: يرى المبحوث التاسع عكس ذلك، إذ يؤكد أن السياسات العمرانية تهتم فعليًا بمبدأ العمران المستدام، وذلك بوجود ترسانة قانونية كقانون المدينة ومخططات التحسين الحضري والاهتمام بالمساحات الخضراء.

التعليق والتحليل: يمثل هذا الرأي الاستثناء الوحيد المتفائل، ويُعلي من شأن النصوص القانونية. لكنه لم يناقش مدى فعالية تطبيق هذه القوانين، ما يترك تساؤلات حول الفجوة بين القانون والممارسة.

المبحوث العاشر: يرى المبحوث أن السياسات العمرانية الحالية لا تهتم بمبدأ الاستدامة، لأن صنع السياسات العمرانية في الجزائر يتم في دائرة لا تزال تقليدية وغير مؤهلة بالشكل الكافي حسب رأيه.

التعليق والتحليل: حسب المبحوث أن صانع السياسات العمرانية غير مؤهل، قد يكون حكم قاسي لكنه يحمل نوع من الصواب

المبحوث الحادي عشر: يرى المبحوث العاشر أن الجزائر لا تهتم فعليًا بالعمران المستدام، وأن السياسات العمرانية غير واقعية، وتفتقر لأدوات التطبيق والمتابعة والتشريعات الكافية.

التعليق والتحليل: إجابة صريحة وسلبية، تعكس فشلًا بنيويًا في ضمان استدامة السياسات العمرانية، سواء من حيث الإطار القانوني أو الميداني، مما يُعقد إمكانية التحول نحو نماذج عمرانية مستدامة.

المبحوث الثاني عشر: يرى المبحوث أن الجزائر تحاول اللحاق بركب الدول المتقدمة واعتماد الاستدامة في البناء والعمران، غير أنها لا تزال بعيدة حيث لا يوجد إرادة كافية وجدية في اعتماد الاستدامة.

التعليق والتحليل: تحمل الإجابة الكثير نوع من المصداقية إذ نجد بعض المبادرات لجعل بعض التجمعات العمرانية مستدامة، غير أن النتيجة تبقى غير مرضية.

المبحوث الثالث عشر: يرى المبحوث الحادي عشر أن الجزائر لا تهتم بالسياسات العمرانية المستدامة.

التعليق والتحليل: إجابة مختصرة تؤكد الاتجاه العام لبقية المبحوثين، تكرار هذا الرأي يعكس إجماعًا ميدانيًا على غياب الاستدامة كأولوية.

المبحوث الرابع عشر: يرى المبحوث ان الجزائر حاولت إدراج التنمية المستدامة ضمن المشروع الحضري، فمع إدراج مبادئ كالحكم الراشد والتشاركية في سياسة المدينة، تظهر نية الدولة في التوجه نحو الاستدامة، غير أن الواقع في مدننا لا يزال بعيد عن الاستدامة.

التعليق والتحليل: تظهر الإجابة دراية المبحوث بسياسة المدينة ومختلف التشريعات المرتبطة بالعمران.

استنتاج السؤال الثاني:

أجمع غالبية المبحوثين على أن السياسات العمرانية في الجزائر لا تهتم فعليًا بمبدأ العمران المستدام، وتُعتبر في نظرهم شكلية أو غير قابلة للتطبيق. المبحوثين التاسع والرابع عشر فقط قدّما رأيًا مخالفًا، لكنهما ركّزا على الجانب القانوني دون مناقشة التطبيق. تكرار الإشارة إلى الفجوة بين النصوص والواقع الميداني يؤكد غياب الرؤية البيئية والتنموية المتكاملة في التخطيط العمراني.

السؤال الثالث: هل تعكس السياسات العمرانية المتبعة جودة الحياة العمرانية للمواطن؟

المبحوث الأول: يرى المبحوث الأول أن الواقع العمراني لا يعكس جودة الحياة للمواطن، حيث يعاني هذا الأخير من مشكلات مثل انعدام الأمن والخدمات والمرافق الضرورية في مجالات النقل، التعليم، الصحة، والتموين.

التعليق والتحليل: إجابة عملية تربط جودة الحياة بمؤشرات ملموسة. توضح أن التخطيط العمراني لم ينجح في توفير الإطار الملائم للحياة اليومية الكريمة، مما يبرز فشل السياسات في ربط العمران بالرفاه الاجتماعي.

المبحوث الثاني: يرى المبحوث الثاني أنه من غير الممكن لسياسة عمرانية غير مدروسة أن تعكس جودة الحياة، بل على العكس، فإن لها آثارًا سلبية تمسّ القيم والأخلاق والمثل العليا للمواطن الجزائري.

التعليق والتحليل: طرح قوي يربط التحضر بالقيم، ويظهر أن الخلل العمراني يؤثر حتى على النسيج الأخلاقي والاجتماعي، ما يُعد تطورًا سلبيًا عميقًا في العلاقة بين البيئة العمرانية والثقافة المجتمعية.

المبحوث الثالث: يشير المبحوث الثالث إلى وجود إصلاحات قامت بها الدولة في هيكلة المدن والتخطيط، لكن التوسع العمراني السريع أدى إلى تشويه المدينة، فأصبحت تعاني من أمراض عمرانية.

التعليق والتحليل: رؤية تحليلية لتاريخ الإصلاحات، لكنها تُبرز أيضًا أن النتائج الميدانية كانت دون المستوى. ما يعني أن الجهود لم تكن كافية لتكريس جودة حياة مستقرة.

المبحوث الرابع: يرى المبحوث الرابع أن السياسات العمرانية لا تعكس جودة الحياة، مشيرًا إلى تفشي العشوائية، البيروقراطية، ونقص التخطيط في الواقع المعاش.

التعليق والتحليل: إجابة مباشرة وصريحة، تضع اليد على العوامل البيروقراطية كأحد الأسباب الجوهرية لتدهور الإطار العمراني، ما يؤكد أن الإشكال إداري بقدر ما هو تخطيطي.

المبحوث الخامس: يرى هذا المبحوث أن السياسة العمرانية في الجزائر، لم تصل لمستوى الجودة العمرانية، ولا تزال الدولة تعمل على التنمية العمرانية في مختلف جهات الوطن، حتى ولو كانت جهود السلطة قد انعكست على تحسين وضع السكن وتنمية المناطق الحضرية .

التعليق والتحليل: يشير المبحوث في إجابته إلى جهود الدولة في توفير السكن، لاسيما السكن الاجتماعي وتحسين ظروف العيش للمواطن.

المبحوث السادس: يرى المبحوث السادس أن السياسات العمرانية لا تعكس جودة الحياة، بسبب انعدام تطبيق المخططات الجهوية والولائية، ومخططات التهيئة التي من المفترض أن تلبي حاجات المواطنين.

التعليق والتحليل: يركّز على فشل التنسيق الجهوي، ويشير إلى أن المشكل ليس في التخطيط فقط، بل في الإرادة السياسية والموارد التنظيمية لتطبيقه على الأرض.

المبحوث السابع: يرى المبحوث أن الجودة العمرانية مرتبطة بالاستدامة والتقنيات الحديثة وسهولة الوصول إلى الخدمات، كأنظمة نقل حضري متكاملة وسهلة الاستخدام، تصميم عمراني يراعي الهوية الثقافية والجمالية للمكان، والاهتمام بالبعد البيئي، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار والتنمية، وهذه المتطلبات جميعها تبقى ناقصة في مدننا الجزائرية.

التعليق والتحليل: يقوم المبحوث بذكر معايير الجودة العمرانية ومؤشرات قياس جودة الحياة في الفضاء الحضري، وعند مقارنتها بما هو موجود في المدن الجزائرية فيتضح أنه لا وجود لجودة الحياة الحضرية في الجزائر.

المبحوث الثامن: يرى المبحوث الثامن أن السياسات العمرانية لا تعكس جودة الحياة، ولعل مختلف المشكلات التي تعاني مدننا الجزائرية خير دليل، ففي أغلب المدن لا نجد حتى الحمامات العامة، ولا المساحات العامة الآمنة.

التعليق والتحليل: رأي مقتضب لكنه يتماشى مع غالبية الإجابات السابقة، مما يعزز الاتجاه النقدي العام تجاه سياسات العمران الحالية.

المبحوث التاسع: يرى المبحوث التاسع أن السياسات العمرانية تعكس إلى حد ما جودة الحياة، خاصة في الجوانب الخدمية كالكهرباء، الغاز، المياه، والنقل، لكنه أشار إلى ضعف الوعي المدني، داعيًا إلى دورات تحسيسية وقوانين ردعية.

التعليق والتحليل: إجابة متوازنة، تعترف بوجود مكاسب خدمية، لكنها تُحمل المواطنين مسؤولية في إفساد هذه المكاسب. يضيف عنصر الثقافة المدنية كعنصر حاسم لجعل العمران أكثر إنسانية.

المبحوث العاشر: يرى المبحوث العاشر أن السياسات العمرانية تعكس جزئيًا جودة الحياة، لكنها لم ترتقِ بعد إلى طموحات المواطنين، في ظل استمرار مشاكل النقل، البيئة، والنفايات.

التعليق والتحليل: طرح واقعي، يقر بنجاحات جزئية (مثل حل أزمة السكن نسبيًا)، لكنه ينتقد غياب سياسة بيئية فعالة، ما يجعل جودة الحياة ناقصة ومهددة بالتدهور.

المبحوث الحادي عشر: يرى المبحوث الحادي عشر أن السياسات العمرانية تعكس نوعًا ما جودة الحياة العمرانية للمواطن، من خلال توفير السكن والمرافق الخدماتية كالمدارس والمستشفيات لكنها تبقى ناقصة.

التعليق والتحليل: إجابة معتدلة ، تُحدّد بوضوح ما هي أوجه التحسن أو الفشل، ما يعكس أثرها التحليلي.

المبحوث الثاني عشر: يرى المبحوث أن الوضع الحالي لا يعكس جودة الحياة العمرانية، حيث أنه لا يوجد التخطيط التشاركي وضعف مشاركة المواطن والمجتمع المدني تنعكس على الجودة العمرانية، إذ من المفترض أن تعكس الجودة احتياجات المجتمع والمواطن.

التعليق والتحليل: إجابة تعكس الكثير من الصواب إذ أن الوصول إلى الجودة يتطلب مشاركة جميع الأطراف ، أما التخطيط المركزي أو الرسمي مع استبعاد التشاركية لا يمكن أن يحقق الجودة.

المبحوث الثالث عشر: يرى المبحوث أن من أهم متطلبات جودة الحياة العمرانية كفاءة شبكة النقل من طرقات وممرات مشاة ومواقف وسهولة الوصول إلى الخدمات الأساسية كالتعليم، الصحة، الأسواق، بالإضافة إلى تنوع استعمالات الأرض من سكن، عمل، مرافق خدمات، مرافق ترفيه، بالإضافة إلى تحقيق مستوى عالي من الأمان والسلامة في الفضاءات العامة، وبناء عليه يمكن القول أن هناك إرادة لتحقيق الجودة العمرانية في بلادنا لكنها لاتزال لم تتحقق بعد.

التعليق والتحليل: إجابة تتشابه مع أغلب الآراء السابقة، ما يعكس الرؤى الناقدة للسياسة .

المبحوث الرابع عشر: يرى المبحوث أن العمران في الجزائر مر بالعديد من المراحل التاريخية والمشكلات المتعاقبة، مما يجعل تحقيق الجودة العمرانية أمر بعيد المنال، لكن رغم ذلك هناك الكثير من المكاسب

والقرارات التي تسعى لحياة أفضل للمواطن الجزائري، مثل توزيع السكنات بمختلف صيغها، تدعيم البناء الريفي، مد شبكات الطرق والسكك الحديدية، الكهرباء والغاز الطبيعي وغيرها.

التعليق والتحليل: إجابة متوازنة تعترف بالمكاسب ووجود إرادة لتحسين حياة المواطن، رغم النقائص كما أن المبحوث يشير إلى نقطة مهمة وانعكاسات الفترة الاستعمارية ومختلف الظروف التي مرت بها بلادنا.

استنتاج السؤال الثالث:

أغلب المبحوثين يرون أن السياسات العمرانية لا تعكس فعليًا جودة الحياة للمواطن الجزائري. وأشار البعض إلى الافتقار للخدمات الأساسية، تدهور البيئة، والعشوائية كأسباب مباشرة، بينما ركز آخرون على ضعف التخطيط والممارسة. الاستثناءات القليلة التي رأت بعض التحسن ركزت على الجوانب الخدمية فقط، ما يُبرز ضعفًا في شمولية السياسات العمرانية لتحقيق جودة الحياة.

السؤال الرابع: هل ترى أن السياسة العمرانية المتبعة وعمليات التهيئة تهتم بحماية البيئة في الجزائر؟

المبحوث الأول: يرى المبحوث الأول أنه بالرغم من وجود نصوص تشريعية تحث على الأخذ بعين الاعتبار البُعد البيئي في مجال التعمير، إلا أن الواقع يعكس عكس ذلك، في ظل غياب تسيير بيئي عقلاني، خاصة فيما يتعلق بالنفايات الصلبة والسائلة.

التعليق والتحليل: تُبرز هذه الإجابة التناقض بين المنظومة القانونية والواقع البيئي، وتشير إلى أن التحديات البيئية تتفاقم بسبب غياب عقلانية في إدارة النفايات. الرؤية هنا تؤكد أن النص القانوني وحده لا يكفي دون إدارة تنفيذية مسؤولة.

المبحوث الثاني: حسب رأي المبحوث الثاني، فإن النصوص والقوانين تهدف نظريًا لحماية البيئة، لكن النتائج العملية تأتي عكس ذلك، نظرًا لما يعرفه الواقع من امتداد عمراني يستهلك الأراضي الزراعية، والغابية، والسواحل، والمواقع الأثرية.

التعليق والتحليل: يقدم المبحوث تقييمًا دقيقًا للتأثير البيئي السلبي لغياب التهيئة الرشيدة. تعكس الإجابة فشلًا في التوفيق بين التنمية العمرانية وحماية الرصيد الطبيعي والتراثي، ما يُنذر بخطر فقدان مقومات الاستدامة البيئية.

المبحوث الثالث: يرى المبحوث الثالث أن هناك بداية اهتمام بالبيئة الحضرية والحفاظ على نظافة المحيط كمنطلق جديد، لكنه لا يزال في مراحله الأولى، ويعتمد على التجسيد الفعلي للترقي بالمجال العمراني.

التعليق والتحليل: هذه نظرة تفاؤلية حذرة، تشير إلى وجود وعي متزايد بالمسألة البيئية، لكن في الوقت نفسه، تُبرز هشاشة التطبيق، مما يعني أن النية موجودة ولكن الفعل لا يزال ضعيفًا.

المبحوث الرابع: حسب رأي المبحوث الرابع، فإن سياسات وتوجيهات الدولة في عمليات التهيئة تهتم بحماية البيئة بشكل كبير، لكن الاستدامة تبقى شرطًا أساسيًا لتكميل هذه السياسات.

التعليق والتحليل: يرى هذا المبحوث أن الاهتمام البيئي موجود على مستوى التوجيهات، لكنه يُقر بأن غياب الاستدامة الحقيقية يُفرغ السياسات من فعاليتها، ما يكشف الحاجة إلى ربط البيئة بخطط بعيدة المدى لا مجرد مبادرات آنية.

المبحوث الخامس: يرى المبحوث أن هناك اهتمام متزايد بالبعد البيئي في الجزائر، وهذا يظهر جليا في مختلف القوانين والتشريعات ومواثيق حماية البيئة.

التعليق والتحليل: يركز المبحوث على الجانب القانوني والتشريعي في جوابه.

المبحوث السادس: يرى المبحوث السادس أن هناك اهتمامًا بحماية البيئة، ويتجلى ذلك من خلال وجود مخططات لحماية البيئة، مخططات لتسيير النفايات، مراكز الردم التقني في البلديات، وميثاق البيئة.

التعليق والتحليل: إجابة توثق مظاهر تطبيقية حقيقية، وتُظهر نوعًا من الجدية المؤسساتية. لكنها تظل منقوصة ما لم يُذكر مدى فاعلية هذه الإجراءات ميدانيًا، أي إن هناك محاولات جيدة لكنها غير كافية دون تقييم النتائج.

المبحوث السابع: يرى المبحوث أنه من الناحية القانونية والتشريعية فإن الدولة بذلت جهدا كبيرا لحماية البيئة وقد شددت على ذلك مختلف المخططات العمرانية بداية من المخطط الوطني إلى المخططات المحلية، ولكن على الواقع يبقى التنفيذ ناقص جدا.

التعليق والتحليل: يركز المبحوث على الجانب القانوني والتشريعي في المخططات العمرانية، وهذه الإجابة تتكرر لدى معظم المبحوثين.

المبحوث الثامن: يرى المبحوث الثامن أنه من الناحية التشريعية، تحترم جميع العمليات العمرانية مبادئ البيئة المستدامة.

التعليق والتحليل: يركز هذا الرأي على الجانب القانوني فقط، لكنه لا يناقش الجانب العملي، ما يجعله غير كافٍ لتقييم فعلي لمستوى اهتمام الدولة بحماية البيئة. الفكرة تعكس إيمانًا بالقانون، لكن دون التحقق من التطبيق.

المبحوث التاسع: يرى المبحوث التاسع أن السياسة العمرانية وعمليات التهيئة تهتم بحماية البيئة في الجزائر، مستدلًا بالقانون 2001 الخاص بتسيير الإقليم والتنمية المستدامة، وقانون تسيير النفايات، وميثاق البيئة الذي يُلزم الجزائريين باحترام البيئة وفقًا للمواثيق الدولية.

التعليق والتحليل: إجابة قانونية بامتياز، تُشير إلى وجود بنية تشريعية متقدمة. لكن مثل سابقيه، لم يناقش المبحوث مستوى تنفيذ هذه القوانين، ما يفتح الباب أمام التساؤل حول التباعد بين القانون والممارسة.

المبحوث العاشر: يرى المبحوث العاشر أن الجزائر حاولت إدراج حماية البيئة ضمن السياسات العمرانية على المستويين المركزي والمحلي، لكن تعاني من نقص الوسائل القانونية، والتشريعية، واللوجستية التي تعرقل التكفل بالمشاكل البيئية مثل تدهور الشواطئ، النفايات، وطرح المياه المستعملة دون معالجة.

التعليق والتحليل: إجابة دقيقة تسلط الضوء على نقاط الضعف البنيوية، خاصة في أدوات التجسيد. تُظهر أن الإرادة موجودة لكن الإمكانيات التنظيمية والتقنية لا تزال متأخرة، مما يعمّق هشاشة النظام البيئي العمراني.

المبحوث الحادي عشر: يرى المبحوث الحادي عشر أن السياسة العمرانية وعمليات التهيئة لا تهتم بحماية البيئة في الجزائر.

التعليق والتحليل: طرح حاسم، يعكس فقدان الثقة التام في السياسات العمرانية من حيث بعدها البيئي. ورغم اختصاره، فهو يتماشى مع التشخيص العام للأغلبية.

المبحوث الثاني عشر: يرى المبحوث أن الجزائر تهتم بالبعد البيئي في المجال العمراني منذ قانون التهيئة 90-29، إذ أقرت الجزائر عدة تشريعات لإعادة تأهيل المدن القديمة وكذا تأهيل الأحياء الهشة، بالإضافة إلى إقرار تشريعات لحماية الأراضي الزراعية، وضبط التوسع العمراني.

التعليق والتحليل: يشير المبحوث إلى مختلف الإجراءات والقوانين المعتمدة للحفاظ على البيئة.

المبحوث الثالث عشر: يرى المبحوث أن التخطيط العمراني ومشاريع التهيئة لا تهتم بالبعد البيئي كثيرا، وأن الاهتمام موجه فقط للاستهلاك الإعلامي حتى وإن كثرت التشريعات والقوانين التي تنص على حماية البيئة.

التعليق والتحليل: يعتبر الجواب حكم قاسي، يعكس عدم الثقة في سياسات العمران من الجانب البيئي.

المبحوث الرابع عشر: يرى المبحوث أن الاهتمام بالبعد البيئي في المجال العمراني عرف تطورا ملحوظا مع قانون التهيئة والتعمير 90-29، لا سيما المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي يحدد المناطق الواجب حمايتها من التعمير على غرار الأراضي الفلاحية، والأراضي الغابية، والموارد الطبيعية والبيئية،

بالإضافة إلى حماية المناطق ذات التراث الثقافي والتاريخي، لكن المشكل يكمن في آليات التطبيق التي لا تزال ضعيفة .

التعليق والتحليل: يشرح المبحوث مدى اهتمام التشريعات العمرانية بالحفاظ على البيئة، لكن يشير إلى مشكلة التطبيق مثلما أشار اغلب المبحوثين.

استنتاج السؤال الرابع:

أغلب المبحوثين يرون أن السياسات العمرانية في الجزائر إما لا تهتم فعليًا بالبيئة أو تهتم بها نظريًا دون تطبيق فعلي. رغم وجود قوانين ومخططات، إلا أن غياب المتابعة، ضعف الإمكانيات، والتناقض بين النص والواقع الميداني، تُفقد هذه السياسات فعاليتها. يتطلب الوضع تفعيلًا ميدانيًا حقيقيًا، وتكاملًا بين التشريعات والإدارة البيئية.

السؤال الخامس: حسب رأيك ما مدى توافق عمليات التعمير مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؟ وهل هناك اعتبار للمخاطر الكبرى في عمليات التعمير؟

المبحوث الأول: يرى أن الإطار التشريعي موجود لتطبيق المخطط الوطني والتحكم في المخاطر، لكن التدخلات العشوائية ونقص الدراسات حول المخاطر الطبيعية تُضعف فعاليته.

التعليق والتحليل: يُظهر هذا الطرح فجوة بين النصوص والتطبيق، حيث يُؤكد وجود نية مؤسساتية، لكن غياب الدراسات والوعي بالمخاطر يضعف النتائج، ما يدل على خلل في التنسيق بين التخطيط الحضري والبحث العلمي.

المبحوث الثاني: يرى أن عدم الالتزام بالمعايير واللوائح يحدّ من التوافق، مما يؤدي لاحقًا إلى اختلالات عمرانية.

التعليق والتحليل: هذه الرؤية تؤكد على ضعف الرقابة في التنفيذ، مما يجعل من المخطط الوطني إطارًا نظريًا لا يُفعل ميدانيًا، وهذا يعكس إشكالية في الحوكمة الحضرية.

المبحوث الثالث: يربط التعمير بتحولات اجتماعية واقتصادية؛ حيث أدى إلى إعادة تشكيل المدينة الجزائرية ثقافيًا واجتماعيًا.

التعليق والتحليل: يقدم هذا المبحوث زاوية فريدة تربط العمران بالتحول الاجتماعي، لكنه لا يجيب بشكل مباشر على مدى التوافق مع SNAT أو الاعتبار للمخاطر الكبرى.

المبحوث الرابع: يعتقد أن التوافق موجود على مستوى التخطيط لا التنفيذ، والمخاطر تؤخذ جزئيًا بعين الاعتبار في حدود الكوارث الكبرى.

التعليق والتحليل: يُبرز هذا الرأي انفصالًا بين المستويين المركزي والمحلي في تنفيذ السياسات، فهناك تخطيط استراتيجي غير مُرفق بآليات ميدانية فعالة.

المبحوث الخامس: يرى المبحوث أن المخططات المحلية يجب أن تكون متوافقة مع المخطط الوطني، لكن رغم ذلك فإن المخططات المحلية غالبا لا تلتزم فمن جهة هذه المخططات تتمتع بنوع من الاستقلالية، ومن جهة فإن السلطات المحلية لا تعير اهتمام كبير نظرا لغياب التنسيق، أما فيما يخص المخاطر فلا يتم الالتزام بمعاييرها إلا في حالة المشاريع الكبرى ذات البعد الوطني.

التعليق والتحليل: يعتقد المبحوث أن غياب التوافق والتنسيق يسود التخطيط العمراني في بلادنا، وهذه إجابة تكررت كثيرا.

المبحوث السادس: يرى وجود مخططات، لكن الاستجابة للمخاطر بطيئة وضعيفة.

التعليق والتحليل: يُشير هذا الطرح إلى ضعف القدرة الاستباقية في مواجهة المخاطر، ما يُظهر أن التهيئة لا تدمج فعليًا عنصر الصمود الحضري.

المبحوث السابع: يرى المبحوث أن المخططات المحلية يجب أن تكون متوافقة مع المخطط الوطني SNAT، من حيث التشريع ، وفيما يخص مراعاة الكوارث الكبرى في عمليات التعمير يبقى الأمر ناقص.

التعليق والتحليل: تشير الإجابة إلى ما يجب أن يكون، لكن ما هو كائن يبقى غير كافي.

المبحوث الثامن: يرى أن هناك توافقًا لأن المخطط التوجيهي يتبع توجيهات.SNAT

التعليق والتحليل: طرح متفائل، لكنه سطحي نسبيًا لأنه لا يعرض مشكلات التنفيذ أو الواقع الميداني، ما يجعله عرضًا نظريًا عامًا.

المبحوث التاسع: يرى أن التوافق موجود من حيث احترام التوجيهات، والتشريعات تأخذ المخاطر بعين الاعتبار.

التعليق والتحليل: يُشير إلى امتثال نظري للقانون، لكن لا يُقدّم دليلًا ملموسًا حول مدى نجاعة هذه القوانين في الميدان.

المبحوث العاشر: يعتقد أن توجيهات المخطط لم تُطبق بعد، لأنها تتطلب إمكانيات أكبر مما هو متاح محليًا.

التعليق والتحليل: يعكس هذا الطرح بوضوح ضعف القدرات المحلية مقارنة بالتصور المركزي، ما يبرز مشكلة "الهوّة التنفيذية" بين التخطيط والتجسيد.

المبحوث الحادي عشر: يرى بأنه لا يوجد أي توافق، ومشاكل التعمير التي تعاني منها جل المدن الجزائرية خير دليل، أما ما تعلق بأخذ معيار الكوارث بعين الاعتبار يبقى مرهون بالمشاريع الكبرى ذات الإشعاع الوطني.

التعليق والتحليل: يعكس هذا الطرح الفجوة الكبيرة بين ما يسوق إعلاميا وما هو موجود في التشريعات، وبين الواقع المعاش.

المبحوث الثاني عشر: يرى المبحوث أنه من الناحية التشريعية هناك تنسيق وهناك جهات مسؤولة عن عملية التنسيق هذه على غرار اللجان التقنية المشتركة بين الوزارات والولايات، وحتى البلديات، لكن من الناحية الفعلية لا يوجد متابعة وتقييم دوري بشكل فعال، بسبب تأخر التحيين وتعدد المتدخلين.

التعليق والتحليل: يسلط المبحوث الضوء على مشكلة جوهرية، تعاني منها مختلف المؤسسات الجزائرية لا سيما المعنية منها بالمجال العمراني، فغياب التقييم المستمر والمماطلة في تحيين التقارير يجعل من السياسة العمرانية تواجه المزيد من العراقيل.

المبحوث الثالث عشر: يرى أن التوافق ضعيف.

التعليق والتحليل: طرح مباشر ومقتضب، لكنه يتماشى مع الملاحظات السابقة التي تشكو من غياب التطبيق الفعلي.

المبحوث الرابع عشر: يرى المبحوث أن النص القانوني يشير لضرورة التنسيق والتناغم ما بين المخططات المحلية والوطنية، لكن على أرض الواقع يبقى الأمر شبه مستحيل، فالتشريعات صدرت في فترات عصيبة شهدت فيها الجزائر عدم الاستقرار الكامل للمؤسسات، وكانت الرقابة والتقييم ضعيفة وبعد مرور كل هذه السنوات اعتادت المجالس المحلية العمل بما يتناسب ورأيتها الخاصة، أما التنسيق مع المخططات الوطنية هو مجرد اجراء شكلي بالنسبة لها، وفيما يخص مراعاة معايير السلامة ومخططات الحماية من الكوارث يبقى الأمر أقل من المأمول.

التعليق والتحليل: يشير المبحوث إلى أمر مهم جدا حيث أن أغلب التشريعات العمرانية صدرت في 90 القرن الماضي وهي فترة عصيبة، وبالفعل كان هناك تسيب كبير في إدارة الشأن العمراني، لذا يمكن القول أن هذه الإجابة تعكس الواقع الفعلي.

<u>استنتاج السؤال الخامس:</u>

أغلب المبحوثين يرون أن التوافق بين عمليات التعمير والمخطط الوطني لتهيئة الإقليم ضعيف أو جزئي، وغالبًا ما يقتصر على المستوى النظري. أما الاعتبار للمخاطر الكبرى، فهو محدود في الخطط وغير

فعّال ميدانيًا. هناك شبه إجماع على غياب التنفيذ الجيد، وضعف التنسيق والرقابة، وقصور الاستجابة للكوارث.

السؤال السادس: كيف ترى واقع التنمية المستدامة في ظل السياسة العمرانية المتبعة حاليًا؟

المبحوث الأول: يرى أن التنمية المستدامة شعار فضفاض، ويتم تغييبها في المشاريع، خاصة في الإنجاز والتسيير.

التعليق والتحليل: يعكس الطرح غيابًا تامًا لروح الاستدامة، ويدل على ضعف الالتزام بالمفاهيم الحديثة للتنمية الحضرية.

المبحوث الثاني: يرى أن التنمية المستدامة طموح لا يُترجم فعليًا بسبب ضعف التنسيق وعدم استكمال المشاريع.

التعليق والتحليل: هذا الطرح يُسلط الضوء على العوائق المؤسسية والتنظيمية التي تُفشل تحقيق الاستدامة في المجال العمراني.

المبحوث الثالث: يرى أن السياسات السكنية تُفضل الضواحي وتستهلك الأراضي الزراعية، مما يُقوّض الاستدامة.

التعليق والتحليل: يُبرز هذا الطرح التضحية بالبيئة لصالح الاستجابة السريعة للسكن، ما يخلق إشكالية في تحقيق توازن بين العرض السكني والاستدامة البيئية.

المبحوث الرابع: يرى أن الاستدامة تُؤخذ شكليًا، لكن المشكلة في ديمومة تنفيذها وتقييمها.

التعليق والتحليل: يُبرز هذا الطرح الحاجة إلى آليات متابعة وتقييم، ما يشير إلى غياب الحوكمة التقييمية في السياسات العمرانية.

المبحوث الخامس: يرى المبحوث أن التنمية العمرانية المستدامة وإن كانت مدرجة ضمن المخططات والتشريعات العمرانية غير أن الواقع المعاش ضمن المجال العمراني الجزائري يعكس غياب مفهوم الاستدامة العمرانية .

التعليق والتحليل: يمكن القول أن هذا الطرح يعكس الواقع المعاش، ويشير إلى الى قصور آليات التقييم للسياسات العمرانية ومدى تنفيذ التغذية الراجعة.

المبحوث السادس: يرى أن الاعتبار موجود نظريًا فقط، بينما التطبيق المحلي لا يواكب المضامين الحقيقية للاستدامة.

العليق والتحليل: يؤكد ضعف التنسيق بين التخطيط المركزي والتنفيذ المحلي، وهو مشكل بنيوي متكرر في ميدان التهيئة.

المبحوث السابع: يعتقد المبحوث أن معيار الاستدامة لا يزال بعيد المنال في المجال العمراني في ببلادنا، وهذا راجع إلى الظروف التي مرت بها السياسات العمرانية، فالحاجة المتزايدة للسكن والنزوح الريفي شكل ضغطا على صانع القرار مما دفع إلى الحلول السريعة دون مراعاة الاستدامة.

التعليق والتحليل: يركز الجواب على الضرورة الملحة التي عرفتها بلادنا في المجال العمراني، مما جعل موضوع الاستدامة أمرا ثانويا .

المبحوث الثامن: يرى أنها مجرد شعار في السياسة العمرانية.

التعليق والتحليل: تأكيد آخر على طابع الخطاب الرسمي الذي لا يُترجم إلى أفعال واقعية.

المبحوث التاسع: يُشير إلى ضعف احترام القوانين، والدليل انتشار النفايات.

التعليق والتحليل: هذا الطرح يُبرز غياب الثقافة البيئية، وسوء التسيير الحضري الذي ينعكس في الواقع البيئي الرديء.

المبحوث العاشر: يرى أن التنمية المستدامة متضاربة مع أهداف التنمية الاقتصادية العاجلة التي سطرتها الجزائر بعد الاستقلال، وأيضا بعد الأزمة الأمنية مما جعل الاستدامة أمرا ثانويا لا يعتد به.

التعليق والتحليل: تحليل ذكي يكشف عن التنازع بين الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ما يستدعي توحيد الرؤية التنموية.

المبحوث الحادي عشر: يعتبر الواقع غير مقبول، ولا يتناسب مع حجم الوعود والخطابات الرسمية.

التعليق والتحليل: طرح مباشر يُعزز الانطباع العام بعدم الرضى عن أداء الدولة في مجال الاستدامة الحضرية.

المبحوث الثاني عشر: يرى بأن السلطة بذلت جهود كبيرة لتحقيق التنمية العمرانية وتحسين الوضع المعيشي للمواطن، لكن الاستدامة لا تزال مهملة ضمن سياسات التعمير .

التعليق والتحليل: رغم أن التحليل يشير إلى إهمال معيار الاستدامة، لكنه يقر بجهود السلطات .

:المبحوث الثالث عشر:

يرى المبحوث أنه من الناحية التشريعية، يُقرّ قانون التهيئة والتعمير رقم 90-29 بمبدأ الاستدامة، كما يؤكد المرسوم التنفيذي رقم 91-177 على ضرورة مراعاة البعد البيئي ومتطلبات التنمية المستدامة في مختلف عمليات التعمير، غير أن الواقع الميداني يُظهر تزايدًا مستمرًا في التوسع العمراني العشوائي، إلى

جانب الاستغلال المفرط للعقار الصناعي على حساب الأراضي الفلاحية، مما يعكس فجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي.

التعليق والتحليل: يُظهر جواب المبحوث إدراكًا واضحًا لوجود فجوة بين الإطار التشريعي والتطبيق العملي في مجال التهيئة العمرانية بالجزائر، ويعكس ذلك قصورًا في آليات الرقابة والتنسيق بين السياسات القطاعية، ما يجعل الاستدامة هدفًا نظريًا أكثر منه ممارسة فعلية.

المبحوث الرابع عشر: يرى المبحوث أن التشريعات القانونية تنص على ضرورة الاستدامة، لكننا نشهد هيمنة البعد الاقتصادي والعمراني على حساب البعد البيئي، بالإضافة إلى غياب مؤشرات كمية ومعايير دقيقة لتقييم مدى استدامة مشاريع التعمير.

التعليق والتحليل: الإجابة تُظهر وعياً نقدياً مهماً؛ فهي تبرز فجوة بين النص القانوني والتطبيق العملي. فبينما تؤكد التشريعات على مبدأ الاستدامة، يهيمن في الواقع البعدان الاقتصادي والعمراني دون توازن مع البعد البيئي. كما أن غياب المؤشرات الكمية والمعايير الدقيقة يعكس ضعف آليات التقييم والمتابعة، مما يحد من فعالية السياسات في تحقيق التنمية المستدامة فعلياً.

استنتاج السؤال السادس:

يتفق أغلب المبحوثين أن التنمية المستدامة في السياسة العمرانية الجزائرية ليست سوى شعار أو طموح غير متجسد، تعترضه عقبات كضعف التنسيق، إهمال البيئة، والتضحية بالأراضي الفلاحية، وغياب المتابعة والتقييم. التباعد بين الخطاب والممارسة هو السمة الأبرز.

السؤال السابع: ما مدى تكريس مبدأ الديمقراطية التشاركية في السياسات العمرانية؟

المبحوث الأول: يرى أن الندوات الوطنية تجسد المبدأ، لكنها تبقى غير مُفعّلة.

التعليق والتحليل: الطرح يُشير إلى أن الأطر التشاورية موجودة، لكنها فاقدة للنجاعة بسبب غياب تنفيذ ما يُوصى به.

المبحوث الثاني: يعتبر أن التشاركية مجرد شعار، بسبب ضعف ثقافة المواطن.

التعليق والتحليل: يُشير إلى إشكالية ثقافية–اجتماعية تحول دون إشراك المواطن بفاعلية.

المبحوث الثالث: يرى أن التشاركية تحتاج إلى ميثاق للمدينة وآليات عقلانية لتسيير المدن.

التعليق والتحليل: هذا الطرح يُبرز غياب المأسسة الحقيقية للمشاركة، أي غياب إطار قانوني واضح يُنظم العلاقة بين الدولة والمواطنين.

المبحوث الرابع: يعتبر التشاركية مبدأ أساسي، ويتحقق بإشراك مختلف المستويات.

التعليق والتحليل: رؤية متفائلة، لكنها لا تفند تحديات التفعيل، خاصة على المستوى المحلي.

المبحوث الخامس: يرى المبحوث أنه رغم النصوص القانونية، غير أن أدوات المشاركة التشاركية غالبا ما تفتقر إلى تنظيم رسمي ، وصلاحيات قانونية واضحة واستمرارية حيث أن المشاركة تكون شكلية في أغلب الحالات.

التعليق والتحليل: تشير الإجابة إلى أن غياب آليات تنظيمية واضحة واستمرارية فعلية يجعل المشاركة محدودة التأثير، ما يُفرغ مبدأ الديمقراطية التشاركية من محتواه العملي ويُبقي القرارات بيد السلطات الإدارية دون إشراك حقيقي للمجتمع المحلي.

المبحوث السادس: يرى أن البرلمان والمجالس المحلية تُترجم التشاركية من خلال نقل انشغالات المواطنين.

التعليق والتحليل: يؤكد على وجود قنوات مؤسساتية، لكن لا يُقيّم مدى فاعليتها.

المبحوث السابع: يرى المبحوث أن سياسات التعمير غالبا ما تدار من الأعلى للأسفل مع استشارات محدودة وغير كافية خاصة في المدن الصغيرة أو المناطق النائية، وبالتالي تبقى عملية المشاركة قليلة بشكل كبير ولا تعكس حجم السكان الحقيقي.

التعليق والتحليل: يبرز من هذا الطرح أن السياسة العمرانية في الجزائر ما زالت تتبع نهجاً مركزياً، حيث تُتخذ القرارات من الأعلى دون تمكين فعلي للمستوى المحلي. هذا يقلل من فعالية التخطيط ويضعف الانسجام بين المشاريع وحاجات السكان الفعلية، خاصة في المدن الصغيرة والمناطق المهمشة.

المبحوث الثامن: يرى أن المشاركة شكلية رغم وجود القانون.

التعليق والتحليل: يُبرز إشكالية تطبيق القانون، إذ أن وجود النص لا يعني تحقق الأثر.

المبحوث التاسع: يرى أن المواطنين مندمجون في المجالس المنتخبة ويملكون حق إبداء الرأي.

التعليق والتحليل: يركز على الإمكانية القانونية، دون الإشارة إلى واقع هذه المشاركة من حيث الفعالية.

المبحوث العاشر: يرى المبحوث أن الإجراءات الإدارية الطويلة والبيروقراطية تضعف من ديناميكية التشاركية، لا سيما ضعف تمثيل المرأة والشباب.

التعليق والتحليل: تركز الإجابة على أحد العوائق العملية التي تحد من تفعيل المشاركة الفعلية في عملية التهيئة العمرانية.

المبحوث الحادي عشر: يرى المبحوث أن النصوص القانونية تشدد وتضمن حق المشاركة في مخططات التهيئة، لكن قلة المشاركة راجعة للذهنيات السائدة وقلة وعي المواطن.

التعليق والتحليل: تبرز الإجابة العوامل السوسيو–ثقافية مثل ضعف الوعي المجتمعي وغياب الثقة بالمؤسسات الحكومية، وهنا يسلط المبحوث الضوء على مسؤولية المواطن.

المبحوث الثاني عشر: يرى المبحوث أن ضعف الإمكانيات المادية والبشرية لدى السلطات المحلية يعرقل عملية المشاركة ، لاسيما أن مخططات التعمير تتم على المستوى المحلي، ولا تستطيع جل البلديات تحمل تكاليف المشاركة لذا تبقي العملية على أضيق مستوى ممكن.

التعليق والتحليل: تعكس الإجابة وعيا بالعوائق الهيكلية والمؤسساتية التي تحد من المشاركة المحلية الفعالة.

المبحوث الثالث عشر: يرى المبحوث أن عدم وجود مؤشرات كمية موحدة لتقييم درجة وفعالية المشاركة في عملية التخطيط العمراني، (نسبة المواطنين المشاركين، تأثير هذه الاستشارات، مدى متابعة التوصيات...)، يظهر عدم وجود نية حقيقية لتحسين نسبة ونوعية المشاركة.

التعليق والتحليل: تشير الإجابة الى غياب آليات التقييم كأحد مظاهر ضعف الحوكمة في مجال السياسة العمرانية.

المبحوث الرابع عشر: يرى المبحوث أن ضعف الشفافية في جل المشاريع العمرانية (التخطيط والدراسات، التمويل، التنفيذ والمتابعة)، تضعف ثقة المواطن، وتنعكس سلبا على المشاركة إذ يرى المواطن أن استشارته في آخر لحظة بعد اعتماد المشروع والمخطط أمر شكلي لا داعي له.

التعليق والتحليل: يشير المبحوث إلى غياب الثقة بين المواطن والإدارة، فعندما تُستشار الفئات المحلية بعد اتخاذ القرارات، تتحول العملية إلى إجراء رمزي يضعف روح الديمقراطية التشاركية ويُكرّس الفجوة بين السلطة والمجتمع المحلي.

استنتاج السؤال السابع:

رغم وجود قوانين ومؤسسات تُتيح التشاركية، إلا أن المبحوثين يُجمعون على أن مبدأ الديمقراطية التشاركية لم يُفعل ميدانيًا. هناك فجوة ثقافية، ومؤسساتية، وقانونية تحول دون إشراك المواطن الحقيقي في السياسات العمرانية، مما يجعلها مجرد مبدأ نظري.

السؤال الثامن: كيف ترى توسع التعمير على حساب الأراضي الفلاحية؟

المبحوث الأول: يعتبره كارثة وطنية بسبب تجاوز القانون، رغم وجود مخططات التعمير.

التعليق والتحليل: يُبرز خطورة الانتهاكات المؤسساتية المنظمة للقانون، خاصة في التصنيف العقاري.

المبحوث الثاني: يرى أنه تهديد للأقاليم، خاصة اقليم الشمال الساحلي الذي يعرف اكتظاظ كبير أساسا.

التعليق والتحليل: يُحذر من التوسع العمراني غير المدروس في المناطق الحساسة جغرافيًا.

المبحوث الثالث: يرى بسبب ضعف التوجيه المجالي في التخطيط وتحويل الأراضي الخصبة إلى عمرانية، أدى إلى خسائر فادحة.

التعليق والتحليل: يُقدّم دليلًا ملموسًا على مدى خطورة التوسع العمراني على الأمن الغذائي.

المبحوث الرابع: يراه إشكالية تستدعي إجراءات اقتصادية واجتماعية وقانونية متكاملة.

التعليق والتحليل: يُبرز مقاربة شاملة تربط بين الحماية القانونية والتنمية الريفية.

المبحوث الخامس: يرى أنه وبسبب تزايد الضغط العقاري في المدن الكبرى، لاسيما الشمال والمناطق الساحلية، جعل السلطات تميل إلى تحويل الأراضي الفلاحية إلى مناطق سكنية، بهدف تلبية الطلب المتزايد على السكن، دون مراعاة التوازن البيئي والغذائي.

التعليق والتحليل: هذه الإجابة تعكس ملاحظة دقيقة لمشكلة عمرانية وهيمنة البعد الكمي للسكن على حساب الاستدامة، فهي تُبرز خللاً في منطق التهيئة يتمثل في التضحية بالأراضي الفلاحية لتلبية الضغط السكاني.

المبحوث السادس: يرى المبحوث أن المشكلة تعود لهيمنة البعد الاقتصادي والاستثماري، حيث تم تحويل الكثير من الأراضي الفلاحية إلى مناطق صناعية لتحقيق التنمية وجذب الاستثمارات، دون مراعاة التوصيات الخاصة بحماية الأراضي الفلاحية.

التعليق والتحليل: يبرز المبحوث هيمنة المنظور الاقتصادي في السياسات العمرانية على حساب البعد البيئي والغذائي، إذ يتم التركيز على تحقيق النمو الصناعي وجذب الاستثمارات دون تفعيل آليات حماية الأراضي الفلاحية، مما يؤدي إلى تدهور النسيج الزراعي

المبحوث السابع: يرى أن التوسع غير مدروس، والجزائر تستهلك مساحات فلاحية شاسعة للتعمير.

التعليق والتحليل: يُؤكد غياب استراتيجية وطنية واضحة في التعمير، ويفضح العشوائية في القرار العمراني.

المبحوث الثامن: يعتبره كارثة عمرانية موثقة في دراسات.

التعليق والتحليل: يعزز الطرح النقدي بدعم علمي، ما يُدلل على وعي أكاديمي بالأبعاد الكارثية للوضع.

المبحوث التاسع: يرى أن الواقع يخالف القانون رغم أن التشريعات القانونية صريحة وتشدد على حماية الأراضي الفلاحية.

التعليق والتحليل: يُشير إلى ضعف الرقابة وتفشي الممارسات غير القانونية في تحويل وجهة الأراضي.

المبحوث العاشر: يرى أن المشكلة في غياب سوق قانونية للعقار.

التعليق والتحليل: يُبرز جانبًا اقتصاديًا مهمًا، وهو فوضى السوق العقارية التي تُغذي التعمير العشوائي.

المبحوث الحادي عشر: يرى الوضع كارثيًا.

التعليق والتحليل: خلاصة مكثفة تعبّر عن مستوى القلق من هذا التوسع غير العقلاني.

المبحوث الثاني عشر: يرى أن الأمر راجع لقصور آليات الرقابة، فغياب قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة لتصنيف الأراضي، يجعل من السهل التحايل على الطابع الفلاحي للأراضي وتحويله عبر إجراءات إدارية مرنة أو استثنائية.

التعليق والتحليل:

يشير المبحوث إلى ضعف الحوكمة العقارية كأحد أسباب تدهور الأراضي الفلاحية، حيث يؤدي غياب نظام معلوماتي دقيق ومحدث لتصنيف الأراضي إلى ضعف الرقابة وفتح المجال للتحايل الإداري.

المبحوث الثالث عشر: يرى المبحوث أن هذا التوسع على حساب الأراضي الفلاحية يؤدي إلى تدهور المنظومة البيئية، فقدان المساحات الخضراء وانخفاض الانتاج الزراعي الوطني، ما يهدد الأمن الغذائي ويفاقم فاتورة الاستيراد.

التعليق والتحليل:

يُبرز المبحوث الآثار البيئية والاقتصادية السلبية للتوسع العمراني على الأراضي الفلاحية، تُظهر الإجابة وعياً بترابط قضايا التعمير بالاستدامة البيئية والأمن الغذائي.

المبحوث الرابع عشر: يرى المبحوث أن الأمر راجع لضعف الوعي المجتمعي والمؤسساتي، حيث لا تزال ثقافة حماية الأراضي الفلاحية غائبة في ممارسات الجماعات المحلية وحتى عند بعض الفاعلين الاقتصاديين، إذ ينظر إلى الأرض باعتبارها وعاء عقاري أكثر منها مورد إنتاجي مستدام.

التعليق والتحليل:

يُشير المبحوث إلى غياب الوعي بأهمية الأراضي الفلاحية كرصيد إنتاجي واستراتيجي، وتعكس ضعف ثقافة الاستدامة لدى الفاعلين المحليين والاقتصاديين، ما يحد من تبني سياسات فعالة لحمايتها ويُكرّس الاستغلال غير العقلاني للموارد الفلاحية.

استنتاج السؤال الثامن:

يتفق المبحوثين على أن توسع التعمير على حساب الأراضي الفلاحية يمثل خطرًا حقيقيًا على البيئة والأمن الغذائي. هناك مشكل في ضعف تطبيق القوانين، وغياب استراتيجية عمرانية متكاملة، وفوضى في السوق العقارية، وكل ذلك يُغذي النزيف العقاري للأراضي الفلاحية.

الاستنتاجات العامة للمطلب الأول:

- **غياب الرؤية الاستراتيجية المتكاملة:** تُجمع أغلب آراء المبحوثين على أن السياسة العمرانية في الجزائر تفتقر إلى رؤية استراتيجية طويلة الأمد، وتُنفذ في الغالب بشكل مجزأ ومرحلي، دون التنسيق الفعلي بين القطاعات أو المستويات الإدارية المختلفة. ويبدو أن هناك انفصالًا بين ما هو مخطط وما هو منفذ ميدانيًا.
- **ضعف المشاركة الفعلية للمواطن والفاعلين المحليين:** رغم النصوص القانونية التي تُكرّس مبدأ التشاركية، إلا أن الواقع يؤكد أن إشراك المواطنين وهيئات المجتمع المدني والمنتخبين في صناعة القرار العمراني يبقى محدودًا وشكليًا في الغالب. المبحوثين اعتبروا التشاركية إما غير مفعّلة أو مؤطرة دون أثر تطبيقي فعلي.
- **ضعف الأخذ بعين الاعتبار لمخاطر التعمير والكوارث الكبرى:** المبحوثين بيّنوا وجود إطار تشريعي يهتم بالمخاطر الكبرى، لكن قصور الدراسات الميدانية وقلة التحسينات وغياب الرصد الاستباقي يجعل مواجهة الكوارث ضعيفًا، مع استمرار البناء في مناطق هشة زلزاليًا أو معرضة للفيضانات دون تحكم فعلي بالمخاطر.
- **مشكلات متجذرة في التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية:** معظم المبحوثين وصفوا هذا التوسع بأنه **كارثي**، إذ لم يُحترم التصنيف القانوني للأراضي الزراعية، وتم تحويلها إلى وعاء للبناء العشوائي أو الرسمي، دون اعتبار للبعد البيئي أو الأمن الغذائي، مما يُعد تهديدًا حقيقيًا للتنمية المستدامة.
- **عدم التوافق بين التعمير والمخطط الوطني للتهيئة:** سجّل المبحوثين وجود فجوة واضحة بين الأهداف التي يطرحها SNAT والواقع الفعلي لعمليات التهيئة والتعمير، خاصة في ظل عدم قدرة

البلديات أو الإدارات المحلية على تفعيل تلك التوجيهات بسبب قلة الموارد، وضعف الكفاءات، وغموض بعض الإجراءات التطبيقية.

- **التنمية المستدامة شعار أكثر من كونها واقعًا:** حسب أغلب الآراء، تبقى التنمية المستدامة في الجزائر مجرد خطاب رسمي يفتقر إلى التفعيل العملي، خاصة في المشاريع السكنية والتهيئة الحضرية، التي غالبًا ما تهمل البُعد البيئي، أو تفتقر إلى شروط الديمومة والصيانة.
- **ضعف آليات تقييم السياسات العمرانية ومراجعتها:** أشار العديد من المبحوثين إلى أن السياسات العمرانية تفتقر إلى آليات تقييم فعّالة ودورية، ولا تخضع لمراجعة أو تحسين مستمر، مما يجعل تكرار الأخطاء العمرانية أمرًا شائعًا.
- **عدم استقرار التشريعات أو ضعف تطبيقها:** بيّنت شهادات المبحوثين وجود كمّ كبير من القوانين والمراسيم المرتبطة بالعمران، لكنها تبقى دون جدوى حقيقية بسبب عدم تطبيقها الصارم أو بسبب ضعف الرقابة وغياب الردع القانوني.

يتضح من خلال تحليل إجابات المبحوثين أن السياسة العمرانية في الجزائر تواجه **تحديات متعددة ومركبة**، تتراوح بين الإشكالات القانونية، وضعف المشاركة الفعالة، وغياب البعد البيئي والاستدامة، بالإضافة إلى التوسع غير المراقب على حساب الأراضي الفلاحية. ومع وجود بعض المبادرات والإصلاحات، فإن **الهوة لا تزال كبيرة بين النصوص والتطبيق**، وتتطلب مراجعة شاملة بمنهج تشاركي، علمي، وعملي يراعي خصوصيات الأقاليم المحل

المطلب الثالث: التعليق والتحليل على سياسة المدن الجديدة حسب آراء المبحوثين

السؤال الأول: هل خيار اعتماد المدن الجديدة كسياسة عمرانية يعتبر الخيار الأفضل لحالة الجزائر؟

المبحوث الأول: حسب رأي المبحوث، لا يجب الاقتصار على المدن الجديدة بل يجب اعتماد خيارات أخرى، مثل إعادة الهيكلة، والتجديد العمراني، والتمدّد العمراني الخاضع للتجديد.
التعليق والتحليل: يرى المبحوث أن التنوع في السياسات العمرانية ضروري، وأن خيار المدن الجديدة لا ينبغي أن يكون الخيار الوحيد، بل جزءًا من استراتيجية أوسع تشمل تحسين النسيج العمراني القائم.

المبحوث الثاني: يرى المبحوث أن المدن الجديدة قد تكون خيارًا استراتيجيًا إذا تم إدماجها ضمن رؤية شاملة للتنمية المستدامة، مع مراعاة القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها الزراعة، لتحقيق الأمن الغذائي.
التعليق والتحليل: الجواب يربط بين التخطيط العمراني والسياسات القطاعية، ويشدد على أن فاعلية المدن الجديدة مرهونة بتكاملها مع التخطيط الإقليمي والتنموي.

المبحوث الثالث: حسب المبحوث، فإن خيار المدن الجديدة يعتبر نسبيًا الأفضل لتغطية الطلب على السكن والعمل والمرافق، شرط أن يتم تنفيذ مدن ذكية تلبي متطلبات العصرنة.
التعليق والتحليل: يُبدي المبحوث تفاؤلًا مشروطًا، ويشير إلى ضرورة أن تكون المدن الجديدة ذات طابع عصري وذكي، لا مجرد توسعات إسمنتية.

المبحوث الرابع: يرى أن المدن الجديدة اختيار لا مفر منه، لمواكبة التطورات التكنولوجية وتحسين جودة حياة المواطن من خلال المرافق والنقل والتكنولوجيا.
التعليق والتحليل: يشير إلى حتمية هذا الخيار في ظل التحولات العالمية، مع التركيز على أبعاد الرفاه الحضري.

المبحوث الخامس : يرى المبحوث أن المدن الجديدة خيار ضروري فرضته الظروف إذ لابد من مدن جديدة تخفف الضغط عن المدن الكبرى ومعالجة مشكل الطلب المتزايد على السكن، لكنه محدود الفعالية بسبب غياب تنمية حقيقية لهذه المدن لاسيما فرص العمل والخدمات.
التعليق والتحليل: يطرح المبحوث رؤية واقعية تعتبر المدن الجديدة استجابة ضرورية للضغط الحضري، لكنها تفتقر إلى مقومات الجذب والاستدامة. فغياب فرص العمل والخدمات الأساسية جعلها مراكز سكنية أكثر منها فضاءات حضرية متكاملة.

المبحوث السادس: حسب رأيه، المدن الجديدة خيار جيد ولكن ليس الأفضل.

التعليق والتحليل: يظهر تحفظ المبحوث وعدم اقتناعه التام بفعالية هذا الخيار مقارنة بخيارات أخرى قد تكون أكثر واقعية أو مرونة.

المبحوث السابع: يرى المبحوث أن خيار المدن الجديدة، يمكن أن يكون فعال إذا تم إدماجه في إطار سياسة عمرانية شاملة تقوم على التخطيط المتكامل بين النقل، السكن، الاقتصاد.

التعليق والتحليل: يبرز المبحوث أن فعالية خيار المدن الجديدة مشروطة بوجود رؤية شمولية ومتكاملة للتخطيط العمراني، فنجاح هذه المدن لا يتحقق بمجرد توفير الإطار المادي، بل يتطلب مقاربة متكاملة تضمن الترابط الوظيفي والتنمية المحلية المستدامة.

المبحوث السابع: يرى المبحوث أن خيار المدن الجديدة مناسب للجزائر، لكن غياب رؤية عمرانية متكاملة تربط شبكة المدن الجديدة بشبكة المدن القائمة، غيب فاعليتها.

التعليق والتحليل:

يُشير المبحوث إلى أن ضعف فاعلية المدن الجديدة في الجزائر لا يعود إلى الفكرة في حد ذاتها، بل إلى القصور في التخطيط الشبكي جعل المدن الجديدة كيانات معزولة تفتقر إلى التكامل الوظيفي والإقليمي.

المبحوث الثامن: حسبه، لا يوجد ما يسمى بالمدن الجديدة فعليًا في الجزائر، بل مجرد مناطق عمرانية كبيرة .

التعليق والتحليل: يتخذ المبحوث موقفًا ناقدًا وجذريًا، حيث ينكر وجود مدن جديدة حقيقية بالمعايير المعتمدة دوليًا، ما يعكس شكوكًا حول جدوى السياسة الحالية.

المبحوث التاسع: يرى أن هذا الخيار ليس الأفضل، فهناك مدن قديمة تم تجديدها واستحداثها وفق قوانين عمرانية جديدة وتؤدي نفس الغرض.

التعليق والتحليل: يقترح المبحوث حلاً بديلًا يتمثل في تأهيل المدن القائمة بدل بناء أخرى جديدة، وهو طرح يُراعي مبدأ الاستدامة والاقتصاد في الموارد.

المبحوث العاشر: يعتبر أن المدن الجديدة لم تُبنَ وفق سياسة عمرانية تتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة، وهي تعاني من صعوبات في التسيير والارتباط بالمدينة الأم.

التعليق والتحليل: ينتقد المبحوث الطابع الريعي والارتجالي لهذه المدن، ويرى أنها تتعارض مع المعايير الحديثة للتمدن.

المبحوث الحادي عشر: يرى أن الخيار مهم لكن معايير المدن الجديدة في الجزائر تظل ناقصة.

التعليق والتحليل: إجابة توفيقية، تؤكد أهمية الفكرة لكن تشكك في التطبيق المحلي.

المبحوث الثاني عشر: يرى أن خيار المدن الجديدة مناسب جدا لحالة الجزائر خاصة ما يتعلق بالتحضر السريع، والضغط العمراني المتزايد على المدن الكبرى في الهضاب والساحل، لكن بطئ وتيرة الانجاز، والتأخر في توفير البنى التحتية والخدمات الأساسية، جعلها مدن مراقد أكثر منها مدن جديدة حديثة.

التعليق والتحليل:

يُبرز المبحوث أن المدن الجديدة تمثل خيارًا استراتيجيا، لكن التحديات جعلتها تفتقر إلى مقومات الحياة الحضرية المتكاملة، ما يعكس محدودية فعالية تطبيق هذا الخيار رغم وجاهته النظرية.

المبحوث الثالث عشر: يرى المبحوث أنه وبسب غياب رؤية عمرانية وطنية متكاملة تربط بين المدن الجديدة والمدن القائمة أدى إلى انعزال هذه المشاريع عن محيطها الاقتصادي والإقليمي، كما أن هيمنة المقاربة العقارية والسكنية على حساب المقاربة التنموية جعلت من المدن الجديدة مجرد رد فعل لتلبية الطلب على السكن، وليس أداة لإعادة تشكيل الخريطة العمرانية والاقتصادية للبلاد.

التعليق والتحليل: يشير المبحوث إلى أن ضعف فاعلية سياسة المدن الجديدة في الجزائر ناتج عن غياب رؤية عمرانية وطنية متكاملة مما جعل هذه المدن مشاريع استيعاب سكاني أكثر من كونها أدوات لإعادة هيكلة المشهد العمراني والاقتصادي الوطني.

المبحوث الرابع عشر: يرى المبحوث أن الخيار جيد لكن الاعتماد المفرط على التمويل العمومي دون تحفيز الاستثمار الخاص، قلل من استدامة هذه المدن وقدرتها على التطور الذاتي، ضف إلى ذلك محدودية المشاركة المحلية في هذه المدن قلصت من فعالية هذه السياسة أي سياسة المدن الجديدة.

التعليق والتحليل:

يُبرز المبحوث أن الاعتماد المفرط على التمويل العمومي مقابل غياب دور القطاع الخاص، قلل من استدامة هذه المدن وقدرتها على التطور الذاتي. كما أن ضعف المشاركة المحلية في تسيير وتنمية هذه المدن جعلها مشاريع مركزية تفتقر إلى التفاعل المجتمعي.

استنتاج السؤال الأول:

اتسمت آراء المبحوثين بالتنوع والواقعية. يمكن تصنيف الآراء إلى ثلاث اتجاهات رئيسية:

- **مؤيدون مشروطون** يرون في المدن الجديدة فرصة استراتيجية بشرط استيفاء متطلبات التنمية المستدامة والتكنولوجيا.
- **منتقدون جزئيون** يرون أن المدن الجديدة ليست الخيار الأفضل، بل ينبغي اعتماد بدائل موازية.
- **رافضون أو متشككون** في وجود مدن جديدة حقيقية .

السؤال الثاني: كيف ترى الجانب الجمالي والاجتماعي للمدن الجديدة؟

المبحوث الأول: حسب رأيه، لم نصل بعد إلى إتمام إنجاز مدينة جديدة يمكن من خلالها التحكم في الجانب الجمالي، وما هو موجود حاليًا لا يتعدى المجسمات.

التعليق والتحليل: يشير المبحوث إلى أن الحديث عن الجانب الجمالي لا يزال سابقًا لأوانه بسبب عدم اكتمال الإنجاز. وهذا يعكس أن التقييم الشكلي للمدن الجديدة غير ممكن حاليًا من وجهة نظره

المبحوث الثاني: يرى أن تحقيق البعد الجمالي صعب في ظل غياب الاستمرارية في نفس التشريعات ونفس نمط التسيير والتنفيذ، وغياب مؤسسات المحاسبة.

التعليق والتحليل: يؤكد المبحوث على أهمية الحكم الرشيد وتكامل مؤسسات الرقابة لضمان جمالية المدن، ما يعكس أن المشكلة ليست فقط عمرانية، بل مؤسساتية أيضًا.

المبحوث الثالث: حسبه، ركزت سياسات المدن في الجزائر على الكم دون الكيف، وهو ما أفقد المدينة إنسانيتها، داعيًا إلى إعادة البعد الإنساني والتقليص من الآفات الاجتماعية.

التعليق والتحليل: يسلط الضوء على غياب الأبعاد القيمية والاجتماعية في تشكيل المدن الجديدة، ويرى أن المعمار لا بد أن يخدم الإنسان أولًا.

المبحوث الرابع: يعتبر أن المدن الجديدة جيدة من حيث الشكل والمضمون، لكن الإشكال يكمن في كيفية الحفاظ عليها.

التعليق والتحليل :يشير إلى أن الجودة موجودة في الأصل، لكن مشكل الصيانة والتسيير يعوق الحفاظ على هذا المستوى الجمالي والاجتماعي.

المبحوث الخامس: يرى أن هذه المدن تعتبر مجرد مدن للنوم، لأنها أنشئت بهدف تخفيف الضغط على المدن الكبرى القديمة، ولكن نظرا لطرق تشييدها وترحيل السكان إليها بسرعة، دون إتاحة الوقت الكافي لتكوين هوية اجتماعية متماسكة، تعاني هذه المدن من ضعف واضح في النسيج الاجتماعي، وهو ما يظهر جليا في التوترات بين الجيران وظهور عصابات الأحياء.

التعليق والتحليل: يشير الجواب إلى أن سياسات الترحيل السريع وغياب التخطيط الاجتماعي المسبق حالا دون تشكل مجتمع محلي متجانس، وهو ما يشير إلى ارتجالية السياسات والقرارات العمرانية.

المبحوث السادس: يرى أن أغلب المدن الجزائرية الحالية لا تستجيب لمقاييس المدن الجديدة، حيث يُطلق عليها رسميًا تسمية "أحياء سكنية مندمجة"، وهي موحدة النموذج. أما اجتماعيًا، فقد امتصت نسبة كبيرة من طالبي السكن.

التعليق والتحليل: يوضح أن الجانب الجمالي موحّد ويفتقر للطابع المحلي، بينما الجانب الاجتماعي كان أنجح نسبيًا من حيث تلبية الطلب.

المبحوث السابع: يعتقد المبحوث أن المدن الجديدة يجب أن تعكس عمرانًا متناسقًا وبيئة حضرية مريحة بصريًا، من خلال تصميمات مبتكرة ومساحات خضراء. لكن الواقع يظهر أنها بُنيت بنمط متجانس وممل، يفتقر إلى الهوية المعمارية المميزة، مما يفقدها "روح المدينة."

التعليق والتحليل: يبرز المبحوث الفجوة بين التصور النظري والواقع التطبيقي في بناء المدن الجديدة، ما جعلها بيئات جامدة تفتقر إلى الإبداع والجاذبية الجمالية.

المبحوث الثامن: يرى أن المدن الجديدة ما هي إلا صورة طبق الأصل للمجمعات السكنية الكبرى السابقة.

التعليق والتحليل: يعبر عن غياب الابتكار في تصميم المدن الجديدة، ونسخها لنماذج قديمة لم تثبت فعاليتها.

المبحوث التاسع: يرى أن الجزائر تفتقر للطابع الجمالي المعماري الخاص بكل منطقة، ويقترح تدخل هيئات مختصة.

التعليق والتحليل: ينتقد التجانس المفرط في التصاميم المعمارية ويطالب بعودة الطابع المحلي والهندسة المتمايزة.

المبحوث العاشر: حسبه، المدن الجديدة ليست مدنًا فعلية بل أحياء ضخمة ذات طابع معماري نمطي بلا هوية، وهي تستجيب للكم وليس للكيف.

التعليق والتحليل: يقر بغياب الهوية الجمالية والاجتماعية، معتبرًا المدن مجرد حلول إسكانية لا تتوفر على إطار حياة متكامل.

المبحوث الحادي عشر: يرى أنه يوجد فقط تعمير بشكل غير منسجم وهندسة غير مترابطة.

التعليق والتحليل: يصف حالة الرتابة وعدم الانسجام كصفة عامة تميز المدن الجزائرية، سواء الجديدة أو القديمة.

المبحوث الثاني عشر: يرى المبحوث أن البعد الجمالي يعد أحد المكونات الأساسية في جودة الفضاء الحضري، إذ يؤثر بشكل مباشر على راحة السكان ونفسيتهم، لكن أغلب المشاريع العمرانية في بلادنا ركزت على الحاجات السكنية، إذ تتشابه البنايات والألوان والمواد المستعملة موحدة، مما أنتج بيئة عمرانية باهتة تفتقر إلى الرمزية والهوية.

التعليق والتحليل: يبرز الجواب أن الجمال العمراني ليس ترفا بصريا، بل هو مكون أساسي من مكونات جودة الحياة الحضرية، ويعبر الجواب عن رؤية نقدية تسلط الضوء على جانب غالبا ما يهمل في سياسات التعمير لصالح البعد الوظيفي أو السكني.

المبحوث الثالث عشر: يرى المبحوث أنه بالرغم من أن المخططات العمرانية، غالبا ما تتضمن مساحات خضراء وساحات عامة، إلا أن التنفيذ العملي يظهر نقصا واضحا في جودة التهيئة الحضرية، مثل تنسيق الطرقات، الأرصفة، الإضاءة، الفضاءات الترفيهية، والرموز الجمالية (نافورات، حدائق، منحوتات...)، غير أن النتيجة هي مشهد حضري جاف، يفتقر إلى الإيحاء البصري والإحساس بالحياة.

التعليق والتحليل: يبرز الجواب رغم وجود الرؤية النظرية في التخطيط، غير أن الضعف يكمن في مرحلة التنفيذ ما يشير إلى خلل في آليات المتابعة والرقابة بين مختلف الفاعلين في تنفيذ سياسات التعمير.

المبحوث الرابع العشر: يرى المبحوث أن العمران من المفترض أن يعكس روح المكان وثقافة المجتمع، لكن المدن الجديدة في الجزائر –مثل سيدي عبد الله أو علي منجلي–، تظهر نمطا معماريا مستوردا أو نمطيا، لا يعكس الخصوصيات المحلية الثقافية ولا حتى المناخية، ما يؤدي إلى فقدان "الذاكرة البصرية" التي تميز بلادنا.

التعليق والتحليل: رؤية ناقدة تعكس إهمال الهوية المحلية في سياسات العمران.

استنتاج السؤال الثاني:

اتسمت آراء المبحوثين بالكثير من النقد نحو المدن الجديدة من جانبيها الجمالي والاجتماعي، ويمكن إجمال الآراء فيما يلي:

- هيمنة الطابع الوظيفي السكني على الطابع الجمالي.
- غياب المشاركة المجتمعية في التشكيل الجمالي للمدينة.
- ضعف المشهد الحضري بشكل عام، وغياب هوية عمرانية مميزة.
- ضعف النسيج الاجتماعي وعدم الاندماج.
- ضعف الفضاءات الاجتماعية والتفاعلية، مثل الساحات العمومية، الحدائق، المراكز الثقافية.

السؤال الثالث: ما مدى تحقيق المدن الجديدة للأهداف المرجوة منها؟

المبحوث الأول: يرى أن الأهداف لا يمكن تقييمها إلا عند اكتمال إنجاز المدن.

التعليق والتحليل: يربط بين الإنجاز الكامل وتقييم النتائج، معتبرًا أن الوقت لا يزال مبكرًا لإصدار أحكام دقيقة.

المبحوث الثاني: يشير إلى أن الأهداف المعلنة كالإسكان تم تحقيقها جزئيًا، لكنها انعكست سلبًا على البنية التحتية والبيئة.

التعليق والتحليل: يرى أن النتائج جاءت مشوهة بسبب عدم الموازنة بين الكم والجودة، ما أدى إلى اختلالات.

المبحوث الثالث: حسبه، تم التركيز على المتطلبات المادية فقط دون مراعاة كيفية اندماج السكان في المحيط الجديد.

التعليق والتحليل: ينتقد غياب الاستراتيجية الاجتماعية والاندماجية، وهو ما أضعف فعالية السياسات العمرانية للمدن الجديدة.

المبحوث الرابع: يرى أن بعض الأهداف تحققت، مثل التخفيف من الضغط الحضري، وتوفير السكن، وتحسين التنمية الاقتصادية.

التعليق والتحليل :يقدم نظرة متفائلة نسبيًا لكنه لا يغفل ضرورة مواصلة التحسين والتقييم المستمر.

المبحوث الخامس: يعتقد أن هذه المدن لم تتمكن بعد من استقطاب العدد الكافي من السكان، باستثناء أولئك الذين تم ترحيلهم من أحياء الصفيح أو الفئات الهشة والمحتاجة، مما يؤدي إلى نقص في التنوع السكاني المطلوب لهذه المناطق. بالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف الاستثمارات فيها أسهم في تحويلها إلى مجرد تجمعات سكنية كبيرة دون أن تحقق التطور المطلوب.

التعليق والتحليل: يشير المبحوث إلى أهم الإشكالات السوسيو–اقتصادية في المدن الجديدة، إذ فشلت هذه المدن في خلق جاذبية سكنية واقتصادية حقيقية، مما يعكس ضعف تنمية هذه المدن بشكل مدروس.

المبحوث السادس: يرى المبحوث أن المدن الجديدة حققت الأهداف السكنية، لكنها لم تصل بعد إلى مراكز حضرية متكاملة تدعم التنمية الاقليمية، وتضمن إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية، إذ لازالت هذه المدن تعتمد على المدينة الأم في كل شيء تقريبا، الوظائف والاقتصاد، والمرافق الادارية والتجارية الكبرى.

التعليق والتحليل: يطرح الجواب تقييما واقعيا ومتوازنا، فهو يقر بنجاح نسبي في الجانب السكني، لكنه يشير إلى اخفاق في تحقيق الاستقلالية الحضرية والاقتصادية.

المبحوث السابع: يرى المبحوث أنه وبالرغم من بعض النقائص غير أن المدن الجديدة توفر سعة سكنية وتم إنجاز أجزاء كبيرة من البنى التحتية الأساسية (طرقات، شبكات ماء وكهرباء، مدارس ومراكز صحية في بعض المدن)، مما أتاح استقبال شرائح سكانية كبيرة، وخفف الضغط عن المدن القديمة.

التعليق والتحليل: يبرز الجواب الجانب الإيجابي من تجربة المدن الجديدة، مع الاعتراف بوجود بعض النقائص في مسارها.

المبحوث الثامن: يرى أن المشروع لا يزال في طور الإنجاز ولا يمكن الحكم عليه بعد.

التعليق والتحليل: يركز على أن عملية التقييم يجب أن تنتظر اكتمال المشاريع، ويعتبر ذلك عائقًا أمام الحكم الموضوعي.

المبحوث التاسع: يرى أن المدن الجديدة بديلة للمدن التقليدية، لكنها تعاني من نقص التجهيزات والنقل رغم ما يُروَّج لها.

التعليق والتحليل: يشير إلى التناقض بين المخطط والممارسة، مما يحد من تحقيق الأهداف المرجوة.

المبحوث العاشر: يرى أن الإنجاز اقتصر على توفير السكن فقط، بينما غابت المرافق والإطار المعيشي، مما جعلها بيئة خصبة للجريمة والآفات.

التعليق والتحليل: تقييم سلبي للمشروع من ناحية الأثر الاجتماعي والوظيفي، ويرى أن المدن الجديدة فشلت في خلق بيئة متكاملة.

المبحوث الحادي عشر: يرى أن تحقيق الأهداف المرجوة لا يزال ضعيفًا.

التعليق والتحليل: يؤكد محدودية النتائج المحققة، في انسجام مع تقييمات سابقة في السؤال ذاته.

المبحوث الثاني عشر: يرى أن من بين أهم أهداف المدن الجديدة، إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية وخلق التوازن في التنمية المكانية، لكننا نشهد اعتماد كلي لهذه المدن على اقتصاد المدن القديمة، فساكنة هذه المدن يتجهون إلى المدينة الأم للعمل والتجارة وحتى الترفيه، مما يجعلها مدن مراقد فقط.

التعليق والتحليل: يعبر الجواب عن نقد جوهري لبنية المدن الجديدة، من حيث فشلها في تحقيق أحد أهم أهدافها الاستراتيجية، وهو خلق توازن تنموي ومكاني يخفف من تمركز الأنشطة الاقتصادية في المدن الكبرى.

المبحوث الثالث عشر: يرى أن المدن حققت نجاحاً في جانب الإسكان، لكنها لا تزال تواجه تحديات تتعلق بالجاذبية الاقتصادية وافتقارها إلى استراتيجية واضحة للتشغيل. فعدم وجود حوافز قوية وفعالة لجذب المستثمرين سواء في القطاع الصناعي أو التجاري، يحصر الفرص الاقتصادية المتاحة ويؤدي إلى نقص في فرص التشغيل المحلي بشكل كافٍ.

التعليق والتحليل: يقدم الجواب تشخيصا دقيقا لاختلال التوازن بين البعد السكني والبعد الاقتصادي، إذ يبرز نجاح المدن في مجال الإسكان لم يترجم إلى تنمية اقتصادية مستدامة.

المبحوث الرابع عشر: يعتقد المبحوث أن المدن الجديدة، رغم نجاحها في توفير السكن، تعاني من قصور في التكامل المكاني وضعف التواصل مع المدن القائمة. فلا توجد شبكة نقل فعّالة تربطها بشكل كافٍ بالمدينة الأم، كما أن الروابط الاجتماعية والخدماتية بينهما تظل غير مكتملة، مما يؤدي إلى حالة من العزلة والشعور بضعف الانتماء لدى السكان.

التعليق والتحليل: يقدم الجواب تحليلا عميقا لإحدى المشكلات الهيكلية في تخطيط المدن الجديدة، والذي يعتبر عامل اساسي في نجاح أو فشل التجارب العمرانية الجديدة.

استنتاج السؤال الثالث:

اتسمت آراء المبحوثين بالكثير من التنوع فيما يخص مدى تحقيق المدن الجديدة للأهداف المسطرة، ويمكن إجمال الآراء فيما يلي:

- توفير السكن لعدد معتبر من الأسر ضمن برامج السكن العمومي والاجتماعي.
- تخفيف نسبي للضغط السكاني عن المدن الكبرى، كالعاصمة وقسنطينة.
- ضعف الوظيفة الاقتصادية للمدن الجديدة، حيث لازالت تعتمد على المدن الأم في الوظائف والخدمات.
- تأخر في الإنجاز ونقص في التمويل والصيانة لبعض المشاريع.
- هيمنة المقاربة السكنية على حساب التنمية الشاملة (اقتصاد، خدمات، هوية حضرية).

السؤال الرابع: باعتباركم خبراء وباحثين في مجال العمران، هل يتم استشارتكم من طرف المؤسسات المعنية؟

المبحوث الأول: لم يتم استشارته.
التعليق والتحليل: يشير إلى فجوة بين الجهاز التنفيذي والباحثين، رغم أهمية التخصص.

المبحوث الثاني: لم يتم استشارته.
التعليق والتحليل: يعكس نفس الملاحظة حول إقصاء الكفاءات من عملية اتخاذ القرار العمراني.

المبحوث الثالث: يرى أن هناك انغلاقًا تامًا بين الهيئات والباحثين، والبحوث مركونة دون استغلال.

التعليق والتحليل: يقدم انتقادًا منهجيًا للبنية المعرفية وصانع القرار، ويطالب بدمج البحث العلمي في التخطيط.

المبحوث الرابع: لم تتم استشارته
التعليق والتحليل: يوضح استمرار غياب الشراكة بين الدولة والباحثين.

المبحوث الخامس: تم استشارته في مناسبات قليلة، لكن يعتبرها استشارات شكلية لا يتم أخذها بعين الاعتبار.
التعليق والتحليل: يظهر رأي المبحوث أن آليات المشاركة ما تزال شكلية.

المبحوث السادس: لم تتم استشارته، لكنه يؤكد على ضرورة ذلك.
التعليق والتحليل: يرى أن إشراك الباحثين خطوة ضرورية لتحسين السياسات.

المبحوث السابع: تم استشارته، لكنه يرى أن الاستشارة محدودة وغير منتظمة، وغالبا ما تكون شكلية أو ظرفية (ضمن لجان مؤقتة أو ورشات)، ولا تترجم إلى مشاركة فعلية في اتخاذ القرار أو صياغة السياسات العمرانية.

التعليق والتحليل: تعبر الإجابة عن رؤية نقدية واقعية لطبيعة المشاركة في عملية السياسة العامة العمرانية، وتبرز وجود فجوة واضحة بين مبدأ المشاركة في الخطاب الرسمي وممارسته الفعلية على الميدان.

المبحوث الثامن: تم استشارته بمبادرة فردية منه.

التعليق والتحليل: الاستشارة كانت استثنائية وغير مؤسساتية، مما يعكس غياب الآلية الرسمية.

المبحوث التاسع: لم يتم استشارته رغم كونه متخصصًا، و يرى أنه إقصاءًا ممنهجا للكفاءات في إعداد المخططات العمرانية.

التعليق والتحليل: يعكس الجواب خللًا في آليات إعداد المخططات العمرانية التي لا تقوم على إشراك الخبراء والمؤهلين، بل تُدار غالبًا بطريقة بيروقراطية ومركزية.

المبحوث العاشر: نادرًا ما تم استشارته (في 2015 و2018)، و يؤكد أن الاستشارة كانت محدودة ومناسباتية، وليست جزءًا من مسار منتظم.

التعليق والتحليل: يشير الجواب إلى أن الاستشارة تمت في فترات متباعدة ما يعني أنها مجرد مبادرات ظرفية في مناسبات محددة، ما يجعلها إجراء شكلي لا يدمج الخبرة العلمية في صنع القرار.

المبحوث الحادي عشر: لم يتم استشارته.

التعليق والتحليل: يعكس الاستمرارية في تجاهل رأي الخبراء.

المبحوث الثاني عشر: لم يتم استشارته، ويرى أن غياب آليات مؤسساتية دائمة مثل مجلس وطني أو جهوي للخبراء في مجال التهيئة العمرانية، يجعل مساهمة الأكاديميين غير مؤطرة ومحدودة التأثير.

التعليق والتحليل: يقدم الجواب رؤية نقدية دقيقة لغياب الأطر المؤسسية التي تضمن مشاركة فعالة للخبراء والأكاديميين في صياغة السياسات والمخططات العمرانية.

المبحوث الثالث عشر: لم يتم استشارته، ويعتقد أن معظم المشاريع تُسند إلى مكاتب الدراسات التي غالباً ما تُختار بناءً على معايير إدارية أو مالية بدلاً من المعايير العلمية.

التعليق والتحليل: يبرز المبحوث أن غياب استشارته كمختص ليس مجرد اغفال فردي، بل هو انعكاس لمشكلة هيكلية أعمق، تتمثل في هيمنة المعايير الإدارية والمالية على حساب الكفاءة العلمية.

المبحوث الرابع عشر: لم يتم استشارته، ويعتقد أن هذا راجع لضعف التواصل بين الجامعات والإدارات وغياب قنوات رسمية للتعاون المنتظم، ونقص الثقة المؤسسية في تحويل البحث الأكاديمي إلى أدوات عملية للتخطيط العمراني.

التعليق والتحليل: يعطي الجواب تحليل عميق لمشكلة بنيوية في منظومة السياسات العمرانية، وهي الفجوة بين البحث الأكاديمي وصناعة القرار الإداري، ما يجعلها أحد أهم أسباب فعالية سياسات التعمير.

استنتاج السؤال الرابع:

اتسمت آراء المبحوثين بالكثير من التناسق والتوافق فيما يخص استشارة الأكاديميين والخبراء المختصين في المجال العمراني من طرف الهيئات المكلفة بسياسات التعمير، حيث أجمعت أغلب الآراء على إهمال جانب الاستشارة للهيئات العلمية، وغياب شبه كلي لإشراك الخبراء في المجال، ويمكن إجمال الآراء فيما يلي:

- الاستشارة في الواقع محدودة وغير منتظمة؛ غالبًا ما تكون ظرفية أو شكلية في ورشات ومناسبات رسمية.
- ضعف التواصل المؤسسي بين الجامعات والهيئات الرسمية يقلل من فرص التعاون المنتظم.
- غياب قنوات رسمية دائمة (مثل مجلس وطني للخبراء في التهيئة) يجعل مساهمة الأكاديميين غير مستمرة.
- نقص الثقة في البحث الأكاديمي كمصدر عملي للتخطيط يُضعف إشراك الجامعات في اتخاذ القرار.

وعليه يمكن القول أنه وبالرغم من وجود النصوص القانونية التي تسمح بمشاركة الأكاديميين، إلا أن تجسيدها في الميدان يبقى ضعيفًا وغير مؤسَّس، ما يستدعي إنشاء آليات استشارية رسمية ودائمة لضمان تفاعل فعلي بين الجامعات والإدارات.

استنتاجات المطلب الثاني: "مدى ملاءمة سياسة المدن الجديدة للواقع الجزائري"

السؤال الأول: هل خيار اعتماد المدن الجديدة كسياسة عمرانية يعتبر الخيار الأفضل لحالة الجزائر؟

– يظهر من خلال آراء المبحوثين تباين في المواقف، لكن الأغلبية ترى أن خيار المدن الجديدة **ليس هو الخيار الوحيد أو الأفضل المطلق**، بل يجب أن يكون مكمّلاً لخيار **إعادة هيكلة المدن القديمة، وتجديد العمران، وضبط التوسع الحضري**.

– كما أكد البعض أن نجاح المدن الجديدة مشروط بارتباطها بـ **التنمية المستدامة والإقليمية**، وعدم تهميش القطاعات الحيوية مثل **الزراعة** .وهناك من ركّز على ضرورة الانتقال من منطق بناء الإسكان إلى **إنشاء مدن ذكية متكاملة**.

السؤال الثاني: كيف ترى الجانب الجمالي والاجتماعي للمدن الجديدة؟

– المبحوثين أجمعوا تقريبًا أن **الجانب الجمالي والمعماري** للمدن الجديدة يعاني من **الرتابة، والتكرار، وغياب الطابع المحلي** .كما أن النمط السكني الموحّد لا يراعي الخصوصيات الثقافية والمعمارية للمناطق.

– أما على المستوى الاجتماعي، فالمدن الجديدة **ساهمت في تخفيف أزمة السكن**، لكنها لم تحقق **الاندماج الاجتماعي الكامل**، ولم تتجاوز مشاكل **العزلة، وانعدام الهوية، وغياب التفاعل الاجتماعي الحيوي**، ما يؤثر على جودة الحياة.

السؤال الثالث: ما مدى تحقيق المدن الجديدة للأهداف المرجوة منها؟

- أغلب المبحوثين يرون أن المدن الجديدة **لم تحقق بعد الأهداف الكبرى المعلنة**، باستثناء توفير السكن وتخفيف الضغط عن المدن الكبرى.

لكنها **فشلت في تجسيد نموذج حضري متكامل** بسبب مشاكل التسيير، وضعف البنية التحتية، وغياب وسائل النقل، فضلاً عن **ضعف التجهيزات والخدمات الاجتماعية والاقتصادية.**

كما أشار البعض إلى أنها **مشاريع لم تكتمل بعد**، وبالتالي يصعب الحكم النهائي عليها، إلا أن الملاحظ ميدانيًا هو **ضعف الأثر النوعي** لهذه المدن على النسيج العمراني والاجتماعي.

السؤال الرابع: هل يتم استشارة الباحثين والخبراء في العمران في التخطيط للمدن الجديدة؟

يتضح من إجابات المبحوثين أن **الخبراء والباحثين لا يُستشارون بصفة منتظمة أو منهجية** من قبل المؤسسات الرسمية المعنية بالتعمير.

تسود العلاقة بين الأكاديميات والهيئات الرسمية نوع من **الانغلاق والتهميش للمعرفة العلمية**، حيث تبقى الأبحاث والأطروحات حبيسة الرفوف ولا تُستثمر في السياسات العمومية.

حتى في الحالات التي تم فيها إشراك بعض الباحثين، فهي **مبادرات فردية أو محدودة جدًا**، مما يدل على **غياب قنوات مؤسساتية منظمة للتشاور** بين صانع القرار والخبراء.

خلاصة الفصل الرابع:

عند تقييم حصيلة سياسات التهيئة العمرانية في الجزائر، يتضح أنها مرت بعدة مراحل متباينة من حيث الرؤية والأدوات والأهداف، لكنها اتسمت إجمالاً بوجود فجوة دائمة بين المنظور التخطيطي المعلن و الواقع التطبيقي الملموس فمنذ بداية التسعينيات، سعت الدولة إلى تحديث المنظومة العمرانية من خلال إصدار تشريعات جديدة وإنشاء أجهزة مختصة، إلا أن هذه الجهود ظلت محدودة الأثر بسبب ضعف التنسيق المؤسساتي وضعف ثقافة التقييم والمتابعة.

ورغم ما تحقق من تقدم على المستوى القانوني والتنظيمي، عبر تبني مخططات وطنية وجهوية للتهيئة (مثل المخطط الوطني للتهيئة العمرانية SNAT ومخططات التعمير PDAU و POS)، فإن تطبيقها الميداني غالباً ما اصطدم بواقع إداري معقد وببيروقراطية تحدّ من النجاعة. كما أن غياب آليات إلزامية لتفعيل هذه المخططات جعلها في كثير من الأحيان مجرد وثائق مرجعية لا تُترجم إلى برامج تنفيذية فعالة.

من جهة أخرى، فإن الطابع المركزي المفرط في اتخاذ القرار ما زال يحدّ من فاعلية التهيئة على المستوى المحلي، إذ تبقى البلديات والمجالس الجهوية عاجزة عن المبادرة أو التمويل أو التسيير المستقل للمشاريع العمرانية، مما يضعف ديناميكية التنمية المكانية ويكرّس التفاوت بين المناطق.

أما على المستوى التصوري، فقد ظلت المقاربة العمرانية في الجزائر حبيسة المنطق الكمي والبرامج القطاعية، حيث جرى التركيز على بناء السكنات والمنشآت دون إدماج حقيقي للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عملية التخطيط. ونتيجة لذلك، أُنتجت مدن جديدة ووحدات عمرانية تفتقر إلى الحياة الحضرية المتكاملة، ما جعلها في كثير من الأحيان "مدن نوم" أكثر منها فضاءات إنتاج وتنمية.

إضافة إلى ذلك، فإن ضعف التنسيق بين السياسات العمرانية والسياسات الاقتصادية والبيئية خلق فجوة بين أهداف التنمية الشاملة ومتطلبات التهيئة الميدانية. فالمجال العمراني لم يُوظّف بعد كأداة استراتيجية لإعادة توزيع الثروة والأنشطة الاقتصادية على المستوى الوطني، بل ظل في كثير من الحالات مجرد انعكاس لعدم التوازن الجهوي.

خاتمة:

خاتمة:

إنّ تتبع مسار السياسات العمرانية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2019 يكشف عن مرحلة حافلة بالتحولات الهيكلية والمؤسساتية، جسّدت رغبة الدولة في استعادة دورها كفاعل مركزي في إعادة بناء المشهد العمراني الوطني بعد عقدٍ من الاضطرابات الأمنية والركود الاقتصادي. لقد تميزت هذه المرحلة بعودة قوية للاستثمار العمومي، وتكريس خطاب التنمية المتوازنة، وإطلاق مشاريع كبرى في ميادين السكن، التجهيزات القاعدية، والتهيئة الإقليمية. غير أنّ هذا الزخم المالي والمؤسساتي، رغم ضخامته، لم يكن دوماً مصحوباً برؤية استراتيجية متكاملة تُراعي مبادئ الاستدامة، العدالة المكانية، والتكامل بين أبعاد العمران والاقتصاد والمجتمع والبيئة.

فقد أظهرت السياسات المعتمدة أنّ المقاربة السائدة كانت ذات "طابع تقني وبنائي" أكثر منها "تخطيطي واستشرافي". فتم التركيز على مؤشرات الكَمّ — عدد السكنات المنجزة، عدد المشاريع المادية المنفذة — دون أن يقابلها تطور موازٍ في نوعية الفضاءات، أو في ديناميكيات المدن الجديدة، أو في البنية الاجتماعية والاقتصادية التي يفترض أن تدعمها تلك المشاريع. ونتيجة لذلك، ورغم تسجيل الجزائر لأرقام قياسية في مجال إنتاج السكن، ظلّت إشكاليات الجودة، التوزيع الترابي، وضعف الخدمات الحضرية، قائمة بل ومتفاقمة في بعض المناطق.

كما أفرزت هذه الفترة مفارقة واضحة بين وفرة التمويل وضعف الأثر التنموي، إذ لم تنجح مختلف برامج التهيئة في خلق قطب عمراني متوازن قادر على استقطاب النشاط الاقتصادي أو إعادة توزيع السكان بشكل متناسق على الإقليم الوطني. وظلّت الفوارق الجهوية قائمة بين الشمال الساحلي المكتظ، والهضاب العليا، والجنوب الواسع الذي بقي مهمشاً نسبياً رغم الخطط المعلنة لتنميته.

أما على الصعيد المؤسسي، فإن ضعف التنسيق بين القطاعات، وتعدد المتدخلين دون وجود آلية حوكمة موحدة، جعلا من التهيئة العمرانية مجالاً تعتريه التجزئة والارتجال في التنفيذ. كما أن محدودية مشاركة الجماعات المحلية، وضعف إشراك الجامعات ومراكز البحث، أضعفا البعد العلمي والتشاركي في صياغة القرار العمراني. وغالباً ما كانت المشاريع تُعتمد بقرارات فوقية دون تقييم ميداني أو تشخيص دقيق للحاجات الحقيقية للمجتمع المحلي.

خاتمة :

في المقابل، لا يمكن إنكار أن المرحلة 1999–2019 مثلت قفزة كمية معتبرة في مجال التجهيزات الحضرية، والبنى التحتية للنقل، وإعادة تأهيل المدن القديمة، وإنشاء المدن الجديدة مثل ، سيدي عبد الله، وعلي منجلي وغيرها، كما ساهمت البرامج الوطنية للسكن، خاصة صيغة البيع بالإيجار (AADL) ، في تخفيف الضغط الاجتماعي وتحسين مؤشرات السكن على المستوى الوطني. لكن هذه النجاحات الجزئية ظلت محدودة الأثر ما لم تندمج ضمن رؤية عمرانية متكاملة ومؤشرات تقييم دورية.

لقد أثبتت التجربة أنّ التهيئة العمرانية ليست مسألة بناء مادي فحسب، بل مشروع مجتمع يتطلب تنسيقاً بين كل الفاعلين —من الدولة المركزية إلى الجماعات المحلية، ومن الجامعة إلى المجتمع المدني. فالعمران ليس مجرد فضاء للسكن، بل هو إطار للعيش المشترك، والإنتاج، والهوية، والانتماء. ومن ثمّ، فإنّ أي سياسة عمرانية مستقبلية يجب أن تقوم على مقاربة شمولية ترتكز على الحكامة التشاركية، العدالة المكانية، الاستدامة البيئية، والنجاعة الاقتصادية.

ختاماً، يمكن القول إنّ مرحلة ما بعد 1999 شكّلت مختبراً تجريبياً واسعاً للسياسات العمرانية في الجزائر، حيث أظهرت الإرادة السياسية في تحقيق التنمية الشاملة، لكنها كشفت في الوقت نفسه حدود المقاربة المركزية التي لا تراعي الخصوصيات الجهوية والمحلية. إنّ تحديات المستقبل تفرض اليوم إعادة التفكير في التخطيط العمراني كأداة للتوازن المجالي والرفاه الاجتماعي، لا كمجرد وسيلة لتشييد المباني.

في نهاية هذه الدراسة يمكن القول من خلال النتائج المتوصل إليها، وبالنظر إلى جملة المشاكل التي يعاني منها قطاع العمران في الجزائر في جوانبه المختلفة، يمكن القول أن السياسة العمرانية المتبعة في بلادنا لم تستطع الوصول إلى مدينة تتمتع بالمواصفات الحديثة، ويرجع ذلك إلى أسلوب تسيير وتنفيذ سياسة العمران بالدرجة الأولى، وإلى الذهنيات والظروف التي عاشتها الجزائر بالدرجة الثانوية، كل ذلك أدى إلى تدهور وضعية المدن الجزائرية والتي تفتقر إلى المؤشرات العمرانية العاكسة لنجاح السياسة العمرانية، حيث تتمثل نتائج الدراسة المتوصل إليها في:

- سير السياسة العمرانية خلال الفترة الممتدة من 1962م إلى 1979م كان مركزيا من مختلف النواحي القانونية والتطبيقية أي من خلال رسم السياسة العمرانية وتنفيذها وتقييمها، فقد كانت الدولة هي الفاعل الوحيد والأوحد في هذه السياسة، أما خلال الفترة اللاحقة ورغم اقرار الأسلوب اللامركزي، يمكن القول أن هذه اللامركزية غير فعالة بسبب أسلوب تمويل الهيئات

المحلية (تمويل مركزي)، وتجريدها من الصلاحيات الحقيقية، واقصاء المواطن من المشاركة في تسيير الشأن المحلي، ومن أمثلة ذلك سحب صلاحية توزيع السكن من البلديات وإسنادها للدوائر، وكان من الأنسب تفعيل الرقابة الايجابية على أعمال اللجان البلدية بخصوص توزيع السكن، بدل سحب الصلاحية منها، ومرد هذا كله إلى غياب للثقافة اللامركزية الحقيقية لدى السلطة.

- معاناة المدينة الجزائرية من التحضر المتسارع بسبب عدة عوامل منها:
  - زيادة الهجرة الوافدة الناتجة عن النزوح الريفي.
  - الأزمة الأمنية وانعكاساتها على التحضر المتسارع.
  - ثقافة العيش بين المدينة والريف، حيث يزاول المواطن النشاط الفلاحي والاستثمارات في الريف، ويقيم في المدينة رغم سياسة الاسكان الريفي والدعم الفلاحي، حيث يبقى الاستقرار في الريف آخر ما يفكر فيه، وقد يكون الشكل الذي ينجز فيه (سكن مبعثر)، من الأسباب أيضا غير المحفزة للاستقرار في الريف، وهذا الأمر مخالف لنمط عيش أغلب الجزائريين، وإذا أمعنا النظر في نموذج التعمير في الريف قديما، نجده عبارة عن تجمعات قروية (دشرة)، تضم مجموعة من المساكن والمرافق مثل المسجد، المدرسة القرآنية، وهي فكرة تبنتها الدولة خلال التسيير الاشتراكي، وأضيفت لهذه القرى المستوصفات وبعض المرافق البسيطة، وأصبحت فيما بعد أنوية لمدن صغيرة، هذا بغض النظر عن نجاح أو فشل سياسة الثورة الزراعية.
  - إن السياسة العقارية المنتهجة قبل سنة 1990م، مكنت الدولة من الاستحواذ على احتياط عقاري كبير، سمح لها بإقامة وتنفيذ المشاريع اللازمة في المدينة، بالرغم من استنزاف العقار في بعض الأحيان، غير أن هذه الوضعية أفرزت نتائج عكسية ووخيمة على ميزانية الدولة، من خلال تعويض ملاك الأراضي بأسعار السوق، بعد اصدار قانون التوجيه العقاري، وهذا ما يخالف مبدأ احترام الدولة لقوانينها وسياساتها.
  - إن الادارة العامة في الجزائر ورغم الاصلاحات، غير أن الهيئات العامة ذات الطابع الإداري، بقيت ضمن ايديولوجية التسيير التقليدي على غرار الولاية والبلدية، وهي الهيئات المسيرة والمنفذة للسياسة العمرانية في الجزائر بشكل أساسي.

هذا يدفعنا للقول، أن السياسة العمرانية في الجزائر تسير بشكل غير عقلاني، مبني على النوايا، والمغالاة، والشعبوية، دون الاستناد إلى معايير الكفاءة والتنافسية والانتاجية، أي أنها لا تزال تسير وفقا للفلسفة التقليدية، والنموذج الإداري التقليدي في الجزائر بمرتكزاته البيروقراطية والمركزية السلبية، يعد السبب المباشر وراء فشل السياسة العمرانية، ومن خلالها السياسات القطاعية المتفرعة عنها على غرار سياسة التعمير، سياسة الإسكان، السياسة العقارية، السياسة الفلاحية، ونلمس ذلك أيضا من خلال الاصلاحات المتعاقبة والمتكررة، والتي أفضت إلى نتائج عكسية في الواقع، ويمكن ربط هذا الفشل للسياسة العمرانية، أيضا بانعدام الاستقرار على مستوى الحكومات (تغيير القوانين والبرامج والسياسات لأسباب ترتكز على الرغبات والميولات وشراء السلم الاجتماعي....)، كسبب ثانوي.

بالإضافة إلى عدم استقرار قطاع العمران، أين نجد الوزارات الوصية على القطاع تتغير بشكل مستمر، حيث كانت السياسة العمرانية تتبع وزارة السكن، ثم صارت تتبع وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، ثم إلى وزارة التجهيز، ثم وزارة مستقلة خاصة بها، ثم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، إن هذا التغيير يؤثر بشكل كبير ويؤدي إلى غياب استراتيجية واحدة، هي مواجهة مشاكل العمران التي تثقل المدينة الجزائرية خاصة في ظل غياب الرقابة على المستوى المحلي وما ينجم عن ذلك من تجاوزات.

أما على المستوى المحلي، فنجد:

– أن أغلب البلديات في الجزائر تعاني من العجز المالي في ميزانيتها، مما يؤثر بصورة مباشرة على امكانيتها على تسيير وإدارة المجال الحضري وتسييره، إذ يوجد فارق شاسع بين الصلاحيات والمسؤوليات المسندة للبلدية كوحدة قاعدية أساسية تساهم في سياسة التهيئة العمرانية المحلية، وقدراتها المادية والتقنية للقيام بهذه المهمة، مما أدى إلى حدوث تراكمات عجزت البلدية عن إيجاد حلول لها، بل أصبحت تعتمد كليا على البرامج التنموية المركزية لتهيئة وتحسين المجال العمراني بها، وفقدت سلطة اتخاذ القرارات المحلية لصالح الوصاية بسبب التبعية المالية المطلقة.

– ضعف أو غياب هيئات الرقابة على مجال التهيئة والتعمير في الوسط الحضري المحلي، مما ساهم في استفحال مظاهر الفوضى وانتشار مختلف المخالفات العمرانية بسبب سياسة اللاعقاب التي تنتهجها مختلف المجالس المحلية المنتخبة في إطار شراء السلم الاجتماعي، أو لأهداف سياسية تتعلق

بالاستحقاقات الانتخابية المختلفة، كما يلعب الجانب المتعلق بالفساد الاداري ومختلف الممارسات المشبوهة دورا محوريا في عدم التقيد باحترام القوانين، والتغاضي عن تجاوزات المواطنين.

– ان اسناد سلطة توزيع الأراضي الموجهة لبناء السكن الفردي للبلديات سنوات التسعينات، والاعتماد على تحرير العقار كحل للقضاء على مشكل السكن في ظل أزمة متعددة الأبعاد، الأمر الذي تسبب في انتشار فوضى عمرانية كبيرة مست أغلب المدن، فتضاعف بذلك عدد التوسعات العمرانية الفوضوية وزاد حجم استهلاك العقار حتى أصبح نادر، إذ لم تستند هذه العملية لأي مخططات تقنية ذات نظرة مستقبلية لتهيئة المجال، وتبقى تداعيات هذا القرار تضر بالوسط الحضري وتكبح إمكانياته الوظيفية، وكمحاولة يائسة من السلطات لتدارك الوضع سنت قانون مطابقة البنايات غير أن تنفيذه وفرض توجهاته على المواطنين لم يأتي بنتائج مرضية واصطدم بالعديد من الصعوبات أدت إلى تمديد أجاله لعدة مرات.

– اهمال مشاركة المواطنين في إجراءات تخطيط المجال الحضري المحلي وتهيئته العمرانية، والتي لا ترقى لأهمية هذا المجال وتأثيره المباشر على حياة الأفراد، فأداء البيئة العمرانية يكون أفضل إذا ساهم المواطنون في فكرة إنشاء المشاريع وتنفيذها بشكل فعلي مما يرفع درجة الوعي لديهم، باعتبارهم أهم عامل في معادلة تحقيق تهيئة عمرانية مستدامة والرقابة عليها.

– التأثير السلبي لضعف مستوى التأطير لموظفي البلديات على تسيير المجال الحضري الذي يعتبر اختصاصا تقنيا، يحتاج إلى مستوى تعليمي يتناسب وأهميته، كما أن مستوى المنتخبين المحليين يلعب دورا جوهريا في تخطيط التهيئة العمرانية المحلية، كونهم أصحاب القرار في تبني مختلف المشاريع التنموية، والتي تبقى في الحقيقة مشاريع صغيرة وهامشية كصيانة بعض الأرصفة والقنوات الخدماتية لا ترقى لطموحات المواطنين.

بعد فشل مختلف السياسات العمرانية التي كانت السلطات العمومية قد اتبعتها لمواجهة التحضر السريع، أي وصل التشبع الحضري أقصاه لاسيما في المدن الكبرى وعبر الشريط الساحلي، ما نتج عنه من انعكاسات خطيرة كتراجع مساحة الأراضي الفلاحية بسبب التوسع العمراني، وانتشار التعمير غير المنظم ونقص الخدمات وتشوه صورة المدينة بصفة عامة، تبنت الجزائر نموذج المدن الجديدة كاستراتيجية لمواجهة إشكالية التحضر في الجزائر، وايجاد توازن بين السكن والعمل والخدمات، وتوزيع الأنشطة

الاقتصادية في مختلف مناطق الاقليم، وتشجيع عملية التنمية في مختلف أقاليم البلاد، وتجسد ذلك من خلال القانون02-08 المتضمن شروط إنشائها، ولم تجسد هذه الفكرة إلى غاية سنة 2004.

وقد واجهت هذه السياسة قصورا كبيرا في التنفيذ، فالنموذج الأول يعبر عن القطب المتكامل، فإلى جانب العمران، فهو يقوم بوظائف المدينة الاقتصادية، الاجتماعية، والخدماتية، فليس دافعه الأول الاسكان، ولكن الاكتفاء والاستقلال من حيث مختلف المرافق وقد واجه هذا النموذج المنشأ بمقتضى مرسوم تنفيذي بعض الخروقات، فإذا كان القانون يؤكد على جعل إنشاء المدن الجديدة في الشمال كاستثناء فإن التطبيق أظهر العكس، حيث خصت الجزائر العاصمة لوحدها بخمس مدن جديدة، والتي ستزيد من تضخم هذا القطب وامكانية حدوث التواصل الحضري، بينما حرمت المدن المتروبولية الثلاث الأخرى من تطبيق هذه السياسة على أراضيها، ناهيك عن طبيعة المواقع التي ستقام عليها بعض المدن والتي تشكل أراضي ذات جودة زراعية معتبرة، مما يمثل تناقض صارخ مع قوانين التعمير .

أما النموذج الثاني الذي نشأ بإرادة محلية، مثل المدينة الجديدة "علي منجلي"، فقد رصد بالدرجة الأولى بغرض الاسكان، وهذا ما جعل منه تجمع سكاني يفتقر للقاعدة الاقتصادية التي تضمن مناصب عمل والخدمات، ويجعل منه قطب تابع يعتمد اعتماد كلي على الخدمات والتجهيزات المتواجدة في مراكز المدينة الأصلية، ويصبح يندرج ضمن أحياء النوم Cités Dortoirs أو على شاكلة مناطق السكن الحضري الجديد.

ولهذا أصبح هاجسنا الأساسي يتجه ليس بالضرورة إلى خلق مدن جديدة، بقدر ما يركز على الاهتمام بهذه المدن القائمة والمتنامية، من أجل تعزيزها بتجهيزات تحتية ومرافق أساسية وخدمات اجتماعية، حتى تلعب دورها كاملا في توازن البنية الحضرية العامة، وفي إعادة توزيع السكان والتخفيف من الضغط على الحواضر الكبرى، التي لم تعد تتسع لاستيعاب تدفق الهجرة، كما أن نجاعة المدن الجديدة تحتم علينا إيجاد التكامل بين سياسة الدولة ومبادرات المجتمع، وهذا يجنبنا بالتالي ذلك المنزلق الذي جعل كثيرا من المدن الجديدة عبارة عن ضواح أو مراقد أو في حالات أخرى عبارة عن أحياء نخبوية اقصائية خالية من نبض المجتمع وروح المدينة.

من خلال هذه الدراسة نستشعر التحديات والاشكاليات التي تواجه المدن الجديدة وخاصة أن إعادة الاعمار وتوسعه عملية ثقيلة التكاليف باهظة الثمن، لأنها تتطلب تجهيزات تحتية هائلة، ومرافق عمومية،

وفضاءات اجتماعية وثقافية متنوعة، لتحقيق تعمير منسجم، ومتوازن يراعي شروط حياة انسانية كريمة آنيا ومستقبلا، كما أن إدارة المدن الجديدة بأسلوب مركزي تقليدي أعاق تنمية المدن الجديدة، ولابد من تحفيز المستثمرين للمشاركة في إدارتها وتشغيلها، واتاحة فرصة أكبر للمشاركة الشعبية فالمجتمع المدني هو صاحب الفائدة المباشرة من تنمية المدن الجديدة.

❖ **الاقتراحات والتوصيات:**

- الحفاظ على الأراضي الزراعية بتوجيه حركة النمو العمراني نحو سفوح الهضاب العليا .
- تفعيل الرقابة في مجال احترام قواعد التعمير.
- ضرورة تحسين الحياة الريفية كوسيلة لإزالة الحافز على الهجرة من الريف إلى المدينة .
- إعطاء اهتمام للأنسجة العمرانية العتيقة، والتي تشكل في كثير من الأحيان خطر على المواطن، لاسيما البنايات المهددة بالانهيار.
- لا يجب أن يقتصر مفهوم التعمير على التخطيط للمجال وتحديد الاطار القانوني فقط، بل لابد من الاهتمام بالوسائل التي بموجبها يمكن تحقيق الخيارات المجالية (خلق الثروة، الاستثمار، الشغل، مكافحة الفقر في المدن...).
- إرساء دعائم البنى الأساسية والمرافق الحيوية، كضرورة لأي تنمية مستدامة.
- التخلص من المركزية في إدارة المدن الجديدة، والأهم نقل بعض المؤسسات والإدارات بالكامل لهذه المدن، وللمعالجة الجذرية تنقل بعض الوزارات لهذه المدن لتفعيلها وتطويرها.
- اقامة المدن الجديدة المتخصصة، وذلك ببناء مجمعات صناعية أو سياحية أو زراعية توفر فرص العمل، التي تكون جاذبة لليد العاملة فتفعيل دور المدن الجديدة لا يكون إلا بإقامة مراكز بحوث علمية وجامعات وكليات وشركات وإدارات.
- تيسير سبل الاستثمار والتمويل كعوامل جذب فاعلة، وذلك بتخليصها من الاجراءات الروتينية ومنحها امتيازات للتمويل والاستثمار.

الملخص

الملخص

الملخص:

تعالج هذه الرسالة الموسوم بـ : "تحليل وتقييم السياسة العمرانية بالجزائر: قراءة نقدية في سياسة المدن الجديدة 1999م/2019م"، أبعاد هذه السياسة على المستوى النظري، وكذا على المستوى الميداني، حيث حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل وتقييم فعالية السياسات العمرانية بالجزائر، من خلال التطرق لمختلف المخططات العمرانية وأدوات التهيئة التي تحكم المجال العمراني.

وقد بذلت الدولة الجزائرية مجهودات كبيرة معتمدة في ذلك على الإنفاق العمومي كأداة لإعادة التوازن بين مختلف أقاليم الوطن، في محاولة لمعالجة الاختلالات التي سببتها السياسة الحضرية الاستعمارية القائمة على أسس وأهداف استغلالية وعنصرية.

إذ أن خيار المدن الجديدة، يمثل الخيار الأفضل من أجل إعادة توازن البنية العمرانية التي تهدف إليها السلطات العمومية، وتهيئتها بما يتلائم مع تنظيم وتنمية المنشآت القاعدية الكبرى والمرافق الجماعية ذات المنفعة الوطنية المقررة في المخططات المنبثقة عن المخطط الوطني لتهيئة الاقليم.

ويبقى التوجه نحو سياسة عمرانية مستدامة الهدف الأسمى الذي تسعى كل الدول لاعتماد مبادئه في إعداد مخططاتها العمرانية، غير أن الوضع الذي تعرفه المنظومة الحضرية في الجزائر من مشاكل واختلالات، يستدعي التدخل بشكل سريع لمعالجة الوضع، فلا يمكن الحديث عن سياسة عمرانية مستدامة في ظل معاناة العديد من المدن والتجمعات الحضرية من مشاكل التزود بمياه الشرب، والتهيئة الجوارية، وضعف التغطية بالمرافق الخدماتية والتجهيزات الضرورية التي تساهم في تحسين ظروف حياة المواطنين وترقية جودة الحياة في الوسط الحضري.

الملخص

Abstract:

This thesis, entitled "Analysis and Evaluation of Urban Policy in Algeria: A Critical Reading of the New Cities Policy 1999/2019," addresses the dimensions of this policy at both the theoretical and field levels. Through this study, we attempt to analyze and evaluate the effectiveness of urban policies in Algeria by examining the various urban plans and planning tools that govern the urban space.

The Algerian state has made significant efforts, relying on public spending as a tool to restore balance between the country's various regions, in an attempt to address the imbalances caused by the colonial urban policy, which was based on exploitative and racist principles and objectives.

The new cities option represents the best option for rebalancing the urban structure sought by public authorities, and for developing it in a manner consistent with the organization and development of major infrastructure facilities and collective facilities of national interest, as stipulated in the plans emanating from the National Regional Planning Plan. The move towards a sustainable urban policy remains the ultimate goal that all countries seek to adopt in preparing their urban plans. However, the current state of the urban system in Algeria, with its problems and imbalances, calls for rapid intervention to address the situation. It is impossible to talk about a sustainable urban policy while many cities and urban areas suffer from problems related to the supply of drinking water, neighborhood development, and the weak coverage of service facilities and essential equipment that contribute to improving citizens' living conditions and enhancing the quality of life in urban areas.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

01- الحسين مصطفى أحمد، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 2001.

02- الفهداوي فهمي خليفة، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001.

03- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، الجزء1، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د. ط، 2008.

04- أبشر الطيب حسن، الدولة العصرية: دولة مؤسسات، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، د. ط، 2000.

05- الطبيب مولود زايد، علم الاجتماع السياسي، ليبيا: دار الكتب الوطنية، د. ط، 2007.

06- العبيدي مرعي مثنى فائق، مقاربات نظرية في السياسات العامة، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، د. ط، 2019.

07- أندرسون جيمس، صنع السياسات العامة، ترجمة: الكبيسي عامر، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2002.

08- القريوتي محمد قاسم، السياسة العامة: رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل، الأردن: دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2015.

09- التيجاني محمد البشير، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

10- التيجاني محمد البشير، تهيئة التراب الوطني في أبعادها القطرية: مع التركيز على التجربة الجزائرية، وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، د. ط، 2004.

11- الحصري ساطع، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، 2021.

12- الخشاب مصطفى، علم الاجتماع الحضري، القاهرة: دار الأمل للطباعة والنشر، د. ط، 1986.

13- أحمد رشوان حسين عبد الحميد، مشكلات المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، د. ط، 2005.

14- أحمد مصطفى مريم ومحمد عبد الرحمان عبد الله، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، 2012.

15- الهيتي صبري فارس، التخطيط الحضري، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.

16- الزوكه محمد الخميس، التخطيط الاقليمي وأبعاده الجغرافية، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، 1999.

17- إحسان شوكت علي، اقتصاديات الأقاليم، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.

18- أحمد خالد علام و آخرون، التخطيط الاقليمي، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة الأولى، 19- 1995.

20- إيمان السامرائي و قنديلجي عامر، البحث العلمي: الكمي والنوعي، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، د. ط ، 2009.

21- إيبه جابرييل وآخرون، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبد الله، الأردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، 2021.

22- بلطاس عبد القادر، استراتيجية تمويل السكن في الجزائر، الجزائر: برج الكيفان edition légende ، الطبعة الثانية، 2007.

23- برهان زريق، معنى اصطلاح النظام السياسي والتعريف به، سوريا ،الطبعة الأولى، 2017.

24- بوجمعة خلف الله، تخطيط المدن ونظريات العمران، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2016.

25- بوجمعة خلف الله، العمران والمدينة، عين مليلة: دار الهدى للنشر والطباعة، 2005.

26- بومخلوف محمد، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر: -التجربة والآفاق-، الجزائر: دار الأمة، د. ط، 2001.

27- بن غضبان فؤاد و بركاني فاطمة الزهراء، مدخل إلى التخطيط الاقليمي والحضري، عمان: الدار المنهجية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016.

28- بن يزة يوسف، مدخل إلى السياسات العمرانية في الجزائر، باتنة: دار قانة للنشر والتوزيع، 2018.

29- دان ن . ويليام ، تحليل السياسات العامة، ترجمة: رشا بنت عمر السدحان، السعودية: معهد الادارة العامة، 2016 .

30- حسن موسى علاء الدين ، تقييم البرامج والسياسات العمومية: أفضل التجارب والممارسات، مصر: المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ماي 2024.

31- حمادة مصطفى عمر، المدن الجديدة: دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 2011.

32- حسين عدي فالح، علم الاجتماع السياسي: دراسة معاصرة، العراق: كلية الإمام الكاظم، 2015.

33- يوسف توني، معجم المصطلحات الجغرافيا، القاهرة: دار الفكر العربي، 1977.

34- ياغي عبد الفتاح، السياسات العامة: النظرية والتطبيق، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2010.

35- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات ، الأدوات، الجزائر، د. ط، 1997.

36- محمد نصر محمد، الوسيط في القانون الدولي العام، المملكة العربية السعودية: مكتبة القانون والاقتصاد، 2012.

37- محمد عياصرة ثائر، التخطيط الإقليمي: دراسة نظرية وتطبيقية، عمان: دار الحامد، الطبعة الأولى، 2009.

38- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1995.

39- ممفورد لويس، المدينة على مر العصور: أصلها وتطورها ومستقبلها، الجزء1، تقديم إبراهيم نصحي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016.

40- عبد الرحمان ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مراجعة: سهيل زكار، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 01، 1981.

41- فرمان كريم ، في كيفية عمل النظام السياسي، بيروت: الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، 2009.

42- رحماني شريف، الجزائر غدا: وضعية التراب الوطني واسترجاعه، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

43- شاوي جمال الدين، النظام القانوني للمدن الجديدة: دراسة في التشريع العقاري، الجزائر: دار النعمان للطباعة والنشر، 2017.

- **الأطروحات والرسائل الأكاديمية:**

44- باي يزيد عربي، استراتيجية البناء على ضوء قانون التهيئة والتعمير الجزائري، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2015/2014.

45- جاب الله أمال، الإطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2013/2012.

46- زيدان جمال، تقويم السياسات العامة بين النظرية والتطبيق: حالة الجزائر 1999م/2009م، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2012-2013.

47- حسينة غواس، الآليات القانونية لتسيير العمران، مذكرة ماجيستير في القانون العام، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011.

48- طرطار نسيمة، التخطيط الحضري للمجالات السكنية وفق منظور التنمية المستدامة بالمدن الجزائرية: دراسة حالة مدينة تبسة، أطروحة دكتوراه في تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي "أم البواقي"، 2021/2020.

49- كامل مها سامي ، تأثير العناصر الإقليمية بالمدن المتوسطة على توجيه النمو العمراني، أطروحة دكتوراه في التخطيط الإقليمي، قسم التنمية الإقليمية، جامعة القاهرة، 2001/2000.

50- كريم اخلفهوم، أدوات التخطيط الحضري وإشكالية المخالفات العمرانية في الجزائر حالة: البليدة، أطروحة دكتوراه في علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، 2020.

51- كتاف كريمة، مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون 02-08، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة 01، 2013/2012.

52- ليليا حفيظي، المدن الجديدة ومشكلة الاسكان الحضري: دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 07 المدينة الجديدة "علي منجلي"، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2008.

53- محمد مزاري، سياسات التهيئة العمرانية في الجزائر ودور البلدية في التسيير الحضري، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2021/2020 .

54- مليكة سايل، دور سياسة التهيئة الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2020.

55- سليم هني، سياسات التهيئة العمرانية في الجزائر: دراسة حالة ولاية الجزائر 2010-2020، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2024/2023.

56- صبرينة تونسي، النظام القانوني للعمران في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2019/2018.

57- روابحي سناء، الخصائص الاجتماعية والعمرانية للمناطق الحضرية الجديدة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، جامعة باتنة 1، 2020/2019.

58- راضية عباس، النظام القانوني للتهيئة والتعمير بالجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر01، 2015/2014.

59- غريب ريم، دور السياسات المائية في ترشيد استغلال الموارد المائية في الجزائر، 2020-2021، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة.

- **المجلات والدوريات:**

60- أحمد حسين مها يحي، تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية، مجلة التجارة للبحوث العلمية، المجلد55، العدد الأول، يناير2018.

61- الخزرجي ثامر كامل محمد، السياسة العامة وأداء النظام السياسي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 33،2006.

62- العالم السائح النعمي، مفهوم صنع السياسة العامة ومراحلها، مجلة الأستاذ، العدد11، خريف 2016.

63- أبو رمان ممدوح عبد الله ، نظرية الأساس الاقتصادي، "دراسة تطبيقية على محافظة البلقاء"، مجلة كلية الآداب، العدد68، 2005.

64- أحمد النوعي ، أدوات التهيئة والتعمير في الجزائر ودورها في التنظيم العمراني وحماية البيئة، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد الثاني، 2022.

65- إقلولي صافية ، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي في ظل قانون 90-29 ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 50، العدد 05، 2013.

66- البحباح مصطفى محمد، قراءة نظرية للاتجاهات المفسرة للحياة الحضرية في المدينة، مجلة التربية، المجلد الثاني، ديسمبر 2016.

67- الطاهر غراز وآخرين، واقع نوعية خدمة النقل الحضري بالحافلات: حالة الخط الحضري باب القنطرة، المجلد07، العدد01، 2022.

68- الجيلاني بلواضح ، واقع قطاع النقل البري في الجزائر: المعوقات والحلول، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 04 العدد02، 2020.

69- بشير طلحة و ياهي سلامي ، المدينة في الفكر الخلدوني، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 02، 2007.

70- بحيح عبد القادر، تحديات الاقتصاد الجزائري أمام صدمات تقلبات أسعار النفط بين أزمة 1986م-2015م، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد02، العدد01.

71- بوريش رياض، السياسات العامة من منظور حكومي، الحوار المتوسطي، المجلد 04، العدد01، 2013.

72- بوسلوب أمال، والربيع جصاص، تأثير المشكلات الحضرية على التخطيط الحضري للمدينة، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد07، العدد 01، 2024.

73- بن دراج كريمة، المدن الجديدة والسياسة الاجتماعية للإسكان: "مدينة علي منجلي الجديدة نموذجا"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد24، العدد01، جوان 2023.

74- بغريش ياسمينة، المدن التوابع كبديل للنمو الحضري، مجلة الجامعة الخليجية، العدد03، المجلد 03، 2011.

75- بن مهية عبد القادر، واقع التحضر في الجزائر، مجلة المجتمع والرياضة، المجلد 06، العدد01، 2023.

76- بوغازي بلال و حياة كحيل، دور الولاية في مجال التهيئة والتنمية العمرانية في التشريع الجزائري، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 09، العدد01، 2021.

77- بوبكر بزغيش ، مخطط شغل الأراضي : أداة للتهيئة والتعمير، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 17، العدد01، 2018.

78- بوصباط أحمد، بغريش ياسمينة، آثار النمو الحضري في المدينة الجزائرية، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد04، العدد03، جويلية 2021.

79- بوشلوش عبد الغني، آلية إنتاج العقار الحضري ضمن البنية العقارية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، سبتمبر 2017.

80- بوشلوش عبد الغني ، العقار الحضري وانعكاساته على التركيبة الحضرية واستخدامات الأرض، مجلة تشريعات التعمير والبناء، العدد03، سيتمبر 2017.

81- بن غضبان فؤاد وآخرون، دور البعد العمراني في تقييم جودة الحياة من منظور الاستدامة الحضرية ، المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، 2021/93.

82- بن شعيب رياض، أثر فن التصميم المعماري على نسيج المجتمع: دراسة فنية سوسيولوجية "وهران أنموذجا"، مجلة النص، المجلد11، العدد01، 2024.

83- بن مهني خالد، و عبد الرزاق أمقران، التخطيط الحضري آلية لإبراز جمالية المدينة الجزائرية: وسط مدينة سطيف أنموذجا، مجلة الآداب والدراسات الاجتماعية، المجلد17،العدد02، 2020.

84- جميلة فسيح، حماية الأراضي الفلاحية في قانون التهيئة والتعمير، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد الثامن، العدد01، ماي 2022 .

85- جميلة دوار، المدن الجديدة في التشريع الجزائري، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، العدد38، جوان 2014.

86- جعيل جمال، تقييم فعالية سياسة السكن في الجزائر: الصعوبات والحلول، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد23، ديسمبر 2010.

87- جفار جعفر وحامة آية، دور المدن الصغيرة والمتوسطة في إعادة توازن الشبكة الحضرية "حالة مدينة سوق أهراس"، جامعة أم البواقي، 2021.

88- دياب علي محمد، مفهوم الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري، مجلة جامعة دمشق، العدد02، المجلد28، 2012.

89- درداري محمد، واقع المدينة الجزائرية، مجلة الحوار الثقافي، المجلد06، العدد02، 2017.

90- هدى مدني، دور الجماعات الاقليمية في ضبط البيئة العمرانية في القانون الجزائري، مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد 11، العدد01، 2023.

91- وهيبة صاحبي ، المدينة الجزائرية بين التطور التاريخي والتغير الحضاري، مجلة دراسات انسانية واجتماعية، المجلد11، العدد02، 2022.

92- وهيبة سعيدي، التلوث الصناعي في الجزائر: قراءة في الأسباب والآثار، مجلة دراسات اجتماعية، المجلد07، العدد18،2015.

93- وليد بخوش و آخرون، المنظومة الصحية الجزائرية وواقع الصحة العمومية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي،01/36، 2018.

94- وناسي سهام، مشكلات البيئة الحضرية في الجزائر وجهود حمايتها، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد04، العدد04، أكتوبر 2021.

95- يسعد فايزة، تطور النمو السكاني والحضري في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 05،العدد 01، 2017.

96- كرمين سميرة ، تقييم فعالية نتائج سياسات النقل العمومي في الجزائر، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، العدد01، 2022.

97- كريم إخلفهوم، إشكالية المخالفات العمرانية في الجزائر، دراسة ميدانية: حالة بلدية بوفاريك، مجلة العمارة وبيئة الطفل، المجلد07، العدد02، 2022.

98- لبنى سناني، جودة الخدمات الصحية: مدخل مفاهيمي، مجلة سوسيولوجيا ، المجلد07، العدد01، 2023.

99- لعمري محمد، دور شرطة العمران في تحقيق الضبط العمراني بين الواقع والمأمول، مجلة تشريعات التعمير والبناء، العدد07، 2018.

100- لقمان رداف، جهود الجزائر في مواجهة مشكلات البيئة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد29، جوان 2017.

101- لعشيبي الطاهر، التهيئة الإقليمية وإشكالية التنمية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد14، جوان 2008.

102- مجاجي منصور، أدوات التهيئة والتعمير كوسيلة للتخطيط العمراني، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد01، العدد01، 2007.

103- محمدي مليكة، مشروع قسنطينة: استراتيجية ربط الجزائر بالمصالح الفرنسية، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 15، العدد01، جوان 2023.

104- مبروكي عمار و موسى اسماعيل شماخي، الأبعاد البيئية للمجال العمراني وعلاقته بتنمية الطفل في المدن الجزائرية، مجلة الرستمية: المجلد03، العدد02، 2022.

105- محمد زوزي، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، المجلد 08، العدد08، 2010.

106- منيرة بن شوية، دور الهوية التاريخية والبعد الجغرافي في تشكيل مورفولوجية المدينة الجزائرية: مدينة بسكرة أنموذجا، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد13، العدد02، 2024.

107- مصطفى بلعور، الإصلاحات السياسية في الجزائر، 1988م-1990م، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد01، جانفي 2009.

108- محمد در، أهم مناهج وأدوات وعينات البحث العلمي، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، العدد09، جانفي2017.

109- نذيرة بوقبس، أدوات تنظيم التهيئة الحضرية في الجزائر بين النظري والتطبيق، وبوادر التوجه نحو استراتيجية المشروع الحضري: حالة مدينة قسنطينة، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد47، جوان 2018.

110- نسرين فتيحة مصابيح، المدن الجديدة في الجزائر: أي مقومات لأي سياسات، مجلة التعمير والبناء، المجلد03، العدد03، 2019.

111- نقي أحمد، المقابلة: الماهية، الأهمية، الأهداف، الأنواع، مجلة أفانين الخطاب، المجلد01، العدد02، ديسمبر 2021.

112- سعيدوني معاوية، أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر: جذورها، واقعها، آفاقها، مجلة عمران ،العدد04، ربيع 2016.

113- عبد الوهاب برتيمة، تطور الأحكام المؤطرة للاحتياطات العقارية وتأثيرها على الاستثمار، مجلة المفكر، المجلد10، العدد 01، 2015.

114- عبد النور موساوي، و صاوشي صونية، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية ،المجلد 08، العدد02، جوان 2021.

115- عبد الحميد عائشة، التجربة الجزائرية في إدارة الأزمات الأمنية، مرحلة العشرية السوداء (1990م-2000م) نموذجا، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث: مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد05، العدد07، إبريل 2021.

116- عيسى بن حمادة ، المدينة الجديدة "علي منجلي": نموذج جديد للتحضرية بالجزائر ، مجلة علوم المدينة، المحيط والأقاليم، العدد04، أفريل 2023.

117- فاطيمة حمادو، الرقابة الإدارية على أعمال البناء في ظل قانون التهيئة والتعمير، مجلة التعمير والبناء، العدد الأول، مارس 2017.

118- فاروق يعلى، التحضر ومشكلات المدن الجزائرية، مجلة دفاتر علم الاجتماع، المجلد01، العدد03، 2013.

119- فلاح عبود، الأحياء المتخلفة، مجلة التراث، المجلد08، العدد01، 2018.

120- فاطمة الزهراء تنيو ، الملاحظة: تقنية كثيرة الورود، نادرة التوظيف، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد13، العدد01، 2020.

121- صبحي أيمن سيد وآخرون، مياه الصرف الصحي: معالجتها وحكم استخدامها، حولية كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، العدد 18، 2014.

122- قاسمي شوقي ، صباح سليماني، السكن في الجزائر: أزمة تأبى الانقضاء، مجلة العلوم الانسانية، المجلد19، العدد02، 2019.

123- رشيد جلود ، دور اللامركزية الادارية في التنمية الحضرية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 01، العدد20، 2014.

124- رحامنية سعيدة ، وضعية الصحة والخدمات الصحية في الجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد11، مارس 2015.

125- ريم هند، أزمة السكن في المدينة الجزائرية بين الواقع والمأمول: مقاربة سوسيولوجية، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد06، العدد03، 2022.

126- تريكي حسان ، ظاهرة النمو الحضري في الجزائر: دراسة سوسيولوجية تحليلية، المجلد10، العدد01، 2018

- **النصوص القانونية والتشريعية:**

127- القانون رقم 87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية، العدد 05،1987.

128- القانون رقم 90-08 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد15، 1990.

129- القانون 90-09 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد15، 1990.

130- القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية، العدد52، 1990.

131- القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية، العدد44، يونيو 1998.

132- القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 77، ديسمبر 2001.

133- القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 يونيو 2010، والمتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية ، العدد 61، أكتوبر 2010.

134- القانون 12-07، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد12، 2012.

135- القانون 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد 15، 2006.

136- القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، يوليو 2011.

137- القانون رقم 91-11، المؤرخ في 27 أفريل 1991، الذي يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد21، 1991م.

138- المرسوم التنفيذي 91-177، الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه، ومحتوى الوثائق المتعلقة به. الجريدة الرسمية، العدد 26، ماي 1991.

139- المرسوم 91-178، الذي يحدد إجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي والمصادقة عليها ومحتوى الوثائق المتعلقة بها، المؤرخ في 28 ماي 1991، الجريدة الرسمية، العدد26، 1991.

140- القانون رقم 02-08، المؤرخ في 08 ماي 2002، المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، الجريدة الرسمية، العدد 34، 2002.

141- المرسوم التنفيذي رقم 05-318 المعدل والمتمم للمرسوم 91-178، الجريدة الرسمية، العدد62، 2005.

142- المرسوم التنفيذي 09-147 المحدد لمحتوى مخطط تسيير المساحات الخضراء وكيفيات إعداده، الجريدة الرسمية، العدد26، 2009.

143- المرسوم الرئاسي 94-93 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، يدرج وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية ضمن تشكيلة الحكومة، الجريدة الرسمية، العدد23، أفريل 1994.

144- المرسوم التشريعي رقم 94-07، المتعلق بشروط الانتاج المعماري، الجريدة الرسمية، العدد32، 1994.

145- المرسوم التنفيذي رقم 94/12 المحدد لشروط وكيفيات إعداد المخطط التوجيهي لتهيئة فضاء المدينة الكبيرة والموافقة عليه، المؤرخ في 01 مارس 2012، الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة في 07 مارس 2012.

146- المرسوم التنفيذي رقم 16-83 ، الذي يحدد كيفيات إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية، الجريدة الرسمية، العدد13، 2016.

147- المرسوم التنفيذي رقم 08-189 الذي يحدد صلاحيات وزير السكن والعمران، الجريدة الرسمية ، العدد 37، 2008.

148- المرسوم التنفيذي رقم 13-13، الذي يحدد قواعد تنظيم وتسيير المصالح الخارجية لوزارة السكن والعمران، الجريدة الرسمية، العدد03، 2013.

149- المرسوم التنفيذي رقم 11-137 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم، الجريدة الرسمية، العدد 20، 2011.

150- المرسوم التنفيذي 07-05 المتضمن تشكيلة المرصد الوطني للمدينة وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، العدد03، 2007.

151- المرسوم التنفيذي رقم 15-19 المتضمن كيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها، الجريدة الرسمية ، العدد07، 2015.

152- المرسوم التنفيذي رقم 18-331، الذي يحدد صلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية، العدد77 ، 2018.

153- المرسوم التنفيذي رقم 11-76، المؤرخ في 16 فبراير 2001، الذي يحدد شروط وكيفيات وضع مخطط تهيئة المدينة الجديدة وإعداده واعتماده، الجريدة الرسمية، العدد 11، 2011.

154- المرسوم التنفيذي رقم 04-275، المؤرخ في 2004/09/05، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة سيدي عبد الله، الجريدة الرسمية، العدد56، 2004.

155- المرسوم التنفيذي رقم 06-233، المؤرخ في 2006/07/04 ، المتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز بعض المنشآت وتجهيزات وهياكل المدينة الجديدة سيدي عبد الله، الجريدة الرسمية، العدد45، 2006.

156- المرسوم التنفيذي، 04-96، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة لبوعينان، الجريدة الرسمية، العدد20، 2004.

157- المرسوم التنفيذي رقم 04-97 المؤرخ في 01 أفريل 2004، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة بوغزول، الجريدة الرسمية، العدد 20، 2004.

158- المرسوم التنفيذي رقم 06-232، المؤرخ في2006/07/04، المتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز بعض منشآت وتجهيزات وهياكل المدينة الجديدة لبوغزول، الجريدة الرسمية، العدد 45، 2006.

159- المرسوم التنفيذي رقم 07-366 المؤرخ في 2007/11/28 ، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة للمنيعة ، الجريدة الرسمية، العدد 76، 2007.

160- المرسوم التنفيذي 05-79 الذي يحدد صلاحيات وزير الثقافة، الجريدة الرسمية، العدد16، 2005.

161- الجريدة الرسمية لمناقشات المجلس الشعبي الوطني، مناقشة مشروع المخطط الوطني لتهيئة الاقليم، الدورة السادسة، العدد152، السنة الثالثة، 31 ماي 2010.

162- الجريدة الرسمية لمداولات مجلس الأمة، مناقشة مشروع قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الدورة الخريفية 2001، العدد07، جلسة يوم 13 نوفمبر 2001.

163- الجريدة الرسمية، العدد21، أفريل 1997، السنة 34، المتضمنة : قرارات، مقررات آراء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، رأي في ملف "الجزائر غدا"، الدورة العامة الرابعة، أكتوبر 1995.

164- الأمر 95-26 المعدل لقانون التوجيه العقاري، الجريدة الرسمية، العدد55، 1995.

- **الملتقيات والتقارير:**

165- الأمم المتحدة: الجمعية العامة، ورقة السياسة العامة: السياسة الحضرية الوطنية، 2016.

166- حداب محي الدين، الإسكان الحضري ونظريات تخطيط المدن، مداخلة ضمن الملتقى الوطني آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر يومي 06-07 نوفمبر 2013، جامعة أحمد دراية، أدرار.

167- ميدني شايب ذراع و العمري وفاء، مورفولوجية المدينة الجزائرية وتمثلات الهوية: الوجه الآخر لمدن التريف، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المجالات التقليدية والحديثة وانتاج الهوية الفردية والجماعية في المجتمع الجزائري، 2016/10/09، جامعة ورقلة.

- **المقابلات:**

168- مقابلة مع السيد **عبد المالك شيرارد**، مدير الدراسات بالمديرية العامة للتهيئة والتعمير، وزارة السكن والعمران والمدينة، بتاريخ 12-02-2023، على الساعة 10:46 ، بمقر الوزارة .

169- مقابلة مع الأستاذ **عمار درياس**، أستاذ التعليم العالي، تخصص: جغرافيا وتهيئة الاقليم، جامعة هواري بومدين للتكنولوجيا، بتاريخ 19-02-2024، على الساعة 11:30، بمخبر التهيئة العمرانية.

170- مقابلة مع الأستاذ **عبد الكريم قريد**، أستاذ محاضر أ، تخصص: علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر 02، مخبر الأرغونوميا، بتاريخ 20-03-2024، على الساعة 09:45.

171- مقابلة مع الأستاذ قاسيمي الحي محمد، أستاذ التعليم العالي، تخصص: علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر 02، بتاريخ 22-03-2023، على الساعة 10:30.

172- مقابلة مع الأستاذ خليل سويمر، تخصص: التهيئة العمرانية والسياحية، جامعة هواري بومدين للتكنولوجيا، بتاريخ 24-03-2024، على الساعة 14:30.

173- مقابلة مع الأستاذة سميرة حنيفي، أستاذ محاضر أ ، تخصص: علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر 02، بتاريخ 03-04-2024، على الساعة 09:50.

174- مقابلة مع الأستاذة طكوك نزهة، أستاذ مساعد أ، تخصص: تهيئة الاقليم، جامعة هواري بومدين للتكنولوجيا، بتاريخ 09-04-2024، على الساعة 11:40.

175- مقابلة مع الأستاذ اخلفهوم كريم، أستاذ محاضر ب، تخصص: التهيئة الحضرية، جامعة هواري بومدبن للتكنولوجيا، بتاريخ 14-04-2024، على الساعة 10:45.

176- مقابلة مع الأستاذة وهيبة شلابي، أستاذ مساعد أ، تخصص: التهيئة الحضرية، جامعة هوراي بومدين للتكنولوجيا، بتاريخ 17-04-2024، على الساعة 09:30.

177- مقابلة مع الأستاذة ليلى عباس منصور، أستاذ مساعد أ، تخصص: علوم الأرض وتهيئة الاقليم، جامعة هواري بومدين للتكنولوجيا، بتاريخ 21-04-2024، على الساعة 9:10.

178- مقابلة مع الأستاذ الوردي خرور، أستاذ محاضر أ، تخصص: التهيئة العمرانية، جامعة هواري بومدين للتكنولوجيا، بتاريخ 28-04-2024، على الساعة 10:10.

179- مقابلة مع الأستاذ زيان محفوظ، أستاذ التعليم العالي، تخصص: التهيئة المجالية، جامعة هواري بومدين للتكنولوجيا، بتاريخ 05-05-2024، على الساعة 12:46.

180- مقابلة مع الأستاذة بعزيز أمال أستاذ محاضر أ، تخصص : التهيئة العمرانية، جامعة هواري بومدين للتكنولوجيا، بتاريخ 07-05-2024، على الساعة 10:20.

181- مقابلة مع الأستاذ رزاز محمد عبد الصمد، أستاذ التعليم العالي، تخصص: التهيئة العمرانية والسياحية، جامعة هواري بومدين للتكنولوجيا، بتاريخ 13-05-2024، على الساعة 09:40.

182- مقابلة مع الأستاذ بومخلوف محمد، أستاذ التعليم العالي، تخصص: علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر02، بتاريخ 06-06-2024، على الساعة 13:30.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- **BOOKS** :

183- A. Dahl Robert, the concept of power, behavioral science , volume 02, issue 03 ,1957.

184- André De Laubadré et autres, Droit Administratif Géneral, 15éme édition. L.G.D.J, 1999.

185- Corinne Larrue and others, public Policy Analysis, great Britain: mpg books,2007.

186- Cynthia Negrey, Urban Economy,in :Ronald k. Vogel, Handbook of Research on urban politics and policy in united states, London: Green wood press, 1997.

187- Dye R Thomas, understanding public Policy, USA: Pearson Education, 14th ed,2013.

188- Harold Wolman and Others, theories of urban politics, SAGE publications, London,1995.

189- Harry W. Richardson, Regional Growth Theory, London: The Macmillan Press LTD, first published, 1973.

190- Jacques De Lanversin, la Région et L'aménagement du territoire, 3éme édition, Librairies techniques,1997.

191- Jonathan Davies and Jessica Trounstine, institutionalisms old and new in urban politics . in: oxford handbook of urban politics, ed: Karen mossberger and others, oxford university press, new york, 2012.

192- James Simmie, Planning, Power and Conflict, in: Handbook of urban studies, ed: Ronald Paddison, London: SAGE publications , 2001,.

193- John Forester, Policy Analysis as critical listening, in; Michael Moran and others,the oxford handbook of public policy, oxford university press,2006.

194- Le Corbusier, Towards a New Architecture, translated by: Frederick Etchells,New York : Dover Publications, 1986.

195- Maouia saidouni, Elements d'introduction à l'urbanisme : Histoire, méthodologie, réglementation, éd : casbah, alger, 2000.

196- Miroslav Strida, les méthodes de détermination des région économiques en Tchécoslovaquie, annales de géographie,378.

197- Patsy Healey, Collaborative Planning : shaping places in fragmented societies,red globe press, London,1997.

198- Pierre Merlin et Françoise Choay, Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, 2éme édition, PUF, 2010.

199- Ralf Brand and others, Collaborative planning in Uncollaborative World,in: Planning Theory, SAGE publication,vol6,2007.

200- William Dunn, Public Policy Analysis : An Introduction, 3rd ed, Neujersy: Prentice Hall.

- **REVIEWS:**

186- Andy Constantin Leoveanu, Rationalist model in public decision making, journal of public administration , Finance and Law, Issue 4/2013.

187- Ananda Krishnan, understanding the need of satellite towns in india, science and engineering journal,IOP,114,2023.

188- Clarence Stone, Urban Regimes and The Capacity to Govern: a political economy approach, journal of urban Affairs, Volume 15, Number 01, 1993.

189- Emilia Stankiewicz, Frank Lloyd Wright's Broadacre City as a manifestation of American values of freedom and democracy, crossroads: a journal of English studies , university of Bialystok.

190- Hegla Jane Scarwell, in Urbanisme Et Aménagement ,Institut National Spécialisé d'études Territoriales (INSET) ,N°7 , juin 2019.

191- John Forester and , Bounded Rationality and the Politics of Muddling Through, public administration review, February 1984.

192- James M. Smith, Urban Regime Theory, in: John Wiley and Sons Ltd, the wiley Blackwell encyclopedia of urban and regional studies,p6 ,2019.

193- Jay Prajapati, Dipali Paneria, Garden City Movement : Devlopment and ChalangeInternational Journal of Research in Engineering and science, volume 09, number 02, 2021.

194- Jill L Grant, New urbanism and smart growth movements, in: international encyclopedia of housing and home, vol 05, oxford; elsilver;2012.

195- Kamil Glinka, the Urban Regime Theory in Political science researche-the possibilities and limitations of implementation, polish political science Review,2020.

196- Mazdak Irani, Ewperiences, characteristics, and features of developing new towns, European Journal of Geography, volume 13, issue 5.

197- Michiel Dehaene, Broadacre City; the city in the eye of beholder, journal of architectural and planning research, summer 2002.

198- Mohammed Ali Hamoud, public policies, a vision in the factors of development and theoretical schools and concept, tikrit journal for political science, N°22, December 2020.

199- Nioche Jean-Pierre, De l'évaluation à l'analyse des Politiques Publiques, in : Revue française de science politique, 32° année, n°1, 1982.

200- N. Yalmanov, public Policy and Policy making, kne social sciences, volume02, 2021.

201- Paul Davidoff, Advocacy and Pluralism in planinig, journal of the American Institute of planners, 1965.

202- Thomas Gunton, the theory and practice of collaborative planning in resource and environmental management, environement journal, volume31,N°02, 2003.

203- Vivien Lowndes, Rescuing Aunt Sally: Taking Institunial Theory Seriously in Urban Politics, Urban Studies, Vol 38 N°11, 2001.

204- Younes Rahima, public Policy évaluation process, journal of AL-NAQED for Political Studies, volume:08/N°:01.

- **THESES:**

205- EDWARD A. Suchman, Evaluative Research : principles and practice in public service and social action programs, phd, Russell SAGE Foundation, new york, 1967.

206- Hynda Boutabba, Le lotissement légal entre la procédure" officielle" et la procédure "paralléle" : cas de la ville de m'sila, thése de magister, centre universitaire Mohamed Boudiaf,2001.

207- Patrick Dal cin, de L'aménagement du territoire à l'aménagement de l'environement : le cas francais, thése de doctorat année 2004- université de Reims- France.

208- Seyed Salahaldin Sasan, urbanisation et politiques urbaines : analyse comparative du cas de l'iran et de la France , thése du doctorat en science economique, université nice, 2014.

- **Seminar and conference :**

209- cherrared, et autre, Problématique et faisabilité du développement durable en matière d'assainissement urbain en Algérie, Novatech 2007, 6éme conférence sur les techniques et stratégies durables pour la gestion des eaux urbaines par temps de pluie, juin 2007, lyon, France. HAL open science.

210- Charte européenne de l'aménagement du territoire, adoptée par la conférence européenne des ministres responsables de l'aménagement du territoire, Torremolinos, 20 mai 1983, revue juridique de l'environnement 1983,N° 03, p269.

- **Websites :**

211- Wiktionary, https://en.wiktionary.org/wiki/power .

212- David Easton, categories for the systems Analysis of politics, in Bernard Susser: Approaches to the study of politics,1992 In http://www.stetson.edu/~gmaris/Easton.htm .

213- Allison's Three Models of Government Action, Atlas of Public Management, https://www.atlas101.ca/pm/concepts/allisons-three-models-of-government-action/

214- Michel Caseigts, l'aménagement de l'espace, L.G.D.J, 1999,14. https://www.larousse.fr/dictionnaire/francais

215- Jean Robert Gatsinzi, How to Formulate a National Urban Policy: a practical guide , UN-HABITAT , 2019.

216- David Kaufmann and Mara Sidney, Towards an urban policy analysis: linking urban politics and public policy, international public policy association, https://www.ippapublicpolicy.org/file/paper/5b28ef1181b98

217- UN-HABITAT/OECD (2024), Global State of National Urban Policy 2024: Building Resilience and Promoting Adequate, Inclusive and Sustainable Housing, UNON Publishing, Nairobi, P38 https://unhabitat.org/global-state-of-national-urban-policy-2024

218- Lwiss Mumford, what is a city , https://ia801906.us.archive.org/33/items/mumford-what-is-a-city

219- https://www.britannica.com/topic/new-urbanology

220- Tony Garnier, une cité industrielle : projet urbanistique, 1899-1917 , https://www.citedelarchitecture.fr/sites/default/files/documents/2017-09/fo_citeindustrielle .

221- Dragica Gataric and others, The Origin and Development of Garden Cities: an overview, university of Belgrade, may 2019 .

https://scispace.com/pdf/the-origin-and-development-of-garden-cities-an-overview-2wy4b79moy.pdf

222- Gerald A Carlino and Albert Saiz, City Beautiful,institut of labor IZA, Germany: bonn, octobre 2008, https://www.philadelphiafed.org/-/media/frbp/assets/working-papers/2019/wp19-16.pdf

223- William Fulton, the new urbanism : hope or hype for American communities, Lincoln institute ,1995.
https://www.newtowninstitute.org/spip.php?article1161

224- New towns and politics, conference 2010,
https://www.newtowninstitute.org/spip.php?article247

225- الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: تطور مسار التهيئة العمرانية في الجزائر:
https://feteindependance.interieur.gov.dz/2022/06/04/893/

226- معجم المعاني الجامع، قاموس عربي، عربي،
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9/?

227-
https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/am%C3%A9nager/2779 معجم لاروس

228- https://hypergeo.eu/amenagement/ موسوعة الجغرافيا،

229- Luis Fuentes and Arturo Orellana, Metropolitan Areas, the wiley Blackwell encyclopedia of urban and Regional Studies, april 2019.

230- Sayani Mukhopadhyay, Regional Planning : Types, Principles, Objectives, https://asutoshcollege.in/new-web/Study_Material/CC_4_09_OBJECTIVES_converted_06042020.pdf

231- Bousmaha Ahmed et autre, Dynamique des villes en Algérie : application du critère de la taille des villes selon le model hiérarchique de la loi de ZIP, URIhttp://dspace.univ-oeb.dz:4000/handle/123456789/17056

232- عبد الحكيم حذاقة، الجزائر في مواجهة الجفاف: 19 محطة لتحلية مياه البحر واستثمارات بـ23 مليار دولار، الجزيرة نت، مقال منشور بتاريخ 2023/05/07.

233- إذاعة إكسبرس FM، أرقام عن الموارد المائية وإنتاج الحبوب في الجزائر والمغرب، 2024/03، تاريخ الاطلاع: 22025/04/12 https://radioexpressfm.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%

234- جريدة المصدر أونلاين، المشاريع الكبرى للجزائر تقودها نحو ضمان أمنها المائي، أفريل 2025، تاريخ الاطلاع: 2025/04/12 https://www.elmasdaronline.dz/04/04/2025/%DB

235- الجزيرة نت، الجزائر: إنتاج 3.7 ملايين متر مكعب من المياه المحلاة يوميا نهاية 2024، 2024/05/15، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/5/15/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8 تاريخ الاطلاع: 2024/07/24.

236- معجم جامعة بيرزيت، https://ontology.birzeit.edu/term/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8

237- جميل حمداوي، المورفولوجيا الاجتماعية، مقال منشور في مكتبة الألوكة، https://www.alukah.net/culture/0/91294/%D8%A تاريخ الاطلاع: 2023/05/22.

238- Janell Hobson, New town :the modernist planning project and social justice, in: Development Planning, university College London, N°108, 1999, https://www.semanticscholar.org/paper/NEW-TOWNS%2C-THE-MODERNIST-PLANNING-PROJECT-AND-Hobson

239- شريفة عابد، وزير السكن عبد الوحيد طمار يؤكد استمرار الجهود مع تدارك النقائص، جريدة المساء، 20 فيفري 2019، https://www.el-massa.com/dz/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/4,3 - %D9%85%%D8%B3%D9%83%D%D9%85%D9%86%D8%B0-19

240- الإذاعة الجزائرية، 10 آلاف مليار دينار استثمارات قطاع النقل والأشغال العمومية منذ 1999، https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20180129/132293.html

241- Amar Azzouzi et Mohamed Lamine Harka, La planification urbaine en Algérie : réformes et blocages, https://droit.cairn.info/revue-droit-et-ville-2019-2-page-275?lang=fr 22/05/2024, 14 :25

الملاحق

الملحق رقم 01: السيناريوهات الأربعة لاستراتيجية التهيئة للإقليم الوطني

السيناريو الأول: التوازن الإرادي

الخريطة 2 : السيناريو 1 التوازن الإرادي

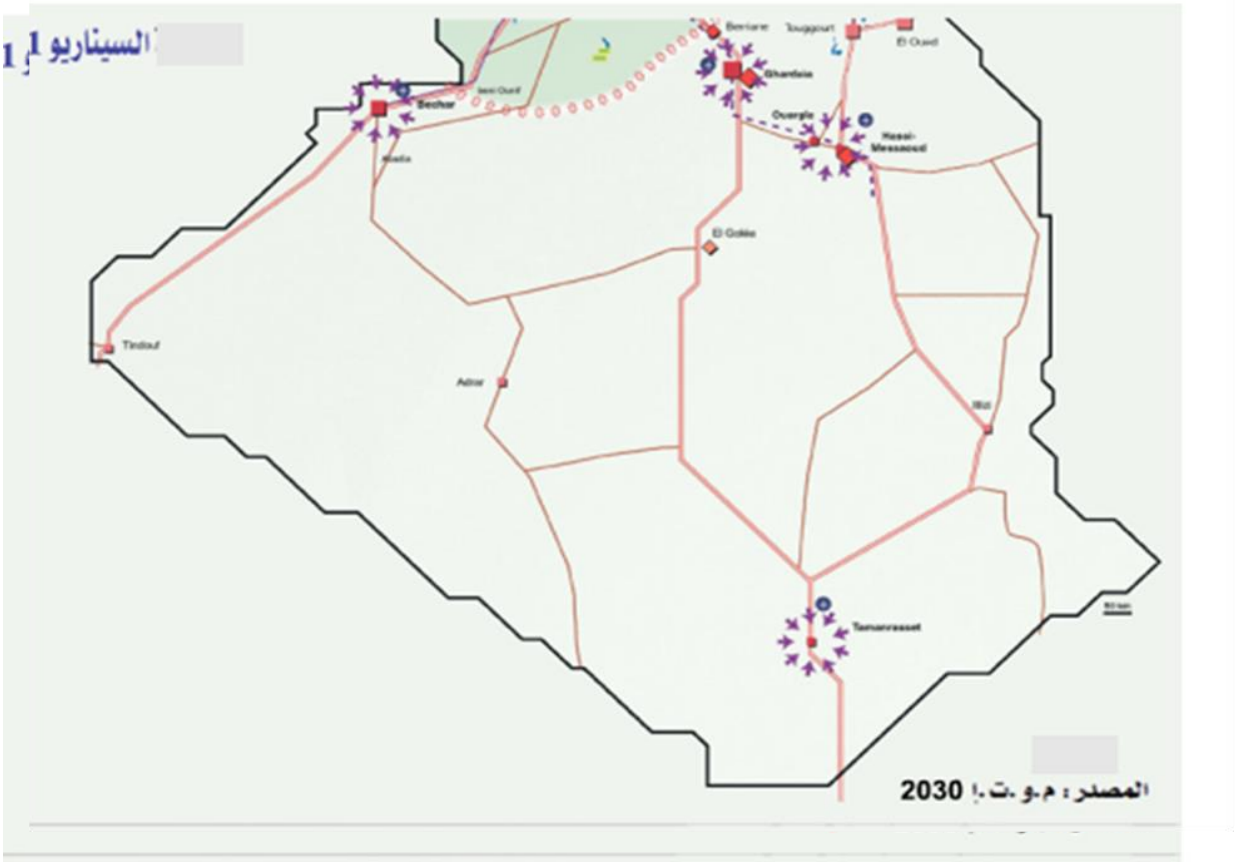

السيناريو الثاني: حركية التوازن

السيناريو الثالث: الإقليم التنافسي

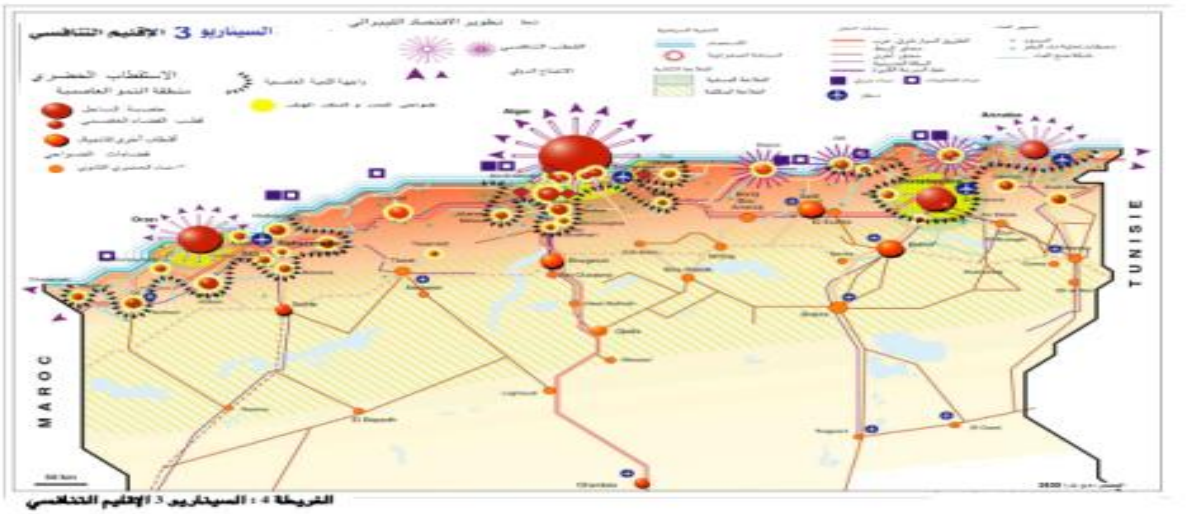

الخريطة 4 : السيناريو 3 الإقليم التنافسي

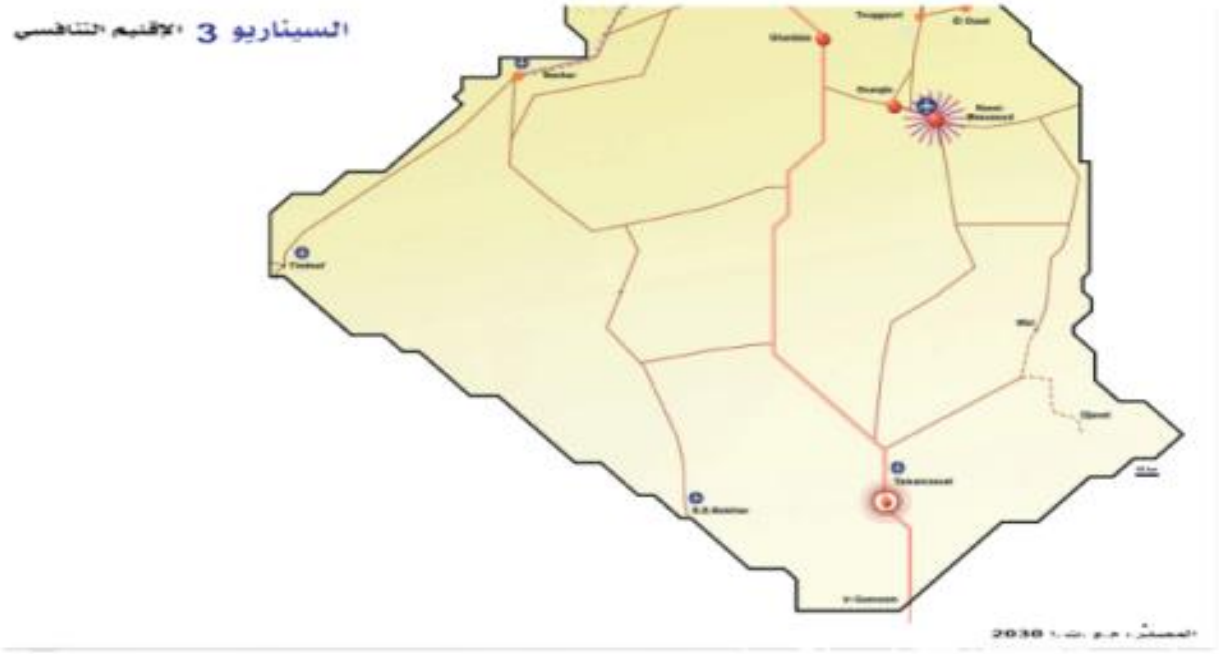

السيناريو الرابع: الإقليم المتناثر

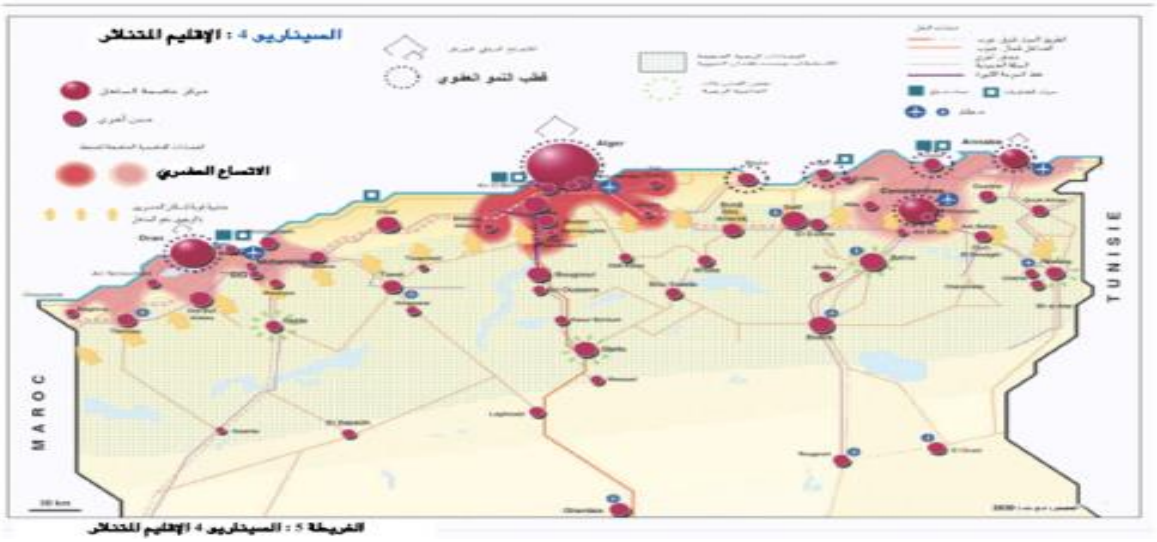

الخريطة 5 : السيناريو 4 الإقليم المتناثر

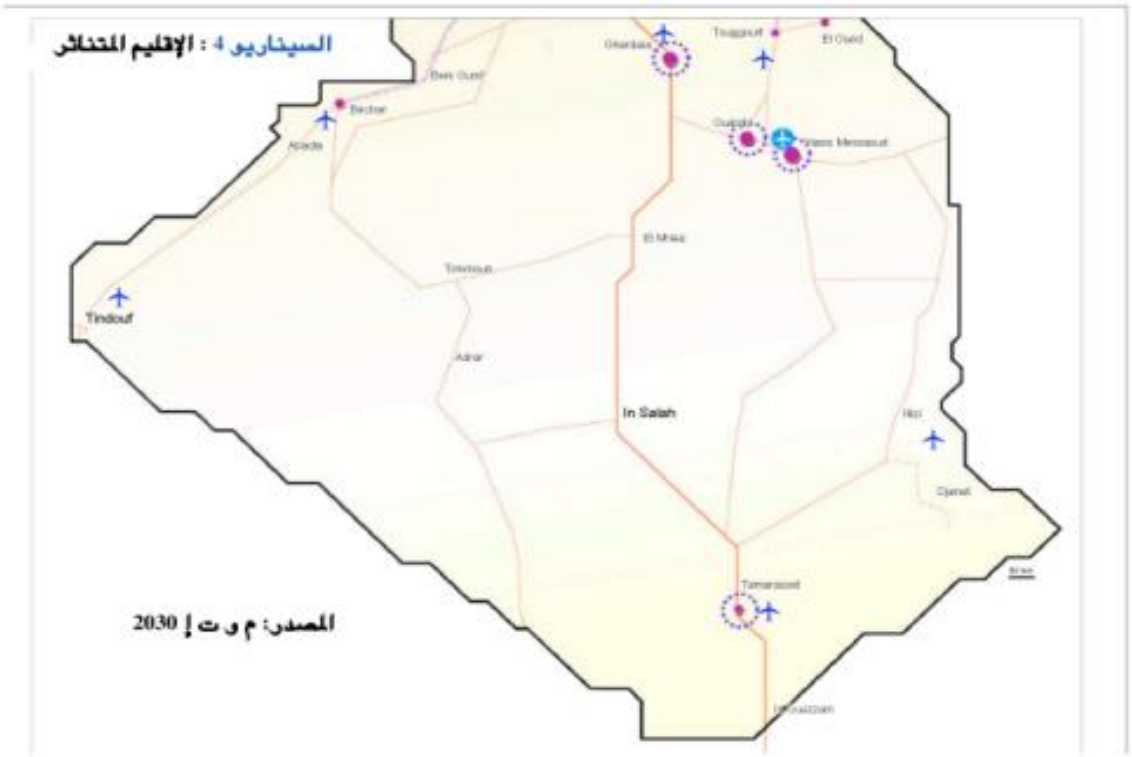

المصدر: القانون رقم 10-02 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم

جامعة الجزائر 03

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم التنظيم السياسي والإداري

دليل مقابلة لموضوع بحث أطروحة دكتوراه بعنوان:

تحليل وتقييم السياسة العمرانية بالجزائر 1999م/2019م
قراءة نقدية في سياسة المدن الجديدة

دراسة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د)

إعداد الطالبة:
علام زيدالمال نجوى

إشراف الأستاذ:
أ.د. بولالوة ياسين

السنة الجامعية 2022/2021

في إطار إنجاز أطروحة دكتوراه الطور الثالث في تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تضع الباحثة بين أيديكم دليل المقابلة، الذي تم إعداده في سياق الدراسة التحليلية للموضوع الذي جاء بعنوان: "**تحليل وتقييم السياسة العمرانية بالجزائر 1999م/2019م**" **قراءة نقدية في سياسة المدن الجديدة**، والذي يهدف إلى التعرف على السياسة العمرانية بالجزائر ودورها في تحقيق التنمية العمرانية، بالكشف عن أهم وسائل التدخل المجالي التي اعتمدتها الدولة لتحقيق التوازن الجهوي والتنمية وكذا أهم العراقيل التي واجهت هذه السياسة، لذلك تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على دور السياسة العمرانية المتبعة من خلال أساليب التخطيط والتعمير في بناء تجمعات عمرانية تحقق الازدهار الاجتماعي والاقتصادي للمواطن .

لهذا تم الاعتماد على أداة المقابلة كأداة مساعدة و تدعيمية للدراسة التحليلية، لذا نطلب من سيادتكم :

- التأكد من مدى ملائمة دليل المقابلة في الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها.
- قراءة الدليل المقدم والإلمام بأسئلته والتدقيق فيها وإدراج ما ترونه من تعديلات واقتراحات حول الأسئلة المقدمة فيه في أسفل الدليل.
- تحكيم الدليل بكل موضوعية وتأني.

مع كل الشكر والتقدير لاهتمامكم وتعاونكم معنا.

- **اسم ولقب الأستاذ المحكم لدليل المقابلة، مع الرتبة العلمية ومؤسسة الانتماء:**

.....

.....

.....

.....

.....

دليل المقابلة

المحور الأول: البيانات الخاصة بالمبحوثين

اللقب:

الاسم:

الوظيفة:

التخصص:

الرتبة:

مؤسسة الانتماء:

المحور الثاني: واقع السياسات العمرانية بالجزائر

1-كيف ترى واقع السياسة العمرانية بالجزائر منذ 1999م إلى 2019م؟

.....

.....

2-حسب رأيك هل تهتم السياسة العمرانية المسطرة بمبدأ العمران المستدام؟

.....

.....

3- هل تعكس السياسة العمرانية المتبعة جودة الحياة العمرانية للمواطن؟

.....

.....

4-هل ترى أن السياسة العمرانية وعمليات التهيئة تهتم بحماية البيئة في الجزائر؟

.....

.....

5- حسب رأيك ما مدى توافق عمليات التعمير مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؟ وهل هناك اعتبار للمخاطر الكبرى في عمليات التعمير؟

.....

.....

6-كيف ترى واقع التنمية المستدامة في ظل السياسة العمرانية المتبعة حاليا؟

.....

.....

7- ما مدى تكريس مبدأ الديمقراطية التشاركية في السياسة العمرانية؟

.....

.....

8- كيف ترى توسع التعمير على حساب الأراضي الفلاحية؟

.....

.....

المحور الثالث: المدن الجديدة في الجزائر

1-هل خيار اعتماد المدن الجديدة كسياسة عمرانية يعتبر الخيار الأفضل لحالة الجزائر؟ ولماذا؟

.....

.....

2- كيف ترى الجانب الجمالي والاجتماعي للمدن الجديدة؟

.....

.....

3-ما مدى تحقيق المدن الجديدة للأهداف المرجوة منها؟

.....

.....

4-باعتباركم خبراء وباحثين في مجال العمران، هل يتم استشارتكم من طرف المؤسسات المعنية بالتهيئة والعمران؟

.....

.....

المحور الرابع: الاقتراحات والاضافات حول الموضوع والحلول المقترحة بالاغضافة إلى الملاحظات حول المقابلة والأسئلة المقدمة

.....

.....

.....

.....

.....

الأساتذة المحكمين لدليل المقابلة:

1-الأستاذة: بورياح سلمى – جامعة أمحمد بوقرة بومرداس-

2-الأستاذة: حمايدية أسماء – جامعة أمحمد بوقرة بومرداس-

3-الأستاذة: أمينة سرير عبد الله –جامعة أمحمد بوقرة بومرداس –

4-الأستاذ : سمير حكيم -جامعة غرداية-

5-الأستاذ: جعفري عبد الله –جامعة أحمد دراية أدرار -

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر والعرفان	
الإهداء	
خطة الدراسة	
مقدمة	أ
الفصل الأول: مفهوم السياسة العامة العمرانية والمدن الجديدة	23
المبحث الأول: مفهوم السياسات العامة	24
المطلب الأول: تعريف السياسات العامة	24
المطلب الثاني: خصائص وأنواع السياسات العامة	31
المطلب الثالث: مستويات السياسة العامة ونماذج صنعها	37
المبحث الثاني: مفهوم السياسة العامة العمرانية	43
المطلب الأول: تعريف السياسات العامة العمرانية وخصائصها	43
المطلب الثاني: نظريات السياسات العامة العمرانية	49

الفهرس

المطلب الثالث: مراحل وأهداف السياسات العامة العمرانية	61
المبحث الثالث: مفهوم المدن الجديدة	66
المطلب الأول: تعريف المدينة والمدينة الجديدة	67
المطلب الثاني: نظريات المدينة الجديدة وخصائصها	72
المطلب الثالث: أنواع المدن الجديدة ودوافع إنشائها	80
الفصل الثاني: تحليل السياسة العمرانية بالجزائر	89
المبحث الأول: تطور السياسة العمرانية بالجزائر	90
المطلب الأول: آثار التهيئة العمرانية الاستعمارية	90
المطلب الثاني: فترة 1962م إلى 1990م	96
المطلب الثالث: فترة ما بعد 1990م	106
المبحث الثاني: علاقة السياسة العمرانية بسياسة تهيئة الإقليم	118
المطلب الأول: مفهوم تهيئة الإقليم	118
المطلب الثاني: المخطط الوطني لتهيئة الاقليم	128
المطلب الثالث: المخططات الجهوية لتهيئة الاقليم	138

الفهرس

المبحث الثالث: فواعل السياسة العمرانية ومخططات التهيئة العمرانية	148
المطلب الأول: الفاعلين في مجال السياسة العمرانية	148
المطلب الثاني: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير	163
المطلب الثالث: مخطط شغل الأراضي	173
الفصل الثالث: واقع المدينة الجزائرية وسياسة المدن الجديدة	188
المبحث الأول: واقع المدينة الجزائرية	189
المطلب الأول: إشكالية النمو الحضري	189
المطلب الثاني: التحديات البيئية للمدينة الجزائرية	198
المطلب الثالث: التحديات المورفولوجية للمدينة الجزائرية	207
المبحث الثاني: سياسة المدن الجديدة بالجزائر	214
المطلب الأول: تبلور فكرة المدن الجديدة	214
المطلب الثاني: الإطار التشريعي للمدن الجديدة	220
المطلب الثالث: الإطار المؤسساتي للمدن الجديدة	225
المبحث الثالث: أنواع المدن الجديدة بالجزائر	228

الفهرس

المطلب الأول: مدن الطور الأول	228
المطلب الثاني: مدن الطور الثاني	233
المطلب الثالث: مدن الطور الثالث والرابع	238
الفصل الرابع: تقييم السياسة العمرانية في الجزائر	244
المبحث الأول: تقييم السياسات العامة العمرانية	245
المطلب الأول: مفهوم تقييم السياسات العامة	245
المطلب الثاني: تقييم مؤشرات السياسة العمرانية	256
المطلب الثالث: خلاصة تقييمية لمسار التهيئة العمرانية في الجزائر	265
المبحث الثاني: التحليل والتعليق على المقابلات الميدانية	272
المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	272
المطلب الثاني: التعليق والتحليل على واقع السياسة العمرانية حسب آراء المبحوثين	277
المطلب الثالث: التعليق والتحليل على سياسة المدن الجديدة حسب آراء المبحوثين	302
خاتمة	317
خلاصة واستنتاجات	322

الفهرس

الملخص	325
قائمة المصادر والمراجع	328
الملاحق	352